عبد الكريم قاسم وسكان الصرائف في بغداد

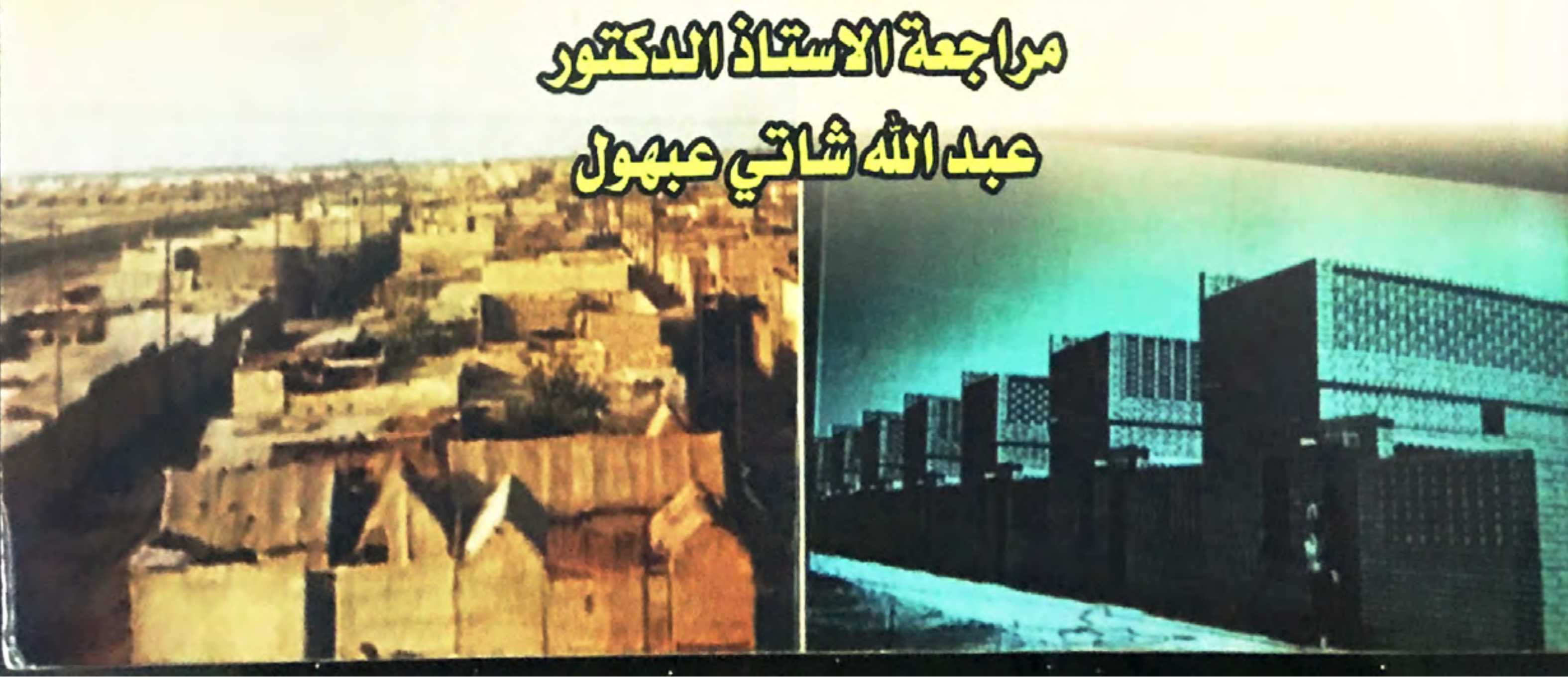
دراسة تاريخية

المدرس المساعد

حيدر عطية كاظم السوداني

مراجعة الاستاذ الدكتور

عبد الله شاتي عبهول



عبد الكريم قاسم
وسكان الصرائف في بغداد
دراسة تاريخية

عبد الكريم قاسم وسكان الصرائف في بغداد

دراسة تاريخية

المدرس المساعد

حيدر عطية كاظم السوداني

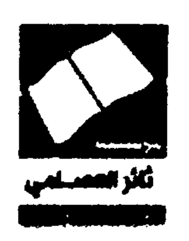
مراجعة الاستاذ الدكتور

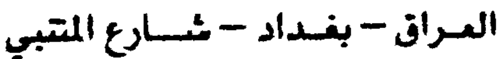
عبد الله شاتي عبهول

اسم الكتاب: عبد الكريم قاسم وسكان الصرائف في بغداد
تاليف : حيدر عطية كاظم السوداني
القياس: ١٧ سم × ٢٤ سم
عدد الصفحات: ٣٠٠ صفحة
سنة الطبع: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م
الناشر: مؤسسة ثائر العصامي
المطبعة: جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة

الطبعة الأولى

2015




العراق – بغداد – شارع المتنبي

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٤٦١ لسنة ٢٠١٥

07902632131- 07703670874
thaeresami@yahoo.com



﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد﴾

صدق الله العلي العظيم

{سورة فاطر الآية ١٥}



الإهداء

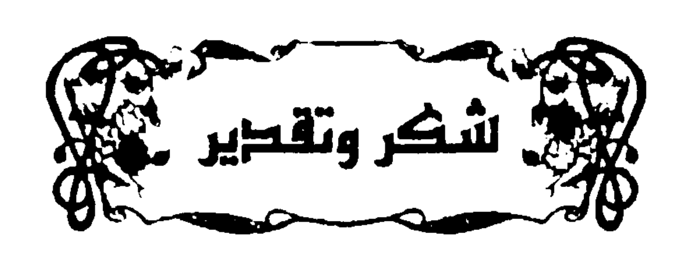
- إلى من زرع ورحل دون أن يجني ثمره. إلى الذي لم يمهلني الزمن لمجازاته، وليس لي إلا التوسل إلى الله تعالى أن ينير قبره ويسكنه فسيح جناته ..... أبي رحمه الله.

- إلى مستوطنة الدفء والحنان، والخيمة التي نستظل بظلها ....أمي أطال الله عمرها.

- إلى سلسبيل دنياي ونبعها العذب .... زوجتي حفظها الله لي.

- إلى كل من مدّ وسيمدّ يد العون للفقراء ابتغاء مرضاة الله تعالى.

الباحث



الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على الطهر الطاهر، والعلم الظاهر، السراج المنير، البشير النذير محمد الصادق الأمين، وعلى آله التقيين النقيين، الأئمة المعصومين الذين هم رحمة للناس مبعوثين . ورضي الله عن صفوة صحبه المنتجبين .

منذ الوهلة الأولى من كتابة رسالتي هذه أحسست أن هناك يداً تشدُّ على يدي، وقلباً عطوفاً دائم التضرع إلى الله تعالى للدعاء لي، وعيناً ما انفكّت تحرسني، كان ذلك أستاذي المشرف الأستاذ الدكتورعبد الله شاتي عبهول . فلا أملك سوى الدعاء له بالتوفيق والسداد .

يتوجب عليَّ أن أنحني تقديراً لأساتذتي في السنة التحضيرية الذين قدموا ليَ المشورة والتوجيه والإرشاد، وهم كل من الأستاذ الدكتور لطفي جعفر فرج، والأستاذ الدكتور عبد الله شاتي عبهول، والأستاذ الدكتور عادل تقي عبد محمد البلداوي، والأستاذ الدكتور موسى محمد آل طويرش، والأستاذ الدكتور علي ناصر حسين، والأستاذ الدكتور صبري فالح الحمدي، والأستاذ الدكتور خالد حسن جمعة، والأستاذ الدكتور جميل موسى النجّار، والأستاذ المساعد الدكتورة سعاد صبري، والأستاذ المساعد الدكتورة سعاد رؤوف شير محمد، والأستاذ المساعد الدكتور سنان صادق حسين الزيدي، والأستاذ المساعد الدكتورة ميادة حيدر علي، والأستاذ المساعد

الدكتور سعد نصيف جاسم، والأستاذ المساعد الدكتور صفاء كريم شكر.

كما أتقدم بشكري وامتناني العميقين إلى الأستاذ الدكتور كريم عاني رئيس قسم التاريخ في كلية التربية-الجامعة المستنصرية، والدكتور حيدر شاكر عبيد، مقرر القسم، لوقوفهما إلى جانب طلبة الدراسات العليا.

أرى من الواجب عليَّ أن أشكر الأساتذة هادي جواد الطائي، ورفعت عبد الرزاق محمد، وشامل عبد القادر، وحسين علي عبد الله، وعلاء كاظم جاسم، والدكتور قاسم عبد الهادي، والأخت الفاضلة رقية هادي والعزيزة نور حسين الذين فتحوا قلوبهم لي قبل مكتباتهم، ورفدوني بكلِ ما أحتاجه من مصادر وقدموا لي العون والمساعدة، لانجاز هذه الرسالة.

كما يطيب لي أن أشكر أخواني زملائي في السنة التحضيرية، وهم كل من حسون كاظم محسن، وقصي محمود راضي، ومحمد عبود سعد، وحسن خلف هاشم، وعلي غيلان، وصادق صكبان، وأخواتي العزيزات عبير كامل جمعة، وسجى محسن محمد، وزينب عبد المطلب طاهر، دعائي لهم بالموفقية والنجاح الدائم. والشكر موصول إلى زملائي المدرسين في متوسطة أصحاب الكساء للبنين.

وباعتزاز وفخر أذكر عائلتي بما منحتني من عظيم فضلها عليَّ، وأخصٌ بالذكر أمّي الحنون دائمة الدعاء لي، وأخوتي الذين برّوا بوعدهم لوالدي رحمه الله، حينما غمروني بعطفهم الوافر، وزوجتي

العزيزة التي طالما كانت تشدّ من إزري . فدعائي لهم بالحفظ والنجاة من كل مكروه .

لم يبقَ لي، سوى توجيه الشكر الجزيل إلى جميع العاملين في المكتبة المركزية للجامعة المستنصرية، ومكتبة قسم التاريخ في كلية التربية - الجامعة المستنصرية، وإلى جميع العاملين في دار الكتب والوثائق الوطنية . وأخصُّ بالذكر منهم، السيد سعد رحمن مجيد، والسيد فاضل حسون حسن، والأخوات في قسم الوثائق دنيا عباس وشذى إسماعيل وسهامة داوود والاء محمد باقر وفيان حسن عزيز.

وأخيراً، أقول اللهم أحفظ كل من مَد يدَ المساعدة لي، ومن لم تسعفني الذاكرة لذكره .



ت	التفاصيل	المختصر
١	دار الكتب والوثائق	د.ك.و
٢	دون تاريخ	بلا
٣	دون ناشر	بلا
٤	الصفحة	ص
٥	الجزء	ج
٦	الطبعة	ط



المحتويات



المقدمة

بما أن جهود الدارسين والباحثين في تاريخ العراق المعاصر قد انصرفت باتجاه الجانب السياسي، بما في ذلك دراسة الشخصيات التي أدّت دوراً معيناً فيه، لدرجة أنهم لم يتركوا أي حدث أو فترة تاريخية حتى شخصية سياسية ولو كانت من الطراز الرابع إلا وتناولوها بالدراسة والبحث، مما سمح للبعض القول: إن تاريخ العراق السياسي المعاصر قتل بحثاً. وبما أن الجانب الاجتماعي بات يحتل اهتماماً ملحوظاً في الدراسات التاريخية المعاصرة، باعتبار أن تاريخ أي بلد لا يمكن الإلمام به إلا من خلال دراسة ذلك الجانب، وأن التعرف على حقيقة أي فترة أو حدث يتطلب دراسة كل جوانبه، فدراسته تساعد بلا شكّ الدارس على فهم أبعاد صورة أي فترة أو حدث تاريخي . وبما أن أحياء الصرائف في بغداد وسكانها هي صفحة مفعمة بتفصيلات ومشكلات جمة . ولما كان أحدٌ لم يفرد لها بحثاً أكاديمياً فإني اخترت الموقف الرسمي والشعبي من سكان الاكواخ ١٩٣٢-١٩٦٣ بغداد أنموذجا"دراسة تاريخية" عنواناً لدراستي للماجستير، آملاً أن أكون قد أتيت بالجديد الذي يسدّ فراغاً معيناً في المكتبة التاريخية العراقية . والحمد لله رب العالمين من قبلُ ومن بعدُ.

تكونت رسالتي المتواضعة هذه، من هذه المقدمة وأربعة فصول وخاتمة . حمل الفصل الأول العنوان " تكوّن احياء الاكواخ في بغداد والموقف الرسمي منها ١٩٣٢-١٩٥٨" والذي تناولت فيه كيفيه تكوّن احياء الاكواخ في بغداد وظروف ذلك، والأسباب التي وقفت وراء هجرة الفلاحين إلى بغداد، مركّزاً على ظلم الإقطاعيين للفلاحين . ثم وقفت أمام الموقف الرسمي، ممثلاً بالبلاط الملكي والحكومات العراقية المتعاقبة، وأخيراً مجلس الأمة . أما الفصل الثاني

من دراستي فقد كان عنوانه "الموقف الشعبي من سكان الاكواخ في بغداد ١٩٣٢-١٩٥٨" إذ تطرقت فيه بشيء من التفصيل لموقف الصحافة العراقية، ثم تناولت موقف الأحزاب والجمعيات السياسية من سكان الاكواخ ، فضلاً عن موقف الكتّاب والمؤرخين والشعراء .

درست في الفصل الثالث الذي عنونتهُ "الموقف الرسمي من سكان الاكواخ في بغداد ١٩٥٨-١٩٦٣" أسباب وظروف تفجرّ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومواقفها المبكرة من بعض الطبقات الاجتماعية، وبعد ذلك شرحت الجذور الاجتماعية والفكرية لقائد الثورة عبد الكريم قاسم، كمقدمة لابدّ منها لفهم موقفه الخاص من سكان الاكواخ، الذي تتبعه يوماً بعد يوم، لما فيه من إغناء لدراستي هذه، مشيراً إلى جوانب وأهمية ذلك الموقف، وتبنيّ عبد الكريم قاسم لفكرة القضاء على الاكواخ في بغداد ورغبته الواضحة في تحقيق تلك الفكرة . في حين كرست الفصل الرابع الذي كان عنوانه "الموقف الشعبي من سكان الاكواخ في بغداد ١٩٥٨- ١٩٦٣" لموقف الأحزاب السياسية العلنية منها والسرية من موضوع سكان الاكواخ في بغداد، كما وقفت أمام رأي الصحافة العراقية ومواقفها من سكان الاكواخ . وأخيراً ثبتُّ عدة استنتاجات توصلت إليها بعد دراستي هذه .

اعتمدت في كتابة رسالتي هذه على عدة مصادر أساسية، تأتي في المقدمة منها الوثائق غير المنشورة، ولمّا كانت الحقيقة في الوثيقة فإنني سعيت للحصول على أغلب الوثائق ذات الصلة بموضوع دراستي، لاسيما ملفات وزارة الداخلية المختلفة، ومحاضر جلسات الإعمار والتخطيط الاقتصادي . لقد كانت تلك الملفات والمحاضر معيناً أمدني بمعلومات مهمة أفادت دراستي في أكثر جوانبها وفصولها . بالمقابل نهلت كثيراً من الوثائق المنشورة، لاسيما محاضر جلسات مجلس النواب والأعيان، وخطب عبد الكريم قاسم

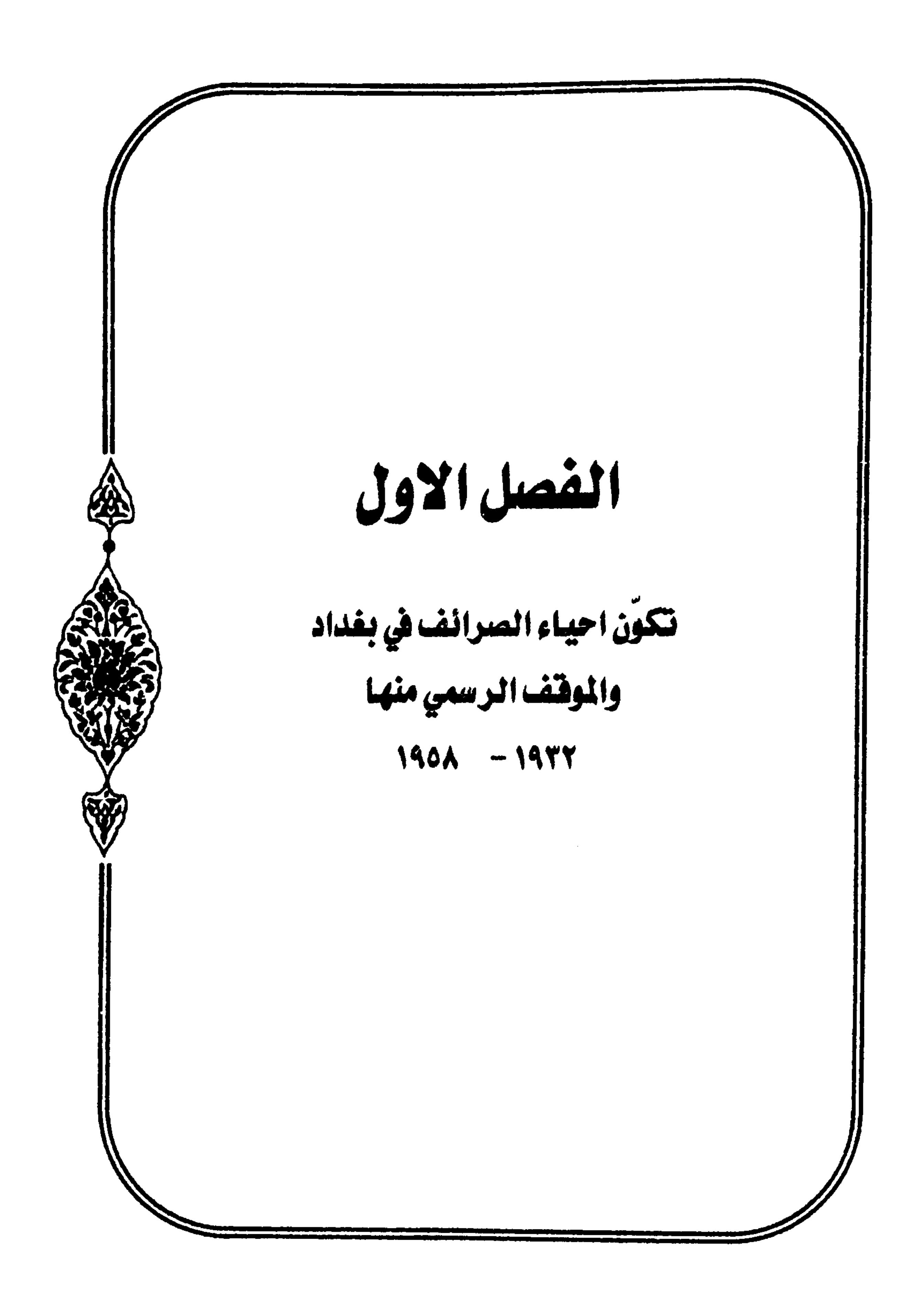
التي جُمعت ونُشرت في كل سنة على حدة، كان من الصعب عليّ أن أعرف حقيقة موقف عبد الكريم قاسم من دون الرجوع إلى خطبه الرسمية.

لا أبالغ إذا ما قلت إنني نهلت من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للمؤرخ الكبير عبد الرزاق الحسني، لاسيما الأجزاء الأخيرة من هذا الكتاب المهم. وقد أفدت أيضا إفادة كبيرة من كتاب العراق للمؤرخ المرموق حنا بطاطو، وكيف لا وهو الذي غاص عميقاً بجوانب كثيرة من تاريخ العراق المعاصر، كما رجعت مراراً إلى تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، للدكتور نوري عبد الحميد العاني(وآخر) في أكثر من مبحث وفصل. أما كتاب التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣ للأكاديمي المبّرز عبد الفتاح علي البوتاني، فقد عزز الفصل الثالث خاصة، بمعلومات قيمة، كما أغنت الرسالة المعلومات المهمة التي تضمنها كتاب، الصرائف في بغداد متى ظهرت وكيف اختفت لبكر مصطفى سالم، خاصة في الفصلين الأول والثالث. فضلاً عمّا قدمه لنا كتاب، الهجرة من الريف الى المدن في العراق، للكاتب عبد الرزاق الهلالي من معلومات مفيدة، لاسيما في الفصلين الأول والثاني، وغير ذلك من الكتب الأخرى.

ولمّا كان موضوع دراستي موضوعاً محلياً، فإنه من الطبيعي جداً أن تحتل الصحافة العراقية مكانتها المتميزة في مصادر دراستي، فالصحافة في كل مكان جزءٌ من الحياة العامة والحياة السياسية، فقد تابعت الجرائد خاصة موضوع سكان الصرائف متابعة تستحق الثناء عليها، فقد خاضت تلك الجرائد كثيراً في موضوعات مشاكل أولئك السكان ومعاناتهم الكبيرة.

أما بالنسبة إلى المقابلات، ولئن كانت قليلة لكنها زودتنا بمعلومات مهمة عضّدت العديد من مباحث رسالتي.

أساتذتي الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، أقول شكراً لكم بالأطنان. وأنا الآن كلي آذان صاغية لا لسماع ملاحظاتكم وتوجيهاتكم فقط وإنما أعاهدكم على الأخذ بها لعلمي بأنها ستغني رسالتي، ويبقى الكمال لله وحده وعترته الطاهرة صلوات الله عليهم جميعاً.



الفصل الاول

تكوّن احياء الصرائف في بغداد
والموقف الرسمي منها
١٩٣٢ - ١٩٥٨

تكوّن أحياء الصرائف بغداد:

١- نمو وتوسع مدينة بغداد:-

تقع مدينة بغداد، التي يعود تأسيسها إلى القرن الثامن الميلادي منتصف القرن الثاني الهجري، على نهر دجلة، يشطر هذا النهر الخالد بغداد، إلى شطرين أو جانبين، الجانب الذي يقع على ضفة النهر اليسرى يسمى الرصافة، والذي يشكل حوالي ثلاثة أرباع بغداد، أما الجانب الأيمن منها فيعرف بالكرخ[١]. بلغ عدد سكان مدينة بغداد، التي كانت تقدر مساحتها بسبعة كيلومترات مربعة وتحيط بها البساتين من معظم جهاتها، في بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة وتحديداً في سنة ١٩٢١، حوالي ٢٠٠ ألف نسمة، ١٥٠ ألف منهم في جانب الرصافة والخمسين ألف الأخرى ضمهم جانب الكرخ[٢].

لابد من الإشارة هنا، أن أول تصميم أساس لمدينة بغداد في تأريخها الحديث يعود إلى العام ١٩٢٠، عندما وضع المهندس المعماري البريطاني "جي. أم. ويلسون" (*G.M. Willson*)، تصميماً أساسياً، اقترح فيه إعادة تنظيم المدينة واستحداث وحدات وأحياء سكنية في عدد من مناطق بغداد[٣].

---

[١] عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط٢، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٦، ص١٠٧؛ جمال بابان، أصول أسماء بعض محلات بغداد ومواقعها، "أفاق عربية" (مجلة)، شهرية، بغداد، العدد ١٠، حزيران ١٩٧٩، ص٦٧-٦٨.

[٢] كامل جاسم حمودي المراياتي، النمو الحضري وأثره في البناء الايكولوجي لمدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٤٧٤؛ أسراء عبد المنعم كاظم، تاريخ أمانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)-جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣١.

[٣] سعاد مهدي، التطور الحضري لمدينة بغداد ١٩٠٠-١٩٦٠، "أفاق عربية" (مجلة)، بغداد، العدد ٨ آب ١٩٨٨، ص٤٢.

مرت بغداد منذ انبثاق الحكم الوطني بمراحل نمو وتوسع ملحوظين، شأنها في ذلك شأن أغلب العواصم في العالم، فقد شعرت الحكومات العراقية التي لاحظت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها المملكة العراقية، بالحاجة إلى تكليف إحدى الشركات الهندسية الاستشارية سنة ١٩٢٣ لوضع تصميم أساس لمدينة بغداد، ليكون خارطة تفصيلية يسير على ضوئها توسع بغداد التي استلزمتها تلك التطورات[١].

شهدت بغداد على أثر ذلك حركة عمران معينة، وظهور عدة أحياء في جانبي المدينة، فقد توسعت الأعظمية شمالاً وبمحاذاة النهر، كما توسعت الكرادة من جانبها على حساب البساتين التي كانت واقعة جنوبها، بينما تحول مجمع السكك الحديدية في الكرخ وما جاوره إلى أحياء عصرية تعج بالحركة والنشاط[٢].

انتشرت في أواخر عشرينيات القرن الماضي ظاهرة جديدة تمثلت في سعي الكثير من المسؤولين بالاستحواذ على البساتين التي كانت تحيط ببغداد بطرق شتى بعدما لاحظوا ارتفاع أسعار الأراضي السكنية في بغداد، بهدف الحصول على أكبر مساحة ممكنة تحقيقاً للأرباح الكبيرة[٣].

لقد ظهرت مع مرور الأيام والسنين أحياء ومحلات سكنية عديدة في بغداد. ففي سنة ١٩٣٠ أنشأت محلة السعدون، وتوسعت الأعظمية توسعاً

---

(١) غريب جابر، التصميم الأساسي لمدينة بغداد لعام ١٩٥٦، "المهندس" (مجلة)، فصلية، بغداد، العدد ٣، مطبعة الرابطة، ١٩٥٧، ص٧٢ - ٧٥ ؛ عباس فرحان ظاهر علي آل شبر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) - جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٨.

(٢) كامل جاسم حمودي المراياتي، المصدر السابق، ص٤٧٨.

(٣) عباس بغدادي، بغداد في العشرينات، تقديم : عبد الرحمن منيف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٨٦.

ملحوظا، وتأسست محلتا راغبة خاتون، وهيبة خاتون، كما امتدت محلة باب الشيخ إلى أكثر من جانب[1]. أما الكرادة الشرقية فقد نمت سنة ١٩٣٣ نموا كبيرا وبنيت فيها مئات القصور، وشقت الشوارع الواسعة فيها بعد أن كانت بمثابة قرية صغيرة ضمت بعض القصور لأغنياء بغداد. وعلى أطرافها كانت هناك مساكن من اللبن[2]. ولا بأس من القول هنا، إن توسع بغداد ونموها في ثلاثينيات القرن الماضي كان باتجاه الشمال والجنوب أيضا، ولكن بمحاذاة نهر دجلة، غير أن ذلك لم يكن مبنياً على الخطط الهندسية العلمية وإنما، كان أقرب إلى العشوائية[3]. ولكن مع ذلك، أخذت تظهر في بغداد وابتداء من ثلاثينيات القرن العشرين أحياء جديدة امتازت بطراز معماري جديد إذا لم نقل غريباً، امتازت بضخامة بيوتها وكثرة عدد الغرف فيها، فضلاً عن تكون بعضها من طابقين[4]. وهكذا ظهرت ضاحية الوزيرية، بعد أن جرى تقسيمها إلى أراضي سكنية، كما شهدت الفترة ذاتها تطور منطقة العيواضية على ضفاف نهر دجلة، ونتيجة لذلك التوسع ظهرت في جانب الرصافة من مدينة بغداد ضواحٍ وأحياء سكنية جديدة[5].

حتم ازدياد عدد سكان بغداد، على استمرار تمدد أحياء بغداد السكنية، لاسيما نحو جنوب الرصافة. كما أدى اتساع ظاهرة استخدام السيارات فيها إلى

---

[1] صلاح داوود سلمان الزبيدي، الاتجاهات المكانية لنمو مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)-جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٦٩.

[2] عبد الرزاق الحسني، موجز تاريخ البلدان العراقية، ط٢، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٣، ص٤٠.

[3] صبري فارس الهيتي، تخطيط مدينة بغداد، "المورد" (مجلة)، فصلية، بغداد، العدد ٧، ١٩٧٩، ص١٨؛ سعاد مهدي، المصدر السابق، ص٤٣.

[4] زهير العطية، فن العمارة، في مجموعة مؤلفين، "حضارة العراق"، ج١٣، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥، ص١٨.

[5] سعاد مهدي، المصدر السابق، ص٤٢.

فتح عدة شوارع أهمها شارع غازي (الكفاح) الذي شق سنة ١٩٣٦. ومما يلفت النظر هنا، أن البعض بدأ باستثمار أمواله في إنشاء العمارات الحديثة والمساكن الواسعة[١].

وأياً كان الحال، فقد ظهرت في أربعينات القرن الماضي أنماط حديثة من البيوت في مدينة بغداد، كانت تختلف بعض الشيء عما كان موجوداً فيها، وهو نمط البيوت المتصلة وذات المساحات الكبيرة نسبياً تصل إلى أكثر من ٣٠٠م٢، وتحيط بها حدائق خاصة في مقدمتها، ويعد هذا النمط من البيوت هو التوسع الثاني في مدينة بغداد كما يؤكد أحد الباحثين[٢].

لقد ظهر ذلك النوع من العمران في محلات البتاوين، والعلوية، وكرادة مريم، ومحلة هيبة خاتون، في الأعظمية، إلى جانب ذلك كله، أخذت الدور الراقية ترتفع في منطقتي الوزيرية، وبارك السعدون، والمنطقة الممتدة ما بين الأعظمية وبغداد القديمة، على شكل شريط ممتد مع النهر[٣]. دفع ذلك التوسع الذي شهدته بغداد أمانة العاصمة بمحاولة القيام ببعض المشاريع الخدمية، كفتح بعض الشوارع، وبناء شبكات الماء الصافي، وإنشاء شبكات المجاري في بعض الأحياء، حسبما تؤكد أحدث دراسة أكاديمية عن بغداد[٤].

---

[١] هاشم جواد (وآخرون)، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٠، ص١٧٠؛ صالح فليح حسن الهيتي، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦، ص١٠٩.

[٢] عباس مرحان ظاهر آل شبر الموسوي، المصدر السابق، ص١١.

[٣] صالح فليح حسن الهيتي، المصدر السابق، ص١١١.

[٤] وهيب حسن شمي العبودي، أمانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص٢٠ - ٢١.

وبحكم هذه الحقيقة، تم فتح الشارع العرضي لجسر الملك فيصل (أي (جسر الأحرار حاليا)[1]، وشارع المهدي في الكرادة، وشارع [illegible]، وشارع زيد بن ثابت، فضلا عن إنشاء شبكة من الشوارع في باب الشيخ، وشارع عمودي متصل بشارع أبي نواس[2]. من جانب آخر، أنشئ مجرى للمياه القذرة تبدأ من محلة باب السفينة في الأعظمية حتى نهر دجلة، وتم إنشاء مجرى للمياه القذرة والأمطار في جانبي شارع الملك غازي ابتداء من ساحة زبيدة حتى ساحة الفضل[3].

لاحظ أحد الدارسين لتطور ونمو مدينة بغداد العمراني أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) تميزت بوجود رغبة عند بعض البغداديين في تشييد دور لهم في الضواحي المحيطة ببغداد، التي كانت في الأصل بساتين والتي كانت تمتد على ضفتي نهر دجلة في جانبي الرصافة والكرخ، كان في مقدمتهم الملاك، وعدد من شيوخ العشائر وكبار موظفي الدولة، إذ قاموا بابتياع مساحات كبيرة، ولم يكن هدفهم تحقيق الأرباح بعيدا عن مخيلة أولئك البغداديين[4].

تشير المعلومات المتوفرة بين أيدينا إلى أن بعض الملاك لم يكتف بالأرباح الكبيرة التي حققها من جراء ذلك وإنما، أخذ بالاتفاق مع من لا يملك سكناً، على أن يبني المحتاج إلى سكن، داراً يسكنها كمؤجر ولمدة ثلاثين سنة يدفع خلالها بدل إيجار عن الأرض فقط، وبعد انقضاء المدة تعود الدار

---

(1) "الكرخ" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٦٢، ٣ تموز ١٩٤١.

(2) "البلاد" (جريدة)، بغداد، العدد ٣٠٥١، ١٣ كانون الثاني ١٩٤٧.

(3) وهيب حسن شمي العمودي، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(4) منور رفعت الحاج سري، إقليم مدينة بغداد دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة القاهرة، بلا، ص ٢٨.

إلى صاحب الأرض. وهو ما عرف في بغداد بـ"العرصات" التي سرعان ما ظهرت في كمب الكيلاني وكرادة مريم والكسرة وغيرها[١].

لا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا هنا، إن تهافت كبار ملاك الأراضي والتجار وغيرهم على شراء الأراضي الواسعة حول مدينة بغداد أدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعاً كبيراً وغير مسبوق في تاريخ المدينة المعاصر، فقد وصل سعر المتر المربع الواحد، الذي كان سعر شرائه أقل من خمسين فلساً، إلى دينار، أي أن أسعار الأراضي السكنية قد ارتفعت حوالي ٢٠ ضعفاً، كما يذكر أحد المعاصرين[٢].

ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية محاولات لبناء أحياء جديدة في مدينة بغداد، فقد أسست شركة خاصة لإنشاء الدور الحديثة[٣]، عندما أتفقت مجموعة من أصحاب الأموال من عراقيين ومصريين على تأسيس شركة خاصة بإنشاء الدور، عرفت بشركة بغداد الجديدة على غرار شركة مصر الجديدة[٤]. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن شركة بغداد الجديدة اعتمدت تصاميم لمدينة نموذجية وضعها حسن فتحي وهو أشهر المعماريين المصريين آنذاك[٥]، واتجهت لبناء الدور وتمليكها للراغبين، غير أن المحاولة لم يكتب لها النجاح، بسبب تعرض المنطقة للفيضان، ومنافسة الشركات الأخرى، لاسيما شركة المنصور التي اتجهت لبناء الدور في غرب بغداد، وهي

---

(١) صالح فليح حسن الهيتي، المصدر السابق، ص١١٣؛ عباس فرحان ظاهر علي آل شبر الموسوي، المصدر السابق، ص١٢.

(٢) عبد الرزاق الظاهر، الإقطاع والديوان في العراق، مطبعة السعادة، مصر، بلا، ص٥٦.

(٣) عباس فرحان ظاهر علي آل شبر الموسوي، المصدر السابق، ص١٢.

(٤) باقر أمين الورد، حوادث بغداد في أثني عشر قرناً، دار الرشيد للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٢١.

(٥) مقابلة مع المهندس موفق الطائي ببغداد بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١٣.

شركة ذات حظوة عند البلاط الملكي، وكون المنطقة المذكورة قريبة إلى بغداد وبعيدة عن أخطار الفيضان[1].

كانت مدينة بغداد تضم في منتصف القرن الماضي عدة مناطق، و ضواحي كبيرة، أهمها الواقعة على جانب الرصافة، مثل الأعظمية، المتكونة من أحياء تحتوي على البيوت المعاصرة والقصور الجميلة والحدائق الغناء، والكرادة التي احتوت على قصور تجار بغداد ووزراء الدولة وكبار موظفيها[2]، وتجدر الإشارة إلى أن جانب الرصافة أحتوى على أحياء جديدة أهمها السنك[3]. أما جانب الكرخ فقد ضم مدينة المنصور وما يتبعها من ساحة لسباق الخيل، وتليها عمارات مدينة المأمون التي أنشأتها المصارف الحكومية لذوي الدخل المحدود، والسفارة البريطانية التي تحولت المنطقة المحيطة بها إلى محلة سكنية. واحتوى جانب الكرخ على عدة مباني حكومية مثل قصري الزهور والرحاب. وشهد العقد الخامس من القرن الماضي بناء البلاط الملكي الذي أصبح القصر الجمهوري ومجلس الأمة الذي عرف فيما بعد بالمجلس الوطني[4].

ضمت مدينة بغداد من بين ما ضمت بين جنبات أحيائها، وحولها خاصة، خلف السدة الشرقية، بؤر أو قل أحياء من الصرائف، كانت تمثل عالماً آخر، أهم ما يميزه الفقر والحرمان من أبسط مستلزمات الحياة وشروطها.

---

(1) صالح فليح حسن الهيتي، المصدر السابق، ص١١٢.

(2) عبد الجبار [illegible]، ماضي العراق وحاضره، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٥٩، ص٤٩؛ عبد الرزاق الحسني، موجز تاريخ البلدان العراقية، ص٤١.

(3) كامل جاسم حمودي المراياتي، المصدر السابق، ص٤٨١.

(4) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ص١٠٦؛ سعاد مهدي، المصدر السابق، ص٤٣.

٢- تكوّن أحياء الصرائف في بغداد :-

صحيح أن الإنسان يميل بطبعه إلى الاستقرار والمحافظة عليه، ولكن صحيح أيضاً أنه وتحت ظروف قاهرة يضطر إلى الانتقال أو الهجرة من مكان إلى آخر. وعلى أية حال، يمكننا أن نثبت هنا، أن هجرة سكان الريف الفلاحين في العراق إلى المدن، لاسيما مدينة بغداد، تعد واحدة من أهم الظواهر الديمغرافية، والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بغداد في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨). ويلح علينا القول هنا، إن تحديد تاريخ دقيق لبداية تلك الهجرة ليس بالأمر السهل، وذلك بسبب عدم وجود إحصائيات تمكننا من تحديد عدد المنتقلين والمهاجرين، كما يؤكد الاقتصادي المرموق منصور الراوي[١]، ومع ذلك وبفضل بعض الباحثين، نستطيع أن نقسم هجرة الفلاحين إلى المدن وبالتالي تكوّن مجتمع الصرائف إلى عدة مراحل[٢].

ومما يجدر ذكره هنا، إن هجرة الفلاحين إلى بغداد، والتي أدت في نهاية الأمر إلى ظهور الصرائف وانتشارها في أرجاء المدينة ومختلف أحيائها والتي كانت بمثابة أحزمة فقر وحرمان طوقت بغداد، لم تحدث صدفة أو اعتباطاً

---

(١) منصور الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٦٩.

(٢) يرى عبد الرزاق الهلالي أن أول مرحلة للهجرة بدأت مع الاحتلال البريطاني لتستمر حتى بداية الحرب العالمية الثانية. ينظر: عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٨، ص٤٥. أما الباحث عبد اللطيف عبد الحميد نايف فإنه يعتقد بأن المرحلة الثانية بدأت في سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥٠، للتفصيل ينظر: عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص١٢٤. بالمقابل يعتقد الدكتور منصور الراوي بأن المرحلة الثالثة التي بدأت في سنة ١٩٥٠ هي المرحلة الأوسع في تاريخ الهجرة، ينظر: منصور الراوي، المصدر السابق، ص١٧٠.

وإنما، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والأسباب[1]. ولئن قسم الباحثون والمهتمون بتاريخ الهجرة من الريف إلى المدن عواملها، إلى عوامل جاذبة إلى المدينة وطاردة من الريف، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى هجرة الفلاحين إلى المدن، هو، ظلم وجور النظام الإقطاعي وتعسفه بحق الفلاحين، وسلبه حقوقهم الأساسية[2].

نرى من المناسب جداً أن نقف قليلاً أمام الظروف التي أفضت في نهاية الأمر إلى استكمال عملية بناء النظام الإقطاعي في العراق المعاصر، وتمكنه من إحكام قبضته لا على الأراضي الزراعية فحسب وإنما، على الفلاح أيضاً. فقد قام المحتلون الانكليز، الذين وجدوا السوس ينخر في جسم النظام العشائري في العراق على أثر تطبيق العثمانيين قانون الأرض، وتحول بعض رؤساء العشائر إلى ملاك بعد أن كانوا أباء وفرسان لعشائرهم، مما يعني من بين ما يعني تغيير علاقاتهم مع أبناء عشائرهم التي كانت قائمة على النسب، إلى علاقات بين مالك وأجير أي علاقات مادية صرفة، فقام الانكليز بعكس مسار التاريخ باحتضانهم رؤساء العشائر المؤيدين لوجودهم، والاعتماد عليهم وحدهم في إدارة الريف وضبط الأمن فيه، على أية حال، فقد أدى اعتماد الانكليز على رؤساء العشائر إلى ازدياد نفوذهم على حساب الفلاحين [3]، ومن

---

[1] رياض إبراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧-١٩٦٥، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦، ص١٤٩.

[2] مكي محمد عزيز، بعض خصائص واتجاهات الهجرة من الأرياف إلى المدن في العراق، مجلة كلية الآداب، العدد السادس عشر، مطبعة المعارف، بغداد، بلا، ص١٣؛ كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص٧٣؛ رياض إبراهيم السعدي، المصدر السابق، ص١٤٩؛ منور رفعت الحاج سري، المصدر السابق، ص١٦٨.

[3] متي عقراوي، العراق الحديث ١٩٣٦، ترجمة مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ص٣٩؛ نصير الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، بلا،١٩٨٦، ص٩٤.

جانبه يعتقد الباحث المبرز حنا بطاطو بأن الانكليز كانوا يريدون باحصانهم رؤساء العشائر تجنب التكاليف الباهظة للإبقاء على قوات عسكرية كبيرة في العراق. لذلك فإنهم رأوا في رؤساء العشائر ضماناً لاستمرار سلطتهم ووجودهم، لذلك قاموا بالاعتراف رسمياً بالأعراف والعادات العشائرية[1].

كانت الخطوة الأساسية في هذا المجال هي تطبيق سلطات الاحتلال لنظام دعاوى العشائر[2]، الذي أصبح بموجبه أبناء العشائر يحاكمون من قبل رؤساء العشائر ووفقاً للأعراف والتقاليد العشائرية السائدة، وبعيداً عن سوح القضاء التي كانت تتوفر فيها بعض الضمانات. لا جدال في أن هذا النظام أطلق يد رؤساء العشائر[3]، الذين أصبح معظمهم ملاكاً، في ممارسة الظلم والجور، هكذا تحول رؤساء العشائر إلى العمود الفقري للنفوذ البريطاني في العراق. الحقيقة التي أكدتها واحدة من أهم بناة الوجود البريطاني في العراق المس بيل[4]. حينما قالت ما نصه:

---

(1) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مكتبة الغدير، قم، ٢٠٠٥، ص٤٢ -٤٣.

(2) نظام دعاوى العشائر: صدر عام ١٩١٨ وبموجبه تعطلت جميع القوانين المدنية في المناطق الريفية، إذ أخذ النزاع في القضايا العشائرية سواء منها المتعلقة بالقضايا الجنائية أو القضايا الحقوقية الصرفة يحسم بموجب العرف العشائري بحجة التخوف من المحذور الإداري، والأحكام التي تصدر تكون في الأغلب بصورة كيفية وغير ثابتة. وللمزيد من التفصيل، ينظر: طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي، بغداد، ١٩٥٨، ص٤٢.

(3) محمد توفيق حسين، نهاية الإقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨، ص٧٦؛ خليل إبراهيم الخالد (وآخر)، تأريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠، ص١٢٠؛ باسم فاضل لطيف الدوري، تغيرات الملكية الزراعية في الأنظمة الاقتصادية المتخلفة مع التركيز على العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٢٧.

(4) المس بيل: ولدت غرترود لوثيان بل في ١٤ تموز ١٨٦٨ في أحدى قصور العهد الفكتوري في مدينة درم أحدى مدن شمال انكلترا. تنتمي إلى واحدة من أغنى الأسر وأعرقها ثقافة. انضمت إلى هيئة موظفي السير برسي كوكس الضابط السياسي الأقدم لحملة ما بين النهرين في تموز ١٩١٦=

أنهم الناس الذي أحب، واني أعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول البلاد وعرضها، وأعتقد أنهم العمود الفقري للبلاد"[1].

بعد أن أقام الانكليز، الذين فرغوا من حسم أهم القضايا الداخلية وأهمها قضية النفط، تحالفاً قوياً مع رؤساء العشائر وكبار الملاك، التفتت الحكومة العراقية إلى مشكلة الأراضي الزراعية وحسم موضوع حيازتها، وأي الفئات الاجتماعية التي ينبغي أن تحوزها، فاستدعت بعد تلقيها عدة دراسات وتقارير الخبير البريطاني ارنست داوسن (Ernest Dawson) في سنة ١٩٢٩، وبعد حوالي السنتين أمضاها داوسن في دراسة مشكلة الأراضي وكل ما يتعلق بها من قوانين وأنظمة ودراسات ووثائق رفع تقريره[2]، الذي أصبح فيما بعد دليلاً ومرشداً للحكومات العراقية المتعاقبة في تعاملها مع المشكلة المذكورة. أياً كان الحال، أصدرت الحكومة العراقية وبالاستناد على مقترحات وتوصيات تقرير داوسن موضوع البحث عدة قوانين، أهمها، قانون التسوية رقم ٥٠، وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢[3]، والأسوء منهما قانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣[4]. المهم في هذه القوانين أنها مكنت شيوخ العشائر من نهب أراضي الدولة بدون تحديد ولا ثمن، وحرمان مجموع الفلاحين[5].

=وللمزيد من التفاصيل ينظر: محمد يوسف إبراهيم القريشي،المس بل وأثرها في السياسة العراقية، بلا، ٢٠٠٠.

[1] نقلاً عن: عبد الرضا الحميري، نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٢، ص١٥٤.

[2] لمزيد من المعلومات عنه ينظر: خليل إبراهيم الخالد (وآخر)، المصدر السابق، ص١٢٠.

[3] "الوقائع العراقية"، العدد ١١٣٧، ١ حزيران ١٩٣٢.

[4] عبد علي سلمان عبد الله، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص١٣٤؛ طلعت الشيباني، المصدر السابق، ص٤٣ - ٤٤.

[5] عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، بلا، لندن، ١٩٩١، ص٩٥.

لم تكتمل أسس وأركان النظام الإقطاعي في العراق[1]، على أثر صدور تلك القوانين فقط وإنما، تم منح حيازة الأرض الزراعية (**رأس مال العراقيين**) إلى فئة رؤساء العشائر، وكبار الملاك وبدون مقابل تقريباً، لدرجة أن أحد الإقطاعيين كان يتفاخر بأن مساحة أرضه تعادل مساحة سويسرا، وأن موحان الخير الله، قد وضع يده على أكثر من مليون دونم، وأنه كان يحتاج إلى قطعها بالسيارة إلى عدة ساعات، أما أراضي العمارة، التي تقدر بثلاث ملايين دونم. فقد تقاسمها عدد من الإقطاعيين. فلم يكن غريباً والحالة هذه أن ينزل بالفلاح الحيف والحرمان، حتى غدا غريباً في أرض آبائه وأجداده. ولا نبالغ إذا ما قلنا إن قانون حقوق وواجبات الزراع كان بمثابة سيف مسلط بيد الإقطاعيين على رقاب الفلاحين، لدرجة أنه جعل الفلاح مستعبداً، إذا لم نقل أنه حوّله إلى قنّ مسلوبٍ من كل الحقوق[2].

وإذا فصلنا قليلاً من أجل التوضيح نقول، إن الفلاح العراقي خاصة في الجنوب عاش ظروفاً معيشية صعبة للغاية في ظل نظام إقطاعي لا رادع قانوني ولا أخلاقي له، ربما يكفي أن نشير، إلى أن حصة الفلاح التي كانت تقدر بأقل من ٥٠% من حاصل كده، تخضع لرسوم وحصص للآخرين لا علاقة لهم

---

[1] الركنان الأساسيان الآخران هما، قانون الأراضي العثماني الذي صدر في سنة ١٨٥٩، واحتضان المحتلين الانكليز لرؤساء العشائر.

[2] للتفصيل ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي،ج١، منشورات الفجر،بغداد، ١٩٨٨، ص ٤١٩؛ كاركتاكوس، ١٤ تموز العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العالمي، بيروت، بلا، ص٣٦؛ ضياء الدين الحيدري، الإدارة والاداريون في العراق، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٣؛ أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، العمارة الكحلاء في العقد الثالث من القرن العشرين، بلا، ٢٠٠٩، ص٣٨؛ خليل إبراهيم الخالد (وآخر)، المصدر السابق، ص١٢٢؛ عبد الرضا الحميري، المصدر السابق، ص١٥٥.

تعميه للنتاج(1). فقد كان كثير من حاشية الشيخ يأخذون من نتاج عمل الفلاح وجهده، مما دفع الشاعر محمد صالح بحر العلوم إلى أن يقرب لنا الصورة أكثر، إذ قال:

"وبباب الصريفة كلب الشيخ يعوي اين حقي"(2)

ولكن تبقى الصورة التي رسمها أحد الفلاحين لتكالب أزلام الإقطاعية على كده دون وجه حق هي الأفضل بهذا الصدد، وذلك عندما أنشد والألم يعصر قلبه:

"يا ربي هيج وياي ما بيها معنى ينتفع بيه الغير، مو حق تعبنا"(3).

ولما كان ظلم الإقطاعيين وجورهم بالفلاحين لا حدود له، ولا يمكن تصوره، فإننا سنقف أمام مثالين لأولئك الظلمة فقط، أولهما مجيد الخليفة أحد شيوخ البومحمد، والثاني الشيخ أنكال من شيوخ آل ازيرج من إقطاعيي العمارة، التي ظلت ترفد المدن وخاصة بغداد بأفواج من الفارين من نار الإقطاعيين. كان مجيد الخليفة وبسبب علاقات الإنتاج التي كانت تعود أصلاً إلى عصر العبودية، يبقي الكثير من الفلاحين مدينين له، إذ كان يسلف الفلاح الشلب لسد رمقه وعائلته بسعر أعلى من سعره عند سداد الفلاح له في وقت الحصاد، والويل كل الويل لمن لا يفي بدينه له، فإما أن يرمى به إلى

---

(1) أحمد فهمي، تقرير حول العراق، المطبعة الحضرية، بغداد، ١٩٢٦، ص ٨٠؛ "الزمان" (جريدة)، بغداد، العدد ٦٣٠٦، ٤ آب ١٩٥٨ ؛ إيمان عايش محيسن البياتي، الأوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة (١٩٣٢-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية -الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص٤٨ - ٤٩.

(2) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٧٣.

(3) المصدر نفسه، ص١٧٠.

المفتول[1]، وما أدراك ما المفتول، إذ يبقى عدة أسابيع في ظلام دامس، وإذ كان محظوظاً فإنه يطمره حتى رقبته في حفرة ويحرمه حتى من الماء لثلاثة أيام، وكان مجيد الخليفة "رحمه الله" يعاقب المتشاجرين بوضعهما عراة في صندوق خشبي مع هر كبير، ويأمر من يحرص على إبقاء الصندوق يتدحرج حتى الصباح. والأسوء من ذلك كله أنه كان يتسلى أحياناً بأن يأمر أحد خدمه بالسير أمامه ليقوم هو بتسديد بندقيته عليه ليعرف فقط كيف يقع الأسمر[2].

أما الشيخ انكال فقد كان يسوم فلاحيه سوم العذاب الشديد، لدرجة أن أحد فلاحيه ردد وبصوت عال وأمام مضيفه:

"حمال ولا عند انكال"[3].

بالمقابل أشارت وثيقة رسمية إلى أن سبب وجود هؤلاء الذين استوطنوا العاصمة هو هروبهم من عبودية الملاك[4].

بعد ذلك، يصبح الحديث عن أي خدمة صحية نوعاً من الخيال وغير مقبول ولا معنى له، مما جعل الريف خاصة ريف العمارة التي تزدحم

---

(1) المفتول: هو بناية سجن يسجن فيها أبناء عشيرة البو محمد، وهي عبارة عن بناء لا نور فيه، يرمى به الفلاح ويعذب حتى يفك ما بقي بذمته من دين للشيخ. ولمزيد من التفصيل، ينظر: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٧.

(2) وينفرد ثيسكير، المعدان عرب الأهوار، ترجمة حسن ناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٦٣؛ علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط٢، دار دجلة والفرات، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٢٦؛ رشا هشام جميل العاني، الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)-جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٥٠؛ عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٧؛ عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، تقديم كمال مظهر احمد، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٨؛ مقابلة مع الشيخ عبدالله قاسم ديوان المحمداوي بتاريخ ٤ آب ٢٠١٣.

(3) ويلفر ثيسكير، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(4) "محاضر جلسات مجلس النواب" الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، ص٨٢.

بالمستنقعات التي تعد مرتعاً لأنواع الأمراض الانتقالية المعدية، كاللندرن والملاريا والبلهارزيا، فضلاً عن فقر الدم الذي لم ينجُ منه إلا القليل من أبناء الريف. وربما يكفي أن طبيباً بريطانياً وصف الفلاح العراقي سنة ١٩٥٣ بأنه عينة مريضة على قيد الحياة[١].

وحسبي القول هنا، إن وجود مدرسة ابتدائية ريفية كان نادراً جداً. وتفسير ذلك يوضحه أحد مفتشي وزارة التربية، وذلك عندما ذكر وبكل وضوح وصراحة، إن أحد الشيوخ الإقطاعيين جاء إلى وزارة التربية محتجاً على فتحها مدرسة بين القرى التي كانت تابعة له، لأن ذلك برأيه يحرم مواشيه من رعاتها، أطفال تلك القرى، راجياً عدم التوسع في ذلك[٢].

استطيع أن أدعي، أن مقالاً صحفياً كتبته جريدة "الحاصد" نجح في رسم أبعاد الحالة الاقتصادية المزرية التي كان يعيشها الفلاح وعائلته في ظل النظام الإقطاعي عندما قال ما نصه:"**يعيش الفلاح مع أطفاله، الذين هم نصف عراة، معيشة ضنكة وهو لا يرتدي سوى العباءة الصوفية، في فصل الشتاء عندما يعود من المزرعة مساءً منهوك القوى، لاعناً الحياة التي حملته أثقالها المنهكة حاملاً على كتفه مسحاته. وهناك تحت خيمة ممزقة يتلاعب بها الهواء والصرصر ويدخل إليها رذاذ الأمطار من جميع جوانبها المفتوحة، جلس بضعة أطفال القرفصاء وبينهم أمهم المسكينة، فينظرون رب البيت الفلاح على طوى، يأتي هذا الفلاح إلى الخيمة وهو مكلوم القلب، فينهض الأطفال برغم البرد القارس ويطلبون كسرة خبز يطردون بها آفة الجوع التي استولت على بطونهم، وحينذاك تنهض الزوجة نهوض**

---

[١] نزيهة جودت الدليمي، المرأة العراقية، ط٢، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٢، ص١١؛ "الزمان"، العدد ٦٣١٧، ١٧ آب ١٩٥٨؛ ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت، من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص٦٤.

[٢] جعفر الخياط، القرية العراقية، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٠، ص٥.

المريض من فراشه، فيتعاونان هي وزوجها على تهيئة الساج وعمل كمية قليلة من عجين طحين الذرة والدخن الأسود، فيضرمان النار من قاذورات الأبقار العائد لصاحب المزرعة، ويعملان من ذلك العجين الأسود خبزاً يتناولانه وأطفالهما بشهية زائدة"[1]

لم يكن غريباً والحالة هذه، أن يدفع هذا الظلم والحيف، فلاحي العمارة لا إلى الهجرة فقط وإنما، يرغبهم في المهن الحقيرة على الزراعة، الحقيقة التي أشار إليها سعد صالح متصرف (محافظ) العمارة في أحد التقارير الذي كتبها في سنة ١٩٤٤، إذ قال فيه ما نصه:

"الحق إن الحيف الذي يلحق فلاحي العمارة يحبب لهم الهجرة ويرغبهم في المهن الحقيرة في المدن على الزراعة، لأن إيراد تلك المهن على نزارته قد يؤمن احتياجاتهم، ولهذا تكاد لا تخلو مدينة من مدن العراق ولا عمل من أعمال الحكومة غير الفنية من عدد عديد من عشائر العمارة، فهم الجنود المتطوعون، وهم الشرطة، والعمال والخدم"[2].

صفوة القول، إن إيصال الطبقة الإقطاعية بعض أبنائها إلى منصب الوزارة[3]، وحصولها على نسبة يعتد بها في مجلس الأمة[4]، وهيمنتها على

---

[1] "الحاصد"(جريدة)، بغداد، العدد٤٣، ١ حزيران ١٩٣٣.

[2] مقتبس في: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص٥٩.

[3] كانت نسبتهم من التشكيلات الوزارية طيلة السنوات الأخيرة من عمر النظام الملكي تقدر بـ٥٢,٢% وللمزيد من التفصيل ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٢١.

[4] تراوحت نسبة تمثيل الطبقة الإقطاعية في مجلس الأمة بين ١٤,٨% سنة ١٩٢٨ إلى ٣٧,٨ في عام ١٩٥٤، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٠.

بعض الأحزاب السياسية[1]، في السنوات العشرين الأخيرة من عمر النظام الملكي، قد ساعد على إطلاق يدها في الريف، فراحت تفترس أبناءه بلا حد أدنى للأخلاق أو الرحمة، فأدخل ذلك اليأس والقنوط في نفوس الكثير من الفلاحين، فأطلق أحدهم قريحته ليعبر عن رغبة جامحة بالهروب إلى بغداد، خلاصاً من تلك الحياة، عندما قال والألم يعصر قلبه ما نصه:

"أرد أشرد لبغداد من ها الفلاحة

لا تشبع الجوعان ولا بيها راحة"[2].

ومما يستحق الملاحظة هنا، أن أولئك الفلاحين الذين دفعهم الفقر المدقع إلى التخلي عن كبريائهم، كانوا قبل عقود قليلة يعتبرون أي عمل آخر مماثل غير حراثة الأرض كارثةً وعاراً ما بعده عار. وفي حالات كثيرة كان رجال العشائر، الذين أجبروا على العمل في بناء الطرق أيام الاحتلال البريطاني، يرفضون في نهاية العمل أن يأخذوا مالاً أو أجراً، إذ كانوا يخشون، إذا ما فعلوا، أن يوضعوا في مستوى العمال الأجراء[3].

إلى جانب ذلك كانت هناك عوامل جاذبة للمدينة، أهمها تأسيس الجيش واستمرار قبول المتطوعين، وظهور الدوائر الأمنية[4]، فضلاً عن تأثير البعض بدعوة أقربائهم وأصدقائهم الذين سبقوهم في الهجرة إلى المدن[5]، وازدياد

---

[1] على سبيل المثال لا الحصر بلغ عددهم في الإدارة العليا لحزب الاتحاد الدستوري ٢٧ عضواً من مجمل ٤٦ عضواً وللمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٣٨٨.

[2] المصدر نفسه، ص١٧١.

[3] المصدر نفسه، ص١٦٥.

[4] رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراق ودوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩، ص١٢٦ ؛ منصور الراوي، المصدر السابق، ص١٧٢ ؛ كريم محمد حمزة، المصدر السابق، ص٧٣.

[5] فؤاد جميل. هجرة الريف إلى المدينة معضلة اجتماعية-اقتصادية كبرى في العراق،"الأبحاث" (مجلة)، شهرية، ج١، بغداد، السنة العاشرة، آذار ١٩٥٧، ص٣٦ ؛ منصور الراوي، المصدر

الحاجة إلى الأيدي العاملة في المدن، خاصة بعد تأسيس "مجلس الإعمار"[1]، وشروعه ببناء العديد من المشاريع[2].

على أية حال، بدأت الهجرة على شكل أعداد قليلة متسللة من لوائي العمارة والكوت، وبعض الألوية الجنوبية. سكن أولئك المهاجرون، الذين أخذوا يعملون في المهن الوضيعة كحضائر الخيول، في خانات منطقة الفضل، وببدل إيجار شهري قدره ٢٥ فلساً ومع مرور الأيام ازداد وصول الفارين من نار الإقطاعيين إلى مدينة بغداد[3]، لدرجة أن الخانات لم تعد قادرة على استيعابهم، فأخذوا يبنون لهم "مساكن" خاصة بهم في الفراغات الموجودة بين بيوت بغداد وأحيائها والمساحات العامة ولما كان الفلاح المهاجر لا يعرف سوى الصرائف التي اعتاد عليها في حياته السابقة من جهة، وقلة تكاليف موادها من جهة أخرى، فضلاً عن سهولة فتحها وطيها ومن ثم حملها إذا اقتضى الأمر،وعليه فقد أقدم الفلاحون المهاجرون على بناء صرائفهم في بغداد التي لم تختلف عن مثيلاتها في الريف، خاصة في طريقة بنائها ومساحتها التي

السابق،ص٢٣٦ ؛ يحيى خير الله عودة، الاكتظاظ المنزلي والمشكلات الأسرية دراسة= =سوسيو-انثروبولوجية في مدينة الصدر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٢١.

[1] تأسس مجلس الإعمار، الذي يعد واحداً من أهم التجارب الإعمارية في منطقة الشرق الأوسط في سنة ١٩٥٠، ووضع أكثر من خطة اقتصادية اشتملت على كل احتياجات العراق لعقود عديدة من المشاريع المختلفة. للتفصيل ينظر: عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٣.

[2] فاروق محمد أمين صالح، سكان العراق دراسة ديمغرافية-اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٦٥.

[3] الحاج كاظم عبد شنجار البيضاني، مدينة الثورة/الصدر حالياً دراسات تاريخية معاصرة ١٩٣٢-٢٠٠٨ (النشأة والتكوين)، مكتبة المجلة، بغداد، ٢٠٠٨، ص١١٥ ؛ صالح فليح حسن الهيتي، المصدر السابق، ص٦٨.

لم تتجاوز الثلاثين متراً مربعاً في أفضل الأحوال، مع خلوها من الأثاث تقريباً ما عدا صندوقاً يضم ملابسهم[١]، ونادراً ما تحتوي الصرائف على سرير حتى وان كان من سعف النخيل للمنام[٢].

لقد ظهرت أول مجموعة صرائف بالقرب من محطة قطار شرق بغداد، وبمرور الأيام ازدادت الصرائف في تلك المنطقة التي أصبحت تسمى بمحلة الخندق. كان المحظوظ من سكان تلك المنطقة هو من وجد فرصة عمل في أحد المعامل القريبة خاصة معامل السكائر[٣].

كما أدى قبول الجيش للمتطوعين من الفلاحين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى ظهور تجمع آخر من الصرائف في الكرخ بالقرب من معسكر الوشاش (منتزه الزوراء حالياً) عرف بـ"المعيدية"[٤]. أياً كان الأمر، فإن "أحياء" الصرائف أخذت بالازدياد سنة بعد أخرى، فقد قدر عدد الصرائف في سنة ١٩٤٠ بثمانية آلاف صريفة تأوي قرابة ٤٠ ألف مهاجر[٥].

أدى الاحتلال البريطاني الثاني للعراق سنة ١٩٤١، وتمركز القوات البريطانية في مدن العراق ومنها مدينة بغداد، إلى ظهور الحاجة الماسة للأيدي العاملة لإقامة معسكرات الجنود، وبناء الطرق، وكان ذلك بمثابة عامل مشجع للمظلومين من أبناء الريف بالهجرة إلى بغداد خاصة، فظهرت "أحياء" جديدة

---

[١] مقابلة مع المهندس هشام المدفعي من مواليد ١٩٢٨ ببغداد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣؛ مقابلة مع أطهيلو داغر زبون الساعدي من مواليد ١٩٢٩ ببغداد بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠١٢.

[٢] حافظ شكر التكمجي، الخلفيات الاقتصادية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٦٠.

[٣] بكر مصطفى سالم، الصرائف في بغداد متى ظهرت وكيف أختفت، تقديم : رفعت عبد الرزاق، مطبعة الشطري، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٥ - ١٦.

[٤] عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٣، ص ١٢٢؛ الحاج كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني، المصدر السابق، ص ١٢١.

[٥] "البلاد"، العدد ٣٦٧، ٢٥ آذار ١٩٤٠.

من الصرائف أهمها الشاكرية شمال قاعة الخلد بالكرخ التي تقدر مساحتها بـ٢٥كم٢ العائدة أصلاً لشاكر الوادي وزير الدفاع[١]. ولما كان شلال المهاجرين مستمر فإن السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية شهدت ظهور منطقة أخرى للصرائف في الوشاش شمال مدينة المنصور الحالية[٢].

وفي الوقت نفسه (١٩٤٣) ظهرت واحدة من أهم أحياء الصرائف في مدينة بغداد ألا وهي منطقة "العاصمة" الواقعة شرق سدة ناظم باشا[٣] وتحديداً في المنطقة التي يشغلها مستشفى الجملة العصبية(حالياً) وجنوبه حتى بغداد الجديدة والتي تقدر مساحتها بـ١٥كم٢ وكان بناؤها العشوائي وغير المنظم لا يختلف عن بقية أحياء الصرائف الأخرى[٤]، وكان جل سكان هذه المنطقة هم من العاملين في معامل الطابوق الواقعة شرق تلك المنطقة في مكان ليس بعيداً عن قناة الجيش الحالية[٥].

ومما يجدر ذكره هنا، إن موظفي الدوائر الرسمية أطلقوا على منطقة العاصمة أسم "خلف السدة"،وكانت تتصل بالرصافة من ثلاث جهات رئيسية، جهة باب الشيخ، وجهة ساحة الطيران، فضلاً عن جهة القصر الأبيض. وغدت

---

[١] الحاج كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني، المصدر السابق، ص٩٨ ؛ رشا هشام جميل العاني، المصدر السابق، ص٤٤.

[٢] أديث وائي، أيف، بنروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج١، الدار العالمية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٠١.

[٣] سدة ناظم باشا: هي سدة أقامها الوالي العثماني ناظم باشا والي بغداد سنة ١٩١٠، حول بغداد من جهة الشرق لدرء الفيضانات عنها، وللتفصيل ينظر: هاشم الدباغ، الأعظمية والأعظميون دراسة تاريخية تراثية اجتماعية، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤، ص١٧١.

[٤] الحاج كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني، المصدر السابق، ص١٥١.

[٥] كاثلين أم. لانكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة، محمد عزيز وعدنان القصير، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٣، ص٣١٣-٣١٤.

هذه المنطقة بعد اكتضاضها بالمهاجرين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما تلاها محلات متلاصقة بعضها مع البعض، كل محلة سكنها أبناء عشيرة واحدة تقريبا[1]، لكن مع ذلك علينا أن نسجل هنا، أن أولئك المهاجربن ولئن تحرروا نسبياً من بعض القيود العشائرية، فإنهم أقاموا علاقاتهم مع بعضهم ومع العشائر الأخرى على أساس النظم والتقاليد العشائرية[2].

إن الحديث عن صرائف منطقة "العاصمة" لا يتكمل إلا بالحديث عن "شطيط" (النزيزة) وهو عبارة عن نهير صغير لا يتجاوز عرضه المترين، كان يحاذي أسفل الجانب الشرقي من السدة مباشرة، ليمتد حتى مصب نهر ديالى، وكانت صرائف "العاصمة" واقعة على الضفة الشرقية لذلك النهير، الذي وجد أساساً لتخفيف الضغط على السدة في أوقات الفيضانات، وتحول مع مرور الأيام إلى نهر تصرف إليه المياه الثقيلة لأحياء باب الشيخ والبناوين وبقية أحياء الرصافة، وكان عبارة عن مستنقع دائم للمياه الآسنة، وزاده سوءاً اتخاذه بعض أبناء تلك الصرائف مرتعاً لجاموسهم. ولم نبالغ إذا ما قلنا إن البعض من أطفال تلك المنطقة اتخذه "مسبحاً"[3].

إلى شمال منطقة "العاصمة" ظهر تجمع آخر وكبير للصرائف والذي عرف بمنطقة "الميزرة" الواقعة شرق مجزرة الشيخ معروف، وقد بلغت مساحة هذه المنطقة، التي تشغلها حالياً كراجات ساحة النهضة والتي كانت بالأساس مقابر لليهود، بحوالي ١٠كم٢[4].

---

(١) عبد الله صخي، خلف السدة، دار المدى، ٢٠٠٨، ص١٢-١٣.

(٢) علاء الدين جاسم البياتي، الايكولوجيا والبناء الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣، ص١٨.

(٣) محمد حمدي الجعفري، انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وانقلاب الوصي في العراق دراسة تاريخية تحليلية وثائقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣١؛ عبد اللطيف عبد الحميد النايف، المصدر السابق، ص٨١؛ الحاج كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٤) الحاج كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني، المصدر السابق، ص١٦٣.

ربما يكفي القول، إن اختيار المهاجرين إلى أراضي بغداد الواقعة شرق السدة، مكاناً لبناء صرائفهم كان بتأثير عدة عوامل وظروف، أهمها، إن إمكانية امتداد العمران إليها معدومة تقريباً، لتعرضها للغرق بفعل الفيضانات بين الفينة والأخرى . فضلاً عن ذلك فان تلك الأراضي إما زراعية أو موقوفة أو مهملة. ولا أحد يطلب منهم "المهاجرين" إيجاراً عندما يسكنوا فيها، كما لم يلعب وقوع الأراضي موضوع البحث بالقرب من أحياء بغداد الفقيرة دوراً قليلاً باتخاذها مكاناً لسكنهم. ولا ننسى أن نضيف هنا أن منطقة شرق السدة كانت مكتظة بالمعامل والمصانع والكراجات التي كانت تربط بغداد بالألوية الجنوبية، كما كانت فيها محطة قطار بغداد-كركوك، وعلاوي الخضروات والفواكه في بغداد[1].

خلاصة القول، إن الصرائف قد انتشرت في معظم أرجاء وأحياء العاصمة بغداد، إذ اتخذ الفارون من ظلم الإقطاع الفراغات بين الأحياء، والمساحات المنتشرة هنا وهناك مكاناً لسكنهم، بعد أن بنوا مساكنهم "الصرائف" التي لا يقدرون على سواها، ولا يعرفون غيرها. كان من الصعب جداً أن ترى حياً بغدادياً سواء أكان ذلك في الكرخ أم في الرصافة بلا صرائف[2].

إن الضرورة الموضوعية العلمية تدعونا إلى القول وبكل تأكيد إن فضاعة ظلم إقطاعيي لواء العمارة وجورهم على الفلاحين، وجعلهم يعيشون في إملاق دائم هو الذي جعل العمارة، المعين الأول لسيل الهجرة إلى بغداد خاصة، حتى

[1] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص ٦٠ - ٦١.

[2] عبد الله صخي، المصدر السابق، ص١٤ ؛ عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص٦١.

أن نسبة المهاجرين وصلت إلى أكثر من ٦٠%، ولم يكن مجرد صدفة أن يطلق بعض سكان بغداد عليهم "الشروك"[١].

بقي علينا أن نذكر عدد الصرائف التي كانت تضمها مدينة بغداد. فطبقاً لإحصاء ١٩٤٧، كان عدد صرائف مدينة بغداد هو ١٢٥٩٤ صريفة، وكانت نسبتها إلى مجموع الوحدات السكنية في مدينة بغداد أكثر من ٥%[٢]. قفز هذا العدد إلى ١٥٥١٠ صريفة بعد أقل من خمس سنوات أي في سنة ١٩٥٢[٣]. ضمت أكثر من ٦٠ ألف نسمة حسبما تذكر بعثة البنك الدولي[٤]. ويشير إحصاء ١٩٥٦، للمساكن وهو أول إحصاء للمساكن إلى أن عدد الصرائف في بغداد وصل إلى ١٦٤١٣صريفة[٥]، كان مجموع ساكنيها حوالي ٩٢ ألف نسمة[٦]، أما العين عبد المهدي المنتفكي وهو الأقرب إلى الموضوع، فإنه ذكر

---

[١] الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص١٧؛ سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، دار الخنساء، ٢٠٠٩، ص٢٢٧ ؛ كاراكتاكوس، المصدر السابق، ص٣٩.

[٢] الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص١٧ ؛ صبري فارس الهيتي (وآخر)، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٦، ص٣٣٩.

[٣] سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص٢٢٧ ؛ عباس فرحان ظاهر علي آل شبر الموسوي، المصدر السابق، ص٧٣.

[٤] "تقدم العراق الاقتصادي"، تقرير بعثة البنك الدولي للإنماء والإعمار، واشنطن، ١٩٥٢، ص١٨.

[٥] الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٢٠؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٦، ص ١١ ؛ صالح فليح حسن، المصدر السابق ، ص١٢٥.

[٦] صالح فليح حسن، المصدر السابق، ص٧٢.

في إحدى خطبه أمام مجلس الأعيان بأن عدد المهاجرين قد بلغ حوالي ٣٠٠ ألف مهاجر[١].

وعلى أية حال، تذكر إحدى الدراسات الأكاديمية بأن مجموع سكان الصرائف في بغداد وصل في سنة ١٩٥٨ إلى حوالي ١٨٠ ألف نسمة أي بنسبة ١٨% من مجموع سكان مدينة بغداد[٢].

استكمالا لرسم صورة متكاملة عن مجتمع الصرائف في بغداد، نقف أمام أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية والصحية. وقبل ذلك يجب علينا أن نعرّف بالصرائف، نعتقد أننا نتجاوز كثيراً إذ ما قلنا إنها "مساكن" مكونة من الحصران المصنوعة من القصب المسنود أو المثبت بالطين، عديمة النوافذ، فإذا ما وجدت فإنها صغيرة جداً، مظلمة في أغلب الأوقات، وبسبب ذلك فإنها تفوح بالروائح الكريهة. لم تكن الصريفة مأوى لرب العائلة وأولاده فقط، فأحياناً لدواجنه وحيواناته ووقوده، كما تؤكد جريدة "صوت الأهالي"[٣]، من جانبه أكد الدكتور أ. كريتشلي (A. Gritchly) أستاذ الكلية الطبية هذه الحقيقة بعد زيارته الميدانية لمناطق الصرائف في سنة ١٩٥٢، بأن الصرائف سيئة التهوئة ومزدحمة، ليس فيها ما هو خاص، وكثير ما كانت تؤوي الحيوانات المنزلية إلى جانب العائلة، والأهم من هذا أن الدكتور المذكور وهو الأقرب إلى الموضوع الذي نحن بصدد بحثه، إذ لاحظ، أن كل لقمة طعام يتناولها هؤلاء الناس كانت ملوثة. لذلك لم يستغرب أن تكون نسبة وفيات الأطفال في تلك المناطق ٣٤١ وفاة لكل ألف طفل[٤].

---

[١] "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، بغداد، ١٩٥٦، ص٢٨.

[٢] صالح فليح حسن، المصدر السابق، ص٧٢ - ٧٣.

[٣] "صوت الأهالي" (جريدة)، بغداد، العدد ١٢٥، ١٧ آذار ١٩٥٤.

[٤] "المثقف" (مجلة)، شهرية، بغداد، العدد الأول، تشرين الأول ١٩٥٨، ص٦٨ ؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٦٣ ؛ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص٣٧.

من المفيد جداً أن نذكر هنا، أن تردي أحوال أصحاب الصرائف، الصحية والاقتصادية، سببه الفيضانات التي كانت تجرفهم في كل عام تقريباً كما تذكر أحد الوثائق الرسمية[1]، وفي هذا الصدد يذكر نائب ديالى حسام الدين جمعة ما نصه:

"جاورت أصحاب الصرائف منذ مدة، وتفقدت حالهم وسكناهم شخصياً مرات عديدة. والذي رأيته أن المستنقعات منتشرة هنا وهناك. والأوساخ والأتربة والأطيان محاطة بدورهم وحتى بداخلها، فلا الموظف الصحي يصلهم ولا الموظف البلدي يمر بهم، باعتبار أن تلك المنطقة خارجة عن حدود البلديات".

ومضى يتحدث عن مياه الشرب في تلك المنطقة فقال:

"أما عن مياه الشرب فحدث عنها ولا حرج حيث توجد حنيفتان قرب السدة وهاتان الحنفيتان لا تكفيان إلا لعدد محدود من هؤلاء. أما باقي السكان فان اطفالهم يحملون الأواني على رؤوسهم ويطرقون الأبواب للحصول على الماء، هكذا يعيش هؤلاء البؤساء الذين أصابتهم هذه المصيبة، فجعلتهم ينتشرون بين الأزقة والطرقات وهم على حالهم من البؤس. وهذه الحال تتكرر على رؤوسهم خاصة في مواسم الفيضانات".

---

(1) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٨، ص ٤١١.

بعد ذلك ناشد النائب المذكور الوزير المعني بأن لا يكتفي بإيجاد قطعة أرض لهم. من المناسب أن نتركه برسم أبعاد الصورة عندما قال:

"فالذي أراه أن لا يكتفي معالي الوزير بإيجاد قطعة الأرض ويقسمها للعمل، بل ينشئ عليها بعض الدور البسيطة التي تتوفر فيها الشروط الصحية ويؤجرها لهم بإيجار بخس، أما ترك العرصات بأيديهم فإنهم سيعيدون الحالة الماضية التي ذكرتها الآن"[١].

لا نأتي بالجديد إذا ما ذكرنا هنا، إن أوضاع أهالي الصرائف في بغداد الاقتصادية والمعيشية كانت سيئة جداً، فنحن نعرف أنهم وصلوا إلى بغداد وهم صفر اليدين من كل شيء تقريباً، فليس لديهم مال ولا مهارة أو خبرة في أداء أية مهنة. لقد كابدوا صعوبات ومشاقٍ شتى وهم يحاولون العمل في بيئة تختلف كلياً عن بيئتهم السابقة، فلم يكن أمامهم والحالة هذه، إلا عرض قوتهم العضلية والقبول بأي أجر يدفعه صاحب العمل. ومما يستحق الذكر هنا، أن هذه الحالة (القبول بأي أجر) خلقت لأهالي الصرائف مشاكل عديدة أهمها، عِداء عمال بغداد الواضح لهم باعتبارهم منافسين لهم على سوق العمل. فلم يعد العامل البغدادي قادراً على إيجاد العمل ذي الأجر المناسب نظراً لمنافسة أبناء الصرائف له، فلم يُخفِ الكثير منهم غضبهم وعداءهم الواضح لهم[٢].

ويرى الباحث أن الحادثة التي وقعت مع النائب عبد الكريم الازري، والتي نقلها بتفاصيلها المؤلمة إلى أروقة مجلس النواب، أفضل من يفصح عن

---

[١] المصدر نفسه، ص٦٥٤.

[٢] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص٨٢.

عمق مأساة أصحاب الصرائف ومعاناتهم الكبيرة. فلنترك النائب المذكور يروي تلك الحادثة:

"قبل أمد قصير جاء إلى باب داري في صبيحة يوم من الأيام الممطرة رجل من سكان الصرائف، وقال لي يا فلان أنت نائبٌ في مجلس الأمة. لقد كانت الليلة الماضية قاسية علينا أنا وعائلتي وأطفالي، فالماء يصب من فوقنا والماء يجري من تحتنا والبرد يقسو[1] علينا".

واسترسل النائب المذكور ينقل لنواب الشعب العراقي ما سمعه من الرجل المسكين صاحب الصريفة قائلاً:

"وقد حرت والله في أمري، لا أعرف ماذا أعمل، وقد أتيتك هذا اليوم طالباً منك النجدة راجياً ان تعمل لي تدبيراً، فلا يصح لك ان تنام دافئاً في فراشك الريش ونحن نقاسي هذه الالام المبرحة".

في نهاية خطابه نقل عبد الكريم الازري لمجلس النواب حالة الألم واليأس الذي كان يعانيه صاحب الصريفة بقوله:

"فإن لم تعمل لي تدبيراً فسأنقل عائلتي وأطفالي إلى دارك لتكن عندك عندئذ الجراة في أخراجهم منها بالقوة وانفجر باكياً فهونت عليه وساعدته بما أتمكن[2]".

---

[1] وردت في النص يقسوا.

[2] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٨٠.

وتجدر الإشارة، أن أصحاب العمل، لم يتردد الكثيرون منهم في مد .. العمل لساعات طويلة إضافية وهذا الوصف ينطبق أكثر ما ينطبق على أصحاب معامل الطابوق الذين راكموا الأموال والثروات على حساب كد وشقاء هؤلاء الصرائف، الذين لم يروا بدأ إلا العمل تحت ظل علاقات إنتاج تعود .. عصور العبودية[1].

لم يكن غريباً والحالة هذه، أن يعيش سكان الصرائف في فقر مدقع وأسفل دركات التعاسة[2]، حتى أن دراسة ميدانية رسمية أعدتها وزارة الاقتصاد عن ميزانية الأسرة لسنة ١٩٥٣ ذكرت، أن أعلى العوائل دخلاً في منطقة الصرائف كان دخلها الشهري هو ٦,٧دينار[3]. لكن من المناسب جداً أن ننقل ملاحظات شاهد عيان زار المنطقة في إحدى السنوات الأخيرة من العهد الملكي وقال ما نصه: **"مررنا بصريفة مكونة من بارية أو نصف بارية، يسكنها شخص واحد طاعن في السن، سألناه عن مقدار دخله الشهري، فلم يجب على سؤالنا وإنما، التفت إلى الوراء وانساح إلى وسط صريفته، ثم أتانا وبيده قدر صغير من الفافون مبعج الأطراف، ومسود من سخام الدخان، ووضعه أمام أعيننا، وقال هذا مقدار دخلي وأكلي، وعندما نظرنا إلى ما في داخل القدر، فإذا هي عضود سلق مفرومة ومقلية بالماء، يجمعها من بين النفايات لتكون غذاءه اليومي بعد سلقهما. يوم كان يباع الكيلو غرام من السلق بفلسين"**[4].

---

(1) عبد الرزاق الهلالي، نظرات في إصلاح الريف، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٠، ص٥٥؛ عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص٦٣؛ مقابلة مع اطهيلو داغر زبون الساعدي من مواليد ١٩٢٩ ببغداد بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠١٢.

(2) كاثلين أم. لانكلي، المصدر السابق، ص٤١٦.

(3) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن دراسة ميزانية الأسرة في مدينة بغداد وضواحيها، بغداد، ١٩٥٤، ص١٧.

(4) بكر مصطفى سالم، المصدر السابق، ص٣١.

أما الحالة الصحية لسكان الصرائف، فقد كانت سيئة وتفتقر لأدنى شروط العيش الصحية[1] لذلك فإن الكثير من الأمراض كانت قد توطنت في تلك المناطق. ومن أهم الأمراض التي كان يعاني منها أبناء الصرائف، هي الرمد، والتدرن، والبلهارزيا، والزحار، والملاريا، فضلاً عن عدة أمراض جلدية أخرى. ومما ساعد على انتشار بعض الأمراض وتحولها إلى وباء هو أن المرضى كانوا يعيشون مع غيرهم من الأصحاء[2].

أما نظرة أبناء بغداد وطريقة تعاملهم مع سكان الصرائف فقد كانت سيئة ومترعة بالازدراء والاحتقار، لدرجة أنهم أطلقوا عليهم أوصافاً ونعوتاً لم ينزل بها سلطان، مثل "المعدان" و"رعاع بغداد"[3]. لم تكن مشاعر البغداديين، أثناء الفيضانات، لاسيما فيضان العام ١٩٥٤، ترتقي إلى المأساة التي خلفها ذلك الفيضان[4]، إلا ما قلَّ وندر. لعل شهادة اطهيلو الساعدي تساعدنا في ذلك، إذ قال واصفاً حالتهم وقد أغرقت مياه فيضان سنة ١٩٥٤ كل ما كانوا يملكون ما نصه: **"عند عبورنا السدة لم نكن نحمل أي شيء سوى أسمالنا التي على أجسادنا، وما أن جن الليل حتى وجدنا أنفسنا في العراء بين محلات بغداد، أنا وكامل أفراد أسرتي، فعطف علينا أحد رجال المنطقة، وسمح لنا بالمبيت داخل حديقة منزلة، على أن نغادرها صباح اليوم التالي"**[5].

---

(1) ينظر: الملحق (١).

(2) بكر دلير، أزمة المساكن وطرق معالجتها، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦، ص ٤؛ "الأهالي" (جريدة)، بغداد، العدد ٩٠، ٢٢ أيلول ١٩٥٢؛ "صوت الأهالي"، العدد ١٢٥، ١ آذار ١٩٥٤؛ حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية التربية (ابن رشد)-جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٤٣.

(3) كاراكتاكوس، المصدر السابق، ص ٤٠.

(4) أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٦٥، ص٥٩٩.

(5) مقابلة مع أطهيلو داغر زبون الساعدي من مواليد ١٩٢٩ ببغداد في تاريخ ١٨أيلول٢٠١٢.

بالرغم من ذلك كله، حاول البعض من سكان الصرائف من جانبه كسر العزلة التي فرضت عليهم، فوجدوا طريقهم إلى الجيش متطوعاً، في حين وجد الآخرون أبواب الشرطة مفتوحة أمامهم، بالمقابل اشتغل الكثيرون منهم عمال نظافة، وآخرون وجدوا فرصتهم في حراسة الدور والممتلكات، وانخرط أكثرهم في بناء المساكن عمالاً[1].

من المهم جداً أن نلاحظ هنا انه بالرغم من تلك الظروف المأساوية التي كان يعيشها أهالي الصرائف في بغداد، فإن أغلبهم كان مصمماً على البقاء في بغداد، فكانوا عندما يسألون لماذا لا ترجعون إلى أراضيكم وتتخلصون من هذه الحياة البائسة؟، كان جوابهم، إن وضعهم هذا على سوئه أفضل بكثير من وضعهم الذي كانوا فيه، لأنهم في بغداد يجدون عملاً مهما كان وضيعاً، يؤمّنون فيه رغيف العيش فلا يموتون جوعاً، ويكسون أنفسهم فلا يمشون عراة، كما يؤكد شاهد عيان معاصر للأحداث بصورة دقيقة[2].

والمؤلم حقاً، أن رأس الظلم والطغيان في العمارة مجيد الخليفة وغيره من كبار الإقطاعيين، كانوا يتفاخرون أمام الفلاحين الذين كبلوهم بأغلال العبودية ولم يسعفهم حظهم من الخلاص منه، أنه جعلهم (أي المهاجرين) يبيعون اللبن في بغداد[3].

بعد ذلك كله، نخلص إلى القول، إن مجتمع أصحاب الصرائف في بغداد ظهر وتوسع بشكل سريع نسبياً إبان العقدين الأخيرين من العهد الملكي، إذ ظهرت مناطق وأحياء صرائف عديدة في أرجاء مختلفة من بغداد، يلفها

---

[1] ينظر: الملحق رقم (٢).

[2] عبد الكريم الأزري، تأريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٢، ص٤٩٨، ٤٩٩.

[3] مقابلة مع جاسم تعيب شذر ببغداد بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٢.

الإهمال الصارخ، الذي حول حياة سكانها إلى مأساة مستمرة، فهل كان يا ترى للدولة والحكومات العراقية المتعاقبة وغيرها موقفاً من هذه المأساة. هذا ما نحاول معرفته في المبحث القادم إن شاء مقلب القلوب والأبصار سبحانه وتعالى.

الموقف الرسمي من سكان الصرائففي بغداد ١٩٣٢- ١٩٥٨:-

١. موقف البلاط الملكي من سكان الصرائف:

قبل كل شيء علينا ملاحظة أن توجه الفلاحين صوب بغداد واتخاذهم الصرائف مساكن لهم، لم يمثل مشكلة سياسية أو اجتماعية إلا بعد ازدياد أعدادهم وظهور عدة تجمعات أو أحياء للصرائف، وكان ذلك في ثلاثينيات القرن الماضي[١].

وإذا ما أردنا أن نثبت أول موقف للبلاط الملكي من سكان الصرائف فإننا نقول هو موقف الملكة حزيمة[٢]، زوجة الملك فيصل الأول، التي اعتادت منذ عام ١٩٣٣ تقديم بعض المساعدات الغذائية، وهي عبارة عن وجبات غذاء إلى الفقراء القاطنين في أحياء صرائف بغداد، كما حرصت على تزويدهم بالمياه الصالحة للشرب قدر الإمكان[٣]. ومن جانبها قامت الملكة عالية[٤]

---

[١] منور رفعت الحاج سري، المصدر السابق، ص ١٧٠ - ١٧١.

[٢] الملكة حزيمة : ولدت عام ١٨٨٥ في مكة، وهي ابنة الشريف ناصر بن علي بن محمد، بن عم الشريف حسين، تزوجت ابن عمها فيصل بن الحسين عام ١٩٠٥، وتم هذا الزواج وفقاً لتقاليد العائلة المالكة، أنجبت له غازي. وللتفاصيل ينظر : محمد مظفر الأدهمي، الملك فيصل الأول دراسة وثائقية في حياته السياسية وظروف مماته الغامضة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١، ص١٢؛ نهلة نعيم عبد العالي، سيدات العائلة المالكة ودورهن الاجتماعي والسياسي في تاريخ العراق العاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٨١.

[٣] نهلة نعيم عبد العالي، المصدر السابق، ص٧١.

[٤] الملكة عالية : هي عالية بن علي بن الشريف حسين ولدت في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩١١ في حارة القشاشية بمكة المكرمة، تزوجت من الملك غازي الأول بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤،=

في ٤ شباط ١٩٤٢ بإقامة حفلة عامة في بهو أمانة العاصمة، دعت لحضورها جمع غفير من السيدات العراقيات، لاسيما زوجات الوزراء وزوجات رجال السلك الدبلوماسي وغيرهن، وذلك لجمع التبرعات، لمساعدة فقراء بغداد، وفي المقدمة منهم فقراء الصرائف[١].

لا بأس من الإشارة هنا، أن الأمير عبد الإله[٢] الوصي على عرش العراق، والذي كان يميل إلى استخدام الشدة مع أبناء الشعب العراقي متى وجد إلى ذلك سبيلا، أمر بهدم حي كاملٍ من الصرائف على ساكنيه لمجرد أن أحد ساكنيه رمى حجراً أمام سيارته أثناء مرورها بالقرب من ذلك الحي[٣]. من المفيد هنا أن نترك الكاتب البريطاني والمراقب للأحداث في العراق عن كثب كاركتاكوس أن ينقل لنا بعض من تفاصيل تلك الحادثة، إذ قال ما نصه: **"تعود بي الذاكرة إلى حادثة رأيتها بعيني قبل نحو عشر أعوام، حي كامل من الصرائف**

=ولدت له ولداً واحداً وهو فيصل في الثاني من أيار عام ١٩٣٥. وللمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٢٢ و ٢٤؛ لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١.

(١) "الأخبار" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٣٩، ٥ شباط، ١٩٤٢.

(٢) عبد الإله: ولد في الحجاز عام ١٩١٢ وكان الابن الوحيد لأبيه علي بن الحسين، انتقل إلى العراق بعد اعتلاء الملك فيصل الأول عرش العراق سنة ١٩٢١، تلقى تعليمه في كلية فكتوريا في الإسكندرية دون نجاح، تربى على الأنانية وحب الانكليز وموالاتهم، تولى الوصاية على عرش العراق بعد مقتل الملك غازي عام ١٩٣٩ وحتى بلوغ فيصل الثاني سن الرشد ١٩٥٣. قتل في صباح يوم الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨. وللتفصيل ينظر: عبد الهادي عبد الخماسي، الأمير عبد الإله ١٩٣٩-١٩٥٨، دراسة تاريخية سياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بلا، ص٨٠٨ - ٨٠٩.

(٣) طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨)، حياته ودوره السياسي، ج ٢، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٧٢.

تهدمه الجرافات ويشرد أهله في كل حدب وصوب، لأن أحد ساكنيه قد تجرأ فقذف بحجر أمام سيارة عبد الإله وهي في طريقها إلى القصر الملكي"[1].

لم يشأ صاحب أفضل دراسة اجتماعية وسياسية وأكثرها موضوعية حنا بطاطو أن يترك هذه الحادثة دون أن يقف أمام أثارها على حركة الناس السياسية وجنوحهم نحو العنف أحياناً عندما أكد أن:

" نوري السعيد وولي العهد لم يكونا أبداً رحيمين بحياة الناس، ثم أيستغرب ان تتبع اللاإنسانية من الأوضاع اللاإنسانية التي كان يعيشها "شرقاوية" سكان الصرائف الطينية ببغداد؟"[2].

كان للملك فيصل الثاني[3] موقفٌ من سكان الصرائف، حمل دلالات عميقة يستحق منا تثبيته جاء هذا الموقف على أثر قيام حسن عبد الرحمن وزير الشؤون الاجتماعية، في سنة ١٩٥٣ بمحاولة تصحيح الحد الأدنى من الأجور اليومية للعمال غير الماهرين، نتيجة لتردي أوضاعهم المعيشية، بأن جعل أجرة العامل ٢٥٠ فلساً والعامل المراهق ١٨٠ فلساً، غير أن هذا التصحيح البسيط لم يُرق لبعض المسؤولين، متهمين الوزير المذكور بالشيوعية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما، ذهب البعض منهم إلى الملك محتجاً على ذلك، فما كان من

---

[1] كاركتاكوس، المصدر السابق، ص٢٣.

[2] حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص١١٢.

[3] الملك فيصل الثاني: ولد في بغداد يوم الثاني من آيار ١٩٣٥، ونشأ فيها. عاش في كنف والده الملك غازي لمدة أربع سنوات، نودي به ملكاً على العراق بعد مقتل أبيه غازي سنة ١٩٣٩، وأصبح خاله الأمير عبد الإله وصياً عليه لحين بلوغه سن الرشد، سافر إلى بريطانيا سنة ١٩٤٧ لإكمال دراسته التي نجح فيها بعد تخرجه من كلية هارو العسكرية. تولى مهامه الدستورية ملكاً على العراق في مايس ١٩٥٣. قتل صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨. وللتفصيل ينظر: لطفي جعفر فرج، المصدر السابق.

الملك فيصل الثاني إلا أن أخرسهم نهائياً عندما قال وبكل صراحة ووضوح "عندنا مخصصات الكلب ٢٠٠ فلس وأنتم تستكثرون على العامل مبلغ ٢٥٠ فلس"[١]

كما أعلن الملك فيصل الثاني في أول خطاب للعرش له ألقاه على مسامع الأعيان والنواب معاً في الأول من كانون الأول ١٩٥٣، بأنه مهتم اهتماماً كبيراً ببناء إلفي دار لسكان الصرائف والعمال[٢].

٢- موقف الحكومات العراقية المتعاقبة من سكان الصرائف:

إذا ما أردنا أن نؤرخ لبداية اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة ومواقفها من سكان الصرائف فإننا نقول، إن ذلك يعود إلى حكومة نوري السعيد الثانية[٣]، فهي أول حكومة عراقية تنبهت لمخاطر هذه المشكلة، لكن لم يكن هذا التنبه من زاوية المصلحة العامة، أو من زاوية التقرب لأولئك المهاجرين ومعرفة أسباب وظروف هجرتهم وتركهم أرضهم العزيزة جداً عليهم، وكيفية مساعدتهم للتغلب على أوضاعهم المعيشية الصعبة وإنما، كان من زاوية خطورة سكان الصرائف الصحية على أحياء بغداد المجاورة لهم. المهم أن فائق شاكر، أمين العاصمة أرسل بتاريخ ٣ آب ١٩٣٢ إلى وزارة الداخلية كتاباً رسمياً بين فيه خطورة بناء ما أسماهم المهاجرين الريفيين صرائفهم في الطرقات العامة، محذراً الداخلية من تماديهم واستمرارهم في البناء من الأهمية أن نقتبس فقرة من ذلك الكتاب المذكور الذي جاء فيه: **"إن قضية تشييد الاكواخ والصرائف في العاصمة وتخومها وصلت إلى درجة لا يمكن السكوت عنها،**

---

(١) سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٢) "محاضرات جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، بغداد، ١٩٥٤، ص١ - ٢.

(٣) تشكلت في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ واستقالت في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٢، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص١٦٤.

ويقتضي معالجتها بالطرق الناجعة، لتخليص البلدة من مناظرها البشعة، وللمحافظة على سلامة المجاورين الصحية من أضرارها العديدة"[1]

لم تكتفِ أمانة العاصمة بذلك وإنما، أرسلت كتاباً آخر إلى مديرية أوقاف بغداد، حملت نقداً لها، لأنها سمحت للنازحين بتشييد صرائفهم. بعد ذلك دعتها إلى إصدار أوامرها بعدم السماح ببناء الصرائفخاصة على طريق الإمام الأعظم[2].

أمر نوري السعيد رئيس الوزراء على أثر ذلك في ١٩ آب ١٩٣٢ بتشكيل لجنة مختصة ضمت ممثلين من وزارات العدل والداخلية والمالية، فضلاً عن أمانة العاصمة ومديرية الأوقاف العامة ومديرية الصحة العامة، للنظر في مشكلة الصرائف في بغداد، ودرس الموضوع دراسة وافية، ومن ثم تقديم تقريرٍ عن أحسن الطرق لمعالجة هذه المشكلة وحصرها ضمن منطقة محدودة لكي يسهل مراقبتها كما يجب[3].

كان أمراً بديهياً، أن لا تقوم هذه اللجنة بعملها كما ينبغي، بسبب ازدياد عدد النازحين إلى بغداد، لاسيما بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في العراق في عهد وزارة جميل المدفعي الأولى[4]، والتي تشكلت بتاريخ ٩ تشرين الثاني

---

[1] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : مديرية الأوقاف، تسلسل الملف ٢١١/٣٢١٦، عنوان الملف تأليف لجنة للنظر في أمر الصرائف، الوثيقة رقم ٧، ص٧.

[2] د.ك.و.، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٤، ص٤.

[3] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : وزارة العدل، تسلسل الملف ٣١٣٦/٣٢١٠١، عنوان الملف الصرائفوالصرائف في العاصمة ١٩٣٢، الوثيقة رقم ٧، ص٤.

[4] ماريا حسن مغناظ، التجنيد في العراق ١٨٦٩-١٩٣٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية-الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٧٩.

١٩٣٣[١]، إذ أدى صدور هذا القانون إلى ازدياد عدد المهاجرين إلى بغداد، خاصة بعد العام ١٩٣٦[٢].

ارتأت أمانة العاصمة، التي كان على رأسها أرشد العمري، في سنة ١٩٣٩، توسيع حدود مدينة بغداد، فقامت بتأليف لجنة لتفكيك أحياء الصرائف، وتحديد منطقة خاصة بها، غير أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب امتداد نطاق الصرائف بسرعة كبيرة خلال مدة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)[٣].

مهما يكن من أمر، فقد أدى تدفق المتطوعين الجدد إلى الجيش العراقي إلى تمركزهم قرب المعسكرات كمعسكر الوشاش الذي تراكمت حوله الصرائف، لدرجة أن البعض من المسؤولين عد ذلك فيه شيء من الخطورة بأمن المعسكر. وعليه فقد حاولت وزارة طه الهاشمي[٤] ترحيل أصحاب تلك الصرائف بعيداً عن المعسكر المذكور، لكن المشاكل الجمة التي جابهتها تلك الحكومة حالت دون تنفيذ أمر الترحيل[٥].

أمام استمرار هجرة الفلاحين إلى بغداد شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية في صيف ١٩٤١ لجنة برئاسة هاري سندرسن (Harry Sanderson) عميد الكلية الطبية لدراسة مشكلة النازحين إلى بغداد وأثرهم في الحياة العامة، وبعد دراسة مستفيضة، خرجت اللجنة إلى الإعراب عن خشيتها من استمرار الهجرة،

---

[١] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ص٦.

[٢] منور رفعت الحاج سري، المصدر السابق، ص١٧١.

[٣] وهيب حسن نشمي العبودي، المصدر السابق، ص٤٤ - ٤٧.

[٤] تشكلت في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١، واستقالت في ١ نيسان ١٩٤١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص١٩٥.

[٥] الحاج كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني، المصدر السابق، ص١٢١.

وعليه فإنها دعت الموظفين الإداريين في الألوية الجنوبية إلى إزالة الحيف الذي يلحق بهؤلاء النازحين، ليبقى المكوث لهم في الريف أمراً محبباً[١].

طبقاً لذلك، اقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ لائحة قانون إسكان الفلاحين من قبل الملاكين، لغرض تثبيت الفلاح في أرضه، فقامت بإرسال لائحة القانون المقترح إلى متصرفي الألوية لطلب رأيهم، والغريب حقاً أن الأخيرين التمسوا العذر مسبقاً للملاكين، بحجة عجزهم المالي عن تطبيق مثل هكذا قانون[٢]. وفي نهاية المطاف تعرض هذا المقترح إلى التسويف، بحجة غموض فقراته، واكتفت الوزارة المدفعية الخامسة[٣]، بتأليف لجنة من وزارتي المالية والاقتصاد لدراسة القانون من جديد[٤].

انتجت عبقرية بعض المسؤولين في أمانة العاصمة في نهاية العام ١٩٤١ حلاً فوقياً ولا يمت للواقع بأي صلة، ويدلل على بعد الذين روجوا له عن واقع وطبيعة مدينة بغداد آنذاك، عندما اقترحوا إرجاع سكان الصرائف في بغداد إلى الأماكن التي جاؤوا منها، وعندما اكتشفت أمانة العاصمة أن بعضهم أصبح جزءاً أساسياً من مدينة بغداد ولا غنى عن وجوده، إذ ارتأت أن يبقى بعضهم في قرية خاصة تؤسس لهم. كان من الطبيعي أن يكون مصير هكذا اقتراحات غير مدروسة الموت[٥].

---

[١] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص٤٧.

[٢] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٩١٨٩، عنوان الملف إسكان الفلاحين، الوثيقة رقم ٤، ص١٤.

[٣] رأت النور بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤١ واستقالت في ٧ تشرين الأول ١٩٤١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص٧.

[٤] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٩١٨٩، عنوان الملف إسكان الفلاحين، الوثيقة رقم ٥٧، ص٧٦.

[٥] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص٤٨.

وجدت الوزارة السويدية الثانية، المشكلة في ٢٢ شباط ١٩٤٦[١]، عدد أحياء للصرائف وقد انتشرت في بغداد انتشاراً واضحاً، فحاولت هذه الوزارة حل هذه المشكلة عن طريق تحسين ظروف العمال في المدن والحد من انتشار الصرائف، كما أنها قامت ببناء ٢٠٠ دار في تل محمد وعرضها للإيجار على سكان الصرائف، غير أن هذا الحل لم يكن يتناسب وحجم المشكلة، نظراً للطلب الكبير على السكن من جهة، وأحوال سكان الصرائف الذين لم يكن بمقدورهم دفع بدلات الإيجار من جهة أخرى[٢].

رأت وزارة صالح جبر الأولى، التي تشكلت في ٢٩ آذار ١٩٤٧[٣]، أن مشكلة سكان الصرائف أصبحت كبيرة جداً، وعليه فإنها ألفت "لجنة الصرائف العليا" تكونت من فائق شاكر أمين العاصمة، وحميد صرصر متصرف لواء بغداد، ومدير العمل والضمان الاجتماعي. حددت مهمة هذه اللجنة بالإشراف على ترحيل سكان الصرائف وإسكانهم في منطقة معينة، واختارت اللجنة منطقة تابعة للوزيرية كانت مساحتها (١٥٠) دونم، بعد ذلك بدأت عملية ترحيل بعض أحياء الصرائف إلى مكانهم الجديد، وكانت النية متجهة لاختيار قطعة أخرى أوسع مساحة للغرض نفسه. كما قامت الوزارة في ٧ كانون الأول ١٩٤٧ بتعيين مفتش إداري تكون مهمته الإشراف على ترحيل أصحاب الصرائف إلى الأماكن التي اختارتها لهم الحكومة، وألزمته الوزارة بتقديم تقريرٍ مفصلٍ عن سير عملية الترحيل. الذي يهمنا في التقرير الذي رفعه المفتش الإداري، ان قسماً من القطعة المخصصة لسكن أصحاب الصرائف لا يصلح للسكن، ويحتاج إلى أموال لتأهيلها، وأوصى لكي تصبح المنطقة قابلة

---

[١] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص٥.

[٢] سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص٢٣٨.

[٣] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص١٦٠.

للسكن أن تتعهد الشرطة بحفظ الأمن فيها، وإن تعذر إنشاء مستوصف، فعلى الحكومة أن توفر مستوصف سيارة، والأهم من هذا برأينا هو أنه طالب الحكومة بالعمل على حماية تلك المنطقة من الفيضانات، والتعهد بتوفير خط باصات أهلية لنقل السكان إلى أماكن أعمالهم اليومية[١].

لم تلتفت وزارة صالح جبر إلى توصيات ومقترحات المفتش الإداري، مما أدى في نهاية الأمر إلى فشل المشروع بأكمله[٢]. على أية حال، استقالت وزارة صالح جبر مرغمة يوم الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٤٨[٣]، وتشكلت بدلاً منها حكومة محمد الصدر في اليوم التالي الذي شغل جميل المدفعي فيها منصب وزير الداخلية[٤].

سعت وزارة محمد الصدر إلى المضي في تنفيذ خطة وزارة صالح جبر، وقامت بتشكيل لجنة مهمتها الأولى الإشراف على عملية الترحيل. أمرت اللجنة في ٣ أيار ١٩٤٨ بترحيل سكان الصرائف المنتشرة على جانبي شارع الملك غازي (الكفاح) ومحلة السعدون وشارع الإمام الأعظم، وإسكانهم في مقاطعة ٣ وزيرية، كما قامت بنصب ١٢ حنفية ماء صافي، وقررت اللجنة المذكورة ترحيل أصحاب الصرائف المنتشرين في جانب الرصافة، وأمهلتهم ثلاثة أيام فقط للرحيل. كما قررت تكوين تشكيلات بلدية لهذه المقاطعة، بإشراف متصرفية لواء بغداد. لا يخفى على أحد أن الهدف الأول الذي وقف

---

[١] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٧٢٧، عنوان الملف نقل سكان الصرائف في بغداد، الوثيقة رقم ٥، ص٨؛ الوثيقة رقم ١٣، ص١٨ ؛ الوثيقة رقم ١٥، ص٢٢؛ الوثيقة رقم ٩، ص١٤؛ الوثيقة رقم ٣، ص٥؛"الصباح" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٦٤٦، ٢٩ أيلول ٢٠١٢.

[٢] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٧٢٧، عنوان الملف نقل سكان الصرائف في بغداد، الوثيقة رقم ١٢، ص١٧.

[٣] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، ص٢٧٥.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٨٢ - ٢٨٥.

وراء ذلك هو حصر الصرائف قدر الإمكان في مناطق معينة ثم السيطرة عليها[1].

وعلى الغرار ذاته، أرادت هذه الوزارة تطبيق السياسة نفسها في جانب الكرخ وتحديداً في منطقة الشاكرية، فقد حاولت إخلاءها من الصرائف الموجودة فيها، فأرسلت وزارة الداخلية قوة من الشرطة لقلع الصرائف في المنطقة المذكورة وإجبار ساكنيها على الرحيل بالقوة، غير أنهم جوبهوا برفض شديد من قبل ساكني الصرائف[2]، مرددين هوساتهم التي تقول أحدها :

"كمب حنين[3] عيب يشيل انجب يمفوض"[4].

حاول صالح جبر وزير الداخلية في الوزارة السويدية الثالثة[5]، أن يبعث الحياة لمشروعه السابق، فاتفق مع أمين العاصمة على اختيار منطقة، تبلغ مساحتها أكثر من ٤٠٠ دونم، وأراضيها مرتفعة نسبياً، مما يجعلها بعيدة عن الغرق. ولإعطاء موضوع نقل أحياء الصرائف بعداً حكومياً أكبر ضم صالح جبر جهود توفيق وهبي وزير الشؤون الاجتماعية إلى جهوده، فقام والأخير بزيارة ومعاينة أرض منطقة الشماعية، للوقوف على مدى صلاحيتها، وعلى ضوء تلك الزيارة قررت الوزارة تمليك كل أسرة من سكان الصرائف في مناطق شرق السدة، قطعة أرض بمساحة قدرها ١٢٠متراً مربعاً[6]، شرط أن يبنى

---

[1] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٧٢٧، عنوان الملف نقل سكان الصرائف في بغداد، الوثيقة رقم ٣، ص٦.

[2] "الصباح"، العدد ٤٦٤٦، ٢٩ أيلول ٢٠١٢ ؛ بكر مصطفى سالم، المصدر السابق، ص١٨.

[3] كمب حنين: كان قبل ذلك معسكراً للجيش البريطاني، الذي احتل بغداد في سنة ١٩٤١، وبعد إخلائه من الجيش البريطاني أصبح حياً سكنياً لأصحاب الصرائف وسموه كمب حنين، وللتفصيل ينظر : بكر مصطفى سالم، المصدر السابق، ص١٩.

[4] المصدر نفسه.

[5] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص١٤٤ - ١٤٥.

[6] "الأخبار"، العدد ٢٨٥٠، ٢١ أيار ١٩٥٠.

فيها منزل يبلغ من المساحة ٤٣ متراً فما فوق، ويتألف من غرفتين وممشى ومرحاض[١]، على أن تكون هذه المنازل من الآجر أو الطين، ولتحبيذ عملية الانتقال تقرر ربط هذه المنطقة بمدينة بغداد بخط سكة حديدية[٢].

احتاطت وزارة توفيق السويدي الثالثة هذه لكل شيء تقريباً، تفادياً لبعض المشاكل التي قد تحصل قبل أو أثناء عملية الانتقال، فقام وزير الشؤون الاجتماعية بإستدعاء رؤساء ومختاري مناطق الصرائف، بشأن انتقالهم، فحصل على موافقتهم، لاسيما بعد أن قطع الوزير المذكور وعداً لأخذ رأيهم، فكان الرد ايجابيا للغاية، لاسيما بعد وعد الوزير بتعبيد الطريق الرابط بين بغداد والشماعية، فضلاً عن إضافة رحلة ثانية للقطار المار بالمنطقة التي ستكون مقراً لسكناهم. قام المهندسون من جانبهم بوضع الخرائط الخاصة بتوزيع تلك المنطقة على القطع المحددة بقرار الحكومة، على أمل أن تستوعب المدينة المقرر قيامها ٣٠ ألف نسمة تقريباً. ولم تنسَ وزارة الداخلية أن تقوم بإجراء عملية إحصاء لسكان الصرائف المقرر ترحيلهم، لمعرفة عدد العوائل، وإفراز كل عائلة والعشيرة التي ينتمون إليهما، والمهن التي يمارسونها، استعداداً لتوزيع قطع الأراضي السكنية على المرحلين[٣]، والمؤسف حقاً أن تلك الجهود أهملت ووضع المشروع في الدروج على أثر استقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة[٤].

---

[١] "تقدم العراق الاقتصادي"، ص١٩.

[٢] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، بغداد، ١٩٥٠، ص٣٣٨؛ "الإخبار"، العدد ٢٨١٨، ١٣ نيسان ١٩٥٠؛ وهيب حسن نشمي العبودي، المصدر السابق، ص٣٢.

[٣] "تقدم العراق الاقتصادي"، ص١٩؛ "الأخبار"، العدد ٢٨٥١، ٢٣ آيار ١٩٥٠؛ "الأخبار"، العدد ٢٨٥٤، ٢٧ آيار ١٩٥٠؛ عبد الرزاق الهلالي،الهجرة من الريف إلى المدن، ص٤٨.

[٤] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص٤٨.

لم يهمل نوري السعيد، الذي ألف وزارته الحادية عشر في ١٥ أيلول ١٩٥٠، مشروع ترحيل سكان الصرائف فقط وإنما، قضى عليه تماماً، فقد تحجج نوري السعيد، الذي يعد أكثر المسؤولين العراقيين تأييداً للإقطاعيين وكبار الملاك، بعدة حجج قالها من على منصة مجلس النواب للقضاء على مشروع الترحيل موضوع البحث، من بينها بعده عن أسواق بغداد مما يسبب إجهاداً كبيراً للعمال من رحلتي الذهاب والإياب من وإلى عملهم، كما زعم بأن سكان الصرائف غير راغبين بالانتقال، والأنكى من ذلك كله أنه، طلب أن يستفاد من أرض المشروع لعمل آخر أكثر نفعاً[١].

مما يستحق الذكر هنا، أن بعثة البنك الدولي التي استعانت بها الحكومة العراقية لدراسة إمكانية العراق الاقتصادية، والمساعدة في وضع خطة للإعمار، كانت قد اقترحت وضع خطة للتخلص من الصرائف التي كانت تحيط بمدينة بغداد خاصة، لتشويهها معالم العاصمة، عن طريق بناء الحكومة العراقية مساكن واطئة الكلفة لسكان الصرائف، معتبرة ذلك على درجة كبيرة من الأهمية[٢].

"استجابت" الحكومة العراقية لمقترحات بعثة البنك الدولي وتوصياتها بأن أمرت ببناء ٤٤ داراً في حي تل محمد، و ٨٨ أخرى في باب الشيخ. وبعد استكمالها لبناء تلك الدور دعت وزارة الشؤون الاجتماعية الموظفين فقط لتقديم طلباتهم بغية تنظيم عقود إيجارها[٣].

---

[١] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص٣٣٩؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ص١٩٠.

[٢] "تقدم العراق الاقتصادي"، ص١٨ و ٢٢ و ٢٧.

[٣] صادق مهدي السعيد، الضمان الاجتماعي دراسة مقارنة وتطبيقية في العراق، مطبعة الاعتماد، بغداد، ١٩٥٧، ص٤٦٧.

... المحاولات الحكومية

... مجلس الإعمار

... متطلبات ذلك

... التي حدثت في

...

... لاث

...

...

... ذلك البرلمان[3]. يمكننا أن نسجل هنا، أن اهتماماً شكلياً من لدن الحكومات العراقية ابتداءً من نهاية ١٩٥٣ بسكان الصرائف بعد أن أصبح وجودها لا يشكل إحراجا فقط وإنما، عاراً على كل من يحمل ذرة شعورٍ بالمسؤولية. إذ قام فاضل الجمالي رئيس الوزراء[4] وبصحبة عبد المجيد القصاب وزير المعارف بزيارة منطقة الصرائف الواقعة شرق السدة في الخامس من تشرين الأول ١٩٥٣، تمخضت تلك الزيارة، التي تعد الأولى لمسؤول حكومي بهذا المستوى لمنطقة الصرائف، على إنشاء مدرستين ابتدائيتين[5]، وبذلك بدأ تاريخ التربية في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه (شباط ١٩٥٤) أعلنت وزارة الإعمار في بيان واضح عن عزمها على بناء

---

[1] جاءت إلى الحكم في ٧ أيار ١٩٥٣ واستقالت بتاريخ ١٧ أيلول من العام نفسه. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص٢٤.

[2] مناطق الشاكرية وتل محمد والشيخ عمر.

[3] "محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة السادسة، ٣١ أيار ١٩٥٨، ص٩ – ١٠ ؛"البلاد"، العدد ٣٤٢٥، ١٥ أيلول١٩٥٣ ؛"صوت الأهالي"، العدد ١٧، ١٩ شباط ١٩٥٤.

[4] شكل الجمالي وزارته الأولى بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٣ واستقالت في ١٨ آذار ١٩٥٤.

[5] حملت المدرستين المذكورتين اسم النجاح الأولى والنجاح الثانية.

مجمعات سكنية لأصحاب الصرائف. ولكن لم يترجم ذلك إلى إجراءات عملية[1].

المؤسف حقاً، أن وزارة فاضل الجمالي، التي حاولت أن تقول أنها تهتم بأحوال سكان الصرائف، ضحت بهم ولم تعمل ما يمكن القيام به لدرء فيضان سنة ١٩٥٤ عنهم، وتركتهم أمام ذلك الفيضان العاتي الذي حول أكثر من ٥٠ ألف نسمة منهم عراة تقريباً كما يؤكد أستاذنا أحمد سوسة[2].

أمام مأساة غرق منطقة شرق السدة وتحول المكان إلى منكوبين. شكلت وزارة الجمالي الأولى عدة لجان[3]، كان أهمها تلك التي ترأسها أركان العبادي وزير الشؤون الاجتماعية، أسمعت تلك اللجان جعجعة عالية ولكن دون ان يرى لها طحين كما يقال في الأمثال. فلم يكن صدفة أن يقابل الوزير المذكور وفد المنطقة (شرق السدة) المنكوبة، الذين استبشروا خيراً بالوصول إليه. أن يقول لهم وبملء الفم **"شنسويلكم اطلعوا"** كما تذكر جريدة "لواء الاستقلال"[4].

أجبر ضغط الرأي العام العراقي، لاسيما الحملات الانتقادية التي شنتها الصحف العراقية ضد تكاسل الحكومة أمام مأساة أصحاب الصرائف، مثلما فعلت جريدة **"السياسة" عندما نشرت مقالاً افتتاحياً بعنوان "إلى ذوي النفوس السخية والضمائر الحية إلى ذوي الشهامة والنخوة والكرم"**[5]، اللجنة العليا لإغاثة

---

[1] "صوت الأهالي"، العدد ١١٧، ٩ شباط ١٩٥٤؛ مقابلة مع مهدي حسين عليوي العتابي بتاريخ ١٠ شباط ٢٠١٣.

[2] أحمد سوسة، المصدر السابق، ص ٥٧٤.

[3] عن هذه اللجان ينظر: "لواء الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد ١٨٣٩، ٢٨ آذار ١٩٥٤؛ "صوت الأهالي"، العدد ١٥٦، ٧ نيسان ١٩٥٤.

[4] "لواء الاستقلال"، العدد ١٨٥٦، ٢ نيسان ١٩٥٤.

[5] "السياسة" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٣، ١٩ شباط ١٩٥٤.

منكوبي الفيضانات إنشاء ثلاثة معسكرات خاصة لإيواء المنكوبين. الأول كان موقعه شمال مطار بغداد المدني، والذي خصص لمنكوبي منطقة "العاصمة". أما الثاني، الذي كان موقعه بالقرب من معسكر قوة الشرطة السيارة، فقد خُصص لسكان صرائف الشاكرية. والثالث كان معسكر الوشاش. كما أعلنت اللجنة المذكورة عن قيامها بحملة تطعيم المنكوبين ضد مرضي التيفوئيد والجدري[1].

قامت من جانبها متصرفية بغداد بما يمليه عليها الواقع والواجب الوطني من أعمال تحسب لصالحها في تلك الظروف الصعبة للغاية. فقد شقت الشوارع في المعسكرات المذكورة، وبنت على وجه السرعة عدة مراحيض عامة في كل معسكر وأنشأت مراكزاً للشرطة، وهيأت عدة مستوصفات سيارة. والأهم من هذا برأينا أنها أعدت تلك المعسكرات ضمن حدود العاصمة، الذي يعني من بين ما يعني شمولها بخدمات أمانة وصحة بغداد[2].

في خضم مأساة سكان الصرائف المستمرة والواضحة لكل ذي بصر، ظهر صوت آخر يعزف على أوتار غير مألوفة، فضلاً عن افتقارها لأدنى الأحاسيس الوطنية والإنسانية، ألا وهو صوت عبد الجبار فهمي متصرف بغداد، الذي بعث بكتاب إلى وزارة الداخلية ضمنه وجهة نظره بشأن موضوع سكان الصرائف. قال فيه ما نصه:

"فما لم تسرع الحكومة باتخاذ التدابير المقترحة، فسوف لا ينقطع هذا السيل الضار بالريف والمدينة معاً، لأن هؤلاء الريفيين ما فتأوا يحملون معهم كثيراً من

---

[1] "لواء الاستقلال"، العدد ١٨٦٠، ٢٦ نيسان ١٩٥٤؛ "صوت الأهالي"، العدد ١٧٠، ٢٥ نيسان ١٩٥٤.

[2] مشاريع الإدارة المحلية للواء بغداد ومقرراتها سنة ١٩٥٦-١٩٥٧، إصدار: وزارة المعارف، ١٩٥٧، ص ١٧٧ - ١٧٨.

عاداتهم المخلة بأمن المدن والمشوهة للنظام الاجتماعي المألوف الرتيب"[1].

شاء سوء حظ سكان الصرائف أن يترأس هذا المتصرف لجنة شكلتها الوزارة السعيدية الثانية عشر[2]، كانت مهمتها وضع تقرير عن الأوضاع المعيشية لأولئك المساكين. من المفيد جداً أن نثبت هنا قراءة الوزير والنائب العراقي المعروف عبد الكريم الأزري للتقرير المذكور وذلك عندما قال: **"وجدته تقريراً مليئاً بالحقد على هؤلاء البؤساء، وكأنهم أجانب هاجروا إلى العراق من بلد أجنبي، وكأنهم ليسوا مواطنين عراقيين، وقد صبت اللجنة جام غضبها عليهم لا لذنب اقترفوه سوى أنهم جاءوا بإعداد كبيرة إلى بغداد، فغيروا وضعها الديمغرافي، وأخذوا يضايقون، حسب رأي اللجنة سكانها الأصليين مع أنهم سدوا حاجة بغداد الماسة لليد العاملة، وخاصة في أعمال البناء ومعامل الطابوق"[3].**

بعد هذا كله، تمخضت جهود الحكومات العراقية عن طلب وزارة الداخلية من "مجلس الإعمار" مساعدته في إنشاء مرافق صحية في منطقة "العاصمة" وتخصيص مبلغ ٣٨ ألف دينار لذلك، على أن تقوم وزارة الداخلية بالتنفيذ [4].

---

[1] مقتبس في: عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص٧٩.

[2] تسنمت الحكم في الثالث من آب سنة ١٩٥٤ وبقت كذلك حتى ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص١٣٣.

[3] مقتبس في: عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق، ص٤٩٨ - ٤٩٩.

[4] "محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة العاشرة، ٩ آذار ١٩٥٧، ص٢٨.

مهما يكن من أمر، فقد كلف "مجلس الإعمار" في شباط ١٩٥٧ مؤسسة دوكسيادس[(١)] بدراسة مشروع إسكان الصرائف، وبناءً على ذلك أشارت المؤسسة في تقرير نشرته بتاريخ ١١ شباط ١٩٥٧ عن قيامها بدراسة مشروع أطلق عليه (المشروع الأول لتطهير المناطق القديمة في شرق بغداد)[(٢)]، الذي هدف إلى إسكان أكثر من ٧٠٠٠ عائلة من سكان الصرائف[(٣)]، في المنطقة الواقعة شرق أحياء الصرائف الواقعة خلف السدة، كانت مساحتها تصل إلى ١٥٠٠ دونم ضمن المقاطعة ١١ وزيرية. غير أن وزارة المالية التي تعود لها ملكية تلك المنطقة، لم توافق على فكرة تخصيصها لإقامة مشروع لإسكان أصحاب الصرائف، لأن تلك المنطقة قد تم تخصيصها لمديرية الشرطة العامة لإنشاء ثكنات للشرطة، واقترحت البحث عن أراضي أميرية أخرى لتنفيذ المشروع المقترح[(٤)].

بعد ذلك حاول "مجلس الإعمار" أن يحصل على أراض حول مدينة بغداد لبناء مجمعات سكنية لأصحاب الصرائف، غير أن مالكي تلك الأراضي لم

---

(١) مؤسسة دوكسيادس : هي مؤسسة يونانية مقرها في أثينا، اسمها مشتق عن أسم مؤسسها الدكتور سي. أي. دوكسيادس وهو يوناني الجنسية، قامت هذه المؤسسة بوضع تصاميم أساسية لعدة مدن في العالم. تعاقد معها "مجلس الإعمار" كشركة استشارية لمشاريع الإسكان في العراق، وللتفصيل ينظر: وزارة الأشغال والإسكان. مديرية الإسكان العامة "دراسة في مشكلة السكن في العراق وكيفية علاجها بين عام ١٩٧٠- ١٩٩٠"، بغداد، ١٩٩٠، ص١٠٤.

(٢) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، وزارة الإعمار، تسلسل الملف ٣٢٠٢٠٠/٥٥، عنوان الملف مجلس الإعمار الأمور الحقوقية والعقود العامة، الوثيقة رقم ١، ص١.

(٣) "محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة الحادية عشر، ١٦ آذار ١٩٥٧، ص١٢.

(٤) "محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة الحادية عشر، ١٦ آذار ١٩٥٧، ص١٣؛ "محاضر جلسات مجلس الإعمار، الجلسة الحادية والعشرين، ٢٥ أيار ١٩٥٨، القرار رقم ٢١.

يوافقوا على بيعها إلا بالأسعار التي حددوها، وهي أسعار عالية جداً، فصرف "مجلس الإعمار" النظر عن ذلك[1].

ومن المواقف اللافتة للنظر حقاً، إن لم نقل مدعاة للدهشة، هو ذلك الموقف الذي كشف عنه أركان العبادي وزير الشؤون الاجتماعية في مجلس النواب، ليقدمه لممثلي الشعب بوصفه "الحل الأمثل" لمشكلة الصرائف، التي كانت تلف بغداد من معظم جهاتها، فضلاً عن تغلغلها في الكثير من الساحات والفراغات بين أحيائها. المهم أن هذا الحل التي تفتقت عبقرية الوزير المذكور عنه، بأن تمثل بتقسيم سكان الصرائف إلى ثلاث فئات، عائلات الجنود أولاً، وعائلات الشرطة ثانياً، وهاتان الفئتان تخدمان الحكومة وسيكون لأفرادهما بيوتهم الخاصة بهم، أما الآخرون فسيتم نقلهم بعيداً عن المدينة تطبيقاً لقواعد الصحة العامة[2].

باتت مشكلة الصرائف في بغداد موضوعاً لا يمكن استمرار السكوت عنه، بوصفها مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة، لذلك كثرت محاولات الاقتراب منها أو محاولة حلها، ولئن بقيت تلك المحاولات فوقية وبعيدة عن جوهر المشكلة وأساسها. أياً كان الحال، شكل "مجلس الإعمار" هذه المرة لجنة كبيرة[3]، لدراسة الموضوع وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لحله. فرغت اللجنة من مهمتها ورفعت تقريرها لمجلس الإعمار في ٢٣ شباط ١٩٥٨، اقترحت فيه، إيقاف الهجرة إلى بغداد كخطوة أولى لتحقيق مشروع إسكان الصرائف، ثم رأت اللجنة أن إيقاف الهجرة يتم من خلال تشجيع الفلاحين

---

[1] أديث وائي، أيف، بينروز، المصدر السابق، ص٣٠٣.

[2] حنا بطاطو، الكتاب الأول، المصدر السابق، ص١٦٣.

[3] ضمت ممثلين عن وزارتي الإعمار الشؤون الاجتماعية وأمانة العاصمة والشركة الاستشارية لمشاريع الإسكان في العراق "دوكسيادس".

على الاستمرار بالزراعة . كما أوصت اللجنة بعدم تأجير مالكي الأراضي في بغداد وحولها إلى المهاجرين لبناء صرائف عليها. كما أكدت على أهمية منع المهاجرين الجدد بناء الصرائف على الأراضي الأميرية أو حتى تجديد الصرائف المقامة في تلك الأراضي[1].

كما اقترحت اللجنة موضوع البحث اقتراحاً أثبت بشكل قاطع على أنها تعيش في أبراج عاجية، ولا تعرف شيئاً عن سكان الصرائف وأحوالهم الاقتصادية. وذلك عندما اقترحت أن تقوم الحكومة ببيع الأراضي السكنية لأصحاب الصرائف لبناء الدور عليها وعلى حسابهم الخاص بكلفة إجمالية تشمل سعر الأرض والبناء تتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ دينار للدار الواحدة. مع توصيتها المشددة بعدم تسجيل تلك الدور بأسماء أصحابها ما لم تكن على وفق المواصفات الهندسية التي وضعتها مؤسسة "دوكسيادس"[2].

ومما له مغزاه في هذا الصدد، أن اللجنة في نهاية تقريرها أكدت على ضرورة تأسيس مشاريع عدة لإسكان الصرائف في مناطق متعددة ومتباعدة، من أجل تفريق هذه التجمعات، وحذرت في الوقت نفسه من إقامة هذه المشاريع في مناطق متجاورة[3].

ناقش "مجلس الإعمار" التقرير موضوع البحث في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ أيار ١٩٥٨، ووافق في نهاية الأمر على القيام بمشروعين لإسكان أصحاب الصرائف: الأول في شرقي بغداد في مقاطعة رقم ٤/٣ وزيرية[4]، والذي يتكون من ٢٢٩٦ داراً، تبلغ مساحة كل واحدة ١٠٨ متراً مربعاً، بالإضافة إلى المباني

---

[1] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص١٢٥.

[2] المصدر نفسه، ص١٢٦.

[3] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الإعمار، تسلسل الملف ٣٢٠٢٠٠/٥٥، عنوان الملف مجلس الإعمار الحقوقية والعقود العامة، الوثيقة رقم ١، ص٣.

[4] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص١٢٦.

العامة التي يحتاجها المشروع، وإنشاء الطريق الرئيس الذي يصل المشروع بمدينة بغداد. في حين اختيرت منطقة الدورة مكاناً لتنفيذ المشروع الثاني الذي لا يختلف في تصاميمه عن المشروع الأول، على أن تقوم وزارة الإعمار بصرف الأموال اللازمة للمشروعين[1].

مرة أخرى، لم يتعد الأمر نطاق القرارات واللجان، فقد سقط النظام الملكي في تموز ١٩٥٨، ولم نرَ أي مشروع، ليبقى عشرات الآلاف من سكان بغداد في وضع يصعب حتى على الحيوانات[2].

لاشك في أن المعلومات التي وفرتها لنا الصفحات السابقة، تسمح لنا بالقول هنا، إن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تكن راغبة في فهم أصل مشكلة ظهور أحياء الصرائف في بغداد، أو أنها لم تكلف نفسها، لأسباب عديدة، في البحث عن الأسباب التي دفعت بالفلاحين ترك أراضيهم العزيزة على قلوبهم وقبولهم العيش في أحياء الصرائف التي لا تتوفر فيها أدنى مستلزمات الحياة الأدمية، مما جعل تلك الحكومات تتبنى حلولاً وقتية وتفتقد إلى الجدية، لذلك ظلت تلك "الحلول" في الدروج وطي الملفات. استكمالا لبحثنا هنا، نقول إن سبب تجاهل الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي وإهمالها الواضح لسكان الصرائف في بغداد، جاء نتيجة لأسباب عديدة، إذ يعتقد الاقتصادي الكبير كاظم حبيب بأنها تعود إلى الطبقية الواضحة على سلوك المسؤولين الحكوميين الذين تربعوا على سدة الحكم، إذ كانت بعض الفئات الحاكمة في العهد الملكي لم تولِ أي اهتمام جدي للواقع الاجتماعي والاقتصادي السائدين في العراق، كما لم تمارس السياسات

---

(١) "محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة الحادية عشرة، ٥ نيسان ١٩٥٨، القرار رقم ٢٢؛ "محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة الرابعة عشرة، ١٥ أيار ١٩٥٨، القرار رقم ٦٦.

(٢) مقابلة مع المهندس هشام المدفعي في بغداد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣.

العقلانية التي تمكنها من المساهمة في تمتين نسيج الوحدة الوطنية لدولة أسست حديثاً، وسكانها خرجوا لتوهم من هيمنة الدولة العثمانية ذات الطبيعة الثيوقراطية والشوفينية والطائفية. كما لم تولِ الاهتمام المطلوب لتغيير واقع الفقر الذي كانت تعاني منه الغالبية العظمى من سكان البلاد ومعاناتهم من الجهل والمرض. فضلاً عن ذلك أنها لم تحترم يوماً إرادة التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي كان الشعب يطالب بها ويناضل في سبيل تحقيقها، لاسيما أن الأوضاع المعاشية للفلاحين المعدمين وفقراء الريف وأشباه البروليتاريا في المدن الذين اتخذوا من الصرائفسكناً لها في تدهورٍ مستمرٍ[1].

اما استاذنا الكبير الدكتور هاشم التكريتي فإنه أرجع الإهمال موضوع البحث إلى ان الغالبية الساحقة لحكام العراق طيلة العهد الملكي كانت تعيش رفاهية العيش وملذات الحياة، فكان أمراً منطقياً، أن لا يشعر أولئك المنعمون بما يعانيه سكان الصرائف، حتى ولو افترضنا جدلاً سماعهم بما يعانون من تعاسة ما بعدها تعاسة في عيشتهم الضنكة، فلم يكن باستطاعتهم والحالة هذه تصور معاناة هذه الفئة المسحوقة[2].

بالمقابل ارجع استاذنا الكبير صادق السوداني أسباب إهمال الحكومات لسكان الصرائف إلى محاباة المسؤولين الحكوميين للإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الذي هم أصلاً شركاءهم في حكم العراق طوال العهد الملكي، لاسيما وان سكان الصرائف عُدوا من المتمردين والخارجين عن طاعة ولاة أمرهم شيوخ العشائر، وعليه لم تنظر الحكومة لهم بعين العطف ولم تكن

---

[1] كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين– الكتاب السادس، دار آراس للطباعة والنشر، اربيل،٢٠١٣،ص٤٣٥.

[2] مقابلة مع الاستاذ المتمرس الدكتور هاشم صالح التكريتي بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٣.

متحمسة ابداً لجعل حياتهم أفضل من تلك التي كانوا يحيونها،عسى أن يشعروا بالندم ويعودوا إلى قراهم التي جاءوا منها، من جانب آخر لم تهضم السلطات الحكومية فكرة تحول أولئك المهاجرين من مزارعين إلى عمال، بسبب اعتقادها بحتمية عودتهم عاجلاً أم آجلاً إلى قراهم، لأجل ذلك لم تعمد إلى الحلول الدائمية لمشاكلهم بل، إلى المعالجات الوقتية التي لا قيمة لها، إذا ما قارناها مع ما كان يعانيه سكان الصرائف في بغداد[١].

٣- موقف مجلس الأمة من سكان الصرائففي بغداد :-

أ- موقف مجلس النواب :-

علينا أن نلاحظ هنا، أن أحياء الصرائف التي أخذت بالتكوّن والظهور في ثلاثينيات القرن الماضي، لم يكن وجودها أو ظهورها يستدعي الخوف أو الحذر، فضلاً عن ان مدينة بغداد لم تكن قادرة على استيعابهم فقط وإنما، كانت هي بحاجة إلى الأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة، وعليه لم يكن وجودها يمثل مشكلة. وعلى هذا الأساس كان من الطبيعي جداً ان لا نجد موقفاً معيناً من لدن مجلس النواب من سكان الصرائف[٢].

المهم بالنسبة لنا هو، أن انتشار أحياء الصرائف في أكثر أحياء العاصمة بغداد وتحولها إلى مشكلة واضحة، خاصة في السنة الثانية من الحرب العالمية الثانية، بدأنا نلمس مواقف من مجلس النواب، فقد اعتبر جميل عبد الوهاب نائب بعقوبة (ديالى) وهو يناقش ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة ١٩٤٠، أن من أبرز المشاكل الاجتماعية الحديثة التي لم يكن لها أثر في الماضي القريب، هو موضوع هجرة الفلاحين، وما يترتب عليها من تجمعات عشوائية داخل العاصمة، محذراً في الوقت نفسه الكل، من هذه التجمعات، عندما قال

---

[١] مقابلة مع الأستاذ الدكتور صادق حسن السوداني بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠١٣.

[٢] منور رفعت الحاج سري، المصدر السابق، ص١٧١؛ بكر مصطفى سالم، المصدر السابق، ص١٥.

ما نصه: "**إن هذه التجمعات ما هي إلا ظاهرة تهدد الأمن في العاصمة. فضلاً عن أنها مصدر سيئ للأمراض الوبائية وبؤرة فتاكة لإفساد الأخلاق العامة**". ومضى يقول وبتشنج واضح محملاً أولئك المساكين الكثير من الشرور. لا بأس أن نتركه يقول: "**إن هؤلاء المهاجرين هم أكبر مصادر الإجرام**"، مطالباً وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع الحل اللازم وهو إرجاعهم من حيث أتوا[1].

على النقيض من ذلك تماماً وقف حسن السهيل نائب بغداد موقفاً أكثر وطنية وواقعية وإنسانية أيضاً، فهو أولاً فسر لنا سبب هجرتهم إلى بغداد، التي رأوا المعيشة فيها احسن من عيشتهم السابقة. كما انتقد الرأي القائل بضرورة إرجاعهم إلى ديارهم السابقة، مبيناً أن هؤلاء عراقيون والعراق وطنهم، فلا يجوز القول لهم ارحلوا من هنا وعودوا إلى دياركم، فهم أحرار ولا يمكن الضغط عليهم[2]. أما النائب رفائيل بطي[3]. فقد دعا، وهو يناقش لائحة قانون تشييد مساكن للعمال، إلى الإسراع بإقرار اللائحة المذكورة ومد يد العون للحكومة في هذا المجال، مشيراً إلى إن الفقر والحاجة هما اللذان اضطرا العمال للسكن في صرائف لا تتوفر فيها الشروط الصحية[4].

كان وضع سكان الصرائف بعد أن جعل فيضان ربيع سنة ١٩٤٦ كل أحيائهم أثر بعد عين، يصعب على كل من يملك ذرة ضمير، إلا الحكومة التي غضت البصر عن مأساتهم. فدفع هذا الوضع النائب حسام الدين جمعة إلى توجيه سؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية حول إمكانية تخصيص قطعة أرض

---

[1] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، بغداد، ١٩٤٠، ص٣٤٧ - ٣٤٨.

[2] المصدر نفسه، ص ٣٦٠.

[3] نائب البصرة في الدورة الانتخابية التاسعة.

[4] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، ص٤٢٥.

مرتفعة لإنشاء دور بسيطة تتوفر فيها الشروط الصحية لغرض، إسكان أهل الصرائف بصورة دائمة وتخليصهم مما هم عليه الآن من محنة وألم[1]. وعندما لم يقبل ذلك من النائب بحجة عدم توفر الأموال اللازمة، عاد النائب حسام الدين جمعة إلى منصة الخطابة مستغرباً من رد الوزير، مطالباً إياه بشطب المبالغ الخاصة للنوادي الاجتماعية وإعطائها لسكان الصرائف . ختم النائب المذكور خطابه بقوله : "إن المال ممكن إيجاده إذا شاء الوزير أن يجده"[2].

أما هاشم بركات نائب البصرة، فقد حذا حذو زميله حسام الدين جمعة، أثناء جلسة المناقشة للائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩، إذ دعا إلى ضرورة الاهتمام بالأوضاع الصحية لسكان الصرائف، وذلك ببناء الدور الكريمة لهم، وتوفير الحياة الصالحة للشرب، واسترسل النائب المذكور يقول:

"يجب علينا أن نلتفت الالتفاتة الواجبة إلى حالة هؤلاء البؤساء، الذين يسكنون الصرائف ويجرفهم الفيضان في كل سنة، وذلك بأن نعمد إلى إنشاء بيوت لهم ضمن العيش المتوسط، وأن يهيأ لهم الماء النقي السالم من مكروبات الأمراض، لأنه بحفظ صحة هؤلاء يتكون مستقبل بناء كيان الأمة الاقتصادي والاجتماعي"[3].

---

[1] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٨، ص٤١١.

[2] المصدر نفسه، ص٤١٢.

[3] المصدر نفسه، ص٦٥٤.

لم يدع حسين جميل[1]، الفرصة تفوته قبل أن يدلي بدلوه، فقد دعا في مداخلة له في الجلسة نفسها إلى تخصيص مبالغ مالية لغرض توفير مياه الشرب لأهل الصرائف، ثم تساءل بألم عن سبب عدم الاهتمام بسكان الصرائف، ومضى يقول وبتهكم واضح: **"إن الفيضان قد شمل سكان الصرائف فلم يعودوا بحاجة إلى العناية، أو إن قسماً كبيراً منهم قد مات وعليه فلم يعد بحاجة إلى العناية"**[2].

استمر النائب حسام الدين جمعة في متابعته لكل ما يتعلق بأوضاع سكان الصرائف، فوجه سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية في الجلسة الثانية والعشرين في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، دار السؤال حول مشروع إسكان الصرائف في منطقة الشماعية[3].

رد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية على سؤال النائب المذكور، معلناً عدول وزارته عن تنفيذ المشروع موضوع البحث، بحجة رفض سكان الصرائف الانتقال إلى المنطقة المذكورة. دسَ نوري السعيد رئيس الوزراء أنفه بالموضوع، ويا ليته لم يفعل ذلك، فقد جاءت مداخلته غريبة وغير مقبولة، فبعد أن انتقد طرح هكذا أسئلة في وقت مناقشة الميزانية العامة، واصفاً المشروع بالنظري الذي لا يتفق مع الواقع ومع حاجة العمال الحقيقية، لذلك كانت نتيجته عدم التطبيق والإهمال. لكن نوري بعد أن قتل المشروع بهذا التصريح، لم يتوان بإطلاق الوعود الوردية التي تغلب لب المساكين الذين لم

(1) نائب بغداد في الدورة الانتخابية الثانية عشر عن الحزب الوطني الديمقراطي.

(2) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص٦٦٠.

(3) "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، بغداد، ١٩٥١، ص٣٣٧.

يعرفوا طبيعة نوري السعيد وسياسته. فقد زعم أن أمانة العاصمة ستقوم بتشييد محلات نظيفة للعمال، تتناسب مع أعمالهم، وتساعدهم على السكن في محلات صحية مأمونة من الغرق والأمراض. ومضى يضع نقاط الكذب على حروف الخداع، موضحاً أنها خطة عملية تختلف عن النظرية[1].

لما كان النائب حسام الدين جمعة يمتلك قدراً معيناً من الشجاعة، فإنه كذب ادعاءات الحكومة برفض سكان الصرائف الانتقال، وذلك عندما بيّن وعلى رؤوس الأشهاد، بأنه ذهب إلى منطقة الصرائف مراراً ولم يجد أحد يعارض المشروع، ولم ينسَ أن يعلن صراحة عن امتعاضه بسبب تطبيق قانون دعاوى العشائر على سكان الصرائف[2].

استنكر حسن عبد الرحمن[3]، سياسة الحكومة بعدم الاهتمام بفئة الفقراء بشكل عام، بالأخص سكان الصرائف، على الرغم من زيادة عوائد النفط، ملقياً باللائمة على الحكومة التي بددت تلك العوائد، عندما قال "**إن موارد العراق لم تصرف لمعالجة المحنة المعاشية وإنما، راحت تبذرها في إنشاء العمارات الضخمة وغيرها من الأبنية التي لا لزوم لها بالنسبة للشعب الذي تعيش أغلبيته في الصرائف، يحاصرها الماء الآسن والنزيز، والتي تضطر في أحيان كثيرة لتجفيف جزء من البرك الآسنة لتعيش عليها، وتفرشها عند نومها، فأي ظلم أشد من هذا الظلم؟**"[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص٣٣٩.

[2] المصدر نفسه.

[3] نائب البصرة في الدورة الانتخابية الثالثة عشر.

[4] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، بغداد، ١٩٥٣، ص١٢-١٣.

أما عبد الحميد الهلالي نائب البصرة، فإنه أراد من خلال نقله رأي أحد كبار القانونيين الأمريكيين بموضوع أولوية صرف الأموال، أن يقول للمسؤولين العراقيين بضرورة الاهتمام بسكان الصرائف قبل بعض المشاريع التي يمكن تأجيلها بعض الوقت. لندع النائب المذكور يشرح لنا ذلك عندما قال: **"كنت في ضيافة أحد كبار القانون الأميركيين وتشعب الحديث عن مواضيع مختلفة، تطرقنا إلى بغداد ومعاملها، وكان هذا القانوني الكبير قد زارها قبل مدة. فسألته هل شاهد باب بناية المتحف الواقع في جانب الكرخ، فقال نعم، قلت من المؤسف أن البناية لم تشيد بعد وامل أن يشرع بها قريباً. فما كان من ذلك القانوني الكبير إلا أن يقول بصورة جازمة كلا – لا تاسف – إنكم لستم بحاجة إلى متاحف، فلقد شاهدت الأماكن التي يأوي اليها بعض سكان بغداد فيما وراء السدة"**[1].

لم يكن محمد رضا الشبيبي[2]، بعيداً عن مشكلة أهل الصرائف، إذ وجه سؤالاً إلى وزيري الداخلية والشؤون الاجتماعية، عن كيفية حل قضية إسكان أصحاب الصرائف وإيجاد الحلول الناجعة لحل هذه الأزمة، مشدداً على أن قضية الصرائف باتت من المشاكل الاجتماعية الكبيرة، ولم يجد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية مفراً، من تأييد ذلك الرأي، معترفاً بأنها مشكلة جديدة بالنسبة للحكومة، مطلقاً في الوقت نفسه وعوداً لحلها من خلال دراسة عدة مشاريع تهدف إلى معالجة المشكلة جذرياً[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص٩٦.

[2] نائب بغداد في الدورة الانتخابية الثالثة عشر.

[3] المصدر نفسه، ص١٦٠.

الســـتزم عبد الكريم الأزري، الذي رشح في انتخـــابات مجلس النواب التي جرت في حـــزيران[1] والتي تلتها في أيلول ١٩٥٤ على المنـــطقة العاشرة[2]، التي كانت تضم منطقة الصرائف الكائنة خلف السدة الشرقية، بما قطع من وعود أمام سكان تلك المنطقة التي زارها واجتمع بعدد منهم، ولكي يفي عبد الكريم الازري بما قال لم يرَ بداً إلا إقناع نوري السعيد رئيس الوزراء بزيارة منطقة الصرائف. لم يكتفِ بأن جعل نوري السعيد يطلع على الوضع السيء الذي كان يعيش فيه أولئك المساكين وإنما، راح يشرح له ذلك بالتفصيل، لا بأس أن نترك عبد الكريم الأزري يرسم الصورة بكل أبعادها إذ قال ما نصه:

"الأرض مغطاة بالمستنقعات، وتصب فيها مياه بغداد القذرة، وفي وسطها جزر أقيمت عليها صرائف من القصب والبردي، هناك كانت تتكدس هذه المجموعة من المهاجرين من جنوب العراق بأعداد هائلة".

ومضى عبد الكريم الأزري يشرح بكل جرأة ووضوح لنوري السعيد صاحب السطوة والرأي الرافض بوجود ظلم اجتماعي في الريف العراقي، عندما قال:

"وقد ساقتهم ظروفهم، والظلم الاجتماعي الذي كانوا يقاسونه في مواطنهم الريفية وإهمال الحكومات لهم، إلى الهجرة إلى بغداد والإقامة فوق هذه المياه

---

[1] لم يعقد مجلس النواب الذي انتخب في حزيران ١٩٥٤ غير جلسة واحدة، وقام نوري السعيد رئيس الوزراء بحله. وإجراء انتخابات جديدة في أيلول ١٩٥٤. ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص١٢٢.

[2] عادل تقي عبد البلداوي، الانتخابات في العراق انتخابات حزيران عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤ أنموذجاً دراسة وثائقية جديدة، مراجعة : كمال مظهر أحمد، دار الحوراء، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٨.

الأسنة القذرة السوداء مع حيواناتهم، وكان منظرهم، وخاصة أطفالهم العراة الذين يتخبطون في الأوحال ويتعرضون للغرق في تلك المياه القذرة، يفتت الأكباد ويدمي القلوب، هناك ترى الكرامة الإنسانية وقد هدرت هدراً"[1].

وضع النائب عبد الكريم الأزري في لقاء آخر مع نوري السعيد رئيس الوزراء وكان موضوع اللقاء بحث مشكلة الصرائف في بغداد، يده على الجرح، عندما قال لنوري، إن المشكلة يجب أن تعالج هناك في لواء العمارة أولاً، لا أن يرجع هؤلاء، لأن أكثرهم يرفضون العودة، من المهم جداً هو الحيلولة دون هجرة الباقين، ويتم ذلك برأي الأزري عن طريق توزيع الأراضي الزراعية، أما الموجودون في بغداد فإن مشكلتهم تتطلب قانوناً يتم بموجبه تصحيح صنف الأراضي إلى سكنية، ومن ثم توزيعها مجاناً ومساعدتهم ببعض المبالغ النقدية، أو مواد البناء الإنشائية، لكي يبنوا دوراً لأنفسهم. وفضل الأزري أن تتولى الدولة بنفسها إنشاء الدور لهم، مبيناً أنه الحل الأفضل والأرجح من جميع الوجوه[2].

لا يخفى على أحد، أن ربيع العام ١٩٥٤ وتحديداً في نهاية شهر آذار وبداية شهر نيسان كان صعباً جداً ومأساوياً أيضاً على سكان الصرائف، فقد تركهم فيضان ذلك العام بلا مأوى مجردين من كل شيء، فكان حالهم يصعب حتى على الصخور الصمم. في تلك الأيام برز لنا رأيٌ غريب للنائب محمود بابان[3]. من سكان الصرائف، فقد طالب وبحماسة كبيرة وواضحة

---

[1] عبد الكريم الأزري، تأريخ في ذكريات العراق، ص٤٩٨.

[2] المصدر نفسه، ص٤٨٩ و ٥٠٠.

[3] نائب كركوك في الدورة الانتخابية الخامسة عشر.

أركان العبادي وزير الشؤون الاجتماعية ان يعمل ما بوسعه لا من أجل إيقاف هجرة سكان الريف إلى بغداد فقط وإنما، ترحيل الموجودين فيها، محذراً الوزير المذكور وغيره، من أنه يخشى أن يجد في يوم ما سكان الصرائف أكثر من سكان بغداد[1].

شهد آخر اجتماع لمجلس النواب في العهد الملكي طرح العديد من المواقف من موضوع سكان الصرائف فقد سمح أحد النواب لخياله أن يجمح كثيراً على أثر وقوع حادثة بسيطة[2]. كما حاول نائب آخر إرجاع كل جرائم السرقة والسطو إلى سكان تلك المنطقة. ولم تنفع مجاملات وزير الشؤون الاجتماعية بتطمين النواب[3]. الذي يهمنا هنا هو رأي النائب عبد العزيز الخياط[4]، الذي جانب فيه كثيراً واقع الحال. فقد اعتبر منطقة "العاصمة" مبعث الشرور، لأن الأمن فيها مفقود. بعد ذلك أراد أن يقول للحكومة لا تعطوهم الدور لأنه سمع بأنهم يبيعونها أو يؤجرونها ومن ثم يرجعون إلى الصرائف[5].

حاول فاضل معلة نائب الديوانية (القادسية)، التهوين من حدة خطاب الخياط، من خلال طرحه المعتدل، فقد قال: **"سكان الصرائف إخوان لنا، وهم أبناء بلدنا، وأي بذل لهم لتخليصهم من البؤر التي يسكنونها هو من باب الخدمات العامة، ولا مجال للتضجر من ذلك الجهد"**، وختم النائب المذكور خطابه قائلاً

---

[1] "الأيام" (جريدة)، بغداد، العدد ٤١، ١١ نيسان ١٩٥٤.

[2] للتفصيل ينظر: "محاضرات جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، تقرير لجنة الشؤون المالية، بغداد، ١٩٥٨، ص٣٦.

[3] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، بغداد، ١٩٥٧، ص ٢٦٠.

[4] نائب الكوت (واسط) في الدورة الانتخابية الخامسة عشر.

[5] المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تقم بواجبها تجاه هذه الفئة على الوجه الأكمل، ورأى في أدائها خيبة أمل إلى أبعد الحدود"[1].

كما تحدث في الجلسة نفسها النائب توفيق السمعاني[2]، فصب جام غضبه على أداء وزارة الشؤون الاجتماعية، لاسيما تجاه أهل الصرائف، وافترض السمعاني جدلاً أن مجمعات الصرائف هي مصدر الجرائم، فلعل ذلك برأيه يرجع إلى بيئتهم الصعبة التي تدفعهم إلى الاعتداء على المجتمع الذي لم يهتم بهم. بعد ذلك أرسل النائب المذكور هذه الصيحة الذهبية لكل من يتصدى لمعالجة المشاكل الاجتماعية وما يتعلق بها من جرائم، إذ قال: **"فإذا أردنا أن نخلص أنفسنا من الجريمة، يجب أن نقضي على بواعث الجريمة، ونأخذ بأيدي هؤلاء لحياة أكرم وأفضل، وبعد ذلك نطالبهم بالسلام والسكينة"**[3]. اختتم النائب المذكور خطابه محذراً الحكومة، إذا ما أرادت هي أن تكافح الشيوعية في العراق، فإنها لا تكافح بالقوة وفرض السلطان على الأفراد، بل إن الشيوعية تكافح بقلب الصرائف إلى بيوت ليستطيع الإنسان أن يشعر بإنسانيته[4].

بالمقابل دعا عبد المنعم الرشيد[5] إلى إبقاء سكان الصرائف على حالهم، وعدم بناء دورٍ سكنية لهم، لأن ذلك برأيه يساعد على تشجيع الآخرين للهجرة إلى بغداد[6]. رد توفيق الفكيكي نائب المنتفك (الناصرية) بحدة على ذلك،

---

[1] المصدر نفسه، ص٢٧٩.

[2] نائب الموصل (نينوى) في الدورة الانتخابية الخامسة عشر.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه، ص٢٨١.

[5] نائب الحلة (بابل) في الدورة الانتخابية الخامسة عشر.

[6] المصدر نفسه.

داعياً إلى بناء الدور لأصحاب الصرائف، مشيراً إلى أن سبب هجرتهم هي عبودية الملاكين[1].

يعد خطاب النائب عبد الكريم الأزري في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨ من الخطب البارزة التي شهدتها أروقة مجلس النواب، لتطرقه إلى أكثر الموضوعات أهمية آنذاك، فلم ينسَ حالة أصحاب الصرائف، التي وصفها بالمزرية لدرجة لا يمكن السكوت عنها دون إيجاد حل جذري لها. ومما قاله في هذا المجال:

"الحرمان، لا يمكن أن يكون أساساً تقوم عليه دولة عصرية، يسودها الرضا وتعمها القناعة والواقع المؤلم، أستمر النائب في شرح الأسباب التي دفعت أولئك إلى الهجرة إلى المدينة فذكر : إن هذه الأكثرية من السكان التي تسكن الريف في الغالب، والتي أخذ ضيق العيش يسوقها قسراً نحو المدن، سعياً وراء الرزق، لم تمسها عناية الدولة، بل كانت ولا تزال لحد الآن ضحية إهمال الحكومات والإعراض عنها"[2].

لم يكتفِ النائب المذكور بذلك وإنما، استطرد في شرح معاناة سكان الصرائف، ولم يتردد أن ينقل ما سمعه منهم على الرغم مما يحمله من نقد واضح لكل المسؤولين في الدولة، فقد ذكر أنهم طالما يقولون له **"إن هذه الدولة ليست دولتنا هذه دولتكم، لأنها لم تعرفنا في يوم من الأيام، ولم نرَ منها أثر في حياتنا، فلا يوجد أسوأ من الحياة التي نحياها في الصرائف بين**

---

[1] المصدر نفسه، ص٢٨٢.

[2] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٨٠.

المستنقعات والأوساخ"[1]، واصفاً هذا الشعور بالخطر إذا استمر. وعليه فإنه يرى بأن على الحكومة أن تتلافاه بسرعة فائقة، وذلك من خلال إتباع سياسة من شأنها التخفيف عن كاهل أصحاب الصرائف[2].

ب- موقف مجلس الأعيان :-

تعود أول إطلالة لمجلس الأعيان على موضوع الصرائف وسكانها إلى الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، وكانت المناسبة هي مناقشة لائحة قانون تشييد مساكن للعمال. فقد أيدها العين جميل المدفعي بقوة لأنه يصب في مصلحة العمال الذين يسكنون الصرائف ولا يملكون مأوى، كما انه دعا الحكومة بهذه المناسبة، إلى استملاك الأراضي المخصصة لتشييد مساكن العمال سواء أكانت هذه الأراضي عائدة للبلدية أم للأهالي، بعد تعويضهم التعويض المناسب، وإن ذلك له ما يبرره طالما كان القصد منه هو مساعدة الفقراء والعمال. كما حظيت اللائحة بتأييد العين محمود صبحي الدفتري، منبهاً على مسألة مهمة هي ضرورة عدم ترك العمال المساكين فريسة استغلال الشركات التي ستنشأ دورهم، وتمنى على وزارة الشؤون الاجتماعية، أن تشرف بنفسها على إنشاء الدور للعمال ومن ثم استئجارها أو تمليكها لهم[3].

أعلن العين نوري السعيد صراحةً اعتراضه على اللائحة المذكورة، وكان السبب الذي وقف وراء اعتراض نوري السعيد، هو أن العامل قد يعود إلى الزراعة، عندئذ يبيعها أو يؤجرها لشخص آخر، وبذلك برأيه تنتفي الفائدة التي أسست هذه المشاريع من أجلها، لكن نوري استدرك في نهاية خطابه بأن

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، ص١٨١.

(3) "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع العادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، بغداد، ١٩٤١، ص٢١٢.

يحذو العراق حذو بريطانيا وأوربا من حيث إنشاء المساكن للعمال واستئجارها لهم[1].

أشكل العين جلال بابان على كلام زميله السعيد وفي قدر معين من الشجاعة، كون الأمر في العراق يختلف تمام الاختلاف عما هو في أوربا، مبيناً أن العمال هنا، هم يرتزقون يومياً من أعمال متفرقة وغير منظمة، وأضاف قائلاً ما نصه:

"إن وضع هؤلاء أصبح ما يطلق عليه وضع الفقراء، وهم محتاجون إلى ملاجئ يسكنون فيها ليتخلصوا من هذه الصرائفالمعرضة لكل مرض، بغض النظر عما يصيبهم في كل سنة من النكبات بسبب الفيضان، وبغض النظر عن فقرهم وبؤسهم" بعد ذلك تمنى أن تقوم الحكومة بمساعدتهم في بناء المساكن لهم، ليقول: **"فلو أن الحكومة ساعدتهم ببناء سكنى وملكته[2]، إياهم مقابل ثمن بسيط تكون قد فعلت حسناً وأسدت جميلاً"**[3].

كان الأعيان يأملون بعد إقرار هذه اللائحة أن يروا العمال من سكان الصرائف في بيوت عامرة، غير أنهم استغربوا بعدم ترجمة هذا القانون إلى واقع ملموس وإن كل ما قيل كان من قبيل التمنيات. إن العين جلال بابان أفضل من تناول ذلك في خطابه في الجلسة الخامسة والمنعقدة في ٢٠ حزيران ١٩٤٥، والذي قال فيه ما نصه دون زيادة أو نقصان: **"قبل أن أتكلم عن هذه الدور أود أن ألفت نظر الوزير المختص إلى العمال في أطراف العاصمة الذين هم يسكنون في صرائف هي بحاجة حتى إلى ماء الشرب عدا الأمور الصحية[4] وغيرها فكأنما هؤلاء الأشخاص ليسوا من البلاد في شيء"**. ثم دعا الوزير أن يزور المنطقة

---

[1] المصدر نفسه، ص٢١٥.

[2] وردت في النص مملكته .

[3] المصدر نفسه، ص٢١٦.

[4] وردت في النص الحصية.

ليرى بأم عينه واقعها عندما قال: **"فانا أود من معالي الوزير ان يتجول ويرى هؤلاء ليؤمن لهم على الأقل ماء الشرب عدا الحاجات الأخرى الماسة"**[1].

وإزاء ذلك كله، لم يكن رد عبد المجيد علاوي وزير الشؤون الاجتماعية سوى، أن هؤلاء العمال من أصحاب الصرائف اضطروا إلى المجيء إلى بغداد، وأن القسم الأعظم منهم من أبناء الجنوب، وأضاف قائلاً: **"واظن بعد ما يتحسن الوضع الاقتصادي في البلاد أن قسماً منهم سيرجع إلى أماكنهم ويزاولون أعمالهم الاعتيادية"**[2].

أثار أمر تعيين مدينة تل محمد كموقع لإقامة مدينة العمال عليها، حفيظة العين صادق البصام مدعياً أن أراضيها ليست صالحة لتكون مدينةً للعمال، كونها بعيدة عن المدينة، ولا يمكن إيصال الماء والكهرباء إليها، غير أن السبب الأهم في إثارة حفيظة العين المذكور، هو أن أرض تل محمد كانت مجاورة لأراضي رئيس الوزراء حمدي الباجةجي، مما أدى إلى ارتفاع سعر المتر الواحد إلى ١٥٠ فلساً، بعد أن كان ثمنه ٣٠ فلساً. وعليه دعا البصام، رئيس الوزراء إلى ترك فكرة تشييد مدينة العمال في تل محمد، وإقامتها في أراضي أخرى، مبيناً أنه ليس عدواً للعمال، بالمقابل نصح حمدي الباجةجي، صادق البصام بأن يذهب ويقف على السدة الشرقية ليرى ما وراءها[3].

لعل خطاب العين عباس مهدي الذي ألقاه أثناء مناقشة مجلس الأعيان تعديل قانون تشييد المساكن للعمال في الجلسة المنعقدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٥ من أهم الخطب التي شهدها مجلس الأعيان في اجتماع المجلس في

---

[1] "محاضرات جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع فوق العادة لسنة ١٩٤٥، بغداد، ١٩٤٥، ص٧٢.

[2] المصدر نفسه، ص٧٣.

[3] "محاضرات جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع العادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، بغداد، ١٩٤٥، ص٧٣.

تلك السنة. فقد دعا أولاً إلى ضرورة إنشاء دورٍ لسكان الصرائف، منتقداً بقوة قيام وزارة الداخلية باقتلاع الصرائف قبل أن توفر لأصحابها منازل يلجؤون إليها، أو حتى صرائفاً بديلة لصرائفهم المقتلعة، ولم تتردد الوزارة المذكورة كما يذكر العين عباس مهدي في إبعادهم إلى أماكن حيث يفترشون فيها الأرض ويلتحفون السماء. بعد ذلك التمس العين المذكور بألم واضح من الحكومة تأجيل هدم الصرائف لحين انجلاء فصل الشتاء، لأنه ليس من الحكمة أن تهدم الصرائف وتترك النسوة والصبية والأطفال يبكون في مثل هذه الأيام تحت السماء الممطرة وفي هذا الوقت[1].

الأهم من ذلك كله، هو أن العين عباس مهدي دافع عن حرمة الصريفة في في وقت كان الكثيرون يعدون الصريفة وسكانها أناساً جاءوا من عالم آخر. لا مناص من أن نتركه يوضح ذلك الأمر المهم جداً آنذاك إذ قال: **"أيختلف الصريفة عن داري أو قصري المطل على نهر دجلة، أيختلف الصريفة عن بقية الدور الأخرى؟، أعتقد أننا لو تصفحنا القانون الأساسي لما وجدنا فيه فرقاً بين الدار والصريفة، فالدار مصونة كما نعلم فإذا أراد مفوض الشرطة أن يتحرى أحدى الدور لأمور تتعلق بالأمن العام، لا يمكنه أن يدخل بدون الحصول على أذن من الحاكم المختص"**. وأسترسل النائب متسائلاً: **" لماذا لا تعتبر هذه الصرائف المسكونة من قبل أصحابها بعد أن شيدوها بعرق جبينهم دوراً مصونة، بدل أن تأتي الشرطة وتخرب هذه الصرائفعلى أصحابها بأمر من مفوض الشرطة"**. بعد ذلك روى العين عباس مهدي حادثة كان هو شاهد عيان عليها، مترعة بالظلم الفادح وانعدام الحد الأدنى من المشاعر الإنسانية بالمرة. نتركه ينقل لنا تلك الحادثة: **"ثقوا يا سادتي إني وجدت ثلاثاً من النسوة وهن على وشك الولادة، ولم ترأف**

---

[1] "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، بغداد، ١٩٥٥، ص٥٤.

الشرطة بحالتهن، ولم تمهلهن لكي يضمن حملهن. أهذا هو الحق والعدل؟ أهذه هي المرونة. فارجوا أن تتدبروا هذا الأمر لتدفعوا الظلم عن العباد"[1]

استفز خطاب العين عباس مهدي، سعيد القزاز وزير الداخلية، وثارت ثائرته، لدرجة أنه اتهمه بالكذب والتهويل، وتخيل أشياء ليست من الحقيقة في شيء، كإشارته إلى مناظر سوداء، مثل ظلم الشرطة على الناس، ولم يقف قزاز عند هذا الحد، بل تعداه إلى اتهام العين المذكور بوجود معاملة خاصة بينه وبين أهل الصرائف، ينتفع منها مثل السماح لهم المكوث في أرضه مقابل بدل إيجار، الأمر الذي كذبه العين عباس مهدي جملة وتفصيلاً[2].

أثار العين عبد المهدي المنتفكي موضوع تكدس المهاجرين في أحياء الصرائف ببغداد في جلسة مجلس الأعيان المنعقدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٦، مستغرباً سكوت الحكومة على أمر الهجرة ودون أن تنفذ أي سبيل للحد من الهجرة. ثم وجه عدة أسئلة مهمة وهي: هل إن الحكومة عملت لهم شيئاً. وقالت لماذا هاجر هؤلاء، وهل اعتنت بهم العناية المطلوبة؟[3].

لم ينبس نوري السعيد رئيس الوزراء، الذي كان حاضراً في تلك الجلسة، ببنت شفةَ، وكان سكوته يشبه سكوت من في القبور. غير أن ضياء جعفر وزير الإعمار والمقرب جداً من نوري السعيد ومن وزرائه المزمنين[4]. فقد تكلم، إذ عد الهجرة بأنها مشكلة عالمية ولم تقتصر على العراق فقط كما أنها لا تشكل خطورة على العراق[5].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه، ص٥٥.

[3] "محاضرات جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، بغداد، ١٩٥٦، ص٢٨.

[4] أستوزر نوري السعيد، ضياء جعفر أربعة مرات.

[5] المصدر نفسه، ص٣٤.

أعرب العين محمد رضا الشبيبي في هذا الخصم عن رأيه، فبين أولاً أهمية الفلاح بالنسبة إلى كيان الدولة. لذلك نرى الدول الناهضة تعتني بالريف، ثم لامس الشبيبي كبد الحقيقة عندما طالب الحكومة الحيلولة دون هجرة الفلاحين إلى بغداد، من اتخاذ التدابير اللازمة لجعلهم يستغلون ما يغنيهم من أمور الزراعة[1].

كانت مطالبة مجلس الأعيان وهو يناقش الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧، برعاية أصحاب الصرائف ومساعدتهم للتخلص من واقعهم المأساوي الذي يهدد حياتهم قوية جداً[2]. غير أن المجلس لم يكتف بذلك أثناء بحثه للميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ وإنما، طالب هذه المرة بدراسة الأسباب التي تدفع أولئك المهاجرين بالهجرة من الريف وتركهم الزراعة، معرباً عن اعتقاده بأن أولى المهام التي ينبغي القيام بها في هذا المجال، هي ضمان العيش في ألوية المهاجرين، لاسيما لواء العمارة. وفي الوقت نفسه رفض المجلس إجبار المهاجرين بالعودة إلى مناطقهم السابقة كونهم مواطنين عراقيين لهم حق العيش في الأماكن التي يسكنونها[3].

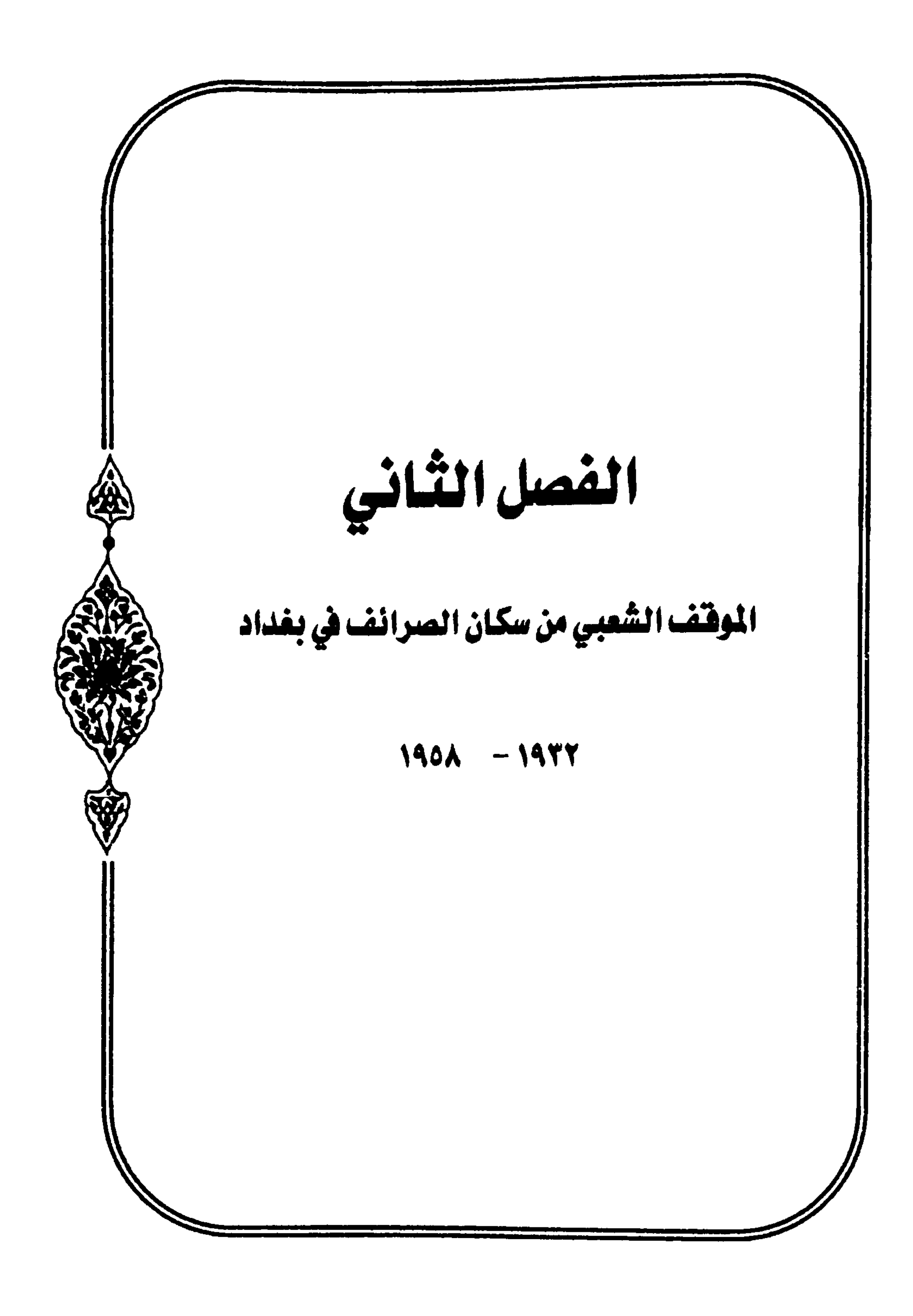
لا نظلم أحداً عندما نثبت هنا ان الموقف الرسمي من سكان الصرائف لم يتعدَ نطاق التصريحات وتثبيت المواقف والقيام بدراسات، فلم نرَ إلا خطوات نزيرة ومحاولات بسيطة لرفع الظلم والإهمال عن أولئك السكان. كان ذلك الموقف الرسمي من سكان الصرائف في بغداد، أما بالنسبة للموقف الشعبي منهم، فسنتطرق إليه في الفصل الثاني بعون الرحمن الرحيم تعالى.

---

[1] المصدر نفسه، ص٢٧٨.

[2] للتفصيل ينظر: "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، بغداد، ١٩٥٧، ص٣٢ - ٣٤.

[3] "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، تقرير عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨، بغداد، ١٩٥٨، ص٣.



الفصل الثاني

الموقف الشعبي من سكان الصرائف في بغداد

١٩٣٢ - ١٩٥٨

موقف الصحافة العراقية من سكان الصرائف في بغداد :-

أشر ظهور أحياء الصرائف في بغداد في عقد ثلاثينيات القرن المنصرم بداية اهتمام الصحافة العراقية بها، وبأوضاعها المختلفة، والمشاكل المترتبة على وجودها. تعد جريدة "العالم العربي" الأولى من بين الصحف العراقية التي وقفت أمام ظاهرة وجود الصرائف. فقد حمل عددها الصادر في ٧ حزيران ١٩٣٢ مقالاً يحمل قدراً واضحاً من التهكم ألا وهو "الشامات" وصفت فيه "العالم العربي" مجمعات الصرائف والمستنقعات من حولها تهكماً بالشامات التي تزين وجه العاصمة بغداد. ومضت الجريدة المذكورة في انتقادها للحكومة بأسلوب لا يخفى عن كل ذي لب، عندما ذكرت، أن هذه المجمعات الآسنة وجدت بالقرب من القصور والدور والحدائق الغناء والمباني الرسمية الفخمة، وبينت كذلك أن هذا الأمر لا يمثل منتهى التناقض فقط وإنما، غاية البشاعة، فضلاً عن كونه منافٍ لكل ما في البلد من آثار الحضارة وأقوال الثقافة. غير أن "العالم العربي" طالبت في ختام مقالها الحكومة ضرورة إزالة هذه المجمعات المهلكة والمضرة بالصحة. واصفة إزالتها بأنه لا تقل أهمية عن فتح وتعبيد الشوارع في بغداد وغرس حدائق أو إقامة عدة معارض[1].

عادت "العالم العربي" بعد حوالي السنة إلى موضوع الصرائف بعنوان معبر هو "هذا ما على الفلاح فأين ما للفلاح"، شرحت فيه الحالة المأساوية التي يعيشها الفلاح العراقي، والتي دفعته إلى ترك دياره هرباً من الإقطاع، ومن جملة ما ذكر في المقال، أن هناك من الملاكين المتسلطين على الفلاح تسلط السلاطين، من لا يوافقه أن يكون الفلاحون أو أبنائهم فاهمين ومدركين، وأن

---

(١) "العالم العربي" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٥٣١، ٧ حزيران ١٩٣٢.

نفتح عيونهم، وأن يتقربوا قليلاً من عيشة الأوادم الشاعرين بحقوق الأدمية وذلك لكي لا يفلت الفلاح من أيدي أسياده القاهرة[1].

كما أتحفتنا "العالم العربي" في آذار ١٩٣٤، بمقال آخر كان عنوانه "القرية" أهم ما جاء فيه، أنها طالبت الحكومة بالعمل على تحسين منازل الفلاحين في القرى العراقية للحدّ من هجرتهم ديارهم، وذلك بإنشاء قرية عصرية تحتوي على بيوت بدلاً عن الصرائف لترغيبهم في المكوث فيها وعدم المجيء والتكدس في بغداد[2].

كانت إطلالة جريدة "البلاد" على موضوع الصرائف وسكانها في آذار ١٩٣٦ بعنوان ذي مغزىً كبير هو "كيف تنهض الأمة بإحياء القرى وإسعاد الفلاحين"، نبهت فيه إلى مخاطر استمرار الهجرة إلى بغداد على أبناء الريف وبغداد على حد سواء، واصفةً الأخطار التي تسببها تلك الهجرة على اقتصاديات البلاد بالفادحة، لأنها تسبب حرمان الأراضي الزراعية من تلك السواعد المفتولة التي هجرت الزراعة وتحولت إلى عمال في بغداد يسكنون في صرائف خربة، مما يسبب خراب الأرض وبورها من جهة، واكتظاظ المدن بالسكان وتضايقهم من جهة أخرى[3].

ومما يحسب لجريدة "البلاد" أنها أول من دعا إلى إنشاء مساكن للعمال الذين يسكنون الصرائف والصرائف في بغداد، وأشارت إلى أن هذه المشاريع من شأنها الترفيه عن هذه "الطبقة المكدوحة" والعناية بها ورفع مستواها الصحي والاجتماعي. وأوضحت الجريدة المذكورة، أن مما لا ريب فيه أن مثل هكذا مشروع سيدر فوائد جمة على هذه الطبقة . المهم أنه على أثر ذلك

---

[1] "العالم العربي"، العدد ٣٨٣٥، ٢٥ أيار ١٩٣٣.

[2] "العالم العربي"، العدد ٣٠٦٣، ٧ آذار ١٩٣٤.

[3] "البلاد، العدد ٥٣٠، ٣ آذار ١٩٣٦.

وافقت الحكومة[1]، في ١١ آذار ١٩٣٦ على إنشاء مشروع مساكن العمال، مما دفع "البلاد" أن تؤيد ذلك بحرارة، معتبرة ذلك بأنه "المشروع الأول من نوعه في الشرق"[2].

أثار فيضان سنة ١٩٣٧ المدمر وما سببه من آلام كبيرة لسكان الصرائف شجون جريدة "البلاد" وغيرها من الصحف، فكتبت مقالاً كان عنوانه "واجب الحكومة في انتشال منكوبي الغرق"، ألقت أولاً باللائمة على الحكومة لتقصيرها بالسيطرة على طغيان نهر دجلة المتكرر في كل عام، وما يسببه من خسائر جسيمة بالممتلكات العامة والخاصة. بعد ذلك دعت "البلاد" إلى قيام الحكومة بواجبها تجاه منكوبي الفيضان، لاسيما عمال الصرائف وفقراؤها الذين جرفت المياه منازلهم وخيامهم، وأغرقت وأزهقت أرواح أبنائهم وبددت حوائجهم. لا بأس هنا أن نترك "البلاد" تصور حالة المساكين، أهل الصرائف، بعد أن جرفهم الفيضان، إذ قالت: **"فاصبح من نجا منهم من خطر الغرق في حالة يرثى لها، من العوز والبؤس، لا ماوى لهم يلجئون إليه ولا صريفة يلوذون بكنفها، وليس بين إيديهم ما يأكلون من الخبز البسيط، وليس على أجسامهم ما يقيهم ويصون حياتهم"**. بعد ذلك دعت **"البلاد"** الوزارة للنهوض بواجبهما تجاه المنكوبين عندما قالت: **"فلا بد من أن تنهض الوزارة لأداء هذا الواجب من ساعتها فتتفقد هؤلاء المنكوبين وتسعفهم حالاً بالطعام والملابس، وتفكر في أماكن تسكنهم فيها تحت ظلال الخيام والصرائف التي تشيدها الحكومة على عجل لهذا الغرض"**[3].

---

[1] الوزارة الهاشمية الثانية التي تشكلت في ١٧آذار١٩٣٥ وسقطت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦.

[2] "البلاد"، العدد ٥٥٢، ٢٧ آذار ١٩٣٦.

[3] "البلاد"، العدد ٨٤٦، ١٨ نيسان ١٩٣٧ .

لم تكتف جريدة "البلاد" بذلك فقط وإنما، نبهت إلى موضوع لا يلتفت إليه إلا الحريصين على صحة المواطنين، ألا وهو احتمال استخدام أهل الصرائف لمياه الفيضان الراكدة، للشرب أو الغسل، لما لذلك من مخاطر كبيرة على صحة من يقوم بذلك. بعد ذلك فصلت في كيفية منع أصحاب الصرائف من استخدام تلك المياه، وذلك عن طريق توعيتهم من خلال بث الإرشادات أو وضع من يقوم بمنعهم من الوصول إليها[1].

كما تطرقت جريدة "المبدأ" لموضوع سكان الصرائف ولكن من زاوية ما يتحملونه من شقاء وبؤس، منبهة في الوقت نفسه كل المسؤولين، بأن سكان الصرائف يرزحون في صرائف على برك عائمة من مستنقعات آسنة، مما أتاح للجراثيم أن تفتك بأولئك التعساء. ولم تطالب "المبدأ" دائرة الصحة أكثر من أن تقوم بتجفيف تلك المستنقعات من حول الصرائف، الذي عدته أقل ما يمكن أن تقوم به الدائرة المذكورة[2].

ذكرت جريدة "الاستقلال"، الحكومة بمشروع القرية العصرية، وعدته من أهم المشاريع التي تربط الفلاح بالأرض، وتدعوه لعدم التفكير بهجرتها، والتكدس في بغداد كعمال غير مهرة، ولاحظت الجريدة المذكورة أن مشروع القرية العصرية يجعل الشخص المحروم من المسكن يشعر بحرمة وطنه ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، إذ يجد أسمى ما يتمناه من دار منتظمة تتوفر فيها الشروط الصحية[3].

نبهت جريدة "الزمان" من جانبها في عددها الصادر في ٧ تشرين الأول ١٩٤١ الرأي العام في العراق، إلى أن سكن العمال في صرائف أمراً معيباً، لاسيما وأن

---

(1) "البلاد"، العدد ٨٥٠، ٢٢ نيسان ١٩٣٧.

(2) "المبدأ" (جريدة)، بغداد، العدد ٤، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥.

(3) "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد ٣٦٦١، ٢٩ أيار ١٩٣٩.

هذه الصرائف لا تنوفر فيها أدنى الشروط الصحية. مما ينعكس سلباً على حياة العمال وتدهور معيشتهم، وعدم قدرتهم على توفير أبسط المستلزمات الأساسية، فضلاً عن انتشار الأمراض السارية بين صفوفهم. والمؤلم حقاً أن هؤلاء العمال لا يمكنهم الحصول على العلاج والأدوية الملائمة لهم[1].

وصفت جريدة "الأخبار" في مقال لها سكان الصرائف في بغداد بأنهم "مرضى وحيرى ولا يدرون إلى أين يتجهون"، كما عدت مساعدة أولئك الناس واجب يحتمّه الشرف وتقضي به العدالة الاجتماعية. ثم أكدت ضرورة أن يبذل المسؤولون قصارى جهودهم للالتفات لهذه الفئة الاجتماعية المهمة. وفي مقام آخر طالبت "الأخبار" بتقديم يد العون إلى سكان الصرائف في بغداد، الذين يعانون من شدة وطأة الغلاء. لذلك فإنهم لا يستطيعون شراء أي شيء . بعد ذلك اقترحت"الأخبار" حلاً لمشكلة سكن أصحاب الصرائف، بأن تختار الجهات المسؤولة عدة أماكن خالية لبناء صرائف من الطين والصرائف بشكل صحي، وتزويدها بخط أنابيب مياه صالحة للشرب[2].

ظلت "الأخبار" متابعة لموضوع سكن أصحاب الصرائف فذكرت أن حاجتهم إليه ماسة، خاصة وأنهم يعانون من ضنك العيش وتفشي البطالة بينهم، وعليه فإن إنشاء دور لهم من شأنه أن يخفف عنهم هذا الضيق، وحبذت الجريدة المذكورة أن تكون تلك الدور بسيطة وقليلة التكلفة، لأن ذلك يسمح ببناء بيوت أكثر عدداً[3].

كان تصوير جريدة "الرأي العام" لحالة سكان الصرائف في مقال لها كان عنوانه ""صرائف العاصمة" تصويراً دقيقاً. لا مفر من أن نتركها تقول :**"هي أشبه**

---

[1] "الزمان"، العدد ١٢٣٥، ٧ تشرين الأول ١٩٤١ .

[2] "الأخبار"، العدد ٣٢٠، ١٣ كانون الثاني ١٩٤٢.

[3] "الأخبار"، العدد ٤٠٦، ٢٥ نيسان ١٩٤٢.

بمواخير الحيوانات منها بمساكن البشر، هذه الصرائف قطعة من أوساخ وجراثيم أكسبتها إياها المنطقة التي وجدت فيها، وطبيعة تكوينها وإهمال أولي الأمر سكانها. ومضت "الرأي العام" في وصف حالة الصرائف من الداخل فأكدت أنها: **"لا تدخلها أشعة الشمس ولا يمر بها النسيم، بل كل ما فيها جراثيم وأوباء، وأتعس من ذلك أن المخلوقات البشرية التي تسكن هذه، الصرائف لا تستأثر بها وحدها وإنما، تشترك فيها ما لديها من حيوانات كالكلاب والدواب وغيرها"**[1].

ثم ختمت الجريدة مقالها بتقديم نصيحة مهمة لأمانة العاصمة ووزارة الشؤون الاجتماعية. أذا ما أرادتا إنقاذ سكان الصرائف، وذلك بإنشاء دورٍ لسكنهم في بغداد، وإنقاذهم من هذه البؤر الغنية بالمكروبات والأمراض المختلفة. وأضافت أن أي جهد آخر لا يأتي بالفائدة المطلوبة[2].

شرحت "الرأي العام" في مقال لها، جوانب من الضيم والظلم الذي كان العمال من أبناء الصرائف يتعرضون له، الذين كانوا يقومون بالأعمال الترابية لسكك الحديد، فبعد أن ذكرت أن ذلك الظلم تمثل في تدني الأجور التي يحصلون عليها والتي كانت في حدود ١١٠ فلوس، دعت وبحماسة واضحة إلى تطبيق قانون العمال في المعامل الحكومية والأهلية على حد سواء[3].

تطرق المقال الذي كتبته "الرأي العام" في ٢٢ نيسان ١٩٤٤ إلى أكثر من جانب من جوانب حياة سكان الصرائف، فهي أولاً، طالبت أمانة العاصمة ببناء دورٍ بسيطة وتأجيرها لفقراء أهل الصرائف، بدلاً من قيام الأمانة بتشييد العمارات الضخمة وصرف عشرات الألوف من الدنانير، لأن بذلك حسب رأيها يساعد على إنقاذ سكان الصرائف من البؤس والأمراض. بعد ذلك

---

[1] "الرأي العام" (جريدة)، بغداد، العدد ٦٨٠، ٣ كانون الثاني ١٩٤٣.

[2] "الرأي العام"، العدد نفسه.

[3] "الرأي العام"، العدد ٨٥٥، ٦ تشرين الثاني ١٩٤٣.

انتقدت الحكومة انتقاداً شديداً لقيامها بتهديم صرائف المنطقة الواقعة شمال المطار المدني في الوشاش، وتركهم بلا مأوى يلتجئون إليه، مما سبب في تفشي الأمراض والأوبئة جراء تقلبات الجو، لدرجة أن حالتهم أصبحت تستوجب الشفقة والرثاء. وأضافت إلى ذلك، كان الأجدر بالحكومة أن تشيد الدور الصحية لهم وإسكانهم بها وإنقاذهم مما هم فيه، قبل أن تهدم صرائفهم وتتركهم في العراء[1].

حذت جريدة "النداء" حذو زميلتها "الرأي العام"، فطالبت أمانة العاصمة بضرورة تشييد المنازل لفقراء بغداد بشكل عام، لاسيما أن هناك أراضي في بغداد كثيرة جداً، خالية وصالحة لن تقام عليها الدور، خاصة وأن خرائطها جاهزة. وأعربت "النداء" عن خيبة أملها بتأخر إنشاء مدينة للعمال الفقراء ساكني الصرائف، بعد أن كانت مستبشرة بعزم وزارة الشؤون الاجتماعية على القيام بإنشائها، وأوضحت الجريدة المذكورة بعد ذلك أن العمال لا يريدون قصوراً شامخة وإنما، يتمنون منازل بسيطة تتوفر فيها شروط الصحة[2].

أثنت جريدة "الزمان" من جانبها على جهود الموظفين الإداريين في لواء بغداد، لِما قدموه من خدمات للسكان القاطنين في منطقة ما وراء السدة، عند حدوث فيضان سنة ١٩٤٩، من قبيل جلائهم وتخصيص أرض خاصة لإسكانهم وإيصال مساعدات عاجلة لهم. وأستبشرت الجريدة المذكور بمشروع الشماعية المقترح القادر على استيعاب ٥٠ ألف نسمة، لإسكان أهل الصرائف بشكل دائم، وفقاً للحياة العصرية[3].

---

[1] "الرأي العام"، العدد ٩٩٠، ٢٢ نيسان ١٩٤٤.

[2] "النداء" (جريدة)، بغداد، العدد ٦ أيلول ١٩٤٤.

[3] "الزمان"، العدد ٣٢٥٤، ٩ حزيران ١٩٤٩.

انفردت جريدة "الوطن" في وقتٍ كانت فيه جل الصحافة العراقية مهتمة بكيفية تقديم يد المساعدة لسكان الصرائف في بغداد، بمقال رحبت فيه وهللت بجهود فخري الطبقجلي أمين العاصمة بإزالة الصرائف المشوهة لمنظر بغداد، معتبرةً ذلك تطوراً كبيراً في أداء أمانة العاصمة، الذي سيؤدي برأيها إلى تجميل العاصمة وإزالة ما تشتكي منه بعض محلاتها[١].

لم تنشر مجلة "المواطن" في عددها الصادر في كانون الثاني ١٩٥٤ شكوى لأحد ساكني الصرائف الموجه إلى أمين العاصمة فقط وإنما، تعاطفت معها تعاطفاً واضحاً. أطلق صاحب الشكوى على سكان منطقة الصرائف بالكلاب السائبة القذرة الذين يسكنون في زرائب من طين وسط مستنقعات ماؤها نتن وأسود، ومن حولها أكوام من القذارات التي تأنف عين الإنسان رؤيتها، ويأبى العقل أن يتصور وجود جماعات بشرية تعيش وتحيا وسطها. انتهزت "المواطن" الفرصة فانتقدت بشدة الصحف التي تسبح بحمد الحكومة[٢]، وتثني على الحاكمين، الذين بيدهم عشرات الملايين من الدنانير، التي تعود ملكيتها أصلاً إلى المواطنين، وفيهم أولئك الذين يحيون حياة الجحيم[٣].

وضعت مجلة "المواطن" يدها على الجرح في مقال آخر حمل عددها الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٤. فقد أرجعت "المواطن" سبب الهجرة وتوجه عشرات الآلاف من ريف لواء العمارة وقراها إلى بغداد وتكدسهم الفظيع هذا، إلى قانون تسوية الأراضي، الذي سلب أكثر من ٦٠% من أراضي اللواء المذكور، ووضعها بأيدي شيوخ العشائر وأبنائهم دونما وجه حق، لأن تلك الأراضي هي أراضٍ كانت ملكاً للدولة. ولم تُبقِ التسوية إلا أقل من ١٠%

---

(١) "الوطن"، العدد ١١٦، ١٣ تشرين الأول ١٩٥٣.

(٢) الوزارة الجمالية الأولى.

(٣) "المواطن" (مجلة)، بغداد، العدد ١٧، ١٣ كانون الثاني ١٩٥٤.

بأيدي الفلاحين. كانت أغلب هذه الأراضي لا تصلح للزراعة، كان ذلك برأي "المواطن"، السبب الذي دفع الفلاحين إلى الهجرة إلى بغداد ليعيشوا الحياة اليومية المشينة في شرق بغداد في ما وراء السدة وسط المستنقعات الآسنة وأكوام القذارة. وعليه فإن المجلة المذكورة طالبت وزارة الجمالي بموقف يصحح الوضع فيه للمحافظة على ما بقي من الفلاحين في لواء العمارة من جهة، ولترغيب من هجر هذا اللواء للعودة إليه من جهة أخرى[١].

كما حذرت جريدة "الوطن" من جانبها في مقال مهم تضمنه عددها الصادر يوم ٢ آذار ١٩٥٤، حكومة فاضل الجمالي، من الاستمرار في إهمال لواء العمارة، لأن ذلك الإهمال يسبب هجرة الكثيرين من أبنائه إلى بغداد، مما يعني خلو لواء العمارة من ساكنيه وتكدسهم في العاصمة. وكلتا الحالتين هما مشكلة بالنسبة للحكومة، كما تؤكد الجريدة المذكورة[٢].

استنهضت جريدة "السياسة" همم غيارى العراق وشحذتهم ودعتهم إلى تقديم يد العون لسكان الصرائف الذين جعلهم فيضان ربيع العام ١٩٥٤ المدمر هائمين على وجوههم في أزقة وشوارع بغداد، عندما نشرت مقالاً في الثلاثين من آذار ١٩٥٤، حمل عنواناً ذا دلالة واضحة وكبيرة وهو "**إلى ذوي النفوس السخية والضمائر الحرة إلى ذو الشهامة والنخوة والكرم**". دعت فيه ميسوري الحال القيام بحملات واسعة لتوفير الإمكانيات الضرورية من غذاء وكساء ودواء ومال لإسعاف هذه الفئة المنكوبة، التي وصفها المقال بأنها تعيش من كد يمينها وعرق جبينها، وتلطيف مآسيهم والتفريج عن كربهم وإنقاذهم من الكارثة التي حلت بهم[٣]. بعد ذلك بأيام كررت "السياسة" مناشدتها الضمير

---

[١] "المواطن"، العدد ١٨، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٤.

[٢] "الوطن"، العدد ١٢٥، ٢ آذار ١٩٥٤.

[٣] "السياسة"، العدد ٥٣، ١٩ شباط ١٩٥٤.

العراقي لمساعدة منكوبي الفيضان في بغداد لأنهم أصبحوا، كما ترى الجريدة المذكورة، مدقعين معوزين لا يملكون شروى نقير[1].

يجب علينا أن نذكر هنا، أنه في خضم المأساة التي حلت بسكان الصرائف وجعلتهم مشردين بلا مأوىً، ظهرت علينا جريدة "الحوادث" بمقالٍ، لم تظهر فيه قدراً معيناً من التحامل على سكان الصرائف فقط وإنما، استكثرت عليهم أن تجد في أفواهم لقمة منت بها عليهم النفوس الكبيرة. خدمة للموضوع الذي نحن بصدد توضيحه نورد هنا هذه الفقرات من تلك المقالة:

"بقدر ما كان الفيضانات نقمة على الجميع كان خيرا وبركة ورزقاً حلالاً لسكنة الصرائف ما وراء السدة".

ومضى الكاتب يعدد الفوائد التي جناها أولئك الغرقى من الفيضان فيقول :

"فالمياه جاءتهم بالنعمة والرزق فحولتهم من مكان إلى آخر أحسن منه، وجلبت لهم وإلى أفواههم الطعام والغذاء، ووضعت بين أيديهم الكساء والمال".

والأسوأ أنه ينتقد اهتمام الناس بالمنكوبين المساكين الذين وجدوا أنفسهم خلال سويعات دون مأوى عندما قال :

"وبدا للناس أنه لا يوجد في العراق من المتضررين بالفيضان غير هؤلاء القوم، وجمعت التبرعات لمصلحتهم، إنهم كسبوا بأن انتقلوا مع صرائفهم إلى أماكن جديدة قريبة من العاصمة عامرة بالحدائق الغناء، فلا

---

[1] "السياسة"، العدد ٨٩، ٢ نيسان ١٩٥٤.

١٤ تموز ١٩٣٤، أن أغلب الطبقة العاملة في بغداد تسكن في صرائف أو مأوى لا يصلح أن يطلق عليه أنه بيت لسكن البشر، وقد لا يصلح أن يكون مح[illegible] للحيوانات. بعد ذلك لاحظت "الأهالي" أن صرائف بغداد وضواحيها، التي ازدادت بشكل مخيف، باتت بؤرةً للأمراض ومنبعاً للأوبئة، التي انتشرت منها إلى سائر سكان بغداد، فأضرت بالصحة العامة. بعدها استنكرت "الأهالي" تجاهل المسؤولين لمنطقة الصرائف وحرمانها من أي إنفاق من ميزانية الدولة العامة، بينما الصرف على المظاهر ببذخ واضح للعيان، في حين يتطلب الواجب الوطني الاهتمام بالطبقة المعدومة من سكان الصرائف في بغداد وإسعادهم بإنشاء دور صحية مناسبة لهم[١].

اعتبرت جريدة "الأهالي" في مقال آخر لها، أن فقراء الصرائف هم الفئة الوحيدة في العراق التي تتحمل دفع الضرائب وبصورة غير مباشرة، على الرغم من أنها أصبحت غير مكلفة بضريبة الإنتاج بعد نفاذ قانون الاستهلاك، كما أن قوانين الدولة كلها استثنتهم من دفع الرسوم والضرائب المفروضة على الطبقات الأخرى، وشرحت "الأهالي" مفصلاً كيفية دفع هذه الفئة لتلك الضرائب، وذلك عن طريق شرائها البضائع من التجار الذين يزيدون على أثمانها قيمة ما تفرضه الحكومة عليهم من ضرائب كمركية ورسوم، فضلاً عن نسبة الربح، وبالتالي يكون المتضرر الأكبر هم الفقراء من ساكني الصرائف، إذ إنهم تحملوا الرسوم المفروضة على التجار في نهاية المطاف. كما دعت "الأهالي" إلى عدم استغلال الطبقة الفقيرة القابعة في الصرائف، لاسيما وأنهم

هذه تسمية غير موضوعة، بل عرف بها الجماعة الملتفون حول صحيفة "الأهالي"، أي نسبة إلى اسم صحيفتهم، وللمزيد من التفاصيل ينظر: فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، ط٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦؛ عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، مراجعة: كمال مظهر أحمد، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٣١.

(١) "الأهالي"، العدد ٣٨٦، ١٤ تموز ١٩٣٤.

يعملون عملاً شاقاً وطويلاً، مقابل أجورٍ زهيدةٍ لا تتناسب والجهود المبذولة من قبلهم[1].

طالبت "الأهالي" بلدية بغداد بتوفير الماء الصالح للشرب لتجمعات الصرائف أينما وجدت، وإن تعذر ذلك فإن "الأهالي" عدت وضع حنفيات عامة بالقرب من تلك التجمعات أمراً مقبولاً، مذكرةً أن للبلدية مشاريع إيصال الماء الصالح للشرب إلى مناطق عديدة في بغداد، ومضت تقول إن شراء العامل كمية من الماء الصالح للشرب يومياً يعد أمراً متعسراً جداً، إذ إن الأخير يتقاضى ٢٥ فلساً في اليوم كأجر، لذلك تجده وعائلته يأخذون الماء من نهر دجلة متحملين عناء النقل، فضلاً عن تعرضهم لفتك الأمراض على اختلافها[2]. اقتربت "جمعية الإصلاح الشعبي"[3] من سكان الصرائف منذ بداية تأسيسها وتكلمت بلغة مباشرة، وذلك عندما قالت في مقال لها نشر في جريدة "الأهالي" في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٣٧، إن أصحاب الصرائف لن يعرفوا للعيد معنىً، لأنهم لا يملكون ما يسد رمقهم، وليس لهم من وسائل السرور وسيلة، فهم

---

[1] "الأهالي"، العدد ٤٠٧، ٩ آب ١٩٣٤.

[2] "الأهالي"، العدد ٤٢٠، ٢ أيلول ١٩٣٤.

[3] جمعية الإصلاح الشعبي: جمعية سياسية أسسها سنة ١٩٣٦ كل من كامل الجادرجي ويوسف إبراهيم وعبد القادر إسماعيل وصادق كمونة ومكي جميل ومحمد صالح القزاز وعبد الله السالم، كان أول سكرتير لها كامل الجادرجي وصادق كمونة نائباً للسكرتير وأصبحت في العام نفسه جريدة "الاهالي" لسان حال الجمعية وكتب تحت عنوانها عبارة "تعبرعن آراء جمعية الإصلاح الشعبي". حاول أعضاؤها قلبها إلى حزب باسم حزب الإصلاح الشعبي لكن بكر صدقي رفض الأمر، وأدى ذلك إلى إنهاء أمرها. كان من جملة ما تضمن منهاج الجمعية سن قوانين تحمي العمال. للمزيد من التفصيل ينظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي= =دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص٤٤؛ فاضل حسين الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٤، ص٩٦؛ قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مطبعة وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٨، ص٢٠٦.

يعيشون في صرائف بالية وهم منهكوا القوى، يسعون لكنهم لا ينالوا من سعيهم شيئاً، سوى لقمة خبزٍ وأسمالاً بالية. وطالبت "الأهالي" المسؤولين الحكوميين الالتفات إلى هؤلاء البؤساء لكي ينعموا بحياة أفضل[١].

لم تنشأ "جمعية الإصلاح الشعبي" أن يمر خبر عزم أمانة بغداد على القيام بإنشاء حوض للسباحة وساحة للتزحلق، دون أن تعلق عليه تعليقاً يستحق أن نقف أمامه، فهي أولاً عدت تلك المشاريع بأنها مشاريع كمالية في ظرفنا الراهن، وأنها سابقة لأوانها، مبينة بأن أزمة المساكن في العاصمة هي الأجدر. وهناك مثالاً واضحاً على تلك الأزمة، متمثل بأولئك الذين لا يملكون دوراً للسكن، وهم جالسون في أماكن لا يدخل إليها نور الشمس مطلقاً، ولا يتمتعون بالهواء الطلق. إن كل ذلك يدعو أمانة العاصمة كما رأت "الجمعية" إلى التفكير في إنشاء منازل بسيطة وصحية للذين هم في العراء وبدون مساكن. وبذلك تكون قد قامت بأجل خدمة منتظرة منها[٢].

عادت "جمعية الإصلاح الشعبي" ثانية إلى موضوع ضرورة توفير المياه الصالحة للشرب لسكان الصرائف، بمناسبة بداية صيف ١٩٣٧، معتبرةً ذلك من أولويات وواجبات البلديات في أمانة بغداد[٣].

كان الحزب الشيوعي العراقي، قد برز إلى حيز الوجود سنة ١٩٣٤، من خلال بيان اللجنة المركزية للحزب. وقد أشار إلى أن أحد أهدافه هي إنصاف

---

[١] "الأهالي"، العدد ٥٢٠، ٢٣ شباط ١٩٣٧.

[٢] "الأهالي". العدد ٥٤٧، ٣٠ آذار ١٩٣٧.

[٣] "الأهالي". العدد ٦١٧، ٢١ حزيران ١٩٣٧ .

الكادحين في العراق، وأنه قد نصب نفسه مدافعاً عن حقوق الفقراء[1]. وكان "الحزب الشيوعي العراقي" كثيراً ما يطلق عبارة "الخبز للجياع"[2].

على أية حال، برز موقف "الحزب الشيوعي العراقي" من سكان الصرائف من خلال "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية"[3]، والتي ضمت العديد من كوادر الحزب النسوية المتميزة وفي مقدمتهن نزيهة الدليمي[4]. وقد تم تكليف هذه "الرابطة" بنشر مبادئ وأهداف الحزب الشيوعي العراقي بين جماهير الشعب عن طريق العنصر النسوي، وذلك لصعوبة عمل الحزب علناً، كما كلفت بالعناية ومتابعة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه فئات واسعة من المجتمع[5].

على الرغم مما قيل بأن هذه "الرابطة" هي ديمقراطية وليست حزبية[6]، إلا أن إحدى أعضائها أكدت للباحث وهي جازمة أن "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية" انبثقت وعملت تحت إشراف ومراقبة الحزب الشيوعي العراقي

---

[1] سيف عدنان أرحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٤-١٥.

[2] عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج١، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق، ٢٠٠٢، ص١٧٦.

[3] "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية" هي رابطة نسوية سرية تأسست في بغداد في العاشر من آذار ١٩٥٢، وكانت ضمن صفوفها العاملات والفلاحات وربات البيوت فضلاً عن المثقفات على اختلاف قومياتهن ومعتقداتهن الدينية. وللمزيد من التفصيل ينظر: غانم زاهدي، صفحات من تأريخ الحركة النسائية العراقية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، بلا، ص٣٦.

[4] موفق خلف غانم مهبش العلياوي، نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية ١٩٢٤-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٦٤.

[5] مقابلة مع السيدة نجية حسين الساعدي ببغداد في تاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٢.

[6] عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٢، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق، ٢٠٠٣، ص٤١.

ومباركته ودعمه لها، وكان الإعلان خلافاً لذلك، خشية افتضاح أمرها من قبل السلطات الحكومية العراقية وقتذاك[1].

مهما يكن من أمر، كان أول اتصال بين "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية" وبين سكان الصرائف عن طريق جلسات سميت بـ"شاي العباس"[2]، ومن خلال هذه الجلسات يتم طرح المشاكل التي تعاني منها مناطق الصرائف، واقتراح الحلول اللازمة لها، مثل تقديم عريضة إلى مجالس البلدية لطلب نصب حنفية عامة للماء الصالح للشرب، أو التوعية من مخاطر الزواج المبكر للبنات القاصرات. وكانت الرابطة تعمل بين تلك المناطق دون أن تعرف عن نفسها على أنها مؤسسة سياسية، إذ كانت نساء تلك الرابطة يعملن بصفة شخصية[3].

عقدت "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية" مؤتمرها الأول بشكل سري في سنة ١٩٥٤، وسمي بـ"الكونفرس"[4]، برئاسة نزيهة الدليمي، وفي ختامه صدرت عدة قرارات، منها توسيع اللجان التابعة للرابطة، وتشكيل لجان جديدة، أهمها لجنة الصحة، التي عملت على إنشاء مستوصفات صغيرة في مدينة بغداد، كان نصيب منطقة "العاصمة" مستوصفاً بسيطاً، وكانت الطبيبة التي تدير هذا المستوصف هي إحدى أعضاء "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة

---

(١) مقابلة مع السيدة سافر جميل حافظ في بغداد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٢) شاي العباس: هي جلسات اجتماعية اتسمت بالطابع الديني دأبت نساء سكان الصرائف على القيام بها، يقدم خلالها الشاي والكعك ابتغاء نيل الثواب، والمراد استذكاراً لاستشهاد سيدنا العباس بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) في واقعة الطف بكربلاء. مقابلة مع السيدة نجية حسين الساعدي ببغداد بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٢ ؛ موفق خلف غانم مهبش العلياوي، المصدر السابق، ص٦٧.

(٣) مقابلة مع السيدة نجية حسين الساعدي ببغداد بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٢.

(٤) الكونفرس: هو أسم اعتادت المنظمات المرتبطة بالحزب الشيوعي العالمي إطلاقه على مؤتمراتها الموسعة، وهو أقل من المؤتمر العام، إذ يتم فيه مناقشة نشاطات تلك المنظمات وأعمالها. وللمزيد من التفصيل ينظر: موفق خلف غانم مهبش العلياوي، المصدر السابق، ص٧٣.

العراقية". استطاع هذا المستوصف على الرغم من محدودية إمكانياته أن يقدم خدمات مهمة لسكان الصرائف في منطقة "العاصمة" تحديداً، أهمها تلقيح الأطفال وتطعيمهم ضد الأمراض، بعد أن كان هذا الأمر متعسراً جداً عليهم[١].

كان لـ" رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية" موقفاً مشهوداً في العام ١٩٥٧، من سكان الصرائف، عبرت فيه الرابطة المذكورة عن جدية صميمية في الدفاع عن سكان الصرائف، فما أن، علمت الرابطة بعزم البلدية على إرسال آلياتها إلى إحدى أحياء الصرائف لهدمه وترحيل سكانه، حتى شكلت وفداً نسوياً كبيراً ضم خمس عشرة امرأة من نساء ذلك الحي لمقابلة نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك. تمكن الوفد من الوصول إلى نوري السعيد والطلب منه العدول عن قرار الهدم والترحيل أو تأجيله لحين إيجاد مكان بديل، على أثر ذلك، أصدر نوري السعيد أمراً بتأجيل قرار الترحيل إلى وقت لاحق[٢].

أما"الحزب الوطني الديمقراطي"[٣]، فقد تضمن منهاجه، العزم على إصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، متوسماً في الوقت نفسه تقليل الفوارق الاقتصادية ومعالجة النواحي الاجتماعي المختلفة[٤]، كانت جريدة "صوت الأهالي" الناطق الرسمي باسمه، بعد أن

---

(١) مقابلة مع السيدة سافرة جميل حافظ في منزلها بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٢) موفق خلف غانم مهيش العلياوي، المصدر السابق، ص٧٤.

(٣) يعتبر"الحزب الوطني الديمقراطي "الذي أجيز رسمياً في ٢ نيسان ١٩٤٦، واحداً من أهم الأحزاب الوطنية العلنية في العراق، ضمت قيادته كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ويوسف الحاج الياس. وللمزيد من التفصيل ينظر: عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، مراجعة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الميناء، بغداد، ٢٠٠٠.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦، ص٢٥٧.

كتبت عليها عبارة "لسان الحزب الوطني الديمقراطي"[1]، وبعد حين استبدلت هذه العبارة بأخرى وهي "جريدة الحزب الوطني الديمقراطي"[2].

وتجدر الإشارة، أن "الحزب الوطني الديمقراطي"، الذي يصنف على أنه من أحزاب يسار الوسط[3]، لم يطرح، لا في منهاجه، ولا في أدبياته، أراءً جذرية بخصوص المجتمع عموماً، والاقتصاد على وجه الخصوص، إذ إنه رأى العلة الأساسية في تأخر الحياة الاقتصادية في العراق تمثل في قلة الإنتاج وسوء توزيع ثماره، وكان يرى الحل الأمثل لهذه العلة، ومعالجة الفقر والجهل والمرض بشكل عام، هو التنظيم في ميداني الزراعة والصناعة، دون المساس بالنظام شبه الإقطاعي القائم، إلا في إطار "تحديد الملكية الكبيرة"[4].

من هذا المنطلق نشرت جريدة الحزب مقالاً بعنوان "المهاجرون من العمارة" بين "الحزب الوطني الديمقراطي" من خلاله أن بعض سكان الصرائف في بغداد يرغبون بالعودة إلى مزارعهم التي جاءوا منها في لواء العمارة، بشرط توزيع الأراضي توزيعاً عادلاً عليهم، وضمان توزيع مياه السقي وإيصالها إلى أراضيهم، ليتسنى لهم الإقامة وعوائلهم في مزارعهم هناك. ورأى الحزب أن هؤلاء لم يتمكنوا من تحصيل أسباب العيش في العاصمة، لاسيما أن أغلبهم في الأصل مزارعون وليسوا عمالاً[5].

أثارت الحالة الصحية في العراق حفيظة "الحزب الوطني الديمقراطي"، وعليه نشر في جريدته "صوت الأهالي" يوم ٣ آذار ١٩٥٤، مقالاً حمل العنوان "الحالة الصحية من أهم واجبات الدولة العصرية"، تم التركيز من خلاله على

---

[1] "صوت الأهالي"، العدد ١٣٤٢، ٢٧ شباط ١٩٤٧.

[2] "صوت الأهالي"، العدد ١٢٤، ٨ شباط ١٩٥٤.

[3] هذا الوصف لأحد أبرز أقطاب الحزب الوطني الديمقراطي، وهو حسين جميل.

[4] عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق...، ص٢٥.

[5] "صوت الأهالي"، العدد ١٢٦، ٢ آذار ١٩٥٤.

خطورة مرض السل المستشري بين فقراء بغداد، لاسيما سكان الصرائف، ففيهم مصابون عددهم كبير جداً، لا يلقون العناية الصحية أبداً، وان الكثير منهم يدرجون في قائمة الانتظار، كما ذكر أن هناك مصابين لا يمكنهم الانقطاع عن عملهم، لأن ذلك يعرض عوائلهم للجوع والتشرد، ولأجل ذلك دعا"الحزب الوطني الديمقراطي" إلى الاهتمام بالصحة العامة للبلاد، والإكثار من المراكز الصحية التي هي في الأساس قليلة العدد[١].

اتخذ"الحزب الوطني الديمقراطي" موقفاً إيجابياً حيال سكان الصرائف في بغداد، لا يمكن تجاهله، فقد شن هجوماً لاذعاً على وزارة الجمالي الثانية، لتجاهلها التحذيرات الكثيرة التي تنبأت بأن فيضان سنة ١٩٥٤ سيكون الأعنف في تاريخ فيضانات بغداد، وبدلاً من أخذ الحكومة الحيطة والحذر، فإنها أهملت التحذيرات إهمالا كبيراً، ولم تستيقظ من غفلتها إلا بعد وقوع الكارثة، وتساءل الحزب المذكور هل إن كسر سدة"الفريجات" والتي على أثرها تم اجتياح مياه الفيضان أراضي ما وراء السدة كان أمراً صحيحاً أم لا[٢].

كما نقل لنا"الحزب الوطني الديمقراطي" حالة البؤس والشقاء التي تركها فيضان ربيع سنة ١٩٥٤على سكان الصرائف عليهم، فقد ذكر، إن الفيضان أدى إلى تشريد آلاف المواطنين واغتصاب مأواهم، ووضعهم في مأزق حرج، ومضى الحزب في وصف المناظر القاسية على النفس، فالأطفال أنصاف عراة والنسوة الهائمات على وجوههن، والرجال الطاعنين بالسن وهم بلا مأوى ولا دثار، يبيتون في الشوارع وعلى أطراف السداد. وفي كل ساحة خالية[٣] . وأعرب"الحزب الوطني الديمقراطي" في الوقت نفسه عن امتعاضه الشديد من

---

[١]"صوت الأهالي"، العدد ١٢٧، ٣ آذار ١٩٥٤.

[٢]"صوت الأهالي"، العدد ١٥٤، ٤ نيسان ١٩٥٤.

[٣]"صوت الأهالي"، العدد نفسه.

الكيفية التي تتم بها مساعدة هؤلاء المنكوبين من قبل الحكومة، فقد بين أن تموينهم وتغذيتهم تأتي عن طريق سيارة سائرة تلقي عليهم الخبز بشكل يدعو إلى الإشفاق والرثاء . وأضاف الحزب في شرح مأساة سكان الصرائف فقال: **"أصبح مألوفاً لدى الذين يخرجون إلى أطراف العاصمة، فمناظر الصبية من سكان الصرائف وهم يستعطفون الناس ويطلبون ما يسد رمقهم، فضلاً عن منظر السيارة التي ترمي الخبز بسرعة وعجلة بشكل يؤلم القلب الإنساني"** . ولم ينسَ "الحزب الوطني الديمقراطي" أن يشيد بالدور الذي قام به الطلبة في العاصمة، في درء الفيضان من جهة، وتماسكهم كوحدة اجتماعية لتقديم المساعدات لمنكوبي الفيضان من جهة أخرى، وطالب "الحزب الوطني الديمقراطي" وزارة الجمالي الثانية بوضع حلٍ حاسمٍ وعاجل، لإنقاذ سكان الصرائف الذين لم يفقدوا بيوتهم وحاجياتهم المعاشية الضرورية فقط وإنما، أصبحوا عرضة لتفشي الأمراض المختلفة. وعليه اقترح الحزب أن تضع الحكومة خطةً لتدبير المأوى اللازم لهم، وتنظيم أمور تموينهم بصورة كافية وكريمة، وإبعادهم إلى أماكن محصنة تنجيهم من أخطار الفيضانات القادمة. لأن بقاءهم مشردون على حالتهم السيئة، برأي الحزب، يشكل خطراً عظيماً على حياتهم فضلاً عن منافاته للضمير الإنساني[1].

اقترب "الحزب الوطني الديمقراطي" أكثر من سكان الصرائف وهم في وسط المأساة التي جلبها لهم فيضان سنة ١٩٥٤، فراح الحزب، ومن خلال ما ينشر في صحيفة "صوت الأهالي" يتحدث عن لسان حالهم، وليس أدل على ذلك إلا نشر مقالة كان عنوانها "مشردو الفيضان يطالبون بتوفير المسكن والغذاء الكافي لهم"، قدم هذا المقال عرضاً تفصيلياً لحالة سكان الصرائف بعد

---

[1] "صوت الأهالي"، العدد نفسه.

الفيضان، وكمية المساعدة الحكومية لهم. فذكرت المقالة أن الكل ما زالوا في العراء وبدون مأوى ولا غذاء، وأن ما توزعه الحكومة من الخبز عليهم لا يكفي إلا القليل منهم. بعد ذلك تضمن المقال مطالبة "الحزب الوطني الديمقراطي" الفورية بتهيئة أماكن سكن مؤقتة، وتوفير ثلاث وجبات من الغذاء لكل فرد يومياً، فضلاً عن توفير العدد الكافي من الأسرة في المستشفيات لمرضاهم بسبب الفيضان[1].

وعلى هذه الشاكلة نشرت جريدة "الحزب الوطني الديمقراطي" مقالاً حمل العنوان "صرخة من صرائف المنكوبين"، شرحت فيه الكثير من هموم ومطالب المشردين من أهل الصرائف، لاسيما فيما يتعلق بتوفير سكن لهم، ولو بشكل مؤقت وتوفير الغذاء بشكل دائم بدلاً من رمي الصمون والتمر لهم، وتقاتل أطفالهم ونسائهم عليه. ثم أرسل "الحزب الوطني الديمقراطي" هذا التساؤل المؤلم، هل أن كيساً من الصمون وقليلاً من التمر هو الحل؟[2].

قام كامل الجادرجي رئيس "الحزب الوطني الديمقراطي"، الذي كان حريصاً على أظهار التباين الطبقي في العراق آنذاك وتجسيد ما كانت تعانيه الطبقات الفقيرة من ضنك العيش، بزيارة أحياء الصرائف الواقعة خلف السدة، لاسيما منطقة "العاصمة" أكثر من مرة، واستخدام ذلك كورقة مهمة ووسيلة لتأجيج الرأي العام العالمي والعربي ضد الحكومة العراقية، وإظهار تقصيرها الواضح في تحسين المستوى المعاشي للشعب العراقي. مهما يكن من أمر، فإن كامل الجادرجي اصطحب في العام ١٩٥٣ وفداً برلمانياً بريطانياً إلى منطقة العاصمة وشرح للوفد المذكور كيف تكونت هذه الأحياء من الصرائف وماذا يأكلون، فضلاً عن مقدار الشقاء والتعاسة اللذين يعانون منها، وهم في ظل

---

[1] "صوت الأهالي"، العدد ١٥٦، ٧ نيسان ١٩٥٤.

[2] "صوت الأهالي"، العدد ١٦١، ١٤ نيسان ١٩٥٤.

حكومة تصرح دوماً وتفتخر بمشاريعها العمرانية. لعل كامل الجادرجي نجح في مسعاه هذا، إذ قامت إحدى أعضاء الوفد بعد عودتها إلى بريطانيا بحملة صحفية نقلت ما شاهدته بأم عينها من أوضاع أهل الصرائف[1].

كما زار كامل الجادرجي في سنة ١٩٥٦ منطقة الصرائف خلف السدة، وقد اصطحب معه هذه المرة عدة شخصيات عربية، على رأسهم صلاح الدين البيطار وزير الخارجية السورية والشخصية السورية المعروفة أكرم الحوراني، ليدلل لها مدى إهمال الحكومة العراقية للطبقات الفقيرة، لاسيما أصحاب الصرائف[2].

لم يكن "حزب الاستقلال"[3]، بعيداً بمواقفه عما يعانيه سكان الصرائف في بغداد من خلال جريدته "لواء الاستقلال" لسان حاله ووسيلته لنشر برامجه وآرائه[4]. إذ تبلور أول موقف لحزب الاستقلال تجاه سكان الصرائف بواسطة مقال افتتاحي نشرته "لواء الاستقلال" في ١٤ آب ١٩٤٦ حمل العنوان "مساكن العمال"، أعرب فيه الحزب عن استيائه الشديد من إهمال الحكومة لموضوع مساكن العمال، وعدم إنشائها منازل صحية وكريمة، في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بمشاريع يعود نفعها أساساً إلى ما أسماها الحزب بالمرفهين

---

[1] مقابلة مع نصير الجادرجي في مكتبه بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٢.

[2] المقابلة نفسها.

[3] حزب الاستقلال : حزب سياسي عراقي عرف باتجاهه القومي، حصل على إجازته الرسمية في الثاني من نيسان ١٩٤٦. من أبرز أعضائه المؤسسين محمد مهدي كبة وداود السعدي وفاضل معلة وخليل كنة وإسماعيل الغانم ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي. عقد أول مؤتمر له في ١٩ نيسان ١٩٤٦. وللمزيد من التفصيل ينظر: عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦.

[4] طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١-١٩٦٨ "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص١٣.

والمتنعمين وهم قلة من السكان. من المفيد جداً أن ندعو "لواء الاستقلال" توضيح ذلك إذ ذكرت ما نصه:

"فان السائر في ضواحي بغداد يتجلى له البؤس الذي يخيم على الكثرة من ابناء هذا الشعب. والحياة الأليمة التي يحيونها في هذه الصرائف المتداعية والصرائف المتناثرة، وفي هذه الأزقة الملاءى بالأوساخ والأوبئة. في الوقت الذي نشيد فيه القصور وننشئ المدن الجديدة ونقيم الملاهي والكابريهات والسينمات وضروب المتع الرخيصة"[1].

كما توقع "حزب الاستقلال" أن تفاقم مشكلة مساكن العمال في أحياء الصرائف ستكون أشد في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، لأن تبعات تلك الحرب كانت على المجتمع العراقي كبيرة، وأول مظاهرها نزوح عدد كبير من سكان الريف إلى العاصمة للبحث عن فرص العمل فيها، وعليه فإن الحزب دعا إلى الإسراع في بناء مساكن لائقة تستوعب المهاجرين إلى بغداد[2]. يلح علينا القول هنا، إنه ما يحزّ في النفس حقاً أن حزباً كبيراً مثل "حزب الاستقلال" لم يحدد تحديداً علمياً الأسباب المسؤولة عن هجرة الفلاحين إلى المدن، ويعود ذلك برأينا أما إلى قصوره الفكري، أو بسبب بنيته الطبقية.

بعد تفشي البطالة بين سكان الصرائف في بغداد طالب "حزب الاستقلال" بتأسيس مصانع ومعامل جديدة لاستيعاب العاطلين. وفي الوقت نفسه اقترح الحزب المذكور إصدار قانون ينظم هجرة الفلاحين إلى بغداد، وذلك لإيجاد

---

(١) "لواء الاستقلال"، العدد ١٠، ١٤ آب ١٩٤٦.

(٢) "لواء الاستقلال"، العدد نفسه.

حالة من التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. لأن ترك الحبل على الغارب برأي الحزب سيؤدي إلى ازدياد أحياء الصرائف وتكدسها، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في بغداد، لاسيما أن هؤلاء المهاجرين أخذوا يقبلون بالأجور القليلة التي لم يكن ليقبل بها عامل المدينة عند اشتغاله[١].

ساهم "حزب الاستقلال" شأنه في ذلك شأن كل الأحزاب والجهات في الدعوة لإغاثة ومساعدة منكوبي فيضان سنة ١٩٥٤ من أبناء الصرائف، حاثاً الجميع على تقديم المساعدات العينية أو النقدية للمنكوبين الذين أصبحوا بلا مأوى[٢].

وحول الموضوع نفسه، أصدر "حزب الاستقلال" عدداً خاصاً من جريدته، عن مأساة الفيضان، وتقصير المسؤولين في إغاثة المنكوبين، فقد ذكر الحزب وصفاً دقيقاً لحالة أصحاب الصرائف الذين شردوا بسبب الفيضان، بغية إثارة الرأي العام الشعبي واستدرار عطفه على هؤلاء، فكان أهم ما جاء في هذا الوصف ما نصه:

"الاسم الصريفة العائم، وقد جرفه الموج الصاخب، وهو كل ما يملك المواطن من عرض الدنيا ومتاعها الرخيص!، والاسم الأم، التي حملت ولديها هائمة على وجهها في تلك الليلة الليلاء، وقد عصرتها وهزتها المأساة وروعتها الكارثة!، الاسم الشيخ، الفاني الذي أحنى الإملاق ظهره وهد الرعب والهلع قواه يجر متوكئاً

---

[١] "لواء الاستقلال"، العدد ٤٨، ٥ تشرين الأول ١٩٤٦.

[٢] "لواء الاستقلال"، العدد ١٨٤٥، ٦ نيسان ١٩٥٤.

على عصاه، يريد النجاة بنفسه من شبح الموت الذي يطارده عاتباً"[1].

حددت الوزارة العمرية الثانية[2]، يوم ٩ حزيران ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق الانتخابية، وعليه وضع "حزب الاستقلال" منهاجه الانتخابي، وأهم ما جاء فيه، هو إزالة الآثار العالقة التي خلفتها كارثة الفيضان، وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الفيضان بدور صحية وبسيطة[3].

أياً كان الحال، فقد تضمن المنهاج الانتخابي لـ"حزب الاستقلال" في انتخابات حزيران ١٩٥٤ المطالبة بإعطاء المشردين من مساكنهم سلفاً معقولة ليتمكنوا من تدبير أمورهم المعيشية في هذا الوقت العصيب. كما أكد "الحزب" ضرورة القيام بالحملات الصحية الوقائية المتكررة[4].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هناك الكثير من الأحزاب لم تكن لها أية أهمية بالقياس إلى الأحزاب السالفة الذكر، كـ"حزب الأحرار" و "حزب الاتحاد الدستوري"، و "حزب الأمة الاشتراكي" على سبيل المثال إذ كانت قياداتها كبار الموظفين والملاك وشيوخ العشائر، لم يثبت أنها كانت لها أي مواقف تجاه سكان الصرائف[5].

---

[1] "لواء الاستقلال"، العدد ١٨٥٦، ٢١ نيسان ١٩٥٤.

[2] تشكلت يوم ٢١ نيسان ١٩٥٤ وقدمت استقالتها يوم ٣ آب ١٩٥٤.

[3] "لواء الاستقلال"، العدد ١٨٧٠، ٨ أيار ١٩٥٤.

[4] "لواء الاستقلال"، العدد ١٨٧٦، ١٤ أيار ١٩٥٤.

[5] عادل تقي عبد البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية..، ص٨٩؛ مقابلة مع الأستاذ نجيب محي الدين بمنزله بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٢.

بقي علينا أن نشير إلى أن "جمعية الهلال الأحمر"[1]، قدمت مساعدات عينية لسكان الصرائف، كما أنها حاولت إثارة موضوع إيصال المياه الصالحة للشرب لسكان الصرائف لدى مسؤولي البلدية[2].

على أية حال، نجحت جهود "جمعية الهلال الأحمر" بفتح مستوصف لسكان الصرائف في الشاكرية، ولم يقتصر واجب هذا المستوصف على تقديم بعض الخدمات الطبية فقط وإنما، امتد ليقوم بتوزيع بعض المواد الغذائية والملابس على سكان تلك المنطقة[3].

أما دور "جمعية الهلال الأحمر" في إغاثة منكوبي فيضان سنة ١٩٥٤، فقد كان ملحوظاً، إذ استطاعت الجمعية المذكورة ان تنقل حوالي ١٨٠٠ شخص من سكان الصرائف خلف السدة الشرقية إلى موقع الشاكرية في جانب الكرخ بجهودها الذاتية وبمباركة ومؤازرة العائلة المالكة[4].

موقف الكتاب والمؤرخين والشعراء من سكان الصرائف في بغداد :

لما كانت معاناة سكان الصرائف وآلامهم كبيرة، فإنه من البديهي أن يلتفت إليها بعض الكتاب والمثقفين والمؤرخين والشعراء، فأطلقوا العنان لأقلامهم

---

[1] جمعية الهلال الأحمر: جمعية عراقية حصلت على إجازتها رسمياً من قبل وزارة الداخلية بتاريخ ٢٩ شباط ١٩٣٢، وترجع فكرة تأسيسها إلى سنة ١٩٣١، عندما دعا أرشد العمري أمين العاصمة ما يقارب ١٥٠ شخصاً من وجهاء بغداد لحضور اجتماع عقد في مكتبة الأوقاف، أقر فيه تأسيس الجمعية، وكانت أهدافها، إسعاف جرحى الحرب، ومساعدة المنكوبين الذين يصابون بحوادث فجائية في أوقات السلم . وللمزيد من التفصيل ينظر: عباس فرحان ظاهر علي آل شبر الموسوي، المصدر السابق، ص٢٣٦.

[2] نهلة نعيم عبد العالي، المصدر السابق، ص٨١

[3] إبراهيم خليل أحمد، الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية،في "حضارة العراق"، ج١٣، ص١٦٠ ؛ نوري عبد الحميد العاني، مؤسسات المجتمع المدني في العراق ١٩٠٠-١٩٥٨، مجلة الحكمة، بغداد، العدد ٣٦، أيار ٢٠٠٤، ص٢٨.

[4] "المدى" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٦٠١، ٢٠ أيلول ٢٠١٢.

ومشاعرهم، ليتناول كلُ واحد منهم جانباً معيناً من تلك المعاناة، كما راح بعضهم يقترح الحلول اللازمة لمشاكلهم. وعليه فقد نشر الكاتب رزق الله أوغسطين[1] مقالاً في جريدة "الزمان" ذكر فيه أن بلوغ نفوس بغداد ٧٣٠ ألف نسمة هي ظاهرة لا تستوجب الارتياح، لاسيما أن هذه الزيادة تأتي على حساب نفوس القرية العراقية، جراء الهجرة المتواصلة. وأعرب الكاتب المذكور عن قلقه العميق نتيجة تشجيع المهاجرين على الإنجاب المستمر، رغم سكنهم في صرائف بالية، ومقابلاً لذلك لجوء سكان بغداد إلى تحديد عملية الإنجاب، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى تغير ديمغرافي لمدينة بغداد لصالح أولئك المهاجرين. وبعد ذلك عرّج أوغسطين على معاناة أولئك المهاجرين لأن المفروض حسب اعتقاده أن يسكنوا في مساكن صحية جديدة، وبما أن الحكومة عاجزة عن توفير مثل هكذا منازل، فإن المهاجرين من سكنة الصرائف أخذوا يسبّبون ضيقاً لبغداد، وعليه اقترح كاتب المقال أن تخضع هجرة المرتزقين إلى بغداد لإحصاء وترخيص من قبل دائرة فنيه واجتماعية، لأنه يرى أن من المضر أن تتحمل بغداد هذا الضغط الهائل من السكان[2].

كتب سليم طه التكريتي المحامي في مجلة "المجلة" مقالاً حمل العنوان "طبقة الفلاحين في العراق" تطرق فيه إلى الحياة التعسة التي يعيشها المهاجرون إلى بغداد، وأولها الأجور الضئيلة جداً التي يتقاضونها مقارنة بما يتقاضاه عامل

---

[1] رزق الله أوغسطين: من مواليد مدينة الموصل ١٨٨٩ هو مسيحي اعتنق الدين الإسلامي وأضاف على اسمه محمد. عمل مدرساً بارعاً للرياضيات في عدة مدارس ثانوية لمدة طويلة من الزمن نشر عدة مقالات. وله كتاب مشهور بعنوان (العرب في ٥٠ سنة) نشره في بغداد سنة ١٩٥٨. وللمزيد من التفصيل ينظر: وائل علي أحمد النحاس، تاريخ الصحافة الموصلية ١٩٢٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٢١٤.

[2] "الزمان"، العدد ٢١٩٧، ١٣ كانون الأول ١٩٤٤.

المدينة، ليس كون الأخير أمهر منهم وإنما، من باب الاستغلال والازدراء للمهاجرين الريفيين. وأكد الكاتب المذكور أن المهاجرين، على الرغم من حياتهم هذه، فإنهم يفضلونها على العودة إلى ديارهم، لأن النظام شبه الإقطاعي هناك، لاسيما في لواء العمارة، يطبق بأجلى مظاهره. ومضى يقول منتقداً محاولة الحكومة المصرة على إرجاعهم من دون توفير سبل وأسباب هذه العودة لهم، إذ أبقت الوضع على ما هو عليه هناك في ألوية المهاجرين[1].

كما عالج الكاتب نوري كاشف الغطاء موضوع توفير منازل صحية لسكان الصرائف في بغداد، بمقاله الذي نشرته مجلة "عالم الغد" في ١٥ أيار ١٩٤٥، ففي بداية مقاله ذكر، أن نظرة واحدة يلقيها الفرد على البيوت التي يسكنها قسم من سكان بغداد على جانبي الطريق في الصليخ، وفي الفجوات التي تتخلل القصور المشيدة في الباب الشرقي والبتاوين، تجعله يعجب كيف يمكن لحيوان بدلاً من بشرٍ أن يعيش في مثل هذه الخلايا، عاداً عملية توفير امتلاك البيوت من قبل أفراد الشعب هو من الأمور الحيوية التي يجب أن تهتم بها الحكومة بشتى الطرق، مثل استقدام الأخصائيين، وتشجيع تأسيس جمعيات البناء، والمصارف العقارية، وما شابهها من المؤسسات المختصة بذلك. وطالب الكاتب المذكور بقوة، الحكومة أن تسهل امتلاك الأراضي الشاسعة المجاورة للمدن، من قبل أفراد الشعب، لأن ذلك يعد إعماراً للبلاد واستغلالاً لمرافقها وتشغيل أبنائها[2].

من جانبه ألقى الأكاديمي هاشم جواد محاضرة على طلبة الصف الثاني بكلية الحقوق العراقية في سنة ١٩٤٢، حملت العنوان "أحوال العمل والعمال في العراق"، أفصح جواد فيها عن ضنك العيش الذي يلاقيه عمال الصرائف في

---

[1] "المجلة" (مجلة)، شهرية، بغداد، العدد ٢١، ٢٢ حزيران ١٩٤٥، ص١١.

[2] "عالم الغد" (مجلة)، شهرية، بغداد، العدد ١٢، ١٥ أيار ١٩٤٥، ص٣٧٥.

بغداد. وفي هذه المناسبة أجرى مقارنة بين ما يتقاضاه العمال من أجور وما يصرفونه من تكاليف لمعيشتهم، خلص في نهايتها إلى الحقيقة المؤلمة، أن الطبقة العاملة في مجمعات الصرائف تعيش عيشة غاية في الانحطاط من حيث المسكن والمأكل والملبس والتعليم، مذكراً الكل أن هؤلاء الناس الذين يسكنون في "سقائف وخرائب وصرائف". لا تقدم لهم الدولة من خدماتها الاجتماعية إلا القليل[1].

كرر هاشم جواد هذه المواقف عندما أصدر كتابه "مقدمة في كيان العراق الاجتماعي"[2]، واصفا وصفاً دقيقاً بعضاً من حياة سكان الصرائف وأوضاعهم المعيشية حينما كتب: **"يعيش جزء كبير من العمال في الاكواخ والصرائف. أما الأثاث المستعمل فبسيط جداً لا يتعدى بعض التخوت الخشبية أو الأسرة من السعف، وكثيراً ما تستعمل الأحطاب في الوقود والتدفئة"**[3].

لم تكن طالبة كلية الطب العراقية نزيهة الدليمي، بعيدة عن معاناة نساء الصرائف إذ كتبت في مجلة "تحرير المرأة" مقالاً، وصفت بوساطته معاناة النسوة في منطقة ما وراء السدة الشرقية في عيشهن اليومي، في ظل انعدام الخدمات العامة، كالمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي[4]، وذكرت الدليمي، أن صرائفهن أرضاً خصبة للأمراض، لاسيما مرض السل الفتاك، كما أن الذباب المتوفر بكثرة في مسكنهن يعرضهن لشتى الأمراض السارية

---

[1] هاشم جواد، أحوال العمل والعمال في العراق، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، ١٩٤٢، ص٢٢ - ٢٣.

[2] صدر هذا الكتاب في بغداد سنة ١٩٤٦.

[3] هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي...، ص٧٨.

[4] موفق خلف غانم مهيش العلياوي، المصدر السابق، ص٥١ - ٥٢.

وأخطرها. وتطرقت نزيهة الدليمي إلى معاناة النسوة في الصرائف وتحملهن المشقة في جلب المياه من السواقي الضحلة[١].

أما فيما يخص وسائل تصريف المياه القذرة، فقد وصفتها نزيهة الدليمي، أنها رديئة جداً فالمراحيض والبالوعات عبارة عن حفر صغيرة تحت الأرض تتجمع الإفرازات والمياه القذرة فيها لتنظف بين الحين والآخر، ولكنها قبل أن تنظف يترشح الكثير منها خلال التربة إلى آبار مياه الشرب المجاورة لها. واستغربت الكاتبة المذكورة من وجود كل هذه العوامل الخطرة وغير الصحية والتي لها أثر سيءٌ في صحة المجتمع، في بغداد عاصمة العراق[٢].

يعد عبد الرزاق الهلالي في مقدمة الكتاب الذين تناولوا موضوع أهل الصرائف وسكانها في كتبهم وبحوثهم، فقد صدر للهلالي كتابٌ كان عنوانه "نظرات في إصلاح الريف"[٣]، تحدث في كثير من صفحاته عن أحوال المهاجرين من لواء العمارة في مدينة بغداد، وتناول أحوالهم المعيشية المزرية، فضلاً عن مساوئ هذه الهجرة على المدينة. وذكر الهلالي أن سكن أصحاب الصرائف في بغداد يؤدي إلى مضاعفة وتعقيد مشكلة الفقر في المدينة، كما أنها تعقّد المشكلة الصحية، بسبب ازدحام السكان وسوء حالة القسم الأعظم من المهاجرين الاجتماعية، كما بين الكاتب المذكور ان هذه الفئة من الناس سببت إرباكاً أمنياً عاماً، بسبب قيام سكان الصرائف بالتنقل داخل بغداد دون أي ضابط، فضلاً عن أن تفكيرهم موجه من اللامبالاة، فسبب كثيراً من

---

(١) "تحرير المرأة" (مجلة)، بغداد، العدد ٢، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦.

(٢) "تحرير المرأة"، العدد نفسه.

(٣) صدر هذا الكتاب في بغداد في سنة ١٩٥٠.

التراخي في الضبط الاجتماعي. لقد عد الهلالي ظهور مثل هكذا مشاكل شيئاً متوقعاً نتيجة تمركز حوالي ٥٠ ألف مهاجرٍ في مناطق بغداد المختلفة[١].

لكن بالمقابل انتقد الكاتب عبد الرزاق الهلالي، إجراءات الحكومات المتعاقبة إزاء سكان الصرائف في بغداد، خاصة إبان مواسم الفيضان، بأنه موقف تجلت فيه أكثر المواقف سوءاً. كما أعرب الكاتب المذكور عن استيائه الشديد من إقدام المسؤولين بالتضحية بمنطقة الصرائف وكسر السداد عليها وإغراقها، وتشتت سكانها، نتيجة اكتساح المياه لصرائفهم. الأمر الذي جعلهم يهيمون في الطرقات والفجوات بين القصور والساحات الفارغة، وهم مذعورون. ومما أثار استغراب الهلالي كثيراً هو قرار السلطات الحاكمة بترحيل سكان الصرائف من المدينة حال انحسار مياه الفيضان، مستعينة بجهاز الشرطة الذي يبدأ بمطاردتهم وإجبارهم على العودة من حيث أتوا، لتتكرر المأساة هذه في كل سنة من دون أن تتخذ السلطات حلاً يريحهم من عذاب هذه الحياة[٢].

كما تناول الكاتب عبد الرزاق الهلالي في مقاله الموسوم "مساكن العمال والفلاحين في العراق" الذي نشرته له مجلة "البعث العربي" موضوع سكن عمال بغداد في الصرائف المحيطة بها، وما يعانون من مشاكل اجتماعية وصحية واقتصادية، مما ينغص عليهم حياتهم، ويجعلهم كارهين لها. ولم ينسَ الكاتب أن يحث المسؤولين الحكوميين على السعي الحثيث لإنشاء الدور الصحية المناسبة لهؤلاء العمال، لكي تحل محل الصرائف في بغداد[٣]. دافع الكاتب عبد الرزاق الهلالي بوضوح يستحق الشكر والثناء عليه، في كتابه

---

[١] عبد الرزاق الهلالي، نظرات في إصلاح الريف ...، ص٥٨.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٩.

[٣] "البعث العربي" (مجلة)، بغداد، الجزء السادس عشر والسابع عشر، السنة الأولى، ١٩٥٢، ص١٢.

"الهجرة من الريف إلى المدن في العراق"[1]، محاولاً تفنيد من يقول أنهم أناس طارئون وطفيليون في بغداد. مذكراً بأن هؤلاء النازحين هجروا قراهم وتركوا ديارهم بكل يسر وسهولة، لأن أغلبهم، ولاسيما أبناء العشائر في لواء العمارة لم يكن لهم فيها سوى "عظام الموتى" إذ لا يملكون فيها شيئاً. فلا عجب أن جاءوا إلى بغداد بأنفسهم ومتاعهم البالي، وأضاف الهلالي **"وها نحن اليوم في بغداد نجد هذه الجموع المتراصة وراء السدة الشرقية، جاءت كما رأينا هاجرة قراها سعياً وراء الرزق والكسب الحلال، وقد تغلغل هؤلاء في الحياة الاجتماعية فاصبح وجودهم ضرورياً لانهم يقدمون للمجتمع البغدادي شتى ضروب الأعمال والخدمات التي تتطلب جهداً مادياً وبشرياً. كما انخرط الكثير منهم في صفوف الجيش والشرطة والخدمة في دوائر الدولة. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن أصحاب الصرائف لم يعودوا قوماً طارئين، إنما أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع البغدادي"**[2].

يهمنا أن ننقل وصف الباحث والكاتب مير بصري لسكان الصرائف، ففي حديثة الذي أجرته معه جريدة "الزمان" الصادرة يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤، وصف أحياء الصرائف بأنها "مجتمعات متذبذبة على حواشي العاصمة بغداد"، إذ محذراً في الوقت نفسه من ازدبادها، داعياً أيضاً إلى معالجة مشكلة الهجرة من الريف، إذ عدها بصري، السبب الأوحد في تكوين هكذا أحياء، من خلال المضي بالمشاريع الكثيرة التي ترفع مستوى القرى والمجتمعات الزراعية[3].

أثار قيام طالبات معهد الملكة عالية للخدمة الاجتماعية بزيارة منطقة الصرائف خلف السدة الشرقية ودراساتهن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] صدر في بغداد سنة ١٩٥٨.

[2] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن ....، ص ٨٤ - ٨٥.

[3] "الزمان"، العدد ٤٩٤١، ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤.

لنك المطفة الكاتبة مائدة حيدري محمود، فكتبت مقالاً نشرته جريدة "صوت الأهالي" في ٢٨ شباط ١٩٥٤، جاء يقطر بمشاعر التبجيل والإعجاب بما قامت به طالبات المعهد المذكور. كانت مقدمة المقال عبارة عن مجموعة أسئلة من قبيل:

"ماذا تعمل فتياتنا بين تلك الصرائف الصماء وبين ذلك البؤس والشقاء وبين تلك المزابل البشرية الممتدة وراء سدة بغداد؟ وهل يا ترى أيقظ العلم بناتنا فادركن رسالتهن الروحية لإحياء ما أخمد من قوى الأمة".

ولم تبارك الكاتبة المذكورة بكل جهد يبذل للنهوض بواقع منطقة "العاصمة" فقط وإنما، راحت تتغنى بجهود المرأة العراقية، ممثلة بطالبات معهد الملكة عالية بهذه اللغة:

"فسيري على بركة الله، أيتها المرأة العراقية الصغيرة، سيري ولا تخافي، وأشعي النور في الظلمات، والأمل في اليأس، واجعلي قلبك في كل قلب، ومسكنك في كل مسكن، وليكن قلبك واحة لكل قريب وغريب، إن البلد تناديك بلسان ضعفائها وبؤسائها فلبي نداءها"[1].

وحول الموضوع نفسه، كتبت روز خدوري مقالاً في الجريدة نفسها وفي عددها الصادر في ١ آذار ١٩٥٤، حمل العنوان "مشكلة سكان العاصمة"، كان عبارة عن بحث متكامل الجوانب، سلطت خدوري فيه الضوء على أهم ما يعانيه سكان منطقة "العاصمة"، فمن الناحية الصحية بينت مساوئ الصريفة كمكان للسكن، إذ إنها صغيرة الحجم وعديمة النوافذ، وهي عبارة عن "قبو

---

(١) "صوت الأهالي"، العدد ١٢٤، ٢٨ شباط ١٩٥٤.

[illegible] فضلاً عن كونها مأوى لكل من البشر والحيوانات، أما على مستوى الأمن الصحي فذكرت الكاتبة المذكورة أن الأمراض منتشرة بصورة عامة في القرية بشكل ملحوظ مثل الأمراض الجلدية والأمراض الرمد والسل الرئوي وغيرها. وحذرت من الانتشار السريع لهذه الأمراض بين سكان الأهالي بسبب كثرة الفقر بينهم، وانتقدت روز خدوري إجراءات السلطة لأن سيارتها المعدة لنقل الإسعاف لم تمر مطلقاً بهذه المنطقة، مع تبين وجود حاجة من الإسعاف وتقديمه(1).

كما أشارت الكاتبة روز خدوري في مقالها إلى أن دخل عائلة سكان الصرائف ضئيل جداً مما أدى إلى ظهور مشاكل عدة، ويتجلى ذلك في ما يشكون من عناء إذ يقدم أهالي الصرائف على شراء السمك لعل أرخص ثمنه، أما اللحوم فيتعسر على الأغلبية من سكان هذه المنطقة شراؤها. ولاحظت الكاتبة المذكورة انتشار ظاهرة عمالة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة ويشتغلون في أعمال الطين والمعامل. أما بالنسبة إلى موضوع الأمية التي وصفته روز خدوري بالداء فإنه لا يشمل الكبار فحسب وإنما الأحداث أيضاً، ومما زاد تفاقم هذا الداء هو ندرة المدارس. وأكدت روز أن الأهالي راغبين في إرسال أبنائهم إلى المدارس، ويتمنون أن تلتفت الحكومة وتقوم بتأسيس عدد من المدارس في المنطقة وتنتشلهم من الجهل(2).

خلصت الكاتبة روز خدوري بعد هذا كله إلى حقيقة في غاية الأهمية وهي أن مشكلة سكان الصرائف أصبحت من المشاكل المهمة التي يجب معالجتها، لأن بقاء هذه المشكلة على وضعها الراهن لا يتفق وتطور المجتمع. كما أن مشكلة سكان الصرائف هي أدق من مسألة إسكانهم في بيوت من

---

(1) صوت الأهالي، العدد [illegible]، [illegible].

(2) صوت الأهالي، العدد نفسه.

الطابوق والجص، لأنها مسألة تتعلق بالناحية الصحية بالدرجة الأولى، إذ إن الإصلاح الاجتماعي يجب أن يبدأ من الجذر أي برفع المستوى الصحي للسكان لضمان معيشتهم ليتمكنوا من تطبيق ما يتعلمونه من إرشاد. وإن كل ذلك بعض من مقومات الإصلاح المنشود[1].

عالج الشيخ والسياسي الكبير والكاتب المعروف محمد رضا الشبيبي أُس مشكلة الصرائف في بغداد وأساسها، معالجة واقعية. وكان ذلك في مقال له نشرته جريدة "الزمان" كان عنوانه "مشكلة الأرض في العراق"، إذ أكد فيه أن من أسباب الهجرة الرئيسة هو عدم توزيع الأراضي على صغار الفلاحين بمساحات معقولة، لاسيما في لواء العمارة التي كانت أغلب أراضيه أميرية، مما أدى إلى هجرة فلاحي هذا اللواء إلى بغداد. ثم أضاف الشبيبي واصفاً حالة المهاجرين في بغداد وتسكعهم في ضواحيها بأنه **"لطخة عار في تاريخنا الحديث، وان موقفنا موقف المتفرج من بؤس الفلاح المذكور وفاقته موقفاً ينطوي على أفضع ضروب التسيب والإهمال"**[2].

وحذر الشبيبي في مقال آخر، من تكاثر أحياء العمال المهاجرين البسطاء الذين يعيشون بأجور زهيدة في ضواحي بغداد، على حساب إفقار المناطق الزراعية من الأيدي العاملة، لأن استمرار الهجرة سَتجعل برأيه، وهو صحيح تماماً مجموع الشعب العراقي كتلة من العمال غير الماهرين، وستقضي عاجلاً أم أجلاً على نهضة البلاد من الناحية الزراعية، وبالتالي يضطر العراق إلى استيراد قوته ومواده الغذائية من خارج البلاد وبأسعار باهظة[3].

---

(1) "صوت الأهالي"، العدد نفسه.

(2) "الزمان"، العدد ٤٢٥٢، ١٣ تشرين الأول ١٩٥١.

(3) "الزمان"، العدد ٥٥١٠، ١٠ كانون الأول ١٩٥٥.

لاحظ الشيخ الشبيبي المضمون نفسه، في مقال له نشر يوم ٧ تموز ١٩٥٦، أن الأحياء المتكدسة والمتراصة من الصرائف في ضواحي بغداد تشير إلى "محنة الريف العراقي"، إذ إن العائلة المهاجرة تجد في كثير من الأحيان عملا لكل أفرادها لقاء أجر ولو كان ذلك الأجر زهيداً جداً، إلا أنه أحسن مما كانت تجنيه من أعمال الزراعة، لذلك فإن هجرة هؤلاء وتحولهم إلى عمال، أدى إلى ندرة العثور على الفلاحين في أريافهم[1].

ومما يجدر ذكره هنا أن الأكاديمي حسن محمد علي، قد بحث أسباب الهجرة من الريف إلى بغداد ونتائجها الاجتماعية على بغداد، ومن جملة ما توصل إليه من نتائج، هو أن سكان الصرائف في بغداد يعيشون ضنكاً وهم على درجة عالية من الإملاق، ومضى مدللاً على ذلك قائلاً: إن الأجور التي تدفع لهم هي أعلى مقدارٍ من قيمة الإيراد الزراعي، غير أن الأثمان العالية التي يجب أن يدفعها ساكنو الصرائف لقاء المأكل والملبس وغيرها تجعلهم في فقر كبير، وهكذا يجابه النازحون إلى بغداد مصاعب كثيرة في محيطهم الجديد، لاسيما عندما تكون أجورهم واطئة جداً، وختم حسن محمد علي مقاله بدعوته إلى وجوب إجراء دراسة وتحقيق في تأثير الهجرة ونتائجها على الحياة الاجتماعية للمدن والقرى[2].

كما سلط الأكاديمي صلاح الدين الناهي الضوء ساطعاً على ما كان يعانيه سكان الصرائف، إذ جاء ذلك في صفحات كتابه "مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق"[3]، ذكر فيه أن مدينة بغداد أحيطت بالصرائف العائمة في

---

(١) "الزمان"، العدد ٥٦٨٥، ٧ تموز ١٩٥٦.

(٢) "الزمان"، العدد ٥٤٩٠، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٥.

(٣) صدر في بغداد سنة ١٩٥٥.

المستنقعات والزير، وتوجد فيها طبقة جديدة من الناس تعيش في أدنى مستوى مادي ومعنوي للحياة يتصورها الخيال[1].

لعالم الاجتماع العراقي المعروف علي الوردي موقفا معينا من سكان الصرائف يستحق الذكر، ففي سنة ١٩٥٦ أخذ الوردي طلابه في قسم الاجتماع في درس عملي لزيارة منطقة "العاصمة" لدراسة أوضاع سكانها الاجتماعية، والأسباب التي أدت بنزوحهم إلى بغداد، ودراسة أحلامهم وتطلعاتهم المستقبلية، وعلى ما يبدو أن هذه الزيارة لم ترُقْ لنوري السعيد رئيس الوزراء، فعاتبه مخاطباً إياه "**لماذا تنشر غسيلنا أيها الوردي**" فأجابه علي الوردي مستعيناً ببديهيته المعروفة "**إن الناس التي تسعى للنظافة، تنشر غسيلها تحت أشعة الشمس**"[2].

لم يكن غريباً أن تشغل أحوال سكان الصرائف ومشاكلهم الكثيرة حيزاً معيناً من اهتمامات الأدباء والشعراء العراقيين. إذ وجه بعضهم اهتمامه لمعالجة هذه المشكلة أو تلك من مشاكل مجتمع الصرائف. لقد كان اهتمام بعضهم كبيراً جداً، فصاروا أكثر قرباً من هذه الفئة من العراقيين، وأكثرهم تحسساً لآلامهم وآمالهم. مهما يكن من أمر، فإن القاص عبد الملك عبد اللطيف نوري كتب قصة وصف فيها حياة سكان الصرائف وسكنهم وصفاً دقيقاً، أطلق على قصته "بين المزابل" ومن جملة ما ذكره هو: "**مسكنه لم يكن إلا بجوار مزبلة واسعة في الخلاء، تنقل إليها القمامة من قلب المدينة وأطرافها، ولم يكن غير صريفة متواضع بسيط جعله مأوى له ولأحلامه الجديدة**"[3].

---

[1] صلاح الدين الناهي، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥، ص٦٢.

(4) www.alrefiey.net.

[3] "المجلة"، العدد ١٩، ١٦ نيسان ١٩٤٥، ص١٥.

أما شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، فإنه أتحفنا بصورة شعرية عن حياة سكان الصرائف، لاسيما في قصيدته "عالم الغد" التي قال فيها:

"أيها المستمنّ بالتلطيف مسترقاً بكسرة من رغيف

لا تقيه أنارة من جوع

يتمنى انعكاس ضوء الشموع

وسميل من الشباب شفيق

يسترا العورتين بالترقيع

وحواليه من نتاج الصوف

من ذويه "الأوباش" أي قطيع[1]

تجتدي من دمائنا قطرات حبست عند هذه الحشرات

هي منافي هذه الغمرات

والوجوه "المصفرة" الغبرات

والعيون "الحزينة" الحذرات

في منايا الصدور "منكسرات""[2].

ولم يكن شاعر الشعب محمد صالح بحر العلوم بعيداً عن حياة أصحاب الصرائف ومشاكلهم. من المناسب أن نذكر هنا إحدى قصائده التي حثهم على المطالبة بحقوقهم وهي"

"يكدح الشعب بلا أجر لأفراد قلائل

وملايين الضحايا بين فلاح وعامل

لم يزلْ يصرعها الظلم ويدعو: أين حقي

حرروا الأمة إن كنتم دعاة صادقينا

---

[1] "الرأي العام"، العدد ٨٥٣، ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣.

[2] "الرأي العام"، العدد ٨٦٥، ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٣.

من قيود الجهل تحريراً يصد الطامعينا

واقيموا الوزن في تامين حق العاملينا

ودعوا الصريفة ينادي القصر دوماً : أين حقي

يا قصوراً لم تكن إلا بسعي الضعفاء

هذه الصرائف فاضت من دماء البؤساء

كم فتى في الصريفة

أجدى من أمير في القصور

قوته اليومي لا يزداد عن قرصٍ صغير

ثُلثاه من تراب والباقيا من شعير

وفتاة لم تجد غير غبار الريح سترا

تخدم الحي ولا تملك من دنياها شبرا

تود الموت كي تملك بعد الموت قبراً"[1].

إلى جانب ذلك، نظم الشاعر محمد صالح بحر العلوم قصيدة أخرى أسماها "البؤساء" شخص فيها الظلم والتمييز اللذين كان يتعرض لهما سكان الصرائف في بغداد جاء فيها:

---

[1] زودتنا السيدة نجية حسين الساعدي بهذه القصيدة.

كم يائسا يتلوى فوق مضجعه ... من الهموم وسيل الدمع منسجم

يرنو لعقباه والأخطار محدقة ... بها فيشتد منها اليأس والألم

وحرة تتمنى الموت جازعة ... وقد علا نفسها من عيشها السام

وحولها صبية آهاتهم ملأت ... سمع الفضاء وعين الغيث فوقهم

لا يملكون سوى صريفة تنازعهم ... فيه الجباية والأرياح والديم

والقصر بالقرب منهم ربه ثمل ... تحفه الحور والولدان والخدم

لم يدرِ ما حل في جيرانه وإذا ... درى تشمت فيهم وهو منتقم

أين التناسب بين الكفتين؟ وهل ... عن رؤية الفرق من كالوا الحقوق عموا؟[1]

وأردف بحر العلوم تلك القصيدة بأختٍ لها حملت المعنى نفسه كان اسمها "المساكين" قال فيها:

فوق جسري (بغداد) نام المساكين ... ومنهم بناة هذه المساكن

عمروها بسعيهم لجناة ... وأزانوا قصورها بجنائن

ينسى (البعض) أن من عمر البيت ... جدير بالبيت، من كل ساكن

كيف من لم ينل من الوطن ... المعمور كهفاً يقال عنه: مواطن؟[2]

كما نظم الشاعر العراقي حسين مردان قصيدة أسماها "الفيضان" كانت مفعمة بمشاعر الحزن والأسى والشفقة أيضاً على سكان الصرائف الذين شردوا بسبب فيضان سنة ١٩٥٤، فلنترك الشاعر حسين مردان يصور ذلك:

الماء... هذه الكلمة الناعمة

أسمع.. الماء!

---

[1] محمد صالح بحر العلوم، ديوان بحر العلوم، ج١، ١٩٢١-١٩٤٣، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٨، ص٩٧.

[2] محمد صالح بحر العلوم، ديوان بحر العلوم، ج٢، ١٩٤٣-١٩٥١، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٩، ص٢٧.

لقد أصبحت شيئنا بشعاً كريهاً

والمشردون ...

الأطفال السمر، والأمهات البائسات.

الجوع والغرق والدموع

الصرائف السود .. والرجال الصامتون

النكبة ... والصمت

ما الفرق ..؟

من أرض المستنقعات إلى الرصيف

ولكن البطالة ... التشرد،

لا شيء ... مواعيد ..

وصدقة ... صدقات ... ياللمساكين"[1].

أما قريحة الشاعرة الكبيرة نازك الملائكة فقد أفاضت بقصيدة رائعة أسمتها "المدينة التي غرقت" وكان مطلعها:

"وراء السداد التي ضمدوا جرحها بالحصير

وخلف صفوف الصرائف حيث يعيش الهجير

يسير طريق تدثر بالطين نحو المدينة

وأطلاها حيث يعيش احضرار السكينة

وكانت تجيش وتزخر ساحاتها بالحياة

وجاء الخراب ومدد رجليه في أرضها

وأبصر كيف تنوح البيوت على بعضها

ويأتي الصباح ويختبئ في مكمن

وتخفيه مستنقعات فساح؟"[1].

---

[1] "صوت الأهالي"، العدد ١٥٤، ٤ نيسان ١٩٥٤.

وبالقدر نفسه، راح الشاعر محمد جواد الشبيبي يُسخر جزءاً من شعره لطلب العدالة الاجتماعية ورفع الآلام التي تحيط بالفقير والعامل الذي يتخذ من الصرائف سكناً له. ومما قاله حول هذا الموضوع:

ينهي الجباة – فلا خفت جبايتهم – ثقل العباب وفيها الغزي والعابْ
ما أن أراحوا مطاياهم وأنفسهم إلا غدت تعقب الراحات أتعابْ
أبقت مآتم في الصرائف تندبها وفي القصور لها عزف وإطرابْ
الله يا سالبي العريان جلدته ففي قضايا القضا سلب وإيجابْ
ماذا يكابده المظلوم من جنف تفننت فيه حكام وكُتابْ[2]

ربما لا نظلم أحداً عندما نقول إن الشعر الشعبي في العراق، وفي أحيان كثيرة، يرسم صورة شعرية أقرب ما تكون إلى الواقع وأكثر ملائمة لمشاعر الناس وأحاسيسهم الدقيقة، لأنه ليس فيه من التعقيد الذي يحتاج إلى الرجوع إلى المراجع لفهمه، إذ إنه يكتب باللهجة المتداولة بين الأوساط الشعبية. والأهم من ذلك كله أن القصيدة الشعبية تعالج الموضوع الذي هي بصدده بشكل مباشر ومبسط للمتلقي[٣]. فلنقرأ القصيدة التي نضمها الشاعر الشعبي كاظم خبط الجبوري[٤] في بداية عقد الخمسينيات من القرن المنصرم والتي أسماها "القصر"، والتي صور فيها أحاسيس ومشاعر أحد أطفال منطقة الصرائف، والتي قال فيها:

---

[١] نازك الملائكة، ديوان نازك الملائكة، المجلد الثاني، دار العودة، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٣٥.

[٢] محمود الحمدان، الشبيبي الكبير الشيخ محمد جواد الشبيبي حياته وأدبه، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٢، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

[٣] مقابلة مع الأستاذ الدكتور محمد حسين آل ياسين بتاريخ ٢٠ أيار٢٠١٣؛ مقابلة مع الشاعر عريان السيد خلف في بغداد بتاريخ ٤ أيار٢٠١٣.

[٤] شاعر غنائي من مواليد الديوانية عام ١٩٢٧.

يمه ذولة أهل القصر ما لاعبوني

يمه من شافوني أجيت تنادسوا واستغربوني

يمه ما سموني باسمي وكالوا هذا ابن الفقير وشتموني

وكالوا هذا ابن الصريفة وعيروني

يمه جاهو الفقير أشسوه من نجله ابعمرهم؟

يمه جاهيه الصريفة شماخذه وخايف قصرهم

يمه كالوا لا تمر منا بعد بالك تشم ريحة وردنه

وكالوا بجدمك الحافي نخاف يترب عكدنه

يمه عدهم كلشي عدهم واحنه بس الماكو عدنه

يمه لعابات عدهم مدري شنهي وانه لعاباتي طين

يمه حتى ثيابهم مستغربتني يعاتبن ثوبي الحزين

يمه جاليش احنه فقره وليش اهلهم زناكين

يمه دين الفقر متعب خل نبدله بغير دين

وليش ما عدنا قصر عالي مثلهم؟

موش أبونه اليبني هاي قصورهم كل هالسنين؟

وليش ما عدنا ورد يمه مثلهم؟

موش ابونه اليزرعلهم بساتين؟

يمه مو كتيلي مرة أبنادم اطباع تهم ما يهم لونه

يمه ثاري بس الكمر بالدنيا يحبنه

اعلينه يسهر دوم ما غمض اعيونه

يمه خاف الكمر هم ينباع والهم يشترونه[1].

---

[1] "المنارة" (جريدة)، البصرة، العدد ٧٩٤، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٢.

كان هذا هو حال سكان الصرائف في بغداد والموقف الشعبي منهم في العهد الملكي. أما موقف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من سكان الصرائف فسيكون موضوعنا في الفصل الثالث إذا أراد القادر العليم جل وعلا.

الفصل الثالث

الموقف الرسمي من سكان الصرائف في بغداد

١٩٥٨ - ١٩٦٣

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ومواقفها من بعض الطبقات الاجتماعية:

١- ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق:

تعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، انعطافة تاريخية بارزة في تاريخ العراق المعاصر، إذ أسقطت هذه الثورة النظام الملكي الذي حكم العراق لفترة قاربت الأربعة عقود، وأعلنت ولادة النظام الجمهوري فيه. لقد هزت ثورة ١٤ تموز العراق من أقصاه إلى أقصاه هزاً عيفاً، وفجرت تناقضاته السياسية والاجتماعية والثقافية أيضاً[١].

لم تكن ثورة ١٤ تموز حدثاً مفاجئاً أو عابراً في حياة أو تاريخ العراق وإنما، كانت له مبرراته وممهداته، فطبقاً لقانون تراكم الأحداث عمودياً، فإن مجموعة أحداث وانتفاضات وحركات سياسية وغيرها شهدها العراق إبان العقدين الأخيرين من عمر النظام الملكي، هي التي خلقت وهيأت الظروف الملائمة للتحرك الثوري الذي تفجر في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨[٢].

لكي نفهم ما حدث يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ علينا أولاً أن نقف أمام أحوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العراق قبل ١٤ تموز ١٩٥٨، والتي في مجموعها الأسباب التي وقفت وراء تلك الثورة[٣].

فقد كان النظام السياسي الذي ورثه العراق عن الدولة المنتدبة (بريطانيا) هو نوع من الحكم الديمقراطي النيابي، الذي يشبه إلى حد ما الأنظمة الديمقراطية في الدول الغربية. وكان العراقيون يتوقون أن يتطور هذا النظام

---

[١] عادل تقي عبد البلداوي، نبض الشارع العراقي في عهد عبد الكريم قاسم (وثائق أمنية جديدة)، تقديم كمال مظهر أحمد، دار المحرر، بغداد، ٢٠٠٤، ص٦.

[٢] محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الأيدولوجي ١٩٥٨- ١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩، ص١٥.

[٣] ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص١٩.

ليصبح في الوقت المناسب نظاماً ثابتاً ونيابياً بكل ما في هذه الكلمة من معنى، لكن بعد انتهاء الانتداب فقد هذا النظام معناه[1]، لأن النخبة الحاكمة كشفت عن ميولها للتفرد بالسلطة المطلقة والاحتفاظ بها لنفسها غير مبالية باللعبة البرلمانية، فبقيت السلطة السياسية مدة ليست بالقصيرة في يد طبقة سياسية تمثل الجيل القديم أساساً[2].

لقد أدى احتكار تلك الطبقة للسلطة السياسية واستخدامها للمحافظة على مصالحها الخاصة، ووقوفها بالضد من كل محاولات الطبقات الأخرى، لاسيما الطبقة البرجوازية المتنامية للمشاركة في الحياة السياسية وتعزيز فرص الاستفادة من الثروة الوطنية، إلى انتشار التذمر والنقمة بين أكثرية الشعب العراقي. ولم يكن اعتباطاً أن يبشر أحد النواب المعتدلين الطبقة الحاكمة بسوء المصير عندما قال ما نصه :" كل نظام إذا كان المتمتعون به أقلية من الناس والمحرومون منه الناقمون عليه أكثرية الناس فإنه نظام لا يدوم[3]".

إن أحد الأسباب الأساسية لإزاحة النظام الملكي تعود أساساً لرغبة الطبقة السياسية فيه بالتفرد بالسلطة وغلق الأبواب أمام ممثلي الطبقات الأخرى، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فهي لم تسمح للطبقة البرجوازية الوطنية أن تحتل مكانها الطبيعي في إدارة الدولة خاصة أنها أصبحت مؤهلة لذلك. وعندما لجأ ممثلو هذه الطبقة مع غيرهم من أبناء الفئات

---

[1] أشار إلى ذلك الشاعر معروف الرصافي في قصيدة رائعة قال في أحد أبياتها:

علـــم ودســـتور ومجلـــس وأمـــة   كـــل عـــن المعنـــى الصـــحيح محـــرف

ينظر: معروف الرصافي، ديوان الرصافي، ج٣، شرح وتعليقات : مصطفى علي، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٦، ص١٦٨.

[2] مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٩٩٦، ص ١٤.

[3] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٨١.

الاجتماعية الأخرى، إلى وسائل النضال لتحقيق أهدافهم، غير أنهم لم يجدوا الطرق مغلقة فقط وإنما، جوبهوا بأشد إجراءات القمع لإبعادهم عن الحياة السياسية، مما زاد من عمق الهوة القائمة بين الطبقة الحاكمة في العراق الملكي وسائر الطبقات الأخرى[1].

لا نبتعد عن الحقيقة إذا ما ثبتنا هنا أن ذلك قد تجسد في السنوات الأربع الأخيرة من عمر النظام الملكي والتي عدت بأنها حرجة، مكنت نوري السعيد خلالها لا أن يهيمن على حياة البلاد السياسية بشكل غير مسبوق فقط وإنما، أوكلت إليه الطبقة السياسية التصدي للحركة الوطنية تمهيداً لطرح مشاريع إقليمية في المقدمة، منها حلف بغداد[2]. لقد كان حكم نوري السعيد إبانها استبدادياً، أستطاع أن يقضي فيها على كل نشاط سياسي تقريباً، وكان يعتمد أساساً على دعم الجيش وعلى كفاءة رجالات الأمن. كانت ميول السعيد الاستبدادية نابعةً من طبعه ومزاجه واعتقاده بأن الاستبداد الوسيلة الصالحة للحكم، فضلاً عن ثقافته العثمانية التي ساهمت في تجمده على نمط واحد من التفكير، والذي لم يهتم بالرأي العام العراقي، ناهيك عن تدريبه العسكري في

---

[1] عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣ دراسة في التاريخ الاقتصادي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٣.

[2] حلف بغداد : ميثاق اقترحته الولايات المتحدة الأميركية على تركيا لتوقعه مع العراق واجتذابه إلى دائرة الأحلاف الدولية، تم التوقيع عليه بين العراق وتركيا في بغداد بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٥، وأعلن فيه أن العراق وتركيا مستعدان لعقد تحالف عسكري، وفي ٢٤ شباط من العام نفسه أخرج الميثاق لحيز الوجود بعد التوقيع عليه بشكل رسمي في بغداد، أنظمت بريطانيا إلى هذا الحلف في ٤ نيسان ١٩٥٥، بينما أنضمت إليه باكستان في ٢٣ أيلول، وإيران في ٢٣ تشرين الثاني من العام نفسه، وللمزيد من التفصيل ينظر :عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص١٩٢-١٩٥؛ نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع، العلاقات التركية - الأميركية خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠، "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠٤-١٠٩.

مرحلة الرجولة المبكرة، واعتقاده وتصوره أن عراقاً مستقراً ومرفه ذي نفوذ لن يصبح حقيقة إلا بحكم رجلٍ قوي واثقٍ وحليفٍ لبريطانيا. بعد أن وافق رأس النظام الملكي على كل شروطه لعودته إلى الحكم، شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشر التي استهلت حياتها بعدة مراسيم لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق. لقد طالت مراسيم نوري السعيد كل جوانب الحياة السياسية والحزبية، وقضى فيها تقريباً على المعارضة السياسية، بعد أن أهدر شرعية الأحزاب، وألغى حرية إبداء الرأي والصحافة وكمم الأفواه[1].

لم يقف استبداد نوري السعيد عند هذا الحد وإنما، ألقى في غياهب السجون الألوف من أحرار العراق ووطنيه، ولعل عبد الكريم الأزري كان مصيباً عندما قال إن أسباب التذمر العام، هو الكبت المؤلم للحريات والتضييق على الناس من التعبير عن أمورهم المالية، وإن هذا الكبت سيؤدي إلى الانفجار. بعد هذا كله، لم يكن غريباً أن تؤدي تلك السياسة إلى النقمة والسخط الشعبي العام، وبالتالي دفع الكثير من العراقيين إلى سوح الكفاح ضد النظام الملكي بغية إسقاطه[2].

والغريب حقاً أن نوري السعيد، صاحب الخبرة الطويلة بشؤون الحكم والعارف بطبيعة الشعب العراقي، لم يدرك أن تلك السياسة والإجراءات تعني إغلاق كل ميادين السياسة للشعب العراقي، والتي قد تضطره إلى اتخاذ قرارات خطيرة لإثبات وجوده والتعبير عن ذاته. كما أن نوري السعيد أخطأ في

---

[1] أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢، ص٢١و٢٢؛ عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق، ١٤تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، دار سبيريز، دهوك، ٢٠٠٧، ص٣٦-٣٧؛ عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص١٥١.

[2] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، ص١٨١.

تدبير أو معرفة مزاج شعبه ومشاعره، مما جعله محط كره واستياء فئات عديدة. فهو في نظر الجمعيات الإسلامية المحافظة رجل عصري جداً في سياسته الداخلية، في حين يسعى في سياسته الخارجية إلى تحالف العراق واعتماده كلياً على القوى المسيحية الاستعمارية التي سبقت لها أن حكمت العالم الإسلامي. بينما كان القوميون العرب يعتبرونه خائناً للقضية العربية، وأداة بيد الدول الاستعمارية، لإعادة سيطرتها على بلدان الشرق الأوسط. أما اليساريون الذين لا تعني لهم القومية شيئاً كثيراً، فكان مصدر سخطهم على السعيد هو قطيعته التامة لكل صلة سياسية أو ثقافية أو اقتصادية مع دول الكتلة الاشتراكية. وهكذا قضى نوري السعيد على نفسه عندما أوجد الفرص المناسبة لقيام ثورة ناجحة في العراق[1].

لم يلعب النفوذ البريطاني في العراق الذي كان طاغياً ومسيطراً على شؤونه الداخلية دوراً قليلاً في تفجر ثورة ١٤ تموز. ومن جانبه ساهم انضمام العراق إلى حلف بغداد، الذي عزل العراق عن محيطه العربي، وحاول تحطيم الجبهة العربية، من إنضاج فكرة الثورة على النظام، كما أدت "جبهة الاتحاد الوطني[2]" التي أقيمت في ربيع العام ١٩٥٧، مهمتها في تعبئة الجماهير ضد

---

[1] عاكف يوسف العاني، الثورة العراقية والحكم الجمهوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٨، ص٨؛ أديث واني أيف بينزور، المصدر السابق، ص٣٢٥.

[2] جبهة الإتحاد الوطني : هي جبهة سرية تكونت في ربيع العام ١٩٥٧، من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين، لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي، نص ميثاقها على تنحية نوري السعيد وحل المجلس النيابي، والخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية، ومقاومة التدخل الاستعماري وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي، وإطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية. أصدرت الجبهة بيانات عديدة تندد بسياسة الحكومة، وتكرر دعواتها للشعب من أجل تحقيق أهداف الجبهة. أتفقت أحزاب جبهة الأتحاد الوطني على الاستمرار على=

النظام الملكي، ولاسيما أن تحول في موقف حكومة نوري السعيد من العدوان الثلاثي على مصر في خريف العام ١٩٥٦ قد أفقدها الكثير من مصداقيتها، وبين فئات اجتماعية عديدة بأنه لا سبيل سوى الثورة للخلاص من النظام الملكي[1].

علينا أن نذكر هنا، أن تطورات القضية الفلسطينية ولكنها النكبة في سنة ١٩٤٨ تركت أثراً عميقاً في نفوس العراقيين، وخاصة الضباط منهم، الذين اعتبروا موقف النظام الملكي تجاهها خيانة كبيرة لا تغتفر، فاتحدوا بالتفكير للتخلص من ذلك النظام. ولا نبالغ إذا ما سجلنا أن حركة القومية العربية التي تحولت إلى تيار شعبي جارف بعد ظهور جمال عبد الناصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة إلى واحدة من الأسباب المهمة التي وقفت وراء الانفجار الذي حدث في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨[2].

على أية حال، توصل تنظيم "الضباط الأحرار"[3] في العراق، الذي تأسس غداة ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر واتسع نشاطه واشتد ساعده أكثر بعد أحداث العدوان الثلاثي على مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة، إلى حقيقة مؤداها وهي وجود تناقض غير قابل للتسوية بين النظام الملكي

=تعمل سوية إلى أن تتغير الأوضاع السياسية ويسمح لها جميعاً بالعمل السياسي، وحينئذ يعمل كل حزب بصورة مستقلة، للمزيد من التفصيل ينظر: عزيز الشيخ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام الوطنية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن، مطبعة الزهراء، بغداد، بلا، ص٢٤-٢٧؛ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦، ص١١؛ طه خلف محمد الجبوري، المصدر السابق، ص٧٩-٨٠.

[1] عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص١٥٢و١٥٣. عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.

[2] عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص٣٥.

[3] عن تنظيم الضباط الأحرار، راجع: فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص٣٧-٧٨؛ حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص٧٣-١١٧؛ جرجيس فتح الله المحامي، العراق في عهد قاسم آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨، ج٢، دار نبز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩، ص٤٩٦-٥٢٢.

والشعب، وقد زاد عجز الزعماء المدنيين عن القيام بالثورة "الضباط الأحرار" إصرارا على التدخل والقيام بالثورة[1].

أما بالنسبة إلى أحوال العراق الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ثورة ١٤ تموز، فإننا نقول، إن النظام الملكي اعتمد اعتماداً واضحاً ومنذ السنوات الأولى لتأسيسه على فئات محدودة في المجتمع أهمها، شيوخ العشائر، الملاكين الكبار، فضلاً عن السيطرة البريطانية التي كان جل اهتمامها هو المحافظة على مصالحها في العراق. وعليه لم يكن غريباً والحالة هذه أن تكون التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية بطيئة جداً، فنجم عن ذلك أن يبقى العراق يخوض في ظروف معقدة وصعبة تفاقمت أكثر بعد حركة مايس ١٩٤١[2]، والتي تمثلت بظهور ثلة من الملاكين والتجار الجدد من أثرياء الحرب، كما توسعت دائرة الاستغلال، وعانى الناس بهذا من الغلاء الفاحش وارتفاع تكاليف المعيشة. ولا نظلم أحداً عندما نقرر هنا أن السمة الغالبة على الاقتصاد العراقي في فترة ما قبل ثورة تموز هي التبعية الواضحة للاقتصاد الرأسمالي

---

(١) عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص١٥٣.

(٢) حركة مايس: اندلعت في ٢ مايس ١٩٤١، بعد أن خطط لها ونفذها العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ومحمود فهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان بالتعاون مع بعض الساسة القوميين أمثال رشيد عالي الكيلاني ومحمد يونس السبعاوي، ترتبت عليها هروب الوصي عبد الإله وتشكيل حكومة الكيلاني الرابعة، لم ترق هذه التطورات لبريطانيا التي أعدت العدة للقضاء على الحركة عن طريق المواجهة العسكرية، والتي اندلعت بين بريطانيا والعراق للمدة من ٢ مايس إلى ٢٩ منه سنة ١٩٤١، وانتهت بالقضاء على الحركة وعودة عبد الإله إلى العراق، للمزيد عن حركة مايس ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة سنة ١٩٤١ التحريرية، ط٤، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٦؛ يونس بحري أسرار ٢ مايس ١٩٤١ والحرب العراقية الانكليزية، تقديم علي الخاقاني، مطبعة الحرية، بغداد، ١٩٦٨؛ حسين علي عبد الله، محي الدين عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص٣٠.

وخصوصاً الاقتصاد البريطاني[1]، وقد تمثل ذلك بشكل واضح لكل ذي بصر في استمرار عضوية العراق في الكتلة الإسترلينية[2]. واحتكار شركات النفط الغربية للنفط العراقي واستحواذها على الأرباح الطائلة جراء ذلك[3].

وإذا ما أردنا أن نوضح بعضاً من جوانب أحوال العراق الاقتصادية فإننا نقول، إن التباين كان كبيراً بين الطبقة الحاكمة وبين الشعب، إذ تكونت الطبقة الأولى من الإقطاعيين وإضرابهم الذين يملكون كل شيء في العراق، وبات الثراء أهم ما يميزهم بينما، كانت الأكثرية من الشعب العراقي تعيش في حاجة وعوز مخيف، إذ إن أكثر من ٥٠% منهم يسكن الصرائف. لقد كانت سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي تهدف إلى تغليب الطبقة الإقطاعية على بقية طبقات الشعب، عن طريق هضم حقوقهم، وهذه حقيقة أكدتها السفارة البريطانية في بغداد عندما قالت في أحد تقاريرها بأن الحكومة العراقية، كانت تعطي الفرصة للأغنياء ليصبحوا أكثر غنى كما أنها لم تعطِ الشعور للشعب العراقي بأنها حكومته، الأمر الذي أدى إلى انقسام العراق على معسكرين اقتصاديين، هما البلاط والحكومة وأنصارهم، والجزء الأكبر من الشعب العراقي[4].

---

[1] عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٢٣.

[2] انضم العراق إلى الكتلة الإسترلينية منذ تأسيسها في العام ١٩٣١، العام الذي قررت فيه بريطانيا إلغاء الغطاء الذهبي للباون الإسترليني، فتحول الأخير بموجب الضوابط التي وضعتها بريطانيا للكتلة إلى أساس تبادل عملات الدول لبريطانيا، والمرتبطة بها، ترك الارتباط بتلك الكتلة آثاراً سلبية كبيرة في الاقتصاد العراقي الذي أرتبط مصيره كلياً بوضع الباون وتقلباته، ينظر: عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص٥٥.

[3] محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣، ص١٩٢.

[4] نقلاً عن: عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص ١٤٩.

من المناسب جداً هنا أن نترك السفارة البريطانية في بغداد تضع النقاط على الحروف، فقد ذكرت في إحدى برقياتها السرية للغاية التي أرسلتها في ١٩ شباط ١٩٥٨ إلى وزارة الخارجية البريطانية بينت فيها عمق الهوة واتساعها بين الحكومة العراقية وما بين عموم الشعب العراقي عندما أكدت: **"أن الحكومة غريبة عن الشعب وتخدم مصالح الطبقة الحاكمة وليس الشعب بأكمله"**[١].

كما ساهمت السياسات الاقتصادية لحكومات النظام الملكي في تفجير ثورة ١٤ تموز، فقد ظلت تلك الحكومات تنظر إلى الإصلاح نظرة شكلية في وقت أصبح يشكل حاجة ماسة جداً، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أصبحت معها المطالبة بالإصلاح الاقتصادي تلقى آذاناً صاغية وتثير الحماس بين أوساط الشعب العراقي، لاسيما وأن عوائد العراق أخذت تتدفق بمقادير تكفي لتحقيق الإصلاح المنشود، غير أن الفئة الحاكمة وقعت تحت تأثير فكرة مفادها، أن كبح جماح الفيضانات، وتنظيم شؤون الري كفيلان، مهمان لحماية ما يمكن بناءه في العراق، وقد عزز فيضان أواخر آذار ١٩٥٤ العارم هذه الفكرة لدى المسؤولين العراقيين الذين باتوا مقتنعين بأن كل ما يبنى في العراق من مشروعات يبقى مهدد بالفيضان ما لم تتم السيطرة على أنهاره، حتى أن "مجلس الإعمار" لم يهتم كثيراً بقطاعات الاقتصاد الأخرى قبل سنة ١٩٥٦ التي شهدت افتتاح المرحلة الأولى[٢] من مشروع الثرثار[٣].

كان من الطبيعي جداً أن تخلق تلك السياسة انطباعاً عاماً عند الرأي العام العراقي بأن النظام يقوم بتبديد ثروة البلاد وخيراتها ويحابي رجال الإقطاع،

---

[١] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الخارجية، تقارير السفارة البريطانية في بغداد، عنوان الملف شؤون العراق، رقم الملف ٧٣٣، رقم البرقية ٢٦٤، ١٩٥٨.

[٢] افتتحت في ربيع العام ١٩٥٦ القناة التي ربطت بين نهر دجلة عند سامراء ومنخفض الثرثار.

[٣] عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص٣١.

ويساعد على إنشاء طبقة ذات مصالح مركزة وثراء فاحش ونفوذ واسع. وأدى انحياز النظام للإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي أن يعيش الأكثرية من الشعب في أوضاع سيئة، وشكلت بالتالي مانعاً للتقدم الاقتصادي، وعامل تخلف اجتماعي بمعنى أدق. إن النظام الملكي ترك الفلاح يعيش حياة القرون الوسطى، وأخفق كذلك في استغلال طاقات البلاد وثرواتها ومواردها كما ينبغي، وأهملت الحاجة إلى التخفيف من حدة البؤس الاجتماعي، مما أدى إلى خيبة أمل واسعة بين العراقيين، لم يكن صدفة أن يعتبر أكثرية الناس بأن هذه الدولة ليست دولتهم [١].

لقد أدت تلك السياسات من بين ما أدت إليه أن تعيش الأغلبية من الشعب العراقي في مستوى اقتصادي متدنٍ جداً، بسبب انخفاض دخل الفرد، لدرجة أن الأكثرية لا تستطيع أن تحصل على حاجاتها الضرورية لإدامة الحياة، فضلاً عن تفاقم البطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل [٢]، وعليه لم يكن غريباً والحالة هذه أن يؤكد أحد تقارير السفارة البريطانية في بغداد الذي كتب بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٥٨، أن هدف المعارضة الأساس في ميدان الاقتصاد قد تركز على العمل من أجل فرض إعادة توزيع عوائد النفط بين الناس بصورة أوسع، من هنا نستطيع أن نلاحظ أن هدف تحقيق العدالة الاجتماعية تحول إلى أساس الثورة المرتقبة [٣].الحقيقة التي أشار إليها خليل إبراهيم حسين مؤرخ ثورة ١٤ تموز عندما قال. إن الوضع الاقتصادي المتردي للشعب العراقي

---

[١] المصدر نفسه؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص٢٨٨.

[٢] محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٢.

[٣] عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص٣٣.

كان وسيلة لدعم موقف وأحقية الثوار في القيام بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ولفضح ادعاءات النظام الملكي في الإعمار[١].

لم تلعب العوامل الاجتماعية دوراً قليلاً في تهيئة الظروف والأسباب التي أدت إلى انهيار النظام الملكي. فالثابت أن طبيعة النظام السياسي الملكي ساهمت من خلال جملة من التشريعات والسياسات في ازدياد الفوارق الطبقية بشكل يندر له مثيل في ذلك الوقت[٢].

لتفصيل ذلك نقول، إن الحكومات العراقية المتعاقبة والسماعة للمشورة البريطانية، سعت إلى توفير الأساس القانوني[٣]. لتجريد الفلاحين من حق التصرف بالأرض الزراعية، وهو حق اكتسبوه وتوارثوه عبر عقود من الزمن وكرسته تقاليدهم وأعرافهم. لعلنا لا نبتعد عن الحقيقة إذا ما قررنا هنا، أن ما أصطلح عليه بعملية التسوية لم تخرج عن كونها في واقع الحال عن نزع مستمر لحقوق الفلاحين في التصرف بالأرض ومنحها ظلماً لشيوخ العشائر وملاكي المدن وكبار موظفي الدولة على شكل ملكيات كبيرة. ولتقريب الموضوع للأذهان أكثر نلاحظ، أنه كان لكبار المسؤولين نصيب ملحوظ في نهب الأراضي وطرد الفلاحين منها، بعد أن تشابكت مصالحهم الشخصية في الحفاظ على الملكيات الزراعية الكبيرة بمصالح كبار الملاكين الآخرين، فمن

---

[١] خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، ج١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص٩١.

[٢] محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص٣٠.

[٣] صدرت في ثلاثينيات القرن الماضي ثلاثة قوانين، هي قانون التسوية وقانون اللزمة في سنة ١٩٣٢، وقانون حقوق وواجبات الزراع في سنة ١٩٣٣، ثم صدر في سنة ١٩٣٨ قانون آخر للتسوية أشمل من الأول وأكثر سوأ منه. للتفضيل، ينظر: خليل إبراهيم الخالد (وأخر)،المصدر السابق، ص١١٨-١٣٩.

بين ٣٣ [illegible] جزيرة [illegible] على [illegible] في [illegible]
[illegible] كما [illegible] لا [illegible]

[illegible] عن طريق تثبيت كل حقوق الإقطاعي [illegible]
الفلاح من حقوقه [illegible] الإقطاعي في [illegible]
الوحشية والقسوة والنهب [illegible] الفلاح [illegible] في [illegible]
لا [illegible] ولا حتى [illegible] ولا [illegible]
[illegible] بالنسبة للفلاح [illegible]
[illegible] على ظهور الإقطاعية بهذه [illegible] لا تكون [illegible]
الاجتماعية والاقتصادية في [illegible]
[illegible] يملكون كل شيء والفلاحين لا يملكون سوى [illegible]
[illegible] من الجوع [illegible] للأمراض المختلفة [illegible] هؤلاء [illegible]
[illegible] من الإنتاج لا تكاد تكفي [illegible]
بين [illegible] الفلاح [illegible]
[illegible] [3]

[illegible] في [illegible] الإقطاعي [illegible]
من الفلاح [illegible] في الأرياف [illegible]
[illegible] كل [illegible] فيها [illegible] على [illegible]

ومجوره، غدا يبعث في نفوس الفلاحين النقمة الشديدة، كما يقول كامل الجادرجي[1].

والمؤلم حقاً والمفجع أيضاً، أن نوري السعيد أبرز شخصية في النظام الملكي في العقدين الأخيرين من عمر ذلك النظام، وأكثرهم اطلاعاً على أحوال العراق وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، ينكر ذلك صراحة، وأمام مرأى ومسامع العراقيين. فقد قال في خطاب شهير له أمام أعضاء مجلس النواب ألقاه في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٥٠، ذكر فيه، أن البعض من العناصر الوطنية النشيطة استفادت من القوانين واندفعت وراء استصلاح الأراضي وإعمارها بصبر وجلد على الجهد والأنفاق، حتى نجح عدد منهم في إعمار عشرات الآلاف من الدونمات فاستفادوا وأفادوا عدد غير قليل من أبناء العشائر ومضى السعيد ليقول جملته التي لا تليق إلا بكل من لا يحترم عقول مستمعيه: **"ن ما يسمونه بالإقطاع هو أشبه بشركة مضاربة بين الملاك أو الشيخ والفلاح"**[2].

الذي يهمنا هنا أن استغلال النظام الإقطاعي للملايين من الفلاحين، الذين أصبحت أوضاعهم أسوأ مما كانت عليه أيام الدولة العثمانية، لأن الفلاحين افتقروا إلى أي ضمان ضد استغلال الإقطاعيين، لم يسفر عن عرقلة الاقتصاد العراقي وتطوره الاجتماعي فقط وإنما، جرَّ الفلاحين إلى القيام بعدة انتفاضات

---

[1] كامل الجادرجي، الإقطاع وأثره في إفساد جهاز الدولة، "صدى الأهالي" (جريدة)، بغداد، العدد ١٩، ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٩.

[2] "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، بغداد، ١٩٥٢، ص ١٩.

شعبية ضد ظلم واستغلال الإقطاعيين، والتي بلغت ذروتها في ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي اندفعت بها جموع الفلاحين بقوة فور اندلاعها[١].

ولم يكن حال الطبقة العاملة في العراق بأفضل حالٍ من الفلاحين، فقد كان العمال يعيشون في مستويات معيشية متدنية بسبب انخفاض أجورهم، مما انعكس سلباً على سكنهم وأحوالهم الصحية الرديئة والنقص من تغذيتهم. فضلاً عن تفشي الأمية بينهم، فقد ذكر أحد المؤرخين أن نسبة الأمية بين العمال في الفترة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصلت إلى ٥٠%[٢].

بالرغم من كل ذلك ساهمت الطبقة العاملة في العراق بدورها في الحركة الوطنية العراقية، كما نظم العمال الإضرابات للمطالبة بالحقوق الشرعية[٣]. ولم يكن عالم الاجتماع العراقي علي الوردي مبالغاً عندما أكد أن معاناة العمال خلف السدة الشرقية في بغداد وغيرها، كانت هي السبب الرئيس لتفجير الثورات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، التي توجت أخيراً بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ملاحظاً أنه لا يمكن إيقاف الثورات والهزات

---

[١] عزيز الحاج، ثورتنا العراق وقضية الوحدة، منشورات دار الفكر الجديدة، بيروت بلا، ص ١٢، و١٣؛ حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة، بيروت، ١٩٥٨، ص ١٠؛ غصون مزهر حسن المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٢ ؛ نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق، ص ١٣١ -٢٠٩.

[٢] صلاح الدين الناهي، المصدر السابق، ص٢٦ ؛ محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

[٣] عن الإضرابات العالمية ينظر: د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: ملفات وزارة الاقتصاد والمواصلات، تسلسل الملف ٢٨٩ / ٣٢١٣١، عنوان الملف مخابرات عامة حول العمال،الوثيقة رقم ١٤٩ ص ١٧٥ ، د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٨١٣٨ / ٣٢٠٥٠، عنوان الملف أضرابات العمال ١٩٣٧ – ١٩٣٨، الوثيقة رقم ٣ ص ٤٠ -٤٦ ؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢ -١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٠٢ - ١١٧.

الاجتماعية العنيفة طالما وجدت هذه الصرائف[1]. واتفق المؤرخ الكبير حنا بطاطو مع ما ذهب إليه علي الوردي عندما قال"**وكان بؤس هؤلاء المفجع، بلا شك عاملا من عوامل المرارة الكثيفة التي أدت إلى الهيجان الجماهيري الذي أطبق على العاصمة العراقية يوم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨**"[2].

كانت تلك الأسباب العامة لثورة ١٤ تموز١٩٥٨، أما السبب المباشر لها فقد تمثل في صدور أمر رئاسة أركان الجيش العراقي في ٢٥ حزيران ١٩٥٨ بإرسال اللواء العشرين والقطاعات الملحقة به جميعاً وبمرحلة واحدة إلى الأردن وعبر بغداد. مما حدا بالزعيم الركن عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر والعقيد الركن عبد السلام عارف[3]، آمر الفوج الثالث في اللواء العشرين،

---

[1] نقلا عن: عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم دراسة في ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم، ط٢، دار ميزوبتاميا، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٦.

[2] حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الأول، ص ٧٠.

[3] عبد السلام عارف: هو عبد السلام محمد عارف بن ياس بن خضير الجميلي، ولد في ٢١ آذار ١٩٢١،في محلة سوق حمادة الواقعة في جانب الكرخ ببغداد، كان أبوه بائعاً للقماش وعلى جانب معين من التدين. أكمل دراسته الثانوية عام١٩٣٨، دخل الكلية العسكرية في السنة نفسها ليتخرج فيها عام١٩٤١ برتبة ملازم ثان، أشترك في حرب ١٩٤١، وفي حرب فلسطين عام١٩٤٨، دخل كلية الأركان عام١٩٤٩ وتخرج فيها بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٥١، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار في كانون الثاني ١٩٥٧، بناءاً على رغبة عبد الكريم قاسم، كلف بواجب تنفيذ ثورة ١٩٥٨، ونجح في المهمة، أصبح بعد نجاح الثورة نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية، غير أن أسباب كثيرة أدت إلى تقاطعه مع عبد الكريم قاسم مما حدا بالأخير إلى أن يجرده من مناصبه ويعيّنه سفيراً في بون، لكنه رفض الأمر وبعدها قدم استقالته فقبلت، أحيل بعدها إلى المحاكمة في٢٧ كانون الأول ١٩٥٨، فحكم عليه بالإعدام، إلا أن الحكم لم ينفذ. أصبح عبد السلام عارف أول رئيس للجمهورية العراقية بعد انقلاب شباط ١٩٦٣، توفي نتيجة سقوط طائرته الخاصة أثناء زيارته للبصرة في١٣نيسان ١٩٦٦، وللمزيد من التفصيل ينظر: علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.

اللذين اختلفا مع اللجنة العليا لتنظيم "الضباط الأحرار" حول موعد تفجير الثورة، أن يضعا خطة الثورة بتفاصيلها، وأن يقوما بتفجيرها[1].

أوكلت مهمة تنفيذ الثورة إلى العقيد الركن عبد السلام عارف، الذي كان شديد الاندفاع وسريع التأثر إلى درجة ملحوظة، وذا شخصية مضطربة وغير مستقرة ويعمل أي شيء من أجل أن يبرز، وله طموح لا حد له، وذلك عندما بدأ لواؤه وهو اللواء العشرين بالتحرك صوب الأردن عبر بغداد في الساعة الثانية من صباح يوم ١٤ تموز. أفلح عبد السلام عند مشارف بغداد بإقناع آمر اللواء الزعيم الركن أحمد حقي بأن يسبق اللواء إلى مدينة الفلوجة. وبعدها قام باعتقال العقيد الركن ياسين محمد رؤوف آمر الفوج الثاني الذي رفض الانضمام للثورة، وقد عاونه على ذلك عبد اللطيف الدراجي آمر الفوج الأول، ثم وزع الواجبات بعد أن أفصح عن طبيعة التحرك بكلمات بسيطة للضباط والجنود. إذ كانت مهمة الفوج الأول السيطرة على البلاط ووزارة الدفاع، والفوج الثاني أنيطت به مهمة السيطرة على مقر الشرطة السيارة. وكانت واجبات فوجه الثالث هي السيطرة على دار الإذاعة بالصالحية[2].

لقد وصل العقيد عبد السلام عارف إلى دار الإذاعة بالصالحية قبل الساعة السادسة واحتلها دون إطلاق رصاصة واحدة، واتخذ له مقراً مؤقتاً في مبنى "جمعية الشبان المسلمين" القريبة من دار الإذاعة، ثم نقله إلى داخل الدار، وانتظر حتى افتتاح الإذاعة الساعة السادسة صباحاً، عندما بدأ بإذاعة البيان الأول للثورة الذي أتفق عليه مع عبد الكريم قاسم، لئن أضاف إليه عبد السلام

---

[1] عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص ١٦٠.

[2] المصدر نفسه، ص ١٧٠ – ١٧١؛ عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٤٨.

عارف بعض الكلمات الحماسية كان الهدف منها إثارة مشاعر الناس ودفعهم لمؤازرة الثورة[1].

على أثر قراءة عبد السلام عارف البيان الأول[2] للثورة، وإعلانه سقوط الملكية وقيام الجمهورية حتى بادر الشعب خاصة في مدينة بغداد إلى التعبير عن ترحيبه بالثورة وما إن انتهت الساعة الأولى من عمر الثورة حتى أصبح النظام الملكي بقضه وقضيضه جزء من الماضي[3]، أيا كان الوضع فإن ما حدث في بغداد صبيحة يوم ١٤ تموز كان بلا تردد انتفاضة شعبية متممة للثورة إذ كانت الناس تعيش حالة تململ اجتماعي يهدد بالانفجار في لحظة مناسبة[4].

كانت المسألة العاجلة بعد نجاح الثورة هي مسألة وضع اللبنات الأولى الأساس للجمهورية العراقية الفتية، من قبيل رئاسة الجمهورية وإضفاء الشرعية على المراسيم والبيانات الصادرة. ولما كان الاتفاق قد تم بين الضباط الأحرار قبل الثورة على أعطاء صلاحيات رئاسة الجمهورية لمجلس سيادة. تحقيقاً لمبدأ القيادة الجماعية ومنعاً لانفراد شخص واحد بالسلطة، سارع عبد الكريم قاسم الذي أندفع على رأس لوائه التاسع عشر نحو بغداد فور سماعه صوت عبد السلام عارف من مذياع سيارته وهو يتلو البيان الأول للثورة[5]، بإصدار البيان رقم (٢) والذي نص على تشكيل مجلس السيادة للدولة متألفاً من الفريق

---

[1] "الجمهورية"(جريدة)، بغداد، العدد٣، ٢٠ تموز، ١٩٥٨.

[2] عن البيان الأول ينظر:"الوقائع العراقية"، العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥.

[3] عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص ١٥٥.

[4] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٤٧.

[5] نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ج١، ط٢، بيت الحكمة، ٢٠٠٥، ص ٥٢.

نجيب الربيعي[1] رئيساً وعضوية كل من محمد مهدي كبة[2] وخالد النقشبندي[3]. أنيطت بمجلس السيادة صلاحيات رئيس الجمهورية[4]، وراعى عبد الكريم قاسم التوازن القومي والطائفي في تشكيل مجلس السيادة الذي انحصرت مهامه على التصديق على المراسيم الجمهورية[5]، على أن دور رئيس الجمهورية الذي كان يمارسه مجلس السيادة دوراً رمزياً خالياً من أي

---

[1] نجيب الربيعي: ولد في العمارة سنة ١٩٠٤، ثم عاد إلى بغداد في العام التالي، دخل المدرسة السلطانية الابتدائية في بغداد ثم التحق بالثانوية المركزية وبعد تخرجه التحق بالدورة الأولى للكلية العسكرية التي افتتحت عام ١٩٢٤، تخرج منها سنه ١٩٢٧برتبه ملازم ثان، عرف عنه امتيازه بالسرية التامة والصبر والشجاعة والاستقامة. دخل كلية الأركان ١٩٣٤ تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ركن في ١٩٥٧، وبعد نجاح ثورة تموز في العراق تقلد منصب رئيس مجلس السيادة. وللمزيد من التفصيل ينظر: كريم مراد عاتي، محمد نجيب الربيعي رئيس جمهورية العراق في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨ - ١٩٦٣، بلا، بلا، ٢٠١١ ؛ محمود درويش (وآخرون)، "دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠"، دار التمدن، بغداد، ١٩٦١، ص ١٤.

[2] محمد مهدي كبة: ولد في بغداد سنة ١٩٠٠. بدأ نشاطه السياسي عند قيام ثورة العشرين بعد أن انتمى إلى الحزب الوطني، وفي سنة ١٩٢٨ انتخب عضوا في لجنة الحزب العليا حتى سنة ١٩٣٣ التي أغلق فيها الحزب، انتخب سنة ١٩٣٧ نائبا في مجلس النواب فكان من المبرزين في جبهة المعارضة. أسس مع رفاقه سنة ١٩٤٦ حزب الاستقلال الذي ترأسه بنفسه، أصبح وزيراً للتموين إبان وزارة محمد الصدر. انتخب نائبا عن بغداد في انتخابات ١٩٥٤. بعد نجاح الثورة أصبح أحد أعضاء مجلس السيادة. وللمزيد من التفصيل ينظر:"دليل الجمهورية العراقية لسنه ١٩٦٠"، ص ١٥.

[3] خالد النقشبندي: ولد من عائلة النقشبندي الكردية المشهورة في قرية يامرني من قضاء العمادية التابعة لمتصرفيه الموصل آنذاك. تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٧ برتبة ملازم ثانٍ ثم تخرج من كلية الأركان سنة ١٩٤٥، ونال شهادة كلية الحقوق سنة ١٩٥٠، وقد اعتزل الخدمة في الجيش عام ١٩٥٢ وانتقل إلى السلك الإداري فعين قائم مقام حتى سنة ١٩٥٧ في رانية فكويسنجق فحلبجة، ثم أنيطت به متصرفية لواء أربيل حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، أصبح بعد ثورة ١٤ تموز أحد أعضاء مجلس السيادة. وللمزيد من التفصيل ينظر: نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، ص٥٣.

[4] الوقائع العراقية، العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[5] نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، ص ٥٤.

اختصاصات دستورية تنسجم مع ما يمكن أن يمثله هذا المركز في هرم السلطة في البلاد[١].

تأكد هذا الأمر بعد صدور المرسوم الجمهوري الأول رقم (١) باسم مجلس السيادة والذي حصر جميع السلطات العسكرية والمدنية بأيدي كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، بعد تعيين الأول بمنصب القائد العام للقوات المسلحة، والثاني بمنصب معاون القائد العام للقوات المسلحة [٢] ولترسيخ هذه السلطات أكثر صدر المرسوم الجمهوري رقم (٢) لإعلان الوزارة الأولى في مساء الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، أصبح بموجبه عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء ووكيلاً لوزير الدفاع بينما، تقلد عبد السلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء ووكيلاً لوزير الداخلية [٣].

لكي يكتمل عضد النظام الجمهوري، كان لابد من إصدار دستوراً يتماشى مع التغيير السياسي الذي حصل على البلاد. أطل الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في ٢٧ تموز ١٩٥٨، ليعلن خلال بيان له دستوراً مؤقتاً[٤]، للعمل بأحكامه في فترة انتقالية إلى أن يتم تشريع الدستور.تكوّن الدستور المؤقت من أربعة أبواب وثلاثين مادة، نصت المادة الثالثة عشرة أن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة لقاء تعويض عادل وفق القانون. أما المادة الرابعة عشرة، فنصت على أن الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون، بينما الخامسة عشر بينت أن حقوق

---

[١] رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٧٨.

[٢] "الوقائع العراقية"، العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[٣] الجمهورية العراقية: وزارة المالية، هيئة التقاعد الوطنية، اضبارة عبد الكريم قاسم، الموضوع مرسوم جمهوري، بلا رقم، بلا عدد، ١٤ تموز ١٩٥٨؛ "الوقائع العراقية"، العدد ١، ٢٣ تمور ١٩٥٨.

[٤] "الوقائع العراقية"، العدد ٢، ٢٨ تموز ١٩٥٨.

الملكية والزراعية تبقى مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين صد... التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها[1].

٢- موقف ثورة ١٤ تموز من بعض الطبقات الاجتماعية:

كان أمراً طبيعياً أن يبدي قادة الثورة مواقف ايجابية مبكرة إزاء طبقات المجتمع العراقي، لاسيما الكادحة والمتوسطة منها، كون أن أغلب الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة هم من أسر حضرية حرفية أومن الطبقة المتوسطة الدنيا، ولم يكن من بينهم من ينتمي إلى طبقة الملاك الكبار أو شيوخ العشائر[2]، إذا ما استثنينا ناجي طالب[3]، وعبد الوهاب الشواف[4]، إذ كان الأول أبناً لأحد السراكيل، أما الآخر فكان انتماءه إلى طبقة الملاكين الدينيين ومن ذوي الدخول العالية[5].

---

[1] دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠"، ص ٢٥٦ ؛ مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٩٤ ؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٥٥ - ٢٢٧ ؛ رعد ناجي الجدة، المصدر السابق، ص ٨٦

[2] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٣١ -٣٣.

[3] ناجي طالب: من مواليد مدينة الناصرية عام ١٩١٧، من أسرة مالكة للأراضي في الناصرية، أكمل دراسته الثانوية ببغداد ثم التحق بالكلية العسكرية ليتخرج فيها سنة ١٩٣٧، سافر إلى بريطانيا لدراسة الأركان في كلية كامبرلي سنة ١٩٥٠، وبعد أن أتمها، عاد إلى بغداد ليصبح معلما في الكلية العسكرية وكلية الأركان، أصبح عضوا في تنظيم الضباط الأحرار ووزيراً للصناعة في عهد عبد السلام عارف ثم وزيرا للخارجية سنة ١٩٦٥، ورئيسا للوزراء سنه ١٩٦٦. وللمزيد من التفصيل ينظر: حيدر حنون علي العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠١٢.

[4] عبد الوهاب الشواف: ولد في بغداد سنة ١٩١٦، دخل الكلية العسكرية بعد إتمام تعليمه الثانوي وتخرج فيها برتبه ملازم ثانٍ، ثم أكمل تعليمه في كلية الأركان، وبعدها في مدرسة كبار الضباط في ديفايرس في بريطانيا، أصبح عضوا في اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، شغل قبل ثورة ١٤ تموز منصب مدير فرقة التدريب في مديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع، وبعد نجاح الثورة عين آمر حامية الموصل وبقى كذلك حتى ٨ آذار ١٩٥٩ عندما قام بعصيان في المدينة ذاتها وانتحر على أثر ذلك. وللمزيد من التفصيل ينظر: حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص ٩٢.

[5] المصدر نفسه، ص٨٨ و٦٢ ؛ عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٤٤.

مهما يكن من أمر، كان عبد السلام عارف من أوائل قادة الثورة الذين بدوا مواقف لا غبار عليها تجاه طبقة الفلاحين، تعبيراً عما اتفق عليه "الضباط الأحرار" قبل الثورة على إنهاء الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، فعندما كان في زيارة إلى لواء الديوانية يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨، أي بعد ثلاثة عشرة يوماً من قيام الثورة، صرح هناك أمام جموع غفيرة من الفلاحين بعبارته الشهيرة **"لا إقطاع بعد اليوم لا غني ولا فقير ولا أحمر ولا أبيض ولا أسود ولا استعباد نحن منكم وفي خدمتكم"**[١]، كما بشر عارف الفلاحين بحتمية زوال الإقطاعيين في ظل حكومة الثورة[٢].

لم يكتف عبد السلام عارف عند هذا الحال بل، راح يتجول في ألوية العراق لإلقاء الخطب[٣] يطمئن أبناء الشعب العراقي، فكان يردد دائماً قول **"لا طبقات بعد اليوم"**، وكان دائماً يذكر أن الثورة جاءت لتحقيق العدالة الاجتماعية التي طالما أفتقدها الشعب العراقي طيلة العهد الملكي، ونادى عارف بضرورة التعايش السلمي بين العمال والفلاحين[٤].

كانت مسألة إنصاف الفلاحين ومحاولة رفع الظلم والحيف عنهم الشغل الشاغل لحكومة الثورة، وعليه كان هديب الحاج حمود[٥] وزير الزراعة

---

[١] نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، ص ٢٤٣ ؛ عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٤٦.

[٢] "الجمهورية"، العدد ١٠، ٢٨، تموز ١٩٥٨.

[٣] عن حطب عبد السلام عارف بعيد ثورة ١٤ تموز . ينظر: عبد الله شاتي عبهول، دراسة تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، ص ١٦٥ - ٢٢٩.

[٤] "الجمهورية"، العدد ١٥، ٣ آب ١٩٥٨.

[٥] هديب الحاج حمود: ولد في قضاء الشامية عام ١٩١٩، تخرج من كلية الحقوق لسنة ١٩٤١ أنتمى إلى الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦، أصبح وزيرا للزراعة بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وشغل وزارة التربية والتعليم وكالة من ٣٠ أيلول ١٩٥٨ وحتى ٧ شباط ١٩٥٩، أعفي من وزارة الزراعة في=

قد خرج للجمهور بأول تصريح صحفي يخص الفلاحين قال فيه: "**إن الفلاح هو أكثرية هذا الشعب لذا فإن حركتنا الثورية لابد أن تكون في خدمة الفلاح ورعاية مصالحه**" ومضى في القول "**وبطبيعة الحال إن حالة الفلاح العامة لا تخص هذه الوزارة فقط بل، هناك مصالح تتصل بالوزارات الأخرى وإني أحاول جهدي التعاون مع بقية الوزارات**" بعد ذلك يعترف بأن المشاكل التي تجابه الفلاح كبيرة، فهو أول وزير للزراعة في العهد الجمهوري يتحدث "**إن مشاكل الفلاح مشاكل مزمنة معقدة طال عليها الزمن، وبعزمنا الثوري سيكون جهادنا في سبيل خدمته لينعم بطعم الحياة وحتى تكون الإنجازات عملية وعلمية**"[1]، كما بين الوزير المذكور أنه يسعى حالياً لوضع مشروع لتأمين مستوى معيشة مناسبة للفلاح بشكل يحفظ كرامته ويشعره بأنه إنسان، لأنه كان يعمل طوال العام تحت السياط مقابل عشرة دنانير فقط[2].

خطى هديب الحاج حمود وزير الزراعة خطوة مهمة باتجاه تلك الأهداف عندما أصدر البيان رقم ١ حول قسمة الحاصلات الزراعية، الذي حدد فيه حقوق الفلاح والملاك على حد سواء. إن أهم ما جاء في هذا البيان هو تقسيم الحاصلات الزراعية بين الفلاح والملاك مناصفة بينهما، إلا إذا جرى الاتفاق على أن تكون حصة الفلاح أكثر من ذلك فيؤخذ بها، ويتحمل الملاك رواتب وأجور وكلائه ومراقبيه وكافة أعمال المراقبة والإدارة. أما الأعمال الأخرى والتي تعود بالنفع على الطرفين كأجور الكيل فيتحملها

=٦ كانون الثاني ١٩٦٠، وللمزيد من التفصيل ينظر: زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي ١٩٤٦ - ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة القادسية، ٢٠٠٦.

(١) "الزمان"، العدد ٦٣٠١، ٢٨ تموز ١٩٥٨.

(٢) "الزمان"، العدد ٦٣٤٠، ١٣ أيلول ١٩٥٨.

الطرفان بنسبة حصتها. ومن الأمور المهمة التي جاء بها البيان، أن يكون الملاك مسؤولاً عن نصب المضخات وتوابعها وتشغيلها ونفقاتها، وأن وجود مضخة لغير صاحب الأرض لا يؤثر على نسبة حصة الفلاح المقررة بموجب هذا البيان[١].

لم يكن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، بعيداً عن الفلاحين على الرغم من انتمائه إلى فئة السراكيل، فعند إطلالته الأولى عبر الصحف، أكد طالب على تخصيص أرض ومسكن للفلاحين، مبيناً أن هذا الأمر من شأنه أن يقف حائلاً دون استمرار الهجرة من الريف إلى بغداد، إذ ذكر ما نصه بهذا الشأن :**"أعتقد أن الفلاح اذا ما أمتلك أرضاً ومسكناً وقدمت إليه المساعدات التي تمكنه من استثمار أرضه حتى يستطيع الوقوف على قدميه فإنه سوف لن يفكر بالهجرة من أرضه"**[٢].

كانت من جملة ما اتخذته حكومة الثورة تجاه طبقة الفلاحين، هو إلغاء قانون دعاوى العشائر وذيوله وتعديلاته في ٢٧ تموز ١٩٥٨[٣]، وعليه أصبح هناك قانوناً واحداً تسري أحكامه في عموم العراق، هو قانون العقوبات البغدادي[٤]، وتجدر الإشارة أن الهدف من إلغاء قانون دعاوى العشائر، هو إلغاء التميز الصارخ بين العراقيين في الخضوع للقانون. فقد حكم على الفلاحين الخنوع للعرف العشائري الذي كان يمثله الشيخ الذي غالباً ما يكون جاهلاً، وبين أبناء المدينة الذي كان الفيصل بينهم هو قانون العقوبات[٥]، لذلك

---

[١] "الجمهورية"، العدد ١٧، ٥ آب ١٩٥٨.

[٢] "الجمهورية"، العدد ١٨، ٦ آب ١٩٥٨.

[٣] "الوقائع العراقية"، العدد ٢، ٢٨ تموز ١٩٥٨.

[٤] مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٣٠.

[٥] نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، ص ١٩٩.

عد إلغاء قانون دعاوى العشائر بمثابة تحطيم قاعدة الإقطاع القضائية في العراق. ويمكننا أن نفهم قرار تبديل أسم لواء (محافظة) المنتفك إلى الناصرية، ولواء الدليم إلى الرمادي، في هذا السياق[١].

كان الموقف الأهم لثورة ١٤ تموز تجاه الفلاحين هو إصدارها لقانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ الذي أصبح نافذ المفعول اعتباراً من ٣٠ أيلول ١٩٥٨، وبموجبه أصبح الحد الأعلى للملكية الزراعية ألف دونم من الأراضي المروية سيحاً وألفين دونم من الأراضي الديمية[٢]، وأعطى القانون، الذي يعد ثورة اجتماعية حقيقية، الجهاز الإداري مدة خمس سنوات لإكمال عمليات الاستيلاء والتمليك[٣].

حاولت وزارة الصحة من جانبها التعويض عن حرمان القرى والأرياف من الخدمات الصحية في عهد ما قبل الثورة، فاستحدثت لذلك مديرية خاصة لصحة القرى والأرياف أنيطت بها مهمة رفع المستوى الصحي خارج المدن. وفي الوقت نفسه طلبت وزارة الصحة من مديريات صحة الألوية (المحافظات) تزويدها بالمواقع الريفية التي لا توجد فيها مراكز صحية ثابتة أو سيارة، بغية إدخالها في منهاج الإصلاح الصحي العام[٤].

حظيت الطبقة العاملة بنصيب وافر من الاهتمام، إذ أصدرت الثورة عدة قرارات حاولت فيها رفع مستوى تلك الطبقة والتخفيف عن كاهلها بعض

---

(١) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(٣) حامد الحمداني، ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاساتها واغتيالها، فيشون ميديا، السويد، ٢٠٠٦، ص ١٢٠؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٤) "الثورة" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٩، ٢٤، تشرين الثاني ١٩٥٨.

الشيء.كان باكورة هذه القرارات هو تخفيض ساعات العمل اليومية للعمال في المعامل الإنتاجية إلى ٨ ساعات بعد أن كانت ٩ ساعات [١].

ومما له مغزاه في هذا الصدد، أن محمد حديد [٢] وزير المالية، أعلن بعد مرور أسبوعين على حدوث الثورة، أنه بصدد إصدار نظام ضريبي جديد من شأنه أن يقيم بعض العدالة والمساواة[٣]، وعليه قدم محمد حديد مقترح بتأليف لجنة من وزراء المالية والداخلية والشؤون الاجتماعية لإعادة النظر في قانون رسوم البلديات، بغية تخفيف الرسوم على العمال والكسبة الفقراء وأصحاب المهن، والذي حظي بموافقة مجلس الوزراء[٤].

كما أقدمت حكومة الثورة على زيادة رواتب المستخدمين على الملاك الدائم بمقدار دينارين شهرياً على أن يشمل ذلك جميع التوابع والفراشين، وجميع المستخدمين الآخرين في الخدمات المدنية والعسكرية، ممن يتقاضون راتباً أسمياً يقل عن عشرة دنانير في الشهر[٥].

---

(١) مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٢) محمد حديد: ولد سنة ١٩٠٦، حصل على شهادة الباكلوريوس في الاقتصاد والعلوم من لندن، يعد من أبرز مؤسسي "جماعة الأهالي" مطلع الثلاثينات القرن العشرين، فضلا عن كونه من ألمع قادة"الحزب الوطني الديمقراطي" الذي تأسس سنة ١٩٤٦. تقلد مناصب عدة في العهد الملكي أبرزها وزير التموين في الوزارة السعيدية التاسعة سنة ١٩٤٦، وبعد نجاح ثورة تموز في العراق أصبح وزيراً للمالية، واستقال من هذا المنصب في ٢٣ نيسان ١٩٦٠. أسس الحزب الوطني التقدمي في حزيران سنة ١٩٦٠، على أثر خلافات حادة مع كامل الجادرجي. وللمزيد من التفصيل ينظر: عادل تقي عبد محمد البلداوي، "الحزب الوطني التقدمي" في العراق في العهد الجمهوري الأول، شركة الحسام للطباعة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٣.

(٣) أوريل دان، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٤) "الجمهورية"، العدد ١٨، ٦ أب ١٩٥٨.

(٥) "الثورة"، العدد ٢٢، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨.

اعترفت الثورة بحق العمال في التنظيم النقابي وتشكيل نقاباتهم واتحادهم العام. فقد وعد ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، وفداً من العمال بإجازة حكومة الثورة لنقابات العمال عند انتهائها من صياغة قانون العمال الجديد والذي وصفه بأنه يشتمل على امتيازات كثيرة للعمال وتضمن جميع حقوقهم[1].

لعل الخطوة المهمة في هذا المجال هو الإعلان عن إعداد وزارة الشؤون الاجتماعية لائحة قانون تلزم أصحاب المشاريع الصناعية ببناء مساكن لعمالهم، وتسهيلاً لتلك الخطوة الأساسية في رفع مستوى العمال المعيشي، طالبت الوزارة المذكورة "مجلس الإعمار" بإقراضها مبلغ ١٥٠ ألف دينار تدفع إلى أصحاب المشاريع الصناعية حتى يتمكنوا من بناء مساكن للعمال. بعد أن وافق "مجلس الإعمار" على ذلك أصبح المقترح قانوناً صدر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٨ وحمل الرقم ٨٤، الذي ألزم أصحاب المعامل والمصانع ببناء مساكن ملائمة للعاملين فيها[2].

ويمكننا أن نشير إلى أنه صدر في آب ١٩٥٨ قانون مراقبة وإيجار العقار، الذي نص على تخفيض إيجار البيوت كافة بنسب تراوحت بين ٥% و ٥٠% تعبيراً عن رغبة الثورة في التخفيف عن كاهل المؤجرين الذي ينتمي جلهم إلى الطبقات الكادحة[3]، وأجرت الثورة تخفيضات عديدة على أسعار

---

[1] "الثورة"، العدد ٢٦، ٤ آب ١٩٥٨.

[2] "الوقائع العراقية"، العدد ١٠١، ٢٨ كانون الأول ١٩٥٨؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

[3] "الجمهورية"، العدد ١٦، ٤ آب ١٩٥٨؛ "الجمهورية"، العدد ١٩، ٧ آب ١٩٥٨؛ مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

بعض السلع والخدمات[1] محاولة منها في رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة خاصة.

الجذور الاجتماعية والفكرية لعبد الكريم قاسم ومواقفه العامة المبكرة من الطبقات والفئات الاجتماعية:

١- الجذور الاجتماعية والفكرية لعبد الكريم قاسم:

قبل التطرق إلى مواقف عبد الكريم قاسم العامة من الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، من المفيد جداً هنا أن نقف أمام نشأة عبد الكريم قاسم الاجتماعية والمؤثرات والعوامل الفكرية التي ساهمت في بناء شخصيته، وخلقت أفكاره ومواقفه في نهاية الأمر.

طبقاً لإحدى الوثائق الرسمية كانت ولادة عبد الكريم قاسم[2] في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤[3]، في محلة المهدية الكائنة في جانب الرصافة من بغداد، من أبوين عراقيين، فوالده قاسم محمد البكر الذي ينتمي إلى عشيرة زبيد القحطانية. أما والدته فهي كيفية حسن اليعقوبي التي كانت تنتمي إلى عشيرة تميم العدنانية[4]، كان عبد الكريم قاسم الأخ الأصغر لشقيقه عبد اللطيف

---

[1] فقد جرى تخفيض سعر الوحدة الكهربائية إلى ١٢ فلسا بعد أن كان سعرها ١٦ فلسا . وتخفيض رسوم البلديات التي كان يتحملها الباعة والحرفيون وأصحاب الدكاكين . كما جعلت الثورة العائد على البيع بالجملة في حدود ٥%، ينظر: "الجمهورية"، العدد ٧، ٢٤ تموز ١٩٥٨.

[2] كان أسم والد عبد الكريم قاسم في بادئ الأمر جاسم، غير أن عبد الكريم غيره إلى أسم قاسم سنة ١٩٣٠، كون الاسم الأول هي لفظة عامية، ولاعتقاد عبد الكريم بأن أسم قاسم هو الأصح عربيا ينظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ١٢٠.

[3] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة –الديوان، تسلسل الملف ٦٢/ ٤١١، عنوان الملف عبد الكريم قاسم، الوثيقة رقم ١ ص١.

[4] كان الدكتور فاضل حسين يجزم بأن أم عبد الكريم قاسم كانت كردية فيلية . ينظر: " دراسات في تاريخ العراق السياسي والاجتماعي" محاضرات ألقاها الدكتور فاضل حسين على=

وحامد، وكانت له شقيقتان هما أمية ونجية[1].

عاش عبد الكريم قاسم طفولة ضنكه في العيش ضمن أسرة فقيرة. كان والده يعمل نجاراً بسيطاً، مما يعني من بين ما يعني أنه ترعرع في بيئة عائلية صعبة، لكن ذلك لم يمنعه من تلقي تعليمه، فما أن بلغ الخامسة من عمره حتى أرسله والده إلى دار الكتاتيب، وهناك تعلم حروف العربية الأبجدية وحفظ بعضاً من قصار السور القرآنية الكريمة، وفي السابعة من عمره انتقلت عائلته إلى بلدة الصويرة الواقعة في جنوب بغداد، بسبب عدم تمكن والده النجار الإيفاء بحاجيات ومتطلبات عائلته الحياتية. لذا حاول قاسم الاستعانة بأخيه علي الذي كان يملك مزرعة. استقر قاسم في الصويرة ومارس الزراعة سعياً منه لإعالة عائلته وتحسين أحوالها المعيشية[2].

دخل عبد الكريم مدرسة الصويرة الابتدائية في بلدة الصويرة، وأمضى السنوات الأربع الأولى من دراسته الابتدائية قبل أن تعود عائلته إلى بغداد سنة ١٩٢٦. اختارت العائلة محلة قنبر علي التي كانت تضم طوائف وطبقات اجتماعية وأثنيات مختلفة، الواقعة في شارع الكفاح. تخرج عبد الكريم في المدرسة المأمونية الابتدائية في بغداد[3]، أهله ذلك الدخول في المدرسة الثانوية المركزية الفرع الأدبي وحصل على الشهادة الثانوية في سنة ١٩٣١[4].

=طلبة الماجستير في قسم التاريخ – كلية الآداب– جامعة بغداد، ١٩٨٠ / ١٩٨١، ص ١٤٧، وكان رحمه الله دائم الحرص على تذكير طلبته بحقيقة مفادها أن عبد الكريم عربي كردي سني شيعي.

[1] جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، بغداد، ١٩٩٨، ص١٣؛ خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، ج ٦، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠، ص٧.

[2] حسن العلوي عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، دار الكتاب الإسلامي، قم، ٢٠٠٥، ص ١٣٥؛ هادي حسن علوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠، ص ١١-١٢.

[3] "دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠"، ص ٣١٦؛ محمد عبد الكريم الصفار، عبد الكريم قاسم البطل الثائر، مطبعة الوفاء، بغداد، ١٩٦١، ص ٢٧.

[4] عبد الخالق حسين، المصدر السابق، ص ١٧٧.

لعل شهادة أحد أساتذة عبد الكريم في الثانوية تساعدنا في رسم صورة معينة عن الطالب عبد الكريم قاسم عندما كتب ما نصه: **"إنه تلميذ هادئ، يبتعد عن مخالطة زملائه، ويقضي فترة التنفس في زاوية منعزلة. فمظهره يعلن عن فقر الحال وفقدان المال، مكتئب النفس، عابس الوجه، ضعيف البنية، مشروم الشفة العليا من جهتها اليسرى وهذه العاهة على ما يبدو سببت له شعوراً بالنقص، جعلته منقبضاً على نفسه ويتجنب الاختلاط برفاقه والناس أجمع"**[1].

لاحظ بعض الدارسين لشخصية عبد الكريم قاسم تأثره الكبير بطفولته البائسة، التي عاشها في كنف عائلته التي كان وضعها يكتنفه العوز المادي إن لم نقل الفقر الواضح، لقد ترك كل ذلك أثراً عميقاً في تركيبته النفسية، حتى أنه كان دائم التفكير في وضعه الذاتي ووضع عائلته المادي والاجتماعي، محاولاً إيجاد المبررات المقنعة لذلك التفاوت الاجتماعي الكبير الذي كان يعيشه الشعب العراقي[2].

ظل موضوع التفاوت الطبقي والاجتماعي الذي لمسه عبد الكريم قاسم شغله الشاغل وموضوعه الأول حتى قاده ذلك إلى تبني فكرة المساواة الاجتماعية بشكلها المبسط. ولم يكن غريباً أن تصبح جزءاً أساسياً من لا شعوره الداخلي الذي يحفظ صوراً شتى عن الفقر والحرمان الذي عاشه عبد الكريم قاسم، فضلاً عن صور حياتية أخرى كثيرة[3]. وعليه فقد كان عبد الكريم قاسم قليل الاختلاط بزملائه إلا في المناسبات العامة، ولم يكن ذلك بعيداً عن شعوره المستمر بالفقر والعوز الذي لازم حياته منذ طفولته المبكرة

---

[1] طالب مشتاق، أوراق أيامي ١٩٠٠ - ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص ٥٦٨.

[2] عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية ١٩١٤ - ١٩٦٣، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٦، ص ١٨٥.

[3] المصدر نفسه.

حتى صيرورة شبابه[1]. أصبح عبد الكريم قاسم بعد دخوله الثانوية يعي شكل أفضل مرارة التباين الطبقي، فلا غرابة أن يكون عبد الكريم قاسم شديد الحساسية إزاء القضايا الاجتماعية التي تحيط به[2].

أدى تعيين عبد الكريم قاسم معلماً في قضاء الشامية في تشرين الثاني ١٩٣١ إلى ارتفاع مستوى إحساسه بالفقر وآلامه على الذين يكابدونه، إذ اطلع عن كثب هناك على حالة الفقراء والمساكين والإملاق الذي يعيشون فيه، فقد كان أبناء الفلاحين يأتون إلى المدرسة بأسمالهم الممزقة وبأجسادهم الضعيفة، لقد كان ذلك مدعاة لعبد الكريم قاسم إلى أن يبحث في الأسباب المسؤولة عن الحالة التي أوصلت الفلاحين إليها، فوجدها في النظام الإقطاعي وظلمه الفظيع الذي أنزله بأولئك الفلاحين المساكين. زادت حياة البذخ والتخمة التي كانت تميز حياة الإقطاعيين تلك الفكرة (مسؤولية الإقطاع عن فقر الفلاحين) رسوخاً في عقل وفكر عبد الكريم قاسم. يمكننا أن نلاحظ هنا بدايات انحيازه لجانب الفقراء، إذ كان يرفض دعوات وولائم الإقطاعيين الباذخة، بينما كان فلاحوهم يتلوون جوعاً وتفتك بهم الأمراض المختلفة[3].

نشعر بأننا بحاجة إلى شهادة أحد طلابه في الشامية استكمالاً للصورة الأولية التي نحاول أن نرسمها لعبد الكريم قاسم. فقد ذكر هديب الحاج حمود الذي كان طالباً عند عبد الكريم قاسم، أنه كان هناك سكن ريفي لوالده الإقطاعي يطلق عليه القصر، اتخذه موظفو المنطقة مكاناً لسمرهم، إذ يجتمعون

---

[1] جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص ١٤.

[2] عقيل الناصري، المصدر السابق، ص١٩٦.

[3] عبد العباس عبد الجاسم، عبد الكريم قاسم حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة، دار الكتاب العربي، بغداد، بلا، ص ٣٩ ؛ شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم، البداية والنهاية، الدار الأهلية، عمان، ٢٠٠٢، ص١٣ ؛ جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص١٥؛ هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص ٣٠.

فيه بعد العشاء يتسامرون فيه، إلا عبد الكريم قاسم فقد كان يرفض الحضور إلى القصر[1].

من النافل القول، إن دخول عبد الكريم قاسم إلى الكلية العسكرية[2]، التي كانت تضم أبناء الملاك والبرجوازية الصغيرة وقليل من أبناء الطبقة الفقيرة لم يغير من أفكار وقناعات عبد الكريم قاسم وخاصة وقوفه إلى جانب الفقراء من أبناء شعبه. فقد ظل يحس بما كان يعانيه الجنود من تعاسة العيش، ولا مبالغة في القول أنه كان الأقرب إليهم، فضلاً عن وقوفه إلى جانب بعض صغار الضباط الفقراء[3].

لم يكن بوسع عبد الكريم قاسم، الذي بلغ مرحلة الشباب في مطلع ثلاثينات القرن الماضي، أن يبقى بعيداً أو بمعزل عن التيارات السياسية والفكرية التي زخرت بها الحياة السياسية العراقية، كالتيار القومي والتيار الاشتراكي والتيار الشيوعي. ومما يستحق الذكر هنا أن عبد الكريم قاسم قد حسم اختياره الفكري استناداً إلى قناعاته الأولية ووضعه الاقتصادي والاجتماعي بالإصغاء إلى نداءات وأفكار التيار الاشتراكي المتمثل بـ"جماعة الأهالي" الذي عرف بشعاراته التي كانت تخلب اللب، لاسيما فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، ومعاداته للطبقات الغنية والمستغلة، ووقوفه إلى صف الفقراء. فقد شاء سعد حظ عبد الكريم قاسم والفقراء، أن يلتقي عبد الكريم قاسم في وقت مبكر من شبابه بأهم الشخصيات الاشتراكية آنذاك ألا وهو

---

(1) عقيل الناصري، المصدر السابق، ص ٢١١ -٢١٢.

(2) دخل عبد الكريم قاسم إلى الكلية العسكرية في ١٥ أيلول ١٩٣٢، وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ في ١٥ نيسان ١٩٣٤. ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٣ ؛ جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص ١٥.

(3) محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الأندلس، بغداد، ١٩٨١، ص ٤٧ ؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

حسين الرحال[1] ورفاقه مرات عديدة في مقهى النقيب في منطقة قنبر علي، وأن يسمع منهم الكثير من الأفكار التي راحت تدغدغ مشاعر وأحاسيس عبد الكريم قاسم المستعدة لتلك الأفكار أصلاً. ولا نأتي بالجديد أذا ما قلنا، إن عبد الكريم قاسم لم يعرف بقراءته المستمرة لجريدة "الأهالي" فقط وإنما، لمعظم إصدارات وكتابات "جماعة الأهالي". وعليه فقد نشأ عبد الكريم على أعجابٍ ملحوظٍ بأفكار ومواقف تلك الجماعة، وإعجابٍ أكبر بمواقف "الحزب الوطني الديمقراطي" الابن الشرعي "لجماعة الأهالي" وأفكاره العامة. ومع ذلك يمكننا أن نقرر باطمئنان أن عبد الكريم قاسم لم ينتم إلى أي جمعية أو حزب سياسي[2].

وجراء لكل ماتقدم كان من المنطقي جداً أن يتشرب ذهن عبد الكريم قاسم بأفكار إصلاحية مهمة، وأن يبلور موقفاً معيناً من الفقراء، وضرورة تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، والتقليل من التفاوت الطبقي الحاد والناجم عن احتكار فئة قليلة من العراقيين لثروة البلاد وحرمان الأغلبية منها. ولتوضيح ذلك نذكر هنا، أن عبد الكريم قاسم مر وجنوده بعد تمرين عسكري بمنطقة البتاوين التي كانت منطقة للأثرياء فخاطبهم قائلاً "**انظروا إلى هذه الدور أنها سوف تكون ملكاً مشاعاً لكم جميعاً في المستقبل**" ومضى ليقول "**إن المستغلين سوف يفقدون امتيازاتهم، والمحرومين ينالون حقوقهم**"[3].

---

[1] حسين الرحال : مواليد ١٩٠٣ من أب عربي وأم تركمانية من منطقة الرحالية في لواء الدليم، كان والده قد تبوء مناصب عسكرية رفيعة في الجيش العثماني وأصطحب ولده حسين إلى ألمانيا، شاهد هناك حسين التطور الذي حصل في أوربا لاسيما ألمانيا، عاد الرحال إلى بغداد سنة ١٩٢٠ ، شكل أول حلقة ماركسية في العراق سنة ١٩٢٤. وللمزيد من التفصيل ينظر: سيف عدنان أرحيم القيسي، المصدر السابق، ص ٨.

[2] جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص ٣٥؛ عقيل الناصري، المصدر السابق، ص ١٩٦.

[3] خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير .... ص ١٥.

ولايخلو من مغزى عميق، أن نلاحظ هنا، أن زيارته[1] لبريطانيا قد عمقت في نفسه كثيراً بعدما لاحظ معنى الفقر والحرمان الذي تعيش في ظله الطبقات الفقيرة في العراق بالمقارنة مع حياة البريطانيين، الرغبة في إحداث التغيير والإصلاح الاجتماعي، وفي الوقت نفسه زاد اقتناعه بمسؤولية بريطانيا عن حالة الفقر المستشري في العراق[2].

ومن أجل فهم أعمق لشخصية عبد الكريم قاسم ومواقفه ننقل هنا شهادة محمد حديد القريب من عبد الكريم قاسم إذ أكد أن موقف عبد الكريم قاسم من كافة العراقيين موقف المساواة بين جميع المواطنين من أي عرق أو دين أو طائفة، وشعر المواطنون في عهده بأنه ليس هناك تميز في التعامل معهم، وكان قاسم شديد الاهتمام بالوضع الاقتصادي والتركيز على التنمية الاقتصادية ورفع مستوى حياة الطبقات الدنيا[3]. أما سكرتيره الخاص جاسم العزاوي[4]، فقد وصفه بأنه رجلٌ بسيطٌ سواء أكان ذلك قبل ثورة ١٤ تموز أم بعدها. وعده كاتبٌ أخر بأنه، لا يطمع بالمال، ولا يحب العيش في

---

[1] كانت سفرته الأولى عام١٩٤٧ لإجراء عملية تجميل لشفته العليا، والثانية في أيلول عام١٩٥٠ للمشاركة في دورة التعبئة للضباط الأقدمين.

[2] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ١٠٥؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

[3] محمد حديد. مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٦٣.

[4] جاسم العزاوي: ولد عام ١٩٢٤ في قضاء الخالص وبدأ حياته الدراسية فيها. أنتقل إلى بغداد ودخل الكلية العسكرية وتخرج منها سنة ١٩٤٧، ثم دخل كلية الأركان وتخرج منها في حزيران سنة ١٩٥٤، عمل ضابطا في صنف الهندسة، شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨ بإمرة عبد الكريم قاسم. كان قائد المجموعة التي احتلت معسكر الرشيد واعتقلت رئيس أركان الجيش أثناء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وأصبح السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم بعد نجاح الثورة، وبعد انقلاب البعث عام ١٩٦٨ عين وزيرا للوحدة ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي. وللمزيد من التفصيل ينظر: جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز أسرارها أحداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، المعرفة للنشر، بغداد، ١٩٩٠.

المنصورين الرياش الثمينة عيشة الملوك العظماء والأثرياء [1]. بالمقابل أكد اللواء الركن ناجي طالب، أبرز أعضاء اللجنة العليا لتنظيم "الضباط الأحرار" وعدد كبير ممن عملوا مع عبد الكريم قاسم، أن قاسم كان وطنياً غيوراً، حاول مخلصاً خدمة شعبه، وأن يحقق بعض الإصلاحات التي كان يعتقد أنها تحدم الشعب العراقي [2].

وإذا ما انتقلنا إلى النقطة المهمة في حياة وسلوك قاسم السياسي والاجتماعي فإننا نقول إن عبد الكريم قاسم كان يمقت الطائفية، إن لم نقل إن تفكير وسلوك قاسم كان عابراً للطائفية. ولم نتجنَ على أحد إذا ما ثبتنا هنا أن تاريخ العراق المعاصر لم يعرف حاكما تجاوز طيلة حكمه الطائفية بشكل يستحق الإشادة مثلما فعل عبد الكريم قاسم، وعلية لم يكن غريبا أن يحتل هذه المكانة الكبيرة في نفوس وعقول أغلبية العراقيين [3]. ربما تفيدنا هنا شهادة أحد المعارضين له المحسوب على التيار القومي آلا وهو الدكتور عبد الحسن زلزلة [4]. الذي قيمه بهذه الكلمات التي لا تحتاج إلى مدارك كبيرة لفهم مدلولاتها إذ قال: **"كان قاسم رجلا وطنيا وغيورا على أبناء شعبه لاسيما الطبقات الكادحة، دون النظر إلى انتماءاتهم العرقية والمذهبية، وكان في أعماقه يمقت**

---

[1] هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٣١.

[2] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٠٨.

[3] عقيل الناصري، المصدر السابق، ص١٩٣.

[4] عبد الحسن زلزلة: ولد في العمارة عام ١٩٢٨ وأتم تعليمه هناك، أنتقل إلى بغداد سنة ١٩٤٠، وتخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٧، حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من أمريكا سنة ١٩٥٧، أصبح سفيراً للعراق في طهران عام ١٩٦٣ ثم وزيراً للصناعة أوائل العام ١٩٦٤، تقلد منصب وزير التخطيط عام ١٩٦٥، وأصبح سفيراً للعراق في النمسا سنة١٩٦٦، ثم سفيراً للعراق في القاهرة أواخر العام ١٩٦٦. أوكل إليه منصب محافظ البنك المركزي العراقي سنة١٩٦٨، أصبح مساعد الأمين العام للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية ١٩٧٦- ١٩٨٨، يعيش منذ ١٩٨٨ في كندا. مقابلة مع الدكتور عبد الحسن زلزلة في بغداد بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٣.

الطائفية والطبقية بشكل غريب، وأعتقد أنهما من أهم الأسباب التي عجلت بسقوطه" [1].

٢- مواقف عبد الكريم قاسم المبكرة من الطبقات والفئات الاجتماعية :

لما كان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم قد حسم خياراته وبشكل نهائي وفي وقت مبكر وهي الوقوف إلى جانب الفقراء، فإنه . لم تمض إلا أياما معدودة على انتصار ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، التي فجرها هو وبالتعاون مع العقيد الركن عبد السلام عارف، حتى أعلن تخفيض أسعار الخبز، وفي الوقت نفسه أعلن تخفيض أسعار الدقيق الذي كانت توزعه الحكومة على المخابز والأفران، على أن تتحمل الدولة الفرق بين كلفة الدقيق وسعره الجديد. لا شك في أن هدف عبد الكريم قاسم كان تمكين الفقراء الحصول على الخبز الذي يحتاجون إليه وبأقل الأسعار[2]. فضلا عن ذلك حرص عبد الكريم قاسم على معرفة مدى تطبيق هذا القرار. ففي إحدى جولاته التفقدية للأفران وجد صاحب أحد الأفران واضعا لقاسم صورة كبيرة، فما كان منه إلا أن خاطب صاحب الفرن صغر هذه يقصد صغر حجم الصورة وكبر هذه أي الصمونة[3].

كما أمر عبد الكريم قاسم ومنذ الأيام الأولى للثورة بعدم التلاعب بأسعار الحاجيات الأساسية للشعب وتثبيت الأسعار عليها. واتخذ قراراً مهماً خاصاً بالطبقة العاملة العراقية يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨، وهو جعل ساعات العمل وأجور الساعات الإضافية خاضعة لقانون العمل، بعد أن كانت خاضعة لاجتهادات

---

[1] المقابلة نفسها.

[2] "اليقظة" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٩٨١، ٣ تشرين الأول ١٩٥٨؛ حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص١٥٢.

[3] "البلاد"، العدد ٥٣٧٠، ٥ كانون الأول ١٩٥٨؛ مقابلة مع عبود كاظم رسن السوداني من مواليد ١٩٣٩ بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٣.

شخصية[1]. ومضى عبد الكريم قاسم في إجراءاته التي كانت يستهدف به الكادحين والفقراء عموما. فأمر مصرف الرهون تسليف القروض المالية للعمال والمستخدمين من ذوي الدخل المحدودة بعد أن خصص لذلك مبلغ ١٥٠ ألف دينار، على أن تسترد السلفة بأقساط شهرية بسيطة[2]. وفي الوقت عينه أسس عبد الكريم قاسم صندوقا خاصا لتقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر شبه الرسمية[3].

ولكي تكتمل الصورة وطبيعة مواقف عبد الكريم قاسم خاصة من الفقراء، فإننا نقول إنه من الموضوعات المهمة التي أولاها عبد الكريم قاسم اهتماما خاصا، فطالما كرر في خطاباته، أن هدفه الأساس هو رفع مستوى معيشة الفقراء إلى المستوى الملائم للحياة الإنسانية الكريمة. وفي مناسبة أخرى كان قاسم أكثر وضوحا، فأكد، أنه باستطاعتنا مساعدة الفقراء لرفع مستواهم إلى مستوى الأغنياء، دون العمل على المس بمستوى الأغنياء[4].

كما أولى عبد الكريم قاسم الطبقة الفلاحية اهتماما كبيراً. فقد ألغى أولاً نظام دعاوى العشائر الذي أثقل كاهل الفلاحين بالتزامات لم ينزل بها سلطان. وجعل الفلاحين يخضعون للقانون المدني شأنهم في ذلك شأن سكان المدن[5]. بعد ذلك التفت إلى الإقطاع الذي أذل الملايين من الفلاحين

---

(1) نوري عبد الحميد العاني، (وآخر)، المصدر السابق، ص٩٦؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص ٨١ -٨٢.

(2) "صوت الاحرار" (جريده)، بغداد، العدد ١٨، ١٠٤ آذار ١٩٥٩.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة الارشاد، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، أهداف الثورة. مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٢٠.

(4) "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٨"، مطبعة الجيش، بلا، ص ٦٠؛ "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦٠" مطبعة الحكومة، ١٩٦٠، ص ١٣٠؛ كاركتاكوس، المصدر السابق، ص١٤٢.

(5) كاركتاكوس، المصدر السابق، ص١٤٢؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص ٩٢؛ نوري عبد الحميد العاني (وأخر)، المصدر السابق، ص١٩٩.

العراقيين، فبعد جهود متواصلة استطاعت حكومة الثورة من صياغة الإصلاح الزراعي الذي دخل التاريخ بـ" قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨" الذي أذاعه قاسم في مساء يوم الثلاثين من أيلول ١٩٥٨. قال عبد الكريم قاسم في بيانه موضوع البحث، إن من أهداف ثورة ١٤ تموز تحقيق الإصلاح الاجتماعي. وضمان العدالة بين أبناء الشعب كافة، وتحريرهم من عوامل الفقر وأسباب الخوف، وتخليصهم من الجهل والمرض. وأستطرد عبد الكريم في بيانه قائلا : **"ولبلوغ هذه الأهداف لابد من رفع مستوى المعيشة للفقير إلى المستوى الملائم لحياة إنسانيه كريمة، وإن ذلك لا يتم إلا بتشريع قانون الإصلاح الزراعي الذي يعد القاعدة الأساسية للإصلاح الاجتماعي"**. بعد ذلك تعهد أمام الكل بأن الأرض ستوزع على الفلاحين ليصبحوا مالكين للأرض. يؤشر ذلك نهاية الإقطاع في العراق، وبداية لعهد فيه خير كثير لأبناء الشعب العراقي[١].

لا شك في أن عبد الكريم قاسم حقق جانبا مهما من أهدافه المتمثلة بتحويل الفلاحين الفقراء الذين كانوا يعانون من أشد أنواع الإملاق إلى مالكي الأرض الزراعية، ولا يستطيع أحد أن يشاركهم في إنتاجهم . وقد تم كل ذلك بإصدار قانون الإصلاح الزراعي. ولا مبالغة في قولنا إنه حرر ملايين الفلاحين من عبودية الإقطاعيين[٢].

حرص عبد الكريم قاسم على متابعة تطورات تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، فأذاع بصوته باعتباره رئيس الهيئة العليا للإصلاح الزراعي يوم ٧ كانون الأول ١٩٥٨ القائمة الأولى لكبار الإقطاعيين الذين خضعوا لقانون الإصلاح الزراعي، وتقرر الاستيلاء على الفائض من أراضيهم . ولم ينس عبد

---

[١] للتفصيل عن ذلك ينظر:"الوقائع العراقية"، العدد ٤٤، ٣٠ أيلول ١٩٥٨ ؛"الزمان"، العدد٦٣٥٥، ١ تشرين الأول ١٩٥٨.

[٢] أوريل دان، المصدر السابق، ص٨٤.

الكريم قاسم تحذيرهم من محاولات عرقلة تنفيذ القانون المذكور، وفي اليوم التالي، تلا عبد الكريم قاسم القائمة الثانية من المشمولين بقانون الإصلاح الزراعي[1].

مهما يكن من أمر، فإن عبد الكريم قاسم قام في الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز بتوزيع سندات تملك الأرض على عدد من الفلاحين، وعندما أبدى البعض الكثير من مظاهر الاحترام له، رد عليهم: **"بأن هذا حقكم الطبيعي في هذه الأرض"**. لا بأس أن نورد رأي الكاتب الكبير حسن العلوي في ذلك إذ قال: **"كان الفلاحون يذكرون لعبد الكريم قاسم، انه أعطاهم الأرض وعليه فإن قانون الإصلاح الزراعي فضيلة عبد الكريم قاسم الكبرى"**[2].

من المناسب أن نذكر هنا، أن عبد الكريم قاسم رحب أيما ترحيب بأسبوع معونة الشتاء الذي بدأ في الأول من كانون الأول ١٩٥٨، والمشروع يهدف أولا إلى جمع الكسوة الشتوية للمعوزين من العراقيين، فهو لم يكتف بأن استهل الأسبوع المذكور بكلمة ألقاها من دار الإذاعة العراقية فقط وإنما كان أول المتبرعين في هذا المشروع الإنساني وذلك من خلال تقديمه مبلغا كبيرا جدا حسب مقاييس تلك الفترة والبالغ قدره ١٥٠٠ دينار[3]. وفي الوقت نفسه حث عبد الكريم قاسم كافة المواطنين المساهمة في هذا الأسبوع أن كان ذلك عن طريق التبرع بالأموال أو بالمواد العينية، من أجل الترفيه عن المعوزين ومساعدتهم في تحمل أعباء الحياة[4].

---

[1] "البلاد"، العدد ٥٣٧٣، ٨ كانون الأول ١٩٥٨؛ "البلاد"، العدد ٥٣٧٦، ١١ كانون الأول ١٩٥٨.

[2] حسن العلوي، المصدر السابق، ص٨٨.

[3] كان هذا المبلغ حصيلة تبرع أعضاء مجلس السيادة والوزراء.

[4] "البلاد"، العدد ٥٣٥٦، ٣١ تشرين الثاني ١٩٥٨؛ "البلاد" العدد ٥٣٦٧، ٢ كانون الأول ١٩٥٨.

لما كان عبد الكريم من أصحاب النفوس الكبيرة، وأن حبه لوطنه ولشعبه كل شعبه لا حدود له ولا شائبة عليه، فإنه ليس غريبا أن يشمل برعايته حتى من أنزلهن القدر والظلم الاجتماعي إلى البغاء. فإنه لم يكتف بإسكانهن في مدينة الرشاد التي أنشأها خصيصا لهن وإنما، حرص على تأسيس عدد من المراكز في المدينة المذكورة لتعليمهن الخياطة والحياكة[1].

بعد ذلك كله، يبقى لنا أن نشير إلى موقف خاص لعبد الكريم قاسم يليق به فقط، وفيه قدرٌ كبيرٌ من نبل الفرسان القدامى، موقفٌ بلغ فيه ذروة المجد. فقد أهدى عبد الكريم قاسم بلدية الصويرة التي احتاجت إلى الأرض لبناء ثانوية للبنات، بيت عائلته الذي عاش فيه عدة سنوات، فضلا عن عدة بيوت لأقاربه كانت ملاصقة لذلك البيت. لا بد أن نترك عبد الكريم يوضح لنا ذلك إذ قال في كتاب أرسله إلى وزارة المالية في ٢١ أيار ١٩٦٠ ما نصه:

"يسرني جدا أن أضع تحت تصرف أبناء الشعب الدور والأملاك المسجلة بالطابو، وهي دور سكن في قضاء الصويرة كانت تعود إلى والدي وأقاربي، وقد قضيت فيها أيام طفولتي ودراستي الأولى حتى الصف الرابع".

ومضى عبد الكريم قاسم في كتابه ليعلن رغبته أن يستفيد منها أبناء الشعب عندما قال:

"وأرغب أن يستفيد منها أبناء الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة، بشرط أن يجري توحيد هذا الإرث

---

[1] "الزمان"، العدد٦٣٧٢، ٢١ تشرين الأول١٩٥٨؛"الأهالي"، العدد٣٢٦، ٤ كانون الثاني ١٩٦٠؛"الأهالي"، العدد٣٩٤، ٢٧ آذار ١٩٦٠؛"البيان" (جريدة)، بغداد، العدد ٦٢، ١٨ تموز ١٩٦٠؛"أوراق من ذاكرة العراق" (مجلة)، شهرية، بغداد، العدد الخامس، ١٥ أيلول ٢٠١٢، ص ٤١.

بقطعة واحدة تأخذ تسلسل ١/٢ /٢١ وهي دار بيتي كنت أسكنها مع والدي وأهلي في الصويرة".

بعد ذلك يشرح عبد الكريم قاسم هدفه من ذلك لله، وهو الاستفادة منها في بناء مدرسة أو معهد خيري، ولا بأس أن نترك عبد الكريم قاسم يوضح ذلك بالحرف الواحد:

"يتم توحيدها وتسليمها باسمي لتوهب إلى الدولة وتسجل نهائيا باسم وزارة المالية وتهيأ لاستفادة أبناء الشعب منها كمدرسة للبنين والبنات أو معهد خيري"[١].

لم يكن غريبا على هكذا إنسان ذي نفس كبيرة أن يوجه جل اهتمامه إلى أكثر فئات المجتمع العراقي بؤسا وحرمانا، سكان الصرائف. الموضوع الذي سنقف أمامه إذا شاء الله سبحانه وتعالى.

موقف عبد الكريم قاسم من سكان الصرائف في بغداد ١٩٥٨- ١٩٦٣:

لا نبتعد عن الحقيقة أذا ما ذكرنا هنا أن ذاكرة عبد الكريم قاسم ونفسه مترعتان بالصور المؤلمة عن حياة سكان أحياء الصرائف في بغداد، لاسيما أن تلك الأحياء لم تكن بعيدة عن محل سكنه وعليه فإن مأساتهم وعذاباتهم الكبيرة لم تفارقه وظلت شاخصة أمامه[٢]. ومن المناسب جداً أن ننقل هنا ما ذكره العقيد محسن الرفيعي[٣]، إذ قال ما نصه دون زيادة أو نقصان: **"اصطحبني**

---

[١] الجمهورية العراقية، مجلس الوزراء، العنوان تنازل عن دار لبناء مدرسة، الرقم ٢١٤٧، ٢١ أيار ١٩٦٠؛ "العهد الجديد" (جريدة)، بغداد، العدد ١٢، ٢٣ كانون الأول ١٩٦٠.

[٢] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٠٥.

[٣] محسن الرفيعي: ولد في النجف عام ١٩١٨، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، انتقل إلى بغداد ليلتحق بالكلية العسكرية بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٣٨. تخرج فيها في ٤ كانون الثاني ١٩٤١ برتبة ملازم ثان. تقلد عدة مناصب بعد نجاح ثورة تموز ١٩٥٨، وكان أهمها مدير الاستخبارات العسكرية. للمزيد من التفصيل ينظر: محسن الرفيعي، أنا والزعيم مذكرات العقيد محسن الرفيعي=

الزعيم ذات مرة في جولة في بغداد، كان معه السائق والمرافق وبدأنا الجولة في منطقة الصرائف خلف السدة (منطقة الشطيط) وكان المطر شديدا جدا، وكانت المنطقة على شكل مستنقع، وهي غير مجهزة بالكهرباء، الوقت بعد منتصف الليل، وبعد أن أصبحنا في وسطها قال لي انظر يمينا ويسارا هل يمكن لبشر أن يعيش وسط هذه الأجواء، والله لأسكنهم في دورٍ عامرة مجهزة بالماء والكهرباء وتتصل ببغداد بطرق معبدة"[1].

لذلك لم يكن غريباً أن يولي عبد الكريم قاسم موضوع الإسكان اهتماما كبيرا كما يؤكد الكاتب الكبير مير بصري[2]. الحقيقة التي أكدتها إحدى الدراسات الأكاديمية عندما قالت "**أثرت نشأة عبد الكريم قاسم، وفقر أبويه تأثيرا دائما في نفسه، فكان يحب الطبقات الكادحة، ويأنس لرفقة أبناء الشعب والتحدث إليهم، ومعالجة مشاكلهم، والتخفيف عن كاهلهم، ولذلك عمد حالما تسلم زمام الحكم إلى القضاء على الصرائف المحيطة بالعاصمة والمعروفة بالصرائف فأنشأ المساكن للعمال والفلاحين"**[3].

ولتقريب الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته نقول إن عبد الكريم لم يلتفت إلى نداء زوجة أخيه التي ناشدته بتوفير سكن لها في اليوم الثالث من عمر ثورة ١٤ تموز، قائلا لها، بأنه منهمك في كيفية إنقاذ أصحاب الصرائف من واقعهم[4].

=مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، إعداد: ستار جبار الجابري، شركة العدالة، بغداد، ٢٠١٠.

[1] المصدر نفسه، ص ٦٥.

[2] مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، لندن، ١٩٨٧، ص ٢٤٧.

[3] مقتبس في: عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي...، ص ٨٦.

[4] عبد الله شاتي عبهول، إلى من يريد التقرب إلى الله ومجد الخلود وزارة الدولة لمكافحة الفقر، "المشرق"(جريدة)، بغداد، كانون الأول ٢٠١١.

ولم تمض إلا أياماً قليلة على نجاح ثورة ١٤ تموز حتى صرح عبد الكريم قاسم، بأنه سوف يقضي على الصرائف وأحيائها من خلال حل عملي ومدروس. لأجل ذلك طالب على وجه السرعة الممكنة إعداد التقارير اللازمة لوضع الحلول الناجعة لهذه المشكلة، فرفع طارق سعيد فهمي[(١)] متصرف لواء بغداد في ٣٠ آب ١٩٥٨ مذكرة، تضمنت بعض الحلول والمقترحات، أهمها: توزيع الأراضي الزراعية مجاناً لمن يسكن حول العاصمة بغداد وأطرافها وإعادتهم إلى الريف، غير أن المتصرف لم يحدد الإجراءات التي ستتخذ ضد هؤلاء الذين لا يوافقون على هذا المقترح[(٢)].

طبقا لذلك، نظمت الحكومة حملات دعائية، استخدمت فيها وسائل الإعلام المختلفة للترويج لفكرة العودة إلى الريف الذي زال عنه الإقطاع، كما تم إلقاء بطاقات ملونة من طائرات الجيش على أحياء الصرائف في العاصمة بغداد . تطلب فيها متصرفية بغداد من سكان الصرائف إملاءها من قبل الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم في الريف، مقرونة بوسائل ترغيب للعودة [(٣)].

لم يترك عبد الكريم قاسم مجالا أو وسيلة إلا وسلكها من أجل مساعدته في إيجاد حل لمشكلة سكان الصرائف، فخاطب مؤسسة " دو كسيادس" الشركة الاستشارية لمجلس الإعمار في قطاع الإسكان في العراق لبيان رأيها

---

(١) طارق سعيد فهمي: ولد في بغداد سنة ١٩٠٩، وأتم دراسته الإعدادية فيها . تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٢٨ . وفي سنة ١٩٣٦ التحق بدورة الضباط الأقدمين في بريطانيا سنة ١٩٤٧، اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . تقلد عدة مناصب عسكرية مهمة في الجيش العراقي حتى يوم ١٤ تموز ١٩٥٨. أصبح بعد نجاح ثورة تموز متصرف لواء بغداد، للمزيد ينظر: " دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ "، ص ٤٠٢.

(٢) وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية. بغداد، ١٩٨٩، ص ١٢٤.

(٣) عبد الرزاق الزبير، الإصلاح الزراعي ومشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق. "الثقافة الجديدة"(مجلة)، شهرية، العدد الخامس، آب ١٩٦٩، ص٢٥.

في كيفية حل تلك المشكلة، غير أن المؤسسة المذكورة لم تجد غير التصميم الذي وضعته لحلها في الأسابيع الأخيرة من العهد الملكي. لم يقتنع "مجلس الإعمار" بذلك التصميم، وقرر إعادة دراسته بشكل أكثر دقة وتفصيلا [١]. كان المجلس بعد ثورة ١٤ تموز يرغب بوضع المقترحات والأفكار التي من شأنها القضاء على العزلة الاجتماعية التي كان يعيش فيها سكنه الصرائف وتحويلهم إلى جزء من مجتمع العاصمة بغداد بكل ما تحمل تلك الكلمة من معنى[٢].

بالمقابل، حاولت وزارة الداخلية اتخاذ تدابير عديدة لغرض إيقاف هجرة الفلاحين إلى بغداد التي تؤدي إلى زيادة سكان الصرائف، فيها، إذ أوعزت إلى متصرفيات الألوية في العراق بمنع الفلاحين من الهجرة إلى بغداد، عن طريق إجراءات معينة كفيلة لهذا المنع، مثل عدم السماح لهم بالتعيين كعمال بالمشاريع المشمولة بقانون العمل[٣]. غير أن مثل هذه المقترحات لم تجدِ نفعاً، إذ لم تكن الظروف مهيئة لإعادة المهاجرين إلى الأماكن التي هاجروا منها[٤].

على أية حال أرسلت وزارة الداخلية إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء كتاباً في ١٦ أيلول ١٩٥٨، بحثت فيه مشكلة الصرائف في مدينة بغداد، إذ اقترحت فيه تشكيل لجنة لدراسة المشكلة المذكورة، تتكون من وزارات الداخلية والدفاع والمالية و الشؤون الاجتماعية، فضلا عن مديرية الشرطة وأمانه العاصمة، وذلك لدراسة مشكلة أصحاب الصرائف، و إيجاد الحل

---

[١] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الإعمار، تسلسل الملف ٥٦ / ٣٢٠٢١، عنوان الملف مشاريع عمرانية، الوثيقة ١٦ ص ٢٨ ؛"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الثالثة عشر، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨، رقم القرار ١١.

[٢] عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص ٨٩.

[٣] د .ك.و.، الوحدة الوثائقية: حكم محلي جمهوري، تسلسل الملف ٤٦ / ٤٢٠٥٢، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٦٤ ص ٢٤٧.

[٤] وليد محمد سعيد الأعظمي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

المقبون لها، تضمن الكتاب من بين ما تضمن اقتراحا آخر لوزارة الداخلية، اعتبرته يمثل حلا مناسبا برأيها، وهو أن يؤخذ بنظر الاعتبار عدم السماح لتكتل أصحاب الصرائف مستقبلا في منطقة واحدة، بسبب كونهم ينتمون إلى عشائر وأفخاذ عدة ولا زالت القيم والعلاقات القبلية والإقطاعية تحكمهم بقوة، وعليه فإن وزارة الداخلية ترى أن يتم إسكان أبناء كل عشيرة أو فخذ في منطقة واحدة، بحيث لا تزيد على ٢٠٠ مسكن. غير أن الوزارة المذكورة كانت بخيلة جدا في تحديد مساحة القطع السكنية المقترح توزيعها على أصحاب الصرائف وكأن أرض العراق الواسعة قد ضاقت بأهلها، فاقترحت أن تكون مساحة القطعة ٦٠ مترا فقط، على أن يتم تسجيلها بأسمائهم مقابل مبلغ بسيط من المال على أمل أن تقوم أمانة العاصمة بفتح الشوارع إلى هذه المناطق وتزويدها بالماء والكهرباء، لكي ينتقل إليها هؤلاء عن طيب خاطر بعد أن يتأكدوا من وجود ما يحتاجون إليه أمراً ميسوراً [١].

بعد ذلك بأيام قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ٢٢ أيلول ١٩٥٨، تشكيل لجنة من وزارات الإعمار والداخلية والدفاع والمالية والشؤون الاجتماعية، فضلا عن أمانة العاصمة ومديرية الطابو، لدراسة موضوع سكان الصرائف في بغداد وإيجاد الحلول اللازمة لها بتأمين السكن المناسب لأصحاب الصرائف والمعوزين والمحيطين بالعاصمة بغداد عن طريق اختيار الأراضي المناسبة لذلك [٢].

---

[١] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: مجلس الوزراء والسيادة، تسلسل الملف ١٨٥ / ٤١١، عنوان الملف منهج الجلسات، الوثيقة رقم ٤٠ ص ٤٣.

[٢] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة، تسلسل الملف ٤٤٥ / ٤١١، عنوان الملف قرارات مجلس الوزراء، الوثيقة رقم ٥٩ ص ١٦٢.

لما كانت مشكلة سكان أحياء الصرائف كبيرة ولا يمكن حلها بين عشية وضحاها، وأن أوضاعهم المزرية لا يمكن لمسؤول في الدولة يمتلك ذرة ضمير أن يسكت عليها، فإن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم قد وجه بإيصال الماء الصالح للشرب لتلك الأحياء كعلاج مؤقت ريثما توضع الخطط المدروسة لعلاج المشكلة بشكل عام، طبقا لذلك التوجيه أمر مجلس العاصمة في بغداد بنصب عدة نقاط (حنفيات) ماء صالح للشرب في منطقة" العاصمة" وكل أحياء الصرائف الواقعة شرق السدة حتى وصل عدد نقاط الماء حوالي ٥٠٠ نقطة . وفي الوقت نفسه نصبت أمانة العاصمة عددا من نقاط الماء الصالح للشرب في حي الشاكرية للصرائف الكائنة في كرادة مريم[١]. من جانبها قامت وزارة البلديات بنصب عدة نقاط للماء الصالح للشرب في بعض أحياء الصرائف الواقعة خلف السدة[٢]. وبذلك أصبح الحصول على الماء الصالح للشرب العامل الأساس في استمرار الحياة والمحافظة عليها من الأمراض سهلا في أحياء الصرائف.

إذا ما أردنا أن نؤشر البداية الحقيقية لمعالجة ثورة ١٤ تموز لمشكلة الصرائف في بغداد، فإننا نقول إنها تعود إلى تبني مجلس الإعمار لتصاميم ومواصفات مشروع إسكان كربلاء[٣]. واتخاذها وسيلة في معالجة بعض جوانب مشكلة إسكان أصحاب الصرائف في بغداد. وعليه فقد أعلن مجلس

---

[١] أمانة العاصمة في عهد الثورة المجيدة، بغداد، ١٩٦٠، ص ١٦؛"البيان"، العدد ٥٦، ٨ تموز ١٩٦٠ ؛ "صوت الأحرار"، العدد ١٣٣، ٢٦ نيسان ١٩٥٩ ؛"صوت الأحرار"، العدد ١٤٧، ٣ أيار ١٩٥٩

[٢] "الأخبار"، العدد ٥٢٣١، ٤ تشرين الأول ١٩٥٩.

[٣] مشروع إسكان كربلاء: يقع هذا المشروع غرب كربلاء تحت عنوان المقاولة م.ع / ٢٧ أ تضمن أنشاء ٤٧٢ دارا سكنية وإعداد ٣٨٦ قطعة أرض، بلغت تخصيصاته المالية ٣٣٢ / ٤١٢،٦٤١ دينارا، فضلا عن إضافة مبلغ ٦٤،٠٠٠ دينارا لتلافي التغيرات،" محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة الثانية عشر، ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨، رقم القرار ٤ .

الأعمار بتاريخ ٢٣تشرين الثاني ١٩٥٨ مناقصة مشروع بناء ٩١١ داراً، اشتمل على نموذجين من الدور مساحة كل منهما ١٠٨ م٢، النموذج الأول يحتوي على غرفتين وكافة مرافقها، فضلا عن حديقة صغيرة، أما النموذج الثاني، فقد أحتوى على ثلاث غرف وكل ما يلحق بها وحديقة صغيرة . كما أشتمل المشروع إنشاء الطرق الرنيسة والفرعية، وشبكات الماء الصالح للشرب، ومجاري المياه الثقيلة، كما تضمن المشروع بناء مدرستين وحماما عاما وسوقين. المهم أن مجلس الإعمار بعد أن درس كل العطاءات من جوانبها الفنية والمالية أحال أول مشروع لإسكان أصحاب الصرائف [١]، في ٢٧ حزيران ١٩٥٩[٢]. وتجدر الإشارة أن عبد الكريم قاسم دأب على زيارة هذا المشروع باستمرار وكان يحرص على إخراجه بالوجه الأكمل، لاسيما وأنه كان يصر على أجهزه الإسكان أن يتم ذلك المشروع ليفتتحه بنفسه في الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز غير أن هذا الأمر كان من المتعذر عملياً إنجازه[٣].

يبدو المقام مناسبا لذكر ما قاله عبد الكريم قاسم بشأن موضوع أصحاب الصرائف وأهمية ذلك بالنسبة لثورة ١٤ تموز . فقد أعلن في خطاب له بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٥٩ عن عزمه القضاء على البؤس والشقاء المستشري بين صفوف

---

[١] عرفت الدور التي بنيت تنفيذا لذلك المشروع، والتي عدت حياً عصرياً متكاملاً، بالدور الحكومية؛ وتقع، في بداية مدينة الثورة(الصدر حالياً) أي غربها والأقرب إلى قناة الجيش. أنظر الملحق رقم(٣).

[٢] "البلاد"، العدد٥٣٥٩، ٢٤ تشرين الثاني١٩٥٨؛"الثورة"، العدد٢٩، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٨؛"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الثانية والثلاثين، ٢٧ حزيران ١٩٥٩، رقم القرار٤١ ؛ الجمهورية العراقية : وزارة الإرشاد، مشاريع لواء بغداد في الخطة الاقتصادية المؤقتة، بغداد، ١٩٦٢، ص٥١؛ "دليل الإسكان في العراق"، شركة الجمهورية، بغداد،١٩٦٥، إصدار: مديرية الإسكان العامة.

[٣] إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، منشورات المجد، لندن، ١٩٨٦، ص٢١٥.

سكان الصرائف الذين وصفهم بالهياكل العظمية المتحركة التي تعوزها القوة الدافعة عن طريق مشاريع مجلس الإعمار[١]. وفي خطاب آخر له[٢]، بين أن تلك الهياكل العظمية قد دمرها الإملاق والجهل الكبيران تدميراً، لدرجة أنها ما كان باستطاعتها أن تفرق بين الوطنيين وغيرهم[٣].

بدأ عبد الكريم قاسم مع مرور الأيام يقترب من هدفه الكبير في إيجاد حل لمشكلة أصحاب الصرائف، مما سمح له أن يزف بشرى لهم، إذ أعلن يوم ١٦ حزيران ١٩٥٩، بأنه سوف يزيل صرائفهم حتما، وأن يحل محلها البيوت المريحة المجهزة بالماء والكهرباء التي تليق بأبناء هذا الشعب الذي يعرفون أنفسهم ويحترمونها . ولم يتم ذلك برأي عبد الكريم قاسم إلا بتوجيه ثروة العراق توجيها صحيحا[٤].

لم ينسَ عبد الكريم قاسم وهو يتحدث لمجموعة من الضباط والعديد من المسؤولين، أصحاب الصرائف، فراح يقطع وعدا أمامهم بأن لا يبقى أي صريفة قائم أو صريفة مشيدة أو بيتٍ خربٍ على أرض العراق. ملاحظاً أن ثروة العراق أصبحت تخدم الشعب العراقي ومصالحه . كما أشاد بجهود المسؤولين وحماستهم لتنفيذ مشروع إسكان أصحاب الصرائف شرقي بغداد، واصفا المشروع موضوع البحث بالمشروع النبيل[٥].

ولكي نفهم معنى الاهتمام الذي كان يظهره عبد الكريم قاسم للموضوع الذي أمتلك كل اهتمامه، وهو تخليص سكان أحياء الصرائف من واقعهم المزري، نقول، إن عبد الكريم قاسم أعلن تصميمه يوم ١٦ تموز ١٩٥٩ إثناء

---

(١) "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم لسنة ١٩٥٩"، ص١٩.

(٢) القاه بتاريخ ٢ آذار ١٩٥٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٣-١٣٤.

(٥) "صوت الأحرار"، العدد ١٢٣، ١٤ نيسان ١٩٥٩.

وضع حجر الأساس لمشروع دور ضباط الجيش، فقد ذكر الكل بأنهم وفي طريقهم لحضور الاحتفال قد مروا بأحياء الصرائف بعد ذلك يقول، بن مصممون على إزالة هذه الصرائف من الوجود داخل العراق، ثم أعلن عن تخصيص الأموال اللازمة لإنشاء الدور اللائقة لسكان الصرائف، بمكان يبعد عن الاحتفال بكيلو مترين فقط[1]. ولعل عبد الكريم قاسم أراد بذلك التحديد الجغرافي أن يقول للجميع بما فيهم ضباط الجيش، أن الثورة تنظر إلى العراقيين نظرة واحدة. ومما يستحق الذكر هنا أن عبد الكريم قاسم أنهى خطابه بهذه الكلمات المعبرة التي كانت بمثابة وعد قطعه على نفسه إذ قال:

"وفي اليوم الذي أضع فيه الحجر الأساس للقرى الخاصة لإخواننا أصحاب الصرائف سوف أخرج بنفسي وأحطم أول صريفة أو صريفتين من هذه الصرائف"[2].

كان خطاب عبد الكريم قاسم أمام وفد من رجال الدين من النجف بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩، أكثر تفصيلا عما يدور في خياله من أفكار حول إسكان أصحاب الصرائف. لا مفر من أن نتركه يوضح ذلك عندما قال:

"إن الثورة سوف تبقى مستمرة ما زال هناك القصور يسكن فيها الأغنياء وما زال هناك الصرائف يسكنون فيها الفقراء، إننا لا نريد أن نقلل من شأن هذه القصور أنما، نريد قصورا لهؤلاء الفقراء الذين يسكنون في الخرائب وفي الصرائف وبحالة يرثى لها".

---

[1] "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٥٩" ج ٢، مطبعة الحكومة، ١٩٦٠، ص ٢٠-٢١.

[2] المصدر نفسه.

وأستمر يتحدث عن جوانب البؤس والفاقة التي يعاني منها أولئك المساكين فقال:

"إن هؤلاء الذين يسكنون في الصرائف يرتدون الأسمال البالية التي يخافون من غسلها" ثم عزز كلامه ببيت من الشعر العربي :

لي ثياب رثاث لست أغسلها أخاف أعصرها تجري مع الماء[1]

بالرغم من ذلك، أظهر عبد الكريم قاسم الكثير من التفاؤل بمستقبل هذه الفئة عندما أكد: **"سوف يأتي ذلك اليوم الذي ننقذ فيه أمثال هؤلاء الفقراء ونجعلهم بمصاف الناس المرفهين في عيشهم"**. ولم يكتف بذلك وإنما، أقسم بالله بأن الثورة سوف تستمر بالحق والعدل. المهم أن تتركه مرة أخرى ليقول: **"وإنني أقسم بالله العظيم أن ثورتنا سوف تستمر بالحق وبالعدل، إن ثورتنا سوف تستمر طالما يوجد هؤلاء الفقراء وهم على شظف من العيش حتى يكون عيشهم مرفها رغيدا، والحمد لله كلنا فقراء والفقراء عيال الله ونحن عيال الله"**[2].

وفي سياق اهتمام عبد الكريم قاسم المتواصل بموضوع إسكان أصحاب الصرائف قام شخصيا بافتتاح الشارع الذي أوصى بتعبيده، والذي ربط ساحة الطيران بالقرية التي أمر ببنائها والتي تكونت من ٩١١ داراً والتي هي أول مدينة كبيرة لأصحاب الصرائف عرفت فيما بعد بـ" مدينة الثورة". لم يشأ عبد الكريم قاسم للمناسبة أن تمر دون أن يؤكد بعض من أفكاره وتعهداته السابقة، منها، إن المشروع من شأنه القضاء على معاناة بعض سكاني الصرائف، مشيراً في الوقت نفسه بحتمية القضاء على الصرائف في بغداد، كما أطلق عبد الكريم

---

(1) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(2) المصدر نفسه، ص١١٠.

قاسم على ذلك الحي أسم مدينة الثورة. ندعه هنا يوضح ذلك: **"إن هذا الشارع الذي نفتتحه هذا اليوم تكمن أهميته بانه يمر عبر السدة الشرقية بين أماكن بعثرت فيها الصرائف وامتدت على يمينها ويسارها"**، واسترسل قائلا **"واني أعد أبناء الشعب سوف لن يجدوا اي صريفة بعد مرور مدة تزيد على خمس سنوات"**.

ومضى في خطابه ليعلن اسم المدينة التي رعى تكونها رعاية خاصة لإخوانه الفقراء أصحاب الصرائف فقال: **"لقد انشئت لاخواني الفقراء أصحاب الصرائف، وهؤلاء سوف يسكنون بيوت مريحة أنجز منها هذا العام ما يقارب الألف دار تفتتح في اليوم السادس عشر من تموز الاغر"**[1].

تدفقت مشاعر عبد الكريم قاسم وهو يفتتح أول حي عصري في مدينة الثورة يوم ١٦ تموز ١٩٦٠ تدفق الأنهار وعبر فيها عن مكنون نفس كبيرة ومحبة صادقة للفقراء ورعاية حقيقية لهم، الذين اسماهم بإخوانه أكثر من مرة في خطاب الافتتاح موضوع البحث من الأهمية أن ننقل عدة فقرات من ذلك الخطاب الذي استهله بقوله: **"السلام عليكم إخواني أبناء وسكان الصرائف المنتشرة في أرجاء العراق، إن ثورتنا سوف تبقى منطلقة حتى تتمكن من رفع المستوى اللائق لكم أيها الإخوان، وتصبحون كلكم في عداد الأغنياء المرفهين العاملين المخلصين في هذا البلد"**. ثم قطع على نفسه وعد باستمرار الثورة ما دامت هناك صرائف فقال: **"إن الثورة لن تتوقف مطلقا ما دامت هناك الصرائف منتشرة، هذه المعالم المنتشرة في أرجاء العراق هي من بقايا العهد المباد . لقد أبدنا هذا العهد وأبدنا ما بناه المستعمر والطامع في بلدنا، وإننا اليوم نزيل تلك المعالم ليحل محلها العيش الرغيد والحياة الكريمة"** . بعد ذلك زف بشرى

---

[1] "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٦٠"، ص٢٦٢؛ "البيان"، العدد ٦٢، ١٨ تموز ١٩٦٠.

كبيرة على قلوب إخوانه الفقراء مضمونها أن هذه القرية البداية لمدينة سوف تضم معظم أصحاب الصرائف عندما قال: **"هذه القرية أو المدينة سميت بمدينة الثورة، وهي جزء من أجزاء وأقسام عديدة سوف تنتشر في هذه المنطقة وفي مناطق أخرى وأرجاء أخرى من بغداد والمدن الأخرى في أرجاء العراق"**. طمأن عبد الكريم قاسم أصحاب الصرائف الذين سوف يقطنون مدينة الثورة، بوجود شبكة شوارع مبلطة تربط مدينتهم ببقية مناطق بغداد وهذا ما يسهل عليهم عملية التنقل من وإلى مدينتهم، وأنها سوف تكون من أجمل المناطق في بغداد في طرقها وحدائقها[1].

أعلن عبد الكريم قاسم في ختام خطابه عن سعادته الكبيرة لافتتاح هذا المشروع الذي سماه المشروع الإنساني، الذي كان من الواجب. إذ قال ما نصه: **"إنه يسرني في هذا اليوم أن أحضر فافتتح هذا المشروع الإنساني الذي كان من الواجب المحتم علي أن أسعى في سبيل إنشائه وإعداده وأستمر في هذه الروح لإكماله لإخواني أصحاب الصرائف، وإنني اليوم أحضر لأفتتح هذا المشروع لإخواننا أصحاب الصرائف، ولنقل منذ الآن لإخواننا أصحاب الدور العصرية المرفهة، سوف تضم هذه المناطق الخدمات الاجتماعية والمدارس والمستشفيات والمصحات وكل وسائل المدنية التي تأخذ بيد الإنسان، وإنني في هذه اللحظة أفتتح هذا المشروع على بركة الله باسم الله، وباسم الاستمرار في محاربة الفقر والجهل والمرض"**[2].

لما كانت أحياء سكان الصرائف في بغداد كثيرة جدا أكبر من أن يحلها مشروع بناء ٩١١ داراً، فإن عبد الكريم قاسم اهتدى إلى فكرة أن توفر

---

[1] "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم" ١٩٦٠، ص٢٩٣.

[2] المصدر نفسه، ص٢٩٥.

الحكومة القطع السكنية وتوزيعها على سكان الصرائف بدون أي مقابل، ليقيموا هم بتشييد مساكنهم عليها . على أن تقوم الحكومة ببناء ما تحتاج من خدمات أساسية . وعليه فإنه طلب من وزارة المالية المساعدة في تعيين الأراضي السكنية الصالحة لذلك المشروع[1].

طبقا لذلك شكل عبد الكريم قاسم في ٢٥ آذار ١٩٦٠ لجنة برئاسة حسن رفعت[2] وكيل وزارة الأشغال والإسكان وعضوية كل من كمال الحاج حسين رئيس الهيئة الفنية في أمانة العاصمة، وقحطان المدفعي مدير قسم التخطيط في وزارة البلديات، وطاهر الحيدري قائممقام مركز بغداد، وفاضل الحاج دليمي وكيل مدير الخدمات الاجتماعية العامة، وسليمان سامي رئيس المهندسين في مصلحة إسالة ماء بغداد، لحل مشكلة أصحاب الصرائف في بغداد عن طريق توزيع الأراضي لهم . قال رئيس اللجنة إن الحكومة درست مشكلة أصحاب الصرائف بإمعان وخرجت بحلول علمية ناجعة كفيلة بإنهاء معاناة أولئك المساكين، وذلك بإسكانهم في مناطق صحية قريبة من مدينة بغداد ومن محلات أشغال سكان الصرائف، وأضاف حسن رفعت إلى ذلك إن اللجنة وبعد عقد عدة اجتماعات قامت بالكشف عن مناطق الصرائف، كما استطلعت بعض المناطق المحيطة بمدينة بغداد لاختيار الأراضي المناسبة لسكان

---

[1] محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٤٤.

[2] حسن رفعت: ولد في السليمانية سنة ١٩٢٧، وأتم دراسته الإعدادية فيها سنة ١٩٤٤. دخل كلية الهندسة العراقية في بغداد وتخرج فيها سنة١٩٤٨ بدرجة دبلوم في الهندسة. اشتغل في الدوائر الحكومية خمس سنوات قبل أن توفده الحكومة في سنة ١٩٥٤ للدراسة في الولايات المتحدة الأميركية. فحصل على شهادة ماجستير في هندسة الإنشاء من جامعة آيوا سنة ١٩٥٥. اشغل عدة مناصب حكومية مهمة منها رئاسة بلدية السليمانية ورئاسة الهيئة الفنية في أمانة العاصمة ومنصب وكيل وزارة الأشغال والإسكان، حتى تسلم منصب وزير الأشغال والإسكان في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠. وللتفصيل ينظر: "دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠"، ص٧٣٤.

الصرائف. أستقر رأي اللجنة المذكور بصورة مبدئية على اختيار مساحات واسعة من الأراضي الأميرية لهذا الغرض تقع خلف السدة الشرقية بمسافة قدرت بخمسة كيلو مترات، وهي المساحات التي تشغلها مدينة الثورة[1].

لم يترك عبد الكريم قاسم موضوع اختيار المهندسين والمساحين والفنيين الذين سيقومون بمهمة فرز الأراضي وتقسيمها إلى قطع بمساحات معينة للآخرين، وإنما قام هو شخصيا بانتداب ٣٦ من أفضل المهندسين والمساحين، والمدير العام الذي يترأسهم واستدعاهم إلى مكتبة وقام هو بتوزيع الشاي بنفسه عليهم في مكتبه وقال لهم طبقا لما ذكره المساح علي عبود سلمان العنزي ما نصه: **"أنا اخترتكم بنفسي لأنكم أهلا للخطة التي أروم تنفيذها والخاصة بتوزيع الأراضي على الفقراء وإسكانهم بدلا من الصرائف مع توفير العيش الكريم لهم، اذهبوا إلى وزارة المالية لتجدوا فيها خرائط الأراضي التي يمكن أن تكون مجمعات سكنية للعوائل الفقيرة"**[2].

لا نمتلك إلا القول هنا، لله درك يا عبد الكريم قاسم كم كنت جادا ومخلصا في خطتك ومشروعك لتخليص الفقراء من مذلة سكنهم التي دمرتهم تدميرا، فبيديك الناصعتي البياض أردت أن توصل لضيوفك أكثر من رسالة معبرة أهمها، أن مشروع إسكان الفقراء وهو الأهم بالنسبة لك في تلك الأيام لذلك لم يكن المؤرخ الكبير والأكاديمي المرموق حنا بطاطو مبالغاً أو بعيداً عن الموضوعية عندما وصف حكومة عبد الكريم قاسم، بأنها أول وآخر حكومة تهتم بالفقراء[3]. أما المؤرخ الضليع بتاريخ العراق المعاصر مجيد خدوري فقد عبر عن تلك الحقيقة بأسلوبه عندما قال: **"قد لا يقدر التغير**

---

[1] "البلاد"، العدد ٥٧٦٩، ٢٦ آذار ١٩٦٠.

[2] "المراقب العراقي" (جريدة)، بغداد، العدد ٦٦٠، ٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

[3] حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص١٥١.

الجذري أولئك الذين لم يشاهدوا الصرائف (الاكواخ). وقد قيل لي إن سكان الصرائف لم يصدقوا أن قاسما قد مات عندما وصلت إليهم أنباء الإطاحة بنظام حكمه ولا يزال بعضهم يعتقد حتى الآن أنه لا يزال حيا ولو لم يظهر للعيان" [1]

يمكن القول إن مشروع عبد الكريم قاسم بإنقاذ سكان الصرائف من واقعهم الفظيع، يعد أول مشروع نهضوي في تاريخ العراق المعاصر من خلال إشباع جزء حيوي من الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة والكادحة . فقاسم لم يطعم السكان القابعين تحت ركام الصرائف البائسة، الأمل الكاذب والأمنية الواهية لخلاصهم من الفقر المزمن، ومن هنا كسب عبد الكريم قاسم المسار الحقيقي لتاريخ العراق المعاصر، وأصبح معيارا للحاكم العادل الذي يقاس به مدى خدمة الحاكم لشعبه[2].

على أية حال، كان عبد الكريم قاسم حريصا كل الحرص على نجاح مهمة المهندسين والمساحين، وكما أنه ظل متابعا لأعمالهم باستمرار ودائم الزيارة لهم، وطالما تستمر زيارته لساعات متأخرة من الليل، مذللا كل الصعوبات التي تقف في طريقهم . فمثلا أن بلدية بغداد كانت تمتلك أجهزة مسح روسية غير كفوءة أوقعت العمل بأخطاء كبيرة، فقامت مجموعة العمل بالاتصال بعبد الكريم حول هذا الموضوع، فلم تمض إلا أيام أربعة حتى جهزهم بأجهزة مسح أمريكية حديثة[3].

ومما يستحق الذكر هنا، أن عبد الكريم قاسم أراد عندما شرع قانون تشكيل الجمعيات التعاونية سنة ١٩٥٩ محاصرة مشكلة السكن، وتوفير الوسائل

---

[1] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٥١-٢٥٢.

[2] نوري صبيح، استعادة الزعيم حوارات وآراء عراقية عن الزعيم عبد الكريم قاسم وثورة ١٤ تموز مع الباحث عقيل الناصري، دار الحصاد، دمشق، ٢٠١١، ص ١٨٠-١٨١.

[3] "المراقب العراقي"، العدد ٦٦٠، ٦ كانون الثاني ٢٠١٣.

محتمة للتصدي لها، فعلى أن صدور هذا القانون [illegible]
جمعية لبناء المساكن تكون مهمتها استملاك [illegible]
منهم سكان الصرائف لمنحهم قطع الأراضي السكنية [illegible]
الكريم قاسم حلقة وصل بين "أزمة النفط في مشكلة الصرائف" و[illegible]
غاضب فيها[1].

لا يخلو من مغزى عميق، أن عبد الكريم قاسم استخدم في مفاوضاته مع شركات النفط العاملة في العراق[2]، كل الأوراق [illegible] شركات بما فيها موضوع الصرائف، وذلك عندما قال في جلسة المفاوضات المنعقدة بتاريخ ٦ نيسان ١٩٦١ ما نصه: "**لم تكن هذه الصرائف التي ترونها إلا نتيجة لسرقة ثرواتنا**"[3]. ولم يكتف عبد الكريم قاسم بذلك فقط [illegible] من وفد شركات النفط الذي يفاوضه إلى منطقة الصرائف في شرق بغداد، بهدف اطلاع الوفد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها سكان تلك المنطقة أولاً، وليقول لهم أن شركات النفط هي المسؤولة عن

---

(1) [illegible] الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، ص٦٦٩؛ صالح فليح حسن الهيتي، المصدر السابق، ص ١٩١.

(2) [illegible] ١٩٥٨ [illegible] الأرباح [illegible] العراق [illegible] كانون الأول ١٩٦١ [illegible] شركات النفط العاملة في العراق [illegible] ٩٩,٥ [illegible] ص ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٥٣.

(3) [illegible] في الهام من مفاوضات النفط"، ١٩٦١، ص ١٤.

البؤس الذي يعيش فيه سكان الصرائف ثانيا، وأنه لم يتفاوض إلا من أجل ضمان حقوق الشعب التي طمسها العهد السابق[1].

من المهم أن نلاحظ أن عبد الكريم قاسم كان يعلم أن مشروعه الذي تضمن القضاء على أكثر من مئة ألف صريفة مشروعا كبيرا يحتاج إلى حشد المزيد من الإمكانيات، ودعوة العديد من فئات المجتمع العراقي للمشاركة فيه، ومما قال في هذا المجال .لن تقوم لنا قائمة ولن يشتد ساعدنا إلا إذا تغلبنا على الفقر في هذا البلد، وإلا إذا تمكنا من مساعدة الضعفاء والقضاء على الصرائف المنتشرة هنا وهناك، وعليه يمكننا أن نفهم قراره بتعيين حسن رفعت رئيس "لجنة النظر في مشكلة أهل الصرائف" وزيرٍ للأشغال والإسكان[2]. في هكذا اهتمام من قبل رئيس الوزراء لم يكن غريبا أن يقترح أكثر من متصرف تأسيس مصلحة ترتبط بوزارة الأشغال والإسكان، تكون مهمتها معالجة مشاكل أصحاب الصرائف سواء ما كان منها في بغداد أو في الألوية الأخرى عن طريق تشييد دور السكن لهم أو توزيع الأراضي السكنية عليهم[3].

تم في ذلك الوقت وتحديدا تشرين الثاني ١٩٦٠، تشكيل لجنة تابعة لوزارة الأشغال والإسكان سميت بـ" لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي"، كانت برئاسة المهندس معروف بوتان جياووك، حددت مهمتها، بتوزيع الأراضي المفروزة على أصحاب الصرائف المسجلين في جمعية بناء المساكن

---

(١) نوري عبد الحميد العاني(وآخر)، تاريخ الوزارات، ج٥، ص٣٢٢.

(٢) "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١"، ص ٧٩ ؛ نوري عبد الحميد العاني(وآخر)، تاريخ الوزارات، ج ٤، ص ٣٩٧.

(٣) د.ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية – الديوان، تسلسل الملف ٤ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٣٦ ص ١٨٨.

التعاونية[1]. كانت أوامر عبد الكريم قاسم واضحة ومحددة للجنة المذكورة، أهمها، عدم تخصيص أية قطعة سكنية لأي شخص إلا بعد استكمال منح كل أصحاب الصرائف قطع الأراضي السكنية، فضلا عن عدم ترحيل أي صاحب صريفة إلا بعد تخصيص قطعة الأرض التي سيرحل إليها. مع تأكيده بأن النقل لا يتم إلى مدينة الثورة إلا بعد التأكد من وصول الخدمات الأساسية لها[2].

لم يكتفِ عبد الكريم قاسم بإصدار التعليمات فقط وإنما، كان يفضل أن يقف على واقع الحال بشكل مباشر، ففي أحدى زياراته للقسم الجنوبي من مدينة الثورة، أشتكى أهل ذلك القسم من ضعف تدفق ماء إسالة بغداد، فأوعز إلى المسؤولين في تلك الإسالة بتقوية تدفق الماء إلى ما أسماهم بـ**"إخواننا في الحق"**[3].

قلنا إن عبد الكريم قاسم، كان قد أصدر أمرا بأن يكون توزيع أراضي مدينة الثورة حصرا بأصحاب الصرائف، وكان عبد الكريم قاسم عند وعده، وكلامه لن يتزحزح عنه مهما كانت الظروف وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت تربطه بأقرب الأقربين إليه، فقد طلبت منه بنت أمه وأبيه أمينه، التي كانت تسكن وعائلتها دارا مستأجرة وحالتها المادية ضعيفة لا تسمح لها بشراء دار لها، طلبت أن يخصص لها أرضاً، باعتباره من يملك أعلى سلطة في العراق

---

[1] مقابلة مع بهنام شمعون ميخائيل بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠١٢ من مواليد ١٩٣٩، عضو "لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي".

[2] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ١٤ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان الصرائف، الوثيقة رقم ٢٢٨ ص٢٩٧، الوثيقة رقم ٩٥ ص ٣٦٥؛ د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية – الديوان، تسلسل الملف ٤/ ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٦٢، ص ٢١٥.

[3] "مبادئ الثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١"، ص ٢٦١.

آنذاك، فقام عبد الكريم قاسم باصطحابها إلى السدة الشرقية ليقول لها كلاماً لا ينطق به إلا المخلص جداً لوطنه وشعبه:

"اترين هذه الصرائف، هؤلاء أحق منك في الحصول على دور سكنية تليق بهم، وحتى انتهي من توفير دور السكن لهؤلاء سيكون لك الحق في أن تحصلي على دار سكنية مثلهم"[1].

رأى عبد الكريم قاسم أن مناسبة عقد المهندسين العراقيين لمؤتمرهم الثالث الذي عقد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٦١، فرصة عليه أن يستثمرها في دعوتهم لمساعدة إخوانهم أصحاب الصرائف، لا بأس أن نتركه يتحدث مع المهندسين عن همه الأول بهذه الكلمات الواضحة: **"ألا يعز عليكم أيها الإخوان، أن ترون أبناء الشعب من إخوانكم الفقراء والآخرين يسكنون بمثل هذه الصرائف المنتشرة هنا وهناك"**. ثم راح يشحذ همم المهندسين العراقيين للمساهمة في إعداد خطته للترفيه عن أهل الصرائف إذ قال: **"علينا إعداد العدة وإعداد الخطة، للترفيه عن هؤلاء، وتشجيعهم على ترك هذه الصرائف، والسكن بدور مريحة تؤمن لهم العيش هم وأطفالهم"**[2].

خصص عبد الكريم قاسم جانباً معينا في خطابه الذي هنأ به الشعب العراقي بعيد الفطر المبارك الذي صادف ١٨ آذار١٩٦١ للحديث عن الثورة وأسبابها المهمة، معتبرا إهمال النظام الملكي لأصحاب الصرائف وظلمه الكبير لهم كان كافيا لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨وذلك عندما قال ما نصه:

---

[1] مقتبس في: عقيل الناصري، المصدر السابق، ص ١٨٦. كما أكد ذلك نوري صبيح، المصدر السابق، ص ١٨٠، وفي عين الوقت أيده المهندس مؤيد محمد صالح (مقابلة بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٣).

[2] "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١"، ص ٥٥.

"عليكم أن تخبروا هؤلاء المشعوذين والدجالين، إن كانت لديهم شهامة أو كرامة، فليخرج كل منهم ويذهب فيما وراء السدة الشرقية في بغداد ويرى الماسي بأم عينه".

بعد ذلك يرجع سبب تحرك الثوار فأكد:

"إننا جئنا لرفع مستوى هؤلاء، واننا جئنا لرفع مستوى الفقراء المساكين المبعثرين"[1].

ثم طلب من كل مواطن إن صادف واحدا من أولئك الدساسين أو المغرضين أن يريه مكان الصرائف ما خلف السدة ومآسيهم ومرة أخرى ندعه يتكلم:

"أريد من كل منكم إذا صادف أحد الدساسين وأحد المغرضين، أن يدله بالسير والاتجاه إلى السدة الشرقية، ليرى المآسي بأم عينه، ليرى الفقر المدقع، ليرى حالة أبناء الصرائف وكيف يعيشون".

وختم عبد الكريم قاسم خطابه بهذه الكلمات عالية المدلول والتي ذهبت كقانون في حياتنا الاجتماعية:

"إن المخلص الوطني الغيور من يمد اليد إلى هؤلاء لإنقاذهم، من يساعد الدولة بأفكاره النيرة لإنقاذ هؤلاء ورفع مستواهم بمساكنهم"[2].

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٣٣.

[2] المصدر نفسه، ص ١٥٤.

أثمرت جهود وزارة الأشغال والإسكان و" لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي" التي واصلت في عملها النهار بالليل على فرز ٢٢ ألف قطعة سكنية في مدينه الثورة، فقد أعلن حسن رفعت وزير الأشغال والإسكان، أولا، أن عبد الكريم قاسم أشرف على كل الترتيبات اللازمة لتحسين حالة سكن أصحاب الصرائف الموجودة في أطراف العاصمة بغداد، بعد ذلك زف الوزير المذكور البشرى لأولئك المساكين، بأنه سيتم توزيع ٢٢ ألف قطعة سكنية لأهل الصرائف، مساحة كل قطعة منها أقل قليلا من ١٥٠ م٢، وهي من الأراضي الأميرية، ليتمكنوا من بناء دورٍ بسيطة لهم في مدينة الثورة. على أن يكون البناء على أساس النموذج الذي بنته الحكومة في مقدمة المدينة. ثم أعلن وزير الأشغال والإسكان عن رغبة الزعيم في إدخال جميع مظاهر الحياة العصرية لمدينة الثورة، فسيكون للمدينة المذكورة حدائق وطرق معبدة ومدارس ومستوصفات وخط لمصلحة نقل الركاب لنقل أبناء هذه المدينة إلى بغداد، فضلا عن قرار الزعيم بإنشاء طريق تمتد من مدينة الثورة إلى ساحة الطيران في الباب الشرقي، مما يسهل عملية وصول سكان المدينة في أقصر وقت ممكن[1].

كان عبد الكريم قاسم مصمما تصميما أكيدا على إزالة كل الصرائف في بغداد ومحو آثارها وإسكان أصحابها في دور تشتمل على جميع المرافق الصحية. لذلك فإنه أخذ يفاتح الجهات المختصة والمسؤولة [illegible]

[illegible]

[1] "البيان"، العدد ٢٥١، ٢٦ شباط ١٩٦١.

[illegible] على ضوء ذلك صرح وزير الأشغال والإسكان، بأن وزارته وجهازها الفني تجري مسوحات لأراضي تبلغ مساحتها ١٥٠٠ دونم واقعة بالقرب من مدينة الكاظمية للتأكد من أنها صالحة للسكن أم لا[١].

من جانب آخر، قرر "مجلس التخطيط الاقتصادي"[٢]، تحويل وزارة الأشغال والإسكان صلاحية صرف المبالغ اللازمة لإجراء عمليات المسح والتخطيط الضرورية لتهيئة ١١٥٠ دونما من القسم الجنوبي من منطقة إسكان أصحاب الصرائف شرق بغداد، وإعدادها للتوزيع على المواطنين من سكان الصرائف . كما خصصت "الخطة الاقتصادية المؤقتة" مليوني دينار، لإنشاء الخدمات الأساسية في مدينة الثورة، لتعبيد الطرق ومد شبكات الماء الصالح للشرب، ومجاري الأمطار والمياه الثقيلة والكهرباء، فضلا عن إنشاء خمس مجموعات من المدارس الأبتدائيه وست أسواق شعبية[٣].

يلح علينا القول هنا، إن ظاهرة الترحيل القسري لأصحاب الصرائف في بغداد دون إيجاد مأوى لهم، لم تعد موجودة بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ففي أغلب المخاطبات الرسمية التي كانت بين الوزارات التي تهتم بقضية

---

(١) "البيان"، العدد ٢٥١، ٢٦ شباط ١٩٦١ ؛ "البيان"، العدد ٢٥٧، ٨ آذار ١٩٦١. شيدت على هذه الأراضي مدينة أخرى لسكان الصرائف عرفت بمدينة الشعلة .

(٢) "مجلس التخطيط الاقتصادي": تشكل بدلاً عن "مجلس الإعمار" نهاية تموز ١٩٥٩، تشكل من عبد الكريم قاسم رئيساً وعضوية كل من طلعت الشيباني وزير التخطيط، ومحمد حديد وزير المالية، وإبراهيم كبة وزير الإصلاح الزراعي، وهديب الحاج حمود وزير الزراعة، وحسن الطالباني وزير المواصلات، وعوني يوسف القاضي وزير الإسكان والإشغال وعبد الوهاب الأمين وزير الشؤون الاجتماعية. عقد أول جلسة له في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٩، كانت مهامه وضع خطط تفصيلية لتنفيذ سياسة مجلس الوزراء الاقتصادية، ودراسة وتعديل الخطة الاقتصادية . للمزيد من التفصيل ينظر : جواد هاشم (وآخرون)، المصدر السابق،ص٤٩ ؛ عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص ١٢٤ و ١٢٧ و ١٢٨.

(٣) "البيان"، العدد ٢٧٧، ١١ نيسان ١٩٦١.

أصحاب الصرائف، كانت عناوين الكتب المرسلة هي ترحيل و إسكان، وهذا لم يكن معهودا في العهد الملكي، لاسيما وفي أكثر الأحيان تلجأ السلطات الحكومية آنذاك إلى هدم أحياء كاملة من الصرائف في بغداد. وكما كانت أحياء الصرائف متغلغلة بشكل لافت للنظر في معظم ضواحي مدينة بغداد لدرجة أنها وجدت بالقرب من أهم المباني والمقار الحكومية لمجلس السيادة والعديد من الوزارات، والمؤلم حقا أنها أنشئت في بعض المناطق الخطرة كوقوعها تحت أسلاك وأبراج نقل الطاقة الكهربائية، فضلا عن وجودها في بعض الفضاءات التي خصصت لإقامة المشاريع الحيوية عليها، فأنه، أُعطي لأصحاب هذه الصرائف جميعهم الأولوية في تخصيص الأراضي السكنية لهم في مدينة الثورة، ثم ترحيلهم إليها[1].

مما يستحق الذكر هنا، أن ثلة من أصحاب الصرائف، بسبب عدم ثقتهم بإجراءات الترحيل، أو بسبب ارتباط بعضهم بمصالح شخصية مع بيئتهم، أو بسبب ضعف وعيهم الذي لم يسمح لها، فهم معنى الانتقال والتغيير الكبير الذي ينتظرهم، آثروا البقاء فلم يملأوا استمارات توزيع الأراضي في مدينة الثورة، الأمر الذي استوجب توجيه دعوات لهم للحضور إلى مقر "لجنة الترحيل وتوزيع الدور و الأراضي" لملء استمارات الأراضي، وغالبا ما تكون

[1] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية – الديوان، تسلسل الملف ٤ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١١٤ ص ١٤٤،الوثيقة رقم ٢١٥ ص ٢٦٧ ؛ د.ك. و.، الوحدة الوثائقية: حكم محلي جمهوري، تسلسل الملف ٤٦ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٢٧ ص ١٩٥، الوثيقة رقم ٣٣ ص ٥٠ ؛ د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية، تسلسل الملف ١٤ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ٢٧٤ ص ٤٦١ .

هذه الدعوات مصحوبة بتوجيه الإنذار لهم[1]. وهناك نوع آخر من سكان الصرائف فضلوا البقاء في أحيائهم واختاروا الحياة فيها، بسبب قرب محل سكناهم من مكان عملهم، مثل أولئك الذين سكنوا إلى جوار معامل الطابوق في مناطق الشماعية وشاعوره وأم جدر[2]. غير أن الشرطة كانت ترحل هؤلاء من أماكنهم إلى الأراضي التي خصصت لهم بقوة القانون، وكان ذلك يتم في الغالب إما بموجب دعوى قضائية يرفعها أصحاب الأراضي الأصليين التي شيدت عليها الصرائف، أو لأجل إقامة مشروع عمراني في العاصمة[3].

لعل شهادة إسماعيل العارف[4]، تفيدنا في هذا المجال وهي أيضا توضح لنا الطريقة الحضارية التي يتعامل بها عبد الكريم قاسم مع سكان الصرائف، وذلك عندما ذكر أنه ذهب مع عبد الكريم قاسم ليلا، لإلقاء نظرة على أحوال الصرائف، وكثيرا، ما كان الزعيم يقوم بهذا العمل، قبل أن ينقلوا إلى مدينة الثورة المجاورة لصرائفهم، ويتذوقوا لأول مرة في حياتهم طعم السكن اللائق

---

(1) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية، تسلسل الملف ١٤ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان الصرائف، الوثيقة رقم ٩٦ ص ١٢٥ .

(2) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية - الديوان، تسلسل الملف ١٩٩ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف إيجار الأراضي طلبات الأهلين، الوثيقة رقم ٣١ ص٣٤.

(3) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية، تسلسل الملف ١٤/٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ٩٧ ص١٢٦.

(4) إسماعيل العارف: ولد في بغداد سنة ١٩٢١، انتقل مع عائلته إلى إحدى قرى ديالى وأتم فيها دراسته الابتدائية، ثم عاد إلى بغداد ليكمل تعليمه الثانوي، دخل إلى الكلية العسكرية في شباط ١٩٣٨، وتخرج فيها سنة ١٩٣٩ برتبة ملازم ثانٍ، دخل صنف الهندسة الحديث التكوين في الجيش العراقي، شارك في حرب ١٩٤١، شكل جمعية سرية مع بعض زملائه الضباط تهدف إلى نشر المبادئ الوطنية بين الضباط الشباب القادمين إلى صنف الهندسة، يعد من قادة تنظيم الضباط الأحرار حتى سنة ١٩٥٦، اكتشفت رئاسة أركان الجيش أمره فعينته ملحقاً عسكرياً في الولايات المتحدة الأميركية. تولى بعد نجاح ثورة تموز منصب وزير المعارف(التربية والتعليم) ووكالة وزارة الإرشاد. وللمزيد من التفصيل ينظر: إسماعيل العارف، المصدر السابق.

بالإنسان وكانوا فرحين بما يتحقق لهؤلاء الناس من حياة جديدة مشرقة. لكن ما أن ترجلا من السيارة، وتجمع سكان الصرائف حول عبد الكريم قاسم يقبلونه ويقبلون سيارته، حتى انبرى له شيخ كبير، طالبا منه، أن يأمر الجهات التي تنوي ترحيلهم إلى أماكنهم الجديدة، أن يدعهم فيها لأنها ديارهم التي تعودوا العيش فيها، ولايحبذون الانتقال منها. عندها قال عبد الكريم قاسم له: **"لقد هيئنا لكم دورا لانقة فيها الماء الصافي والكهرباء، إليس أفضل لكم أن تعيشوا فيها بكرامة ؟ أخرجوا غدا وقفوا على السدة الترابية مجردين من أثاثكم وسوف أبعث اليكم من يرتب أحوالكم"**، وأضاف العارف أن الزعيم عبد الكريم ركب سيارته وهو متألم، لأن التعاسة المزرية التي عاشها هؤلاء البؤساء غطت أعينهم بغشاوة كثيفة، أفقدتهم القدرة على التمييز وقتلت فيهم التطلع إلى حياة أفضل[١].

وعلينا أن نذكر هنا، أن الشرطة كانت أحيانا مضطرة وفي حالات قليلة تقوم باستدعاء بعض أصحاب الصرائف لتنظيم استمارات الانتقال إلى مدينة الثورة[٢]. كما أن البعض منهم لم ينتقل إلى مدينة الثورة بالرغم من استلامهم الدور أو القطع السكنية، لأنهم أثروا البقاء في صرائفهم، للعوز المادي الذي كانوا يعانونه، أو بسبب عدم ثقتهم بجدية الحكومة على تغيير واقعهم المرير وجعل حياتهم مرفهة[٣]. ولما كان عبد الكريم قاسم يعتبر موضوع القضاء على الفقر معركته الشخصية، فأنه لم يشأ أن يمر انعقاد المؤتمر الثاني لاتحاد نقابات العمال دون أن يواصل متابعتها وذلك عندما حث أصحاب الصرائف

---

[١] المصدر نفسه، ص٢١٦-٢١٧.

[٢] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٤٢٠٥٠/١٤، عنوان الملف ترحيل و أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٠٦ ص١٣٧.

[٣] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملف ٤٢٠٥٠/٤، عنوان الملف ... وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ٤١ ص٥٢.

الانتقال إلى أراضيهم الجديدة وبنائها بالدور العامرة قائلا لهم: **"إننا نطالبكم ايها الإخوان أن تشمروا عن سواعدكم، فقد منحنا القطع والأراضي إلى إخواننا للمباشرة ببنائها، وقد لاحظنا قسما من إخواننا أصحاب الصرائف ممن ملكت لهم الدور ولكنهم لازالوا يسكنون في الصرائف، أنني أطلب منهم الانتقال من تلكم الصرائف إلى تلكم الدور"**. وبعد ذلك يعلن عن جهوده في إعداد القطع السكنية التي أصبحت جاهزة للبناء فقال: **"أيها الإخوان لقد قسمنا عشرين ألف قطعة اصبحت جاهزة خلف السدة الشرقية، وأوصل إليها الماء وأعدت إلى البناء، ولو تذهبون إلى تلك المنطقة لرأيتم كثيرا من إخوانكم أصحاب الصرائف قد شمروا عن سواعدهم وأقيمت الدور العامرة بالطابوق والدور المرفهة"**[1].

اشتهر عبد الكريم قاسم باصطحابه لضيوفه في جولات ليلية بسيارته التي كان معظمها يستمر حتى طلوع الفجر، ينقلهم إلى مدينه الثورة ليطلعهم على ما حققه لسكان الصرائف في بغداد[2].

قطع عبد الكريم قاسم عهدا لأصحاب الصرائف، بعدم تركهم وشأنهم والاكتفاء بتوزيع الأراضي السكنية عليهم، دون أي متابعة منه، فقد ورد في أحد خطبه أنه قال: **"سوف تكون بيوتنا عامرة عما قريب، ولن يحل يوم ١٤ تموز حتى ترون ١٤ شارعا تمتد من شرقي بغداد إلى غربها، تفتح المناطق لأهل الصرائف للأحياء القديمة تنطلق فتقسمها إلى قواطع، وعند ذاك يسهل التنقل فيما بينهم ويسهل نقل الماء الصافي ويسهل وصول الكهرباء إليهم"**[3].

---

(١) "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب أبن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١"، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٢) إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص٢١٧؛ محسن الرفيعي، المصدر السابق، ص٦٥؛ جعفر الحسيني، المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٣) "مبادئ الثورة ١٤ تموز في خطب أبن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١"، ص٢٩٥.

وقبل الموعد الذي التزم به عبد الكريم قاسم بأيام، أعلن حسن رفعت وزير الأشغال والإسكان خبر إيصال الماء والكهرباء للقطع المفروزة في مدينة الثورة، وأن تعبيد الشوارع جارٍ بوتيرة أسرع مما كان مقرراً، فضلا عن إعلانه بدء وزارته ببناء مدرستين وسوق وحمام شعبي وجامع، ناهيك عن الأبنية العامة الأخرى التي هي قيد الإنشاء والدراسة[١].

حرص عبد الكريم قاسم على متابعة عملية أنتقال سكان الصرائف وتذليل كل الصعوبات التي تقف أمام عملية الانتقال هذه، فكان في زيارته المتكررة للمدينة الناشئة يسمع بكل سرور لمطالب سكانها، وأحيانا يستلم عرائض مكتوبة ليقوم بدراستها وتنفيذ ما يمكن تنفيذه عن طريق الدوائر المختلفة، كل ذلك لتكون المدينة الجديدة مركز جذب لسكان الصرائف في بغداد[٢].

لم يكن ذلك كافيا برأي عبد الكريم قاسم فقام في ١٣ آب ١٩٦١ بتشكيل لجنة وزارية مهمتها تسريع عملية تقديم الخدمات لسكان مدينة الثورة، تكونت هذه اللجنة من حسن رفعت وزير الإسكان والأشغال وباقر الدجيلي[٣] وزير البلديات ومتصرف (محافظ) بغداد. ترأس عبد الكريم قاسم اللجنة وتدارست كل التقارير الفنية وغيرها الخاصة بالنهوض بمدينه الثورة، ثم أصطحب عبد الكريم قاسم اللجنة إلى المدينة، لتتطلع على واقع المدينة عن

---

[١] "البيان"، العدد ٣٤٧، ١٠ تموز ١٩٦١.

[٢] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٤٢٠٥٠/١٤، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٥٩ ص٢٠٤.

[٣] باقر الدجيلي: ولد في النجف سنة ١٩١٧ وأتم دراسته الإعدادية فيها، تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٠، تقلب في عدة مناصب إدارية في مختلف الألوية العراقية، تدرج في هذه الوظائف حتى عين متصرفاً للحلة سنة١٩٥٩، ثم متصرف للواء السليمانية سنة ١٩٦٠، واستمر كذلك حتى الرابع عشر من أيار سنة ١٩٦١، إذ صدر مرسوم جمهوري يقضي بتعينه وزيرا للبلديات. وللمزيد من التفصيل ينظر: "دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠"، ص ٤٠٢ و ٧٧٤.

كتب والمشروعات الجاري تنفيذها بها، والمشاريع المطلوب بناؤها فيها. ووعد عبد الكريم قاسم الذين لم يحصلوا على قطع سكنية بأن لجنة ستأتي لتسجيل أسماءهم ليمنحوا قطع الأراضي السكنية، ووعدهم بإيصال الماء والكهرباء لهم بأقصى سرعة ممكنة، وأمر بتوفير الماء الصالح للشرب بشكل مؤقت عن طريق السيارات الحوضية[1].

كما طلب عبد الكريم قاسم من الجهات المسؤولة عن مد شبكات أنابيب الماء الصالح للشرب أن تعمل جاهدة من أجل إنجازه قبل الفترة المقررة له. وأثناء عودته إلى مقر عمله في وزارة الدفاع حث عبد الكريم قاسم أعضاء اللجنة موضوع البحث ببذل قصارى جهودهم كلاً في مجاله من أجل إكمال مشروع إسكان الصرائف في مدينة الثورة وتوفير أسباب الراحة لهم. معربا عن استعداده شخصيا لمعاونتهم، وطلب منهم أن يراقبوا الأعمال التي جرت لإكمال المشروع بأنفسهم مذكرا إياهم، أن الخدمة الحقيقية هي خدمة هؤلاء الفقراء من أبناء الشعب العراقي والعناية بهم[2].

قامت الدوائر الحكومية المختصة في اليوم التالي من زيارة عبد الكريم قاسم إلى مدينة الثورة بحملة لتنفيذ التوجيهات والتعليمات التي أصدرها رئيس الوزراء فيما يتعلق بمشروع إسكان أصحاب الصرائف وتهيئة سبل الراحة لهم، لاسيما إيصال الماء والكهرباء إلى المنطقة التي سيشيدون الدور عليها في مدينة الثورة، وعليه باشرت الجهات المختصة في مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد بمد أنابيب المياه بطول أكثر من سبعة كيلو مترات وبقطر ١٥

---

[1] "البيان"، العدد ٣٧٥، ١٤ آب ١٩٦١.

[2] المصدر نفسه.

عقدة. أعلن فائق أحمد حالت[1] مدير عام مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، أن العمل سينجز بأقل من عشرة أيام[2]. أما بالنسبة للكهرباء فقد اتخذت الخطوات اللازمة في مصلحة كهرباء بغداد لمد الخطوط الكهربائية وإيصال القوة الكهربائية إلى مدينه الثورة خلال عشرة أيام، وفيما يخص الشوارع والطرقات في المدينة المذكورة، فقد قامت أمانة العاصمة بحملة لتعديلها وتنظيفها[3]، كما أقدمت الأمانة على تخصيص سيارة خاصة تقوم برش الشوارع العامة الترابية في مدينة الثورة بمادة النفط، ليسهل على المارة السير فيها[4].

شجعت هذه الإجراءات المترددين من سكان الصرائف على القبول بالانتقال إلى مدينة الثورة، وتسهيلا لذلك ترأس عبد الكريم قاسم جلسة طارئة لمجلس التخطيط الاقتصادي، أتخذ فيها قرارين بشأن مشروع إسكان أصحاب الصرائف، فقرر تخصيص مبلغ ٨ آلاف دينار أضافه إلى مبلغ ألفي دينار مخصصة سابقا، وذلك لغرض تهيئة ومسح وتخطيط وإفراز القطع المراد توزيعها على الفقراء من أصحاب الصرائف، وخول المجلس وزارة الأشغال والإسكان الصلاحيات الكاملة لصرف الأموال. ثم قرر المجلس تخصيص مبلغ

---

[1] فائق أحمد حالت: ولد في بغداد سنة ١٩٠٥ في عائلة معروفة، درس في المكتب السلطاني العث... وبعد الاحتلال البريطاني واصل دراسته في مدرسة الأميريكان بالبصرة، ثم أنهى دراسته الثانو... بغداد، تقلب في مختلف الوظائف الإدارية والفنية في مختلف دوائر البرق والداخلية وا... والأوقاف العامة حتى أنيطت به المديرية العامة لمصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد سـ... وللمزيد ينظر: "دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠"، ص ٧٨٠.

[2] "الثورة"، العدد ٦٧٤، ١٥ أب ١٩٦١؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارا... ص ٢٠٠.

[3] "البيان"، العدد ٣٧٦، ١٥/أب/١٩٦١.

[4] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٤٢٠٥٠/١٤، عنوان الملف ترحيل و... أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ٢٤١ ص ٣١٥.

٣١ ألف دينار لإنشاء محطة تصفية الماء في مدينة الثورة شرق بغداد، وبتخويل وزارة الأشغال والإسكان القيام بهذا العمل، على أن تكون طاقة المحطة كافية لسد حاجات المدينة المذكورة[١]. تنفيذاً لذلك انخرطت أكثر من جهة حكومية في عمل متواصل. عبرت فيه تلك الجهات عن إنجاز أعمالها بأسرع وقت من أجل إكمال عمليات المسح والفرز والتقطيع والتوزيع بفترة قياسية[٢].

ولكي تشمل الأحياء الجديدة من مدينة الثورة الجهود الحكومية استنهضت "لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي" همم وزارتي الصناعة والبلديات ورجتهما بالإيعاز إلى الجهات المختصة لغرض الإسراع بمد أنابيب الماء وتأسيس الكهرباء للقطع الأراضي الأخرى التي تم توزيعها في مدينه الثورة مؤخرا، لأن التأخير في ذلك سيؤدي إلى عدم تشجيع المواطنين في سكن هذه المدينة، التي تعتبر من المنجزات الهامة لثورة ١٤ تموز، والتي هي موضع الاهتمام الكلي لعبد الكريم قاسم[٣].

ما يستحق الذكر هنا، أن وزارة الأشغال والإسكان حاولت أن تقضي عمليا على عزلة أصحاب الصرائف وتجعلهم في تماسٍ مباشرٍ ومعايشة يومية للحياة الحضرية لمدينة بغداد، بأن وزعت حوالي ٢٠٠ دارا من مجموع ٩١١ داراً التي أنجزتها حكومة الثورة، على بعض فئات الموظفين في أجهزة الدولة[٤].

بعد ذلك كله، بدأت الحياة تدبُ في مدينة الثورة موضوع البحث رويدا رويدا، فقد أعلنت مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، بناء على أمر الزعيم عبد الكريم قاسم رئيسْ الوزراء، أن المرحلة الثانية التي ستبدأ بها المصلحة فور

---

[١] "البيان"، العدد ٣٧٧، ١٦ آب ١٩٦١.

[٢] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ١٤ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٠٧ ص ١٣٨.

[٣] د. ك. و.، الملف نفسه، الوثيقة رقم ٩ ص٩.

[٤] "البيان"، العدد ٥٤٦، ٧ آذار ١٩٦٢.

تسليم القطع المفروزة لأصحابها، هي مد شبكة داخلية لأنابيب المياه داخل المدينة لتزويد الدور التي ستشيد على القطع الموزعة بالمياه النقية[1]. فضلا عن ذلك أخذت أمانة العاصمة تقدم الخدمات البلدية إلى مدينة الثورة، مثل تسوية الشوارع الداخلية للقطع المخصصة للتوزيع، ورشها بالنفط بصورة دورية تمهيدا لتبليطها تدريجيا في المستقبل[2]. من جانب آخر وافق" مجلس التخطيط الاقتصادي" على إحالة تبليط شارع موازٍ لمدينة الثورة من جهتها الجنوبية بطول كيلو مترين، وبعرض ٥١ مترا من شأنه المساهمة في إعمار المدينة المذكورة وتسهيل ارتباطها بمناطق بغداد الأخرى[3].

تطرق عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء أثناء زيارة له لديوان وزارة التربية والتعليم في ٧ أيلول ١٩٦١، إلى الخطط والجهود التي وضعت لتطوير الوضع الاجتماعي العام في العراق، ضاربا مثالا حيا لذلك، وهم أصحاب الصرائف والصرائف في بغداد، وكيفية نقلهم من "الصريفة" البالية إلى دار صحية حديثة تليق بالإنسان المحترم في القرن العشرين، وشرح قاسم الجهود الحكومية التي نقلت ابن الشعب من الصريفة إلى الدار الحديثة خلال أشهر معدودات. رجا عبد الكريم قاسم من سكان الصرائف أن يدركوا مدلولات وأبعاد الانتقال من الصريفة إلى الدار الحديثة، وأن ينقلوا ذلك للأجيال القادمة باعتبار ذلك قضية جبارة . من المفيد أن نتركه يتحدث إذ قال: **"كثيرا ما ألتقي بأصحاب الاكواخ والصرائف أثناء الليل وأطراف النهار، ويسألوني يا زعيم ما هي رغبتك، وماذا تريد منا أن نفعل، فنحن جنود الجمهورية، فأجيبهم بأن أحرقوا الاكواخ والصرائف، عندما تنتقلون إلى بيوتكم الجديدة العامرة كدليل على تخلصكم من**

---

[1] "البيان"، العدد ٣٨٢، ٢٢ آب ١٩٦١.

[2] "البيان"، العدد ٣٦٥، ٢ آب ١٩٦١.

[3] "البيان"، العدد ٤٧٩، ١٨ كانون الأول ١٩٦١.

عهود التعسف وظلم المجتمع، وقصوا على صغاركم وأطفالكم عندما يشبون ويكبرون، هذه القصة الجبارة، قصة التحول السريع المدهش من الصريفة إلى الدار الصحية الجديدة، ومن ظلام الصرائف وليلها البهيم، إلى نور العمران والثقافة والرفاه"[1].

أكد عبد الكريم قاسم في الزيارة نفسها، أن القضاء على مظاهر الصرائف والصرائف في بغداد، يؤلف جانبا ضخما من الإصلاح الاجتماعي والثورة الاجتماعية المستمرة برأيه في العراق، فقد ذكر أنه قام في احتفالات الرابع عشر من تموز سنة ١٩٦١، بهدم صريفة بيده إيذانا منه باستمرار الثورة البناءة، ختم حديثة بهذه الكلمات الخالدات التي لم تخرج إلا من لسان صادقٍ وقلبٍ مفعم بالحب للفقراء إذ أكد: **"أن الصريفة ستكون في المستقبل القريب أثر بعد عين، وأن القضاء على الصريفة، والأخذ بيد الفقراء والمحتاجين ونصرتهم بالحق، هي الخطوط الاساسية للعدالة الاجتماعية في جمهوريتنا"**[2].

اعتبر عبد الكريم قاسم في خطاب آخر له أن بقاء أحياء الصرائف في العراق سببا أساسيا لابتعاد سكانها عن الاهتمام بشؤون الوطن، مما يعطي فرصة للمتربصين بالوطن وفي المقدمة منهم الاستعمار الغربي[3]. لا بأس أن ندع عبد الكريم قاسم يوضح ذلك عندما قال: **"إنني قد وجدت بأن الطريق الواضح لتحطيم الاستعمار هو بإنقاذ أهل الصرائف وأمثالهم وإخواننا الآخرين من السكنى في هذه الصرائف، فمتى ما نقلنا مستواهم إلى مستوى عادل لائق بهم فلن يتمكن الاستعمار أن يتغلغل بين صفوفهم، وخاصة أننا أكثرنا ونكثر من المدارس**

---

[1] "مبادئ الثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١"، ص ٤٦٩ -٤٧٠.

[2] المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

[3] المصدر نفسه، ص ٥١٤.

والمستشفيات فنحارب الفقر والمرض والجهل وهذه هي الطريقة الواضحة لتحطيم الاستعمار" [١]

آلى عبد الكريم قاسم اليوم الأول من العام ١٩٦٢، إلا أن يزور بعض أحياء الصرائف الذين لم يشملهم بعد توزيع قطع الأراضي في مدينة الثورة. المهم أنه اسمعهم كلاما يستحق أن نثبته هنا:

"إنني أرغب قبل كل شيء في صباح هذا العام الجديد بزيارة إخواني الفقراء والمحتاجين، فإنني من الفقراء، وأرغب أن أكون بينهم في أحيائهم ومحلاتهم في الساعات الأولى من هذا العام، ليذكرني ذلك دائما بالاستمرار على العمل من أجلهم والاطلاع على حالهم، وأرجو الله أن يساعدنا للقضاء على الاستعمار، ونشر العدالة في بلادنا، ومواصلة الكفاح بصبر وعزم لرفع مستوى المحتاجين والفقراء، ولنتمكن من إعداد وتأمين المناطق والمساكن والدور العامرة لهم ولعوائلهم، وبصورة خاصة لإخواننا أهل الصرائف"[٢].

يبدو أن جدية الحكومة في تأهيل مدينة الثورة للسكن من خلال الخدمات البلدية والاجتماعية التي بذلتها، شجع الكثير من أصحاب الصرائف على مراجعة وزارة الأشغال والإسكان للحصول على قطع أراضي في المدينة المذكورة . الأمر الذي أكده عبد الكريم قاسم عندما قال ما نصه : **"خلقت ثورتنا البناءة وعيا جديدا في نفوس الفلاحين والعمال والمواطنين الآخرين في**

---

[١] المصدر نفسه، ص ٥٢٥.

[٢] "الثورة"، العدد ٧٩٢، ٢ كانون الثاني ١٩٦٢.

جميع أرجاء العراق. فعندما كانوا يتهيبون من الحكومة عندما تهرع إليهم لإنقاذهم من بؤس الصرائف وشظف العيش، ورواسب التاخر والجمود، انعكست الآية، فاصبحوا هم يهرعون إلى الحكومة، وإلى المسؤولين وكثيرا ما يراجعونني بالذات ويقولون: يا سيادة الزعيم أنقذنا كما أنقذت غيرنا. أعطنا حقنا من الأرض، إننا مستعدون لإعمارها وبنائها، إننا جنودك وجنود الجمهورية"[1].

طبقاً لإحدى وثائق وزارة الداخلية، انهالت طلبات أصحاب الصرائف للحصول على قطع الأراضي السكنية في مدينة الثورة على أكثر من جهة حكومية

لاسيما وزارة الأشغال والإسكان[2]. سبب ذلك الأمر إرباكاً في عمل "لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي"، لأجل ذلك أصدر حسن رفعت وزير الأشغال والإسكان بيانا لتنظيم وتوزيع الأراضي على المواطنين من سكنة الصرائف، قال فيه حصر مراجعة أصحاب الصرائف باللجنة المذكورة كونها الجهة الوحيدة المختصة بأمور توزيع الأراضي على أصحاب الصرائف، كما أعلن حسن رفعت أن قوائم التوزيع ستصدر في أول كل شهر، لذلك لا تقبل المراجعات إلا في هذا اليوم بغية فسح المجال أمام الموظفين لإنجاز المعاملات، مؤكدا أن الأراضي التي ستوزع مخصصة فقط لسكان الصرائف. ورجا الوزير المذكور في ختام بيانه المواطنين الآخرين من غير سكنة الصرائف عدم المراجعة لطلب الأراضي، كون الوزارة بصدد تخصيص مناطق أخرى لهم[3].

---

(1) "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١"، ص٤٦٩.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٦٧٥ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف الصرائف الوثيقة رقم ٢٥٩ ص ٢٨٠.

(3) "الثورة"، العدد ٨٠٣، ١٥ كانون الثاني ١٩٦٢.

في الوقت نفسه، أخذت "لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي" تستقبل طلبات الراقدين في المستشفيات من سكنه الصرائف، عندما كانت تجوبها لتسهيل عملية تخصيص الأراضي السكنية لهم في مدينة الثورة [1]. في خضم هذا الاهتمام الكبير اقترح حسن رفعت على مجلس الوزراء اقتراحا بإنشاء مصلحة باسم مصلحة إسكان الصرائف [2].

أمام امتناع البعض ممن امتلك قطعا سكنية في مدينة الثورة والانتقال إليها وبناء الدور فيها، بحجة عدم توفر المال اللازم لذلك، سمحت "لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي" بترك التصميم المعد للبناء من قبل وزارة الأشغال والإسكان، والاكتفاء ببناء واجهة القطعة وفق التصميم المبسط، ليتم فيما بعد وتدريجيا وحسب الإمكانات المالية بناء الغرف، ومنح أصحاب الصرائف المنتقلين إلى مدينة الثورة الوقت الكافي لتشييد دورهم [3].

من جانبهم أعلن المسؤولون في مصلحة كهرباء بغداد بأن العمل جارٍ على قدم وساق لإيصال التيار الكهربائي إلى جميع أحياء مدينة الثورة، ودعوا في الوقت نفسه الأفراد الذين لم تصل إليهم الكهرباء، مراجعة المصلحة المذكورة للقيام بالواجب اللازم [4].

تكاملت بفضل متابعة عبد الكريم قاسم المستمرة الخدمات الأساسية لمدينة الثورة، فقد تم بناء حتى نهاية ١٩٦٢، ثماني وعشرين مدرسة فيها، ووضع الخطط لبناء ثمانِ مدارس أخرى، من جانبها فتحت مديرية الإعاشة العامة أربعة مخابز عامة، وفي الوقت نفسه قررت وزارة الصحة بناء مستشفى

---

(١) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٦٧٥ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف الصرائف، الوثيقة رقم ٣١٩ ص٤٥.

(٢) "البيان"، العدد ٥٤١، ١ آذار ١٩٦٢.

(٣) "المواطن"، العدد ١٧٨، ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٢.

(٤) "البيان"، العدد ٦٢٥، ٢٢ حزيران ١٩٦٢.

كبير بسعة ٥٠٠ سرير في الثورة، كما قررت مديرية المصايف العامة أنشاء مسبحا صيفيا في مدينة الثورة[١].

لما كان عبد الكريم قاسم قريبا جدا من واقع وطبيعة أحياء أصحاب الصرائف في بغداد، فأنه كان يعلم بأن مدينة الثورة لا تستوعب كل أصحاب الصرائف، وعليه أمر بتخصيص منطقتين أخريين في بغداد، الأولى شمال غرب مدينة الكاظمية، والأخرى في الدورة . أعلن حسن رفعت وزير الأشغال والإسكان وساعد عبد الكريم قاسم في مشروع التخلص من الصرائف في بغداد، بأن عبد الكريم سمى المدينة الجديدة باسم" الشعلة"، وأن تصميمها سيكون على غرار تصميم مدينة الثورة، على أمل أن تستوعب المدينة الجديدة ٢٠ ألف عائلة من سكان الصرائف، وقد خصصت اساسا لأصحاب الصرائف في الشاكرية والوشاش والكاظمية. كما أعلن الوزير المذكور عن رغبة عبد الكريم قاسم بتحويلها إلى مدينة حديثة تتوفر فيها كل مظاهر الحياة العصرية[٢].

استجاب "مجلس التخطيط الاقتصادي" سريعا لمتطلبات إيصال المياه الصالحة للشرب للمدينة الجديدة، ومن جانبها شمرت مديرية إسالة ماء بغداد عن جهودها الاستثنائية من أجل إيصال شبكة المياه إلى كل أحياء الشعلة. رافق ذلك عملية بناء عدد من المرافق الحيوية في المدينة، فقد شرع ببناء أربع مدارس ومستوصفين ومركزاً للشرطة وغير ذلك[٣].

---

[١] "المواطن"، العدد ٢١٨، ١٩ كانون الأول ١٩٦٢، العدد ٢٣٧، ١١ كانون الثاني ١٩٦٣ العدد ٢٤٩، ٢٥ كانون الثاني١٩٦٣، العدد ٢٤٨، ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٣.

[٢] "البيان"، العدد، ٥٦٣، ٣ نيسان ١٩٦٢.

[٣] د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ١٤ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ١٧٦ ص ٢٢٦ ؛"البيان"، العدد ٥٨٤، ٢٧ نيسان ١٩٦٢؛" المواطن"، العدد ٩٣، ٢٢ تموز ١٩٦٢، العدد ١٦٨، ١٨ تشرين الأول ١٩٦٢.

تطلب أمر القضاء على أحياء الصرائف خلف السدة الشرقية، ردم نهير "شطيط" الذي يذكر الناظر بالمأساة التي كان يعيشها أصحاب الصرائف، فضلا عن ما يمثله من مخاطر بيئية على مدينة بغداد، وتنفيذ مشروع مد خط مجاري كبير مكانه . لم تستمر عملية وضع التصاميم الخاصة بذلك الخط الذي بلغ طوله أكثر من ١٢ كم، إلا أسابيع، وبعدها أعلن المشروع للتنفيذ بعد أن خصص" مجلس التخطيط الاقتصادي" الأموال الكافية له . أخذ المقاول الذي أرسيت مهمة تنفيذه به يسابق الزمن من أجل أنجازه قبل ١٤ تموز ١٩٦٢ كما كان يرغب عبد الكريم قاسم الذي زار المشروع أثناء التنفيذ أكثر من مرة[١].

لم ينسَ عبد الكريم قاسم شريحة أخرى ارتبطت أكثر مما ارتبطت بسكان الصرائف و بـ" شطيط" ألا وهي مربي الجاموس، فقد وجه عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء كل الوزارات ذات العلاقة الاهتمام بهذه الشريحة والأخذ بأيدي أبنائها والعمل على تحسين حالتهم المعاشية بكل الوسائل والسبل الممكنة[٢]. وتنفيذا لذلك خصصت وزارة التخطيط مبلغ مليوني دينار ضمن تخصيصات "الخطة الاقتصادية المؤقتة"، وذلك لإنشاء قرى لهم خارج حدود مدينه بغداد. منها أربع قرى في أبي غريب بالقرب من معمل الألبان، وأخرى في منطقة الفضيلية. كل قرية تضم العديد من الدور، كل دار تضم عدد من الغرف وحظيرة للجاموس، على أن تملك الدور لمربي الجاموس وبأقساط

---

(١) " محاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي"، الجلسة الخامسة عشر، ١٩ نيسان ١٩٦٠، رقم القرار ٢، الجلسة التاسعة والعشرون، ٢ آب ١٩٦٠، رقم القرار ٢٠ ؛" الأهالي"، العدد ٥٠٠، ٦ آب ١٩٦٠ ؛ " ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث"، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٦١، ص ١٦٠ ؛"البيان"، العدد ٣٧٥، ١٤ آب ١٩٦١.

(٢) د. ك. و. الوحدة الوثائقية : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تسلسل الملف ٩٨ / ٤٢٠٧٠٨، عنوان الملف معاملات تخصيص الأراضي للإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ٤٣ ص ٤٧.

مريحة . اشتملت كل قرية من هذه القرى على الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء ومدارس ومستوصفات وغيرها[1].

لا نغالي إذا ما ثبتنا هنا، إن عبد الكريم قاسم بموقفه هذا من سكان الصرائف قد نجح نجاحا واضحا بنقل فئة اجتماعية من سكان بغداد من النسيان والحرمان والبدائية أيضا إلى الحياة المدنية الحديثة، لتعيش عصرها بمظاهره وأدواته، مما جعلها تشعر بحق ولأول مرة في حياتها بطعم الكرامة الإنسانية، ومعنى الانتماء لبغداد والوطن، فضلا عن ذلك كله لم يجعل هذا الموقف تلك الفئة جزءا من نسيج بغداد الحضري فحسب وإنما، ثقفهم وكيفهم مع نسيجهم الجديد، مما ساعد على تحويلها إلى فئة منتجة بعد أن كانت عبئا على العاصمة بغداد . وأن يدخل ذلك سكان الصرائف في طور مهم من التغير الاجتماعي الكبير والمستمر.

نرى أن المقام مناسب تماماً هنا، أن نشير إلى حكم تاريخ العراق المعاصر بشأن الموضوع الذي نحن بصدد تقييمه النهائي، بتبيين رأي أبو تاريخ العراق المعاصر وأمه، وأستاذ الأساتذة الأستاذ المتمرس الدكتور فاضل حسين، الذي أمضى عمره المفعم بالإبداع في دراسة وتدريس ذلك التاريخ لمدة قاربت الخمسين سنة حتى وفاته رحمه الله سنة ١٩٨٩، والذي خرجت من تحت عباءتهِ أجيال من المؤرخين الذين شرفوا الفكر التاريخي المعاصر والعراق، الدكاترة كمال مظهر أحمد وهاشم صالح التكريتي وصالح العابد وحسين القهواني وصادق السوداني وعلي شاكر وخليل علي مراد وجعفر

---

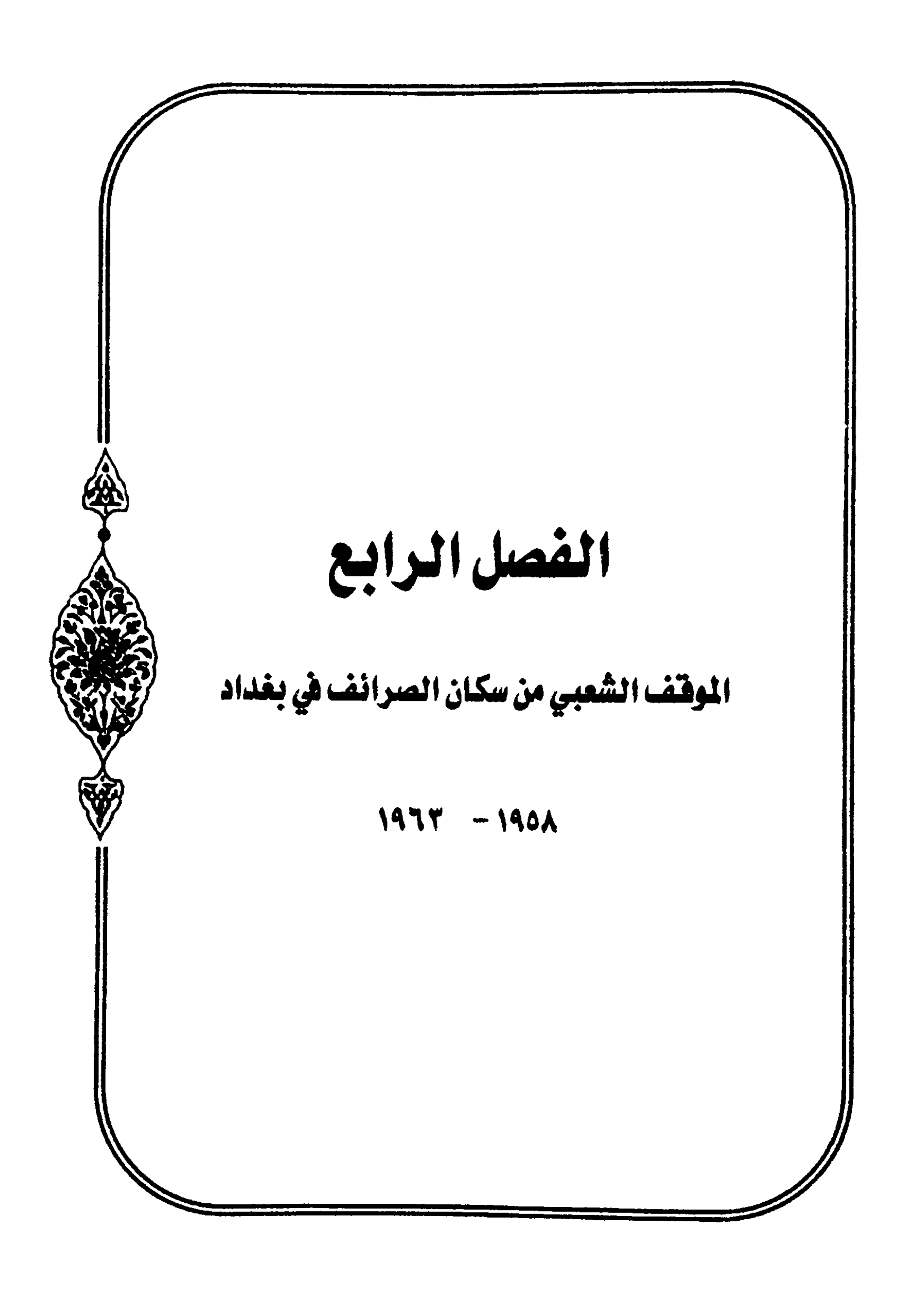
[1] "محاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي"، الجلسة العشرون، ١٧ أيار ١٩٦٠، رقم القرار ٩ ؛ د. ك. و .، الوحدة الوثائقية: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تسلسل الملف ٩٨ / ٤٢٠٧٠، عنوان الملف معاملات تخصيص الأراضي لإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم ٣٨ ص ٤٥ ؛"= =مشاريع لواء بغداد في الخطة الاقتصادية المؤقتة"، ص ٥٢ ؛" دليل الإسكان في العراق"، ص ١٤ ؛ " البيان"، العدد، ٢١٩، ١٩ كانون الثاني ١٩٦١.

عباس حميدي رحم الله المتوفين منهم وأمد بعمر الأحياء منهم. فهو لم ير أفضل انجاز لثورة ١٤ تموز من تحويل صرائف بغداد إلى مدينة، لذلك اصطحب أستاذه الأميركي الزائر لبغداد إلى زيارة مدينة الثورة، ليشرح له دلالات الانتقال من صرائف ما قبل العصور الوسطى إلى مدينة عصرية مزودة بوسائل الحضارة الحديثة وأدواتها [1].

كان ذلك موقف عبد الكريم قاسم من سكان الصرائف في بغداد. أما موقف الرأي العام العراقي ممثلا بصحافته وأحزابه، فأنه سيكون موضوع الفصل الرابع إن شاء الله سبحانه وتعالى.

---

[1] ينظر: فاضل حسين، دراسات في تاريخ العراق السياسي والاجتماعي، ص ١٨٢؛ عبد الله شاتي عبهول، من يريد التقرب إلى الله.



الفصل الرابع

الموقف الشعبي من سكان الصرائف في بغداد

١٩٥٨ - ١٩٦٣

موقف الصحافة العراقية من سكان الصرائف في بغداد:

لم يمنع عزم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء عزماً صادقاً وأكيداً للقضاء على أحياء الصرائف في بغداد، وتحويلها إلى مدن حديثة مزودة بالخدمات الاساسية، الصحف العراقية من تناول موضوع أحياء الصرائف وسكانها من جوانب متعددة بوصفها واحدة من أهم المشكلات التي تركها العهد الملكي. وراحت تلك الصحف التي وصل عددها في السنة الأولى من عمر ثورة ١٤ تموز إلى خمس وأربعين صحيفة يومية وأسبوعية، تكتب وتعلق عن حياة وأوضاع سكان الصرائف[1].

لم تنتظر جريدة" الزمان" بعد نجاح ثورة ١٤ تموز طويلاً حتى تكتب عن سكان الصرائف في بغداد، فقد لفتت أنظار المسؤولين وقادة الثورة وذكرتهم بمأساة هذه الفئة الاجتماعية المسحوقة في وقت مبكر نسبياً، عندما بيّنتْ من خلال تحقيقها الصحفي، الذي كان عنوانه" أمل كبير وصورة في كل بيت جولة في"العاصمة" مهجر طريدي الإقطاع صورة رائعة من حرص أبناء الشعب على جمهوريتهم الخالدة"، الذي نشرته في ٢٦ أيلول ١٩٥٨، مذكرةً الكلّ بأن مثل هكذا مواضيع لم يكن يُسمح لها التطرق أليها خاصة في السنوات الأربع الأخيرة من عمر العهد الملكي. استهلت"الزمان" تحقيقها بوصف دقيق لمنطقة الصرائف التي اعتبرتها مناظر تبعث الألم والحسرة في النفوس، إذ يعيش فيها شعب جائع متهالك لعبت بمقدراته فئة قليلة، لم تكن تعمل إلا بوحي من الاستعمار البغيض، وكل ذلك من أجل تثبيت ركائز الاستعمار وتمكينه من هذا البلد والإثراء على حساب شعب أعزل. بعد ذلك لاحظت "الزمان"، أن نوري السعيد أراد الموت والدمار والخراب لهذه الأحياء، لكنها لم تمت وإنما، انتصرت انتصاراً رائعاً بتفجير ثورة ١٤ تموز. ثم نقلت "الزمان" لنا أماني

---

(1) إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص٢١٧.

وتطلعات سكان حي "العاصمة"، فقد أخبر شيخ كبير طاعن في السن "الزمان" أنه يمني النفس العيش في بيت صحي واستنشاق النسيم الخالي من الروائح الكريهة، وكانت كل أماني شاب في مرحلة المتوسطة أن يقرأ دروسه على ضوء مصباح كهربائي. كما ذكرَت "الزمان" الكل بأن سكان الصرائف بشر وعراقيون عرب، من دمنا ولحمنا، شردّهم الإقطاع من جنوب العراق، جاؤوا ينشدون العيش في بغداد[1].

لم تكتفِ جريدة "الزمان" بهذا القدر، وإنما نقلت لنا صورة عن كثب لواقع وطبيعة تلك الأحياء فقالت: إن مئات الأطفال من البنات والبنين يمرحون ويلعبون قرب الفطائس والمستنقعات والمياه الآسنة، وفتاة صغيرة كغصن البان ليس عليها ثوب يستر جسمها الرقيق الضعيف، وطفل صغير غلبت عليه الصفرة والمرض فأحاله إلى شبح مخيف وكأنه من سكان القبور. وأشارت "الزمان" إلى أن صورة الزعيم عبد الكريم قاسم معلقة في كل صريفة، وأن سكان الصرائف يعلقون الآمال عليه لإنقاذهم من هذه الحياة البائسة[2].

لفتت مجلة "المثقف" في عددها الأول الذي صدر في شهر تشرين الأول ١٩٥٨، إلى أن الفروق ازدادت إتساعاً بين الأغنياء والفقراء، وقد ظهر ذلك جلياً بظهور الأحياء ذات البيوت الفاخرة والمكيفة الهواء، وانتشار السيارات الفارهة، في حين ازدادت بالمقابل أعداد الصرائف التي تشكو من انعدام كل شيء، بما فيه الماء الصالح للشرب. بعد ذلك أهابت المجلة المذكورة بحكومة الثورة ببذل المزيد من الجهد لرفع مستوى هذه الفئة البائسة[3].

---

(1) "الزمان"، العدد ٦٣٥١، ٢٦ أيلول ١٩٥٨.

(2) "الزمان"، العدد نفسه.

(3) "المثقف" (مجلة)، شهرية، بغداد، العدد الأول، تشرين الأول ١٩٥٨، ص ٧١.

أما جريدة "الجمهورية" فقد عدت أن وجود أحياء الصرائف ومعاناة سكانها واحد من الأسباب الرئيسة والموضوعية لثورة ١٤ تموز. وذلك عندما أكدت: أن أعدادا كبيره من الفلاحين بدأت تعاف هذه الحياة، فهجرت الحقول واستقرت في أطراف المدن الكبيرة، لاسيما بغداد، حيث يعيشون بالصرائف العائمة في المستنقعات في أوطأ مستوى مادي ومعنوي للحياة يتصوره الخيال. وأردفت "الجمهورية" تقول: إن هذه الحياة كانت سبباً كافياً لثورة تموز. لأن الثورة برأيها كانت في جانب مهم من جوانبها تعبيرا صادقاً عن التذمر الذي تأصلت جذوره في نفوس هؤلاء المهاجرين وعليه أدرك قادة الثورة هذه الحقيقة عندما قاموا بها[١].

نشرت من جانبها جريدة "البلاد" تحقيقياً صحفياً متكاملاً عن أحياء الصرائف في بغداد تطرقت فيه إلى عدد الصرائف وعدد سكانها، وأسباب مجيئهم إلى بغداد، وأحوالهم المعيشية، والحلول المقترحة للترفيه عنهم. اعتبرت "البلاد" في هذا التحقيق، الذي حمل العنوان "سكان الصرائف في بغداد ٣٦،٠٠٠ صريفة تسكنها ٢٠٠,٠٠٠ نسمة"، الإقطاع والقنانة الذي أنزل الفلاحين إليها، مسؤولية دفع الفلاحين إلى إخلاء الريف. لقد عدت الحقائق والأرقام التي ذكرتها "البلاد" من أهم الحقائق الاجتماعية عن سكان الصرائف، فأكدت: أن ما يزيد عن خمس سكان العاصمة بغداد يسكنون في الصرائف، إي أن هناك ٢%٥ من سكان بغداد يعيشون في الصرائف، التي ازدادت أعدادها زيادة وصلت إلى ٣%٥ في السنوات العشر الأخيرة من العهد الملكي[٢].

---

[١] "الجمهورية"، العدد ٩٥، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨.

[٢] "البلاد"، العدد ٥٣٤٤، ٩ تشرين الثاني ١٩٥٨.

بيت "البلاد" في تحقيقها الموسع، أن أكثر أحياء الصرائف اكتظاظ بالسكان هي تلك الأحياء الواقعة شرق بغداد خلف السدة الشرقية. ومضت الجريدة المذكورة تسرد لنا المعلومات المهمة، فقالت: إن ٥٥% من سكان هذه المنطقة التي يشطرها شطيط الخاص بالمياه الثقيلة لمدينة بغداد، الذي يربت فيه الجاموس ويسبح فيه الأطفال، هم من الأطفال التي تقل أعمارهم عن ١٣ سنة ، وأن ٥٠% من صرائف المنطقة مضى عليها أكثر من ١٠ سنوات، وإن ١% من سكان تلك المنطقة مضت عليه ٢٠ سنة في صريفته، مما يدل برأي "البلاد" دلالة قطعية على جمود الحركة الاجتماعية والاقتصادية في العهد الملكي. كما تناول التحقيق الذي يعد بحق دراسة اجتماعية، معدل دخل الأسرة في منطقة الصرائف فقالت: إن أكثر من ٥٠% من سكان الصرائف يحصلون على دخل شهري يتراوح بين ٥ دنانير و١٤ دينار، أي ما يصيب الصريفة الواحدة من دخل شهري لا يزيد عن ١٤ ديناراً[1].

لم يفتْ "البلاد"، أمام هذه الحقائق والأوضاع المأساوية التي كان يعيشها سكان الصرائف أن توجه انتقادها اللاذع لسياسات حكومات العهد الملكي. فقالت: **"كانت مصالح الطبقة الحاكمة في العهد البائد لا يمكن أن ترضى بأي تدبير كبناء إنشائي لحل مشكلة الصرائف، فكانت تبستر الحلول. وترتجل الخطط وتحاول معالجة المشكلة بأسلوب عقيم، سطحي، يتوخى صرف المبالغ الطائلة لإملاء جيوب المنتفعين، وتبديد أموال الشعب ولهذه تركت هذه الألوف من البشر تعيش في زرائب فاقدة كل الشروط الصحية"**. شدّت "البلاد" في هذه المناسبة من إزر حكومة ثورة ١٤ تموز وأثنت على عزمها لإيجاد حلٍ جذري لمشكلة أصحاب الصرائف في بغداد، عن طريق توفير وسائل العيش الكريم وإعطائهم

---

[1] "البلاد"، العدد نفسه.

الفرص المتكافئة لرفع المستوى المعيشي لهم. وفي ختام تحقيقها وجهت "البلاد" الدعوة إلى سكان الصرائف للعودة إلى ديارهم وقراهم التي جاءوا منها، سيما بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي، عندما ذكرت هذه الكلمات المملوءة حماسة: **"إن سكان الصرائف مدعوون لأنْ يعيدوا الرخاء والخضرة إلى الريف الكريم وأن يجعلوا من الجمهورية العراقية بستاناً يانعاً مزدهراً"**[1].

طالبت "البلاد" في مقال آخر كان عنوانه "الإسكان التعاوني في العراق" نشرته في عددها الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨، إلى عدم إهمال الذين يفضلون البقاء في صرائفهم وتوفير سكن لائق بهم. لم تكتف الجريدة المذكورة بهذه المطالبة فقط وإنما، حاولت أن تضع حلولاً وضعتها أمام أنظار المسؤولين. فقد عدّت طريقة الإسكان التعاوني طريقة مضمونه ورخيصة لتأمين دور للعدد الكبير من العوائل التي تعيش في الصرائف أو السقائف. والأهم من هذا أنها لاحظت أن السكن الاضطراري في مثل هكذا مساكن لها مضاعفات أخرى، فهو عامل مهم في تأخر عقلي واقتصادي واجتماعي. ذهبت بعد ذلك الجريدة المذكورة تشرح كيفية تقديم الحكومة المساعدة في إنجاح الإسكان التعاوني لإسكان أصحاب الصرائف في بغداد، فقالت إن الحكومة باستطاعتها تقديم المساعدات الفنية والمادية اللازمة لقيام العائلة ببناء دارٍ لها. كما أنها دعت الحكومة إلى مساعدة العوائل من سكان الصرائف في الحصول على مواد إنشائية رخيصة جداً من المواد المحلية كالحجر والجص والرمل. ثم اقترحت على الجهات الحكومية أن تقوم كل عائلة ساكنة في الصرائف بناء دارها بنفسها تحت إشراف الدوائر الهندسية الحكومية. ومضت "البلاد" في شرح المنافع التي تترتب على الحصول على المساكن الصحية والمريحة،

---

(1) "البلاد"، العدد نفسه.

اهمها، اتخاذ قسم كبير من الناس أنواع مختلفة من الحرف الجديدة، مما يعني تيسير فتح أبواب الرزق لهم، ومنها أيضا، تحسين المحيط الاجتماعي والأخلاقي الناتج عن تعويد الناس على النظام والتآزر، ناهيك عن الشعور بالفخر والاعتزاز والغبطة التي ستشعر به العائلة بعد إكمالها دار سكانها والذي قد يكون أهم ما قامت به طيلة حياتها[1].

لم تكتفِ "البلاد" بتلك المقترحات العملية والمهمة وإنما، زادت عليه مقترحاً ممتازاً، وهو أن تقوم حكومة الثورة وعلى وجه السرعة بتوزيع الأراضي الأميرية لسكان الصرائف، على أن يراعى في كل مشروع المسافات اللازمة لكل الأبنية الحكومية والخدمية وفي المقدمة منها المدارس والأسواق والحدائق العامة ،لأن من شأن ذلك برأي "البلاد" وهو صحيح جداً، أن يحسن من المستوى الاقتصادي في المنطقة المقترحة لتكون سكناً لأصحاب الصرائف. ولمّا كان سكان الصرائف يعيشون في ظل نظام وعادات اجتماعية مختلفة فأن "البلاد" اقترحت لذلك إنشاء في كل حي جديد مركزاً اجتماعياً يساعدهم في حل مشاكلهم وفي المقدمة منها الانخراط في مجتمعهم الكبير بغداد[2].

ما أن تمَّ الإعلان عن مشروع معونة الشتاء، حتى شاركت جريدة "البلاد" بكل ما أُوتيت من قوة لتحشد الجهود وتستنهض الهمم للمشاركة في ذلك المشروع الإنساني النبيل وتخصيص الجزء الأكبر منه إلى سكان الصرائف في بغداد، لاسيما أولئك المنتشرون في قارعة الطريق والعُراة من اللباس، وممزقي الثياب، الذين أكلت أرجلهم الحفاة وعورة الأرض. وعليه فقد وجهت "البلاد" الدعوة إلى الميسورين من المجتمع العراقي بهذه الكلمات المعبرة عندما

---

(1) "البلاد"، العدد ٥٣٥٩، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨.

(2) "البلاد"، العدد نفسه.

ذكرت: إنه لواجب في عنق كل مواطن أتاه الله السبيل إلى الرحمة، رحمة أخية الإنسان، أن يبادر في التوّ، إلى بذل ما يمكن بذله من المال أو متاع، إلى من حرمته حظوظه العواثر إلى التنعم بهذا المتاع، وذاك المال. وهو بذلك يجفف دمعة قد تسيل على الخدود، ويخفف لوعة قد تتكسر في الصدور، وهو بذلك يطيب العليل ويداوي الكليل[1].

وفي محاولة من جريدة "البلاد" لاستدرار عطف الشعب العراقي، أقدمت على خطوة حملت مدلولات وجدانية عالية، إذ نشرت صورة لطفل من أطفال صرائف الشاكرية وهو حافي القدمين وممزق الثياب. ودعت في هذه المناسبة إلى مساعدة أطفال الصرائف دون النظر إلى انتمائهم أو أسمائهم. لا مناص من أن نترك "البلاد" تجسد ذلك إذ قالت: **"ا تحاول أن تسأل عن اسمه. عن اسم ابيه، عن اسم أمه! لا تحاول أن تكشف أيان يسكن وأيان يقيم وأن أباه علي وأمه زهرة، هب أنه حسن هب أنه يقيم في الشاكرية ماذا بعد؟ ما هو الحصاد الذي تجنيه من أسمه وما يتبع هذا الاسم من الأسماء ومكان؟"**، واسترسلت "البلاد" تستدرّ عطف القراء وتحرك ضمائرهم للمشاركة في معونة الشتاء في هذه الكلمات التي تهتز لها الصخور الصمم عندما ذكرت **"انه واحد من ألوف الأطفال وتراهم وتبصر بهم صباح مساء في الشوارع والطرقات انه واحد من ألوف الأطفال لهم أسماء، كاسمك انه واحد من ألوف الأطفال الذين شاءت لهم الحظوظ العواثر ان يمشوا على الأرض في أسمال بالية حاسري الرؤوس حفاة الأقدام، إنه واحدٌ من ألوف الأطفال يندسون في صرائفهم كالحشرات يفترشون الأرض ويلتحفون ماذا لا شيء ينامون ملء عيون جائعة دون أن ينتظرهم أي زاد، أي طعام"**[2].

---

[1] "البلاد"، العدد ٥٣٥٧، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨.

[2] "البلاد"، العدد ٥٣٦٤، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨.

كما ناشدت "البلاد" في العدد نفسه القرّاء بأن يتخلوا ليوم واحدٍ فقط عن أكل اللحم الذي اعتادوا على أكله، لا لشيء، سوى التبرع بثمنه إلى مشروع معونة الشتاء الذي تبنته وزارة الشؤون الاجتماعية. لأن التخلي عن اللحم ليوم واحدٍ برأي "البلاد" يقرب أكثر من معاناة أصحاب الصرائف، إذ قالت بهذا الشأن ما نصه : **إن البلاد إذ تدعوك إلى هذا، فانها تريد إليك أن تتحسس بلون من الجوع والعري اللذين يلفان هذا الطفل وألوف الأطفال غيره، أن قيمة اللحم التي ستدفعها ستنقلب ثوباً يرتديه هذا الطفل، إن الصوم عن اللحم يقربك من الثوب الممزق والبطن الخاوية والرؤوس العارية والأقدام الحافية**. الأهم من ذلك كله. أن الجريدة المذكورة توصلت إلى نتيجة مفادها، أن الوقوف إلى جانب سكان الصرائف ومساعدتهم على النهوض بواقعهم الاجتماعي والاقتصادي. وجعلهم يتعايشون مع المجتمع العراقي بشكل طبيعي، من شأنه خلق جيل صالح سليم يخدم الجمهورية العراقية الفتية بتفان وإخلاص[١].

عادت "البلاد" في عدد آخر إلى موضوع معونة الشتاء، فقد خصصت جلّ صفحات عددها الصادر في ٢ كانون الأول ١٩٥٨ لها. فقد شحذت همم المواطنين من أجل المشاركة بدعم مشروع معونة الشتاء بهذه الكلمات البسيطة والمفهومة: **"ارجع إلى بيتك أسأل زوجتك عن رزمة الملابس، ومعك بعض ما تستطيع من النقود، هناك آلاف من الفقراء والمساكين والمحرومين يستفيدون من مساعدتك، آلاف من المواطنين الفقراء ينظرون رزمك، ملابسك القديمة تحميهم من برد الشتاء، إن ملابس زوجتك القديمة تحمي زوجاتهم من برد الشتاء، إن ملابس أولادك تحمي أولادهم من برد الشتاء"**[٢].

---

[١] "البلاد"، العدد نفسه.

[٢] "البلاد"، العدد نفسه.

التمست جريدة "البلاد" العذر لبعض سكان الصرائف في بغداد الذين ستخدموا دفاتر نفوس الآخرين لغرض التعيين في الدوائر الحكومية في العهد لملكي بعنوان فراشين أو مستخدمين موضحة أن السبب في إقدام أولئك على ذلك هو من أجل الحصول على فرصة عمل يسدوا بها رمقهم وعوائلهم المحرومة. راجية في ختام مقالها من مدير عام النفوس العامة الوقوف إلى جانبهم، والنظر إليهم بروح القانون، لاسيما أن أغلب سكان الصرائف الذين لا يملكون دفاتر نفوس، تواقون إلى إدخال أطفالهم إلى المدارس لطلب العلم، وخلق جيل جديد مثقف لخدمة الجمهورية حسب رأي جريدة "البلاد"[1].

طالبت جريدة "صوت الأحرار" في عددها العشرون بعد المئة الذي صدر في ٧ نيسان ١٩٥٩، مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، ضرورة توفير مياه الشرب لألوف المواطنين خلف السدة الشرقية الذين يهيمون كل يوم على وجوههم يحملون الجرار والأوعية الفارغة ليبحثون عن ماء يشربون منه وليتراً فقط. ثم أثارت "صوت الأحرار" مسألة مهمة وهي لجوء بعض سكان الصرائف في بغداد إلى دور السفارات الأجنبية لطلب التزود بالماء، وعدت ذلك آمراً مشيناً، سيما في خضم التغير السياسي الذي شهده العراق بعد ثورة تموز، فقد ذكرت في هذا الصدد ما نصه: **"إذا نسيت مصلحة الإسالة، فإننا نذكرها بانه ليس من المصلحة أن يستجدي المواطنون الماء من سفارات أجنبية، وعملية نصب حنفيات لا يكلف مطلقاً ما يعيق العمل، هل تعرف المصلحة أن الماء عنصر لا يمكن الاستغناء عنه للإنسان"**[2].

كما أجرت جريدة "صوت الأحرار" تحقيقاً وافياً عن أحياء الصرائف في بغداد، حمل العنوان "مشكلة سكان الصرائف في مدينة بغداد" كان عبارة عن

---

[1] "البلاد"، العدد ٥٣٦٧، ٢ كانون الأول ١٩٥٨.

[2] "صوت الأحرار"، العدد ١٢٠، ٧ نيسان ١٩٥٩.

مقارنه ما بين أحوال أهل الصرائف في العهد الملكي، وأوضاعهم بعد نجاح ثورة ١٤ تموز، فذكرت أن العقلية الحاكمة في العهد الملكي وتلكؤها بالقيام بأي تخطيط يتناول تحسين حياة سكان الصرائف كان السبب الرئيس في عدم دمجهم في الإطار العام لمدينة بغداد، أو إيجاد حلول علمية تضمن لهم حياة كريمة. كما أشارت إلى أن اللجان الفنية التي كانت تؤلف بين مدة وأخرى، كانت تجتمع لغرض الدعاية والتهريج للسلطات القائمة آنذاك. حتى تجاسر البعض، فروج فكرة إعادة سكان الصرائف إلى قراهم التي هاجروا منها سواء أكان بالإختيار أم بالعنف والقوة. من الأفضل ترك جريدة "صوت الأحرار" تفصّل لنا ذلك، فقد ذكرت ما نصه:

"كانت الحجة الوحيدة لاتخاذ مثل هذه التدابير هي أن وجود أصحاب الصرائف يكون خطراً يهدد سلامة العاصمة وأمنها وصحتها فتكون بنتيجة هذه (الفكرة المخلوطة) كائن خرافي عجيب سموه (بعبع الشروكية) وعنوانه بعبع المهاجرين من فلاحي الجنوب".

ثم مضت تشرح لنا مقدار حقد حكومات العهد الملكي على سكان الصرائف في بغداد بقولها:

"كان الحكام الظالمون يعززون وجهت نظرهم هذه بما تنشره بعض دوائر الشرطة من معلومات إحصائية متفرضة ومتحيزة عن الجرائم المرتكبة، حتى تجرأ هؤلاء الحكام فروجوا الفكرة القائلة، بأن مناطق الصرايف والصرائف في بغداد هي مصدر الجرائم ووكر اللصوص والنشالين ومركز الخارجين عن القانون، لم تجد بعض دوائر الشرطة في العهد المباد. جهة تستطيع

أن تصب اللوم على رأسها وتخفي أسباب انحلال وتعفن كيان العهد المباد، غير سكان الصرايف والصرائف. وكان العهد المباد يحاول أن يظهر كذباً وزوراً حرصه على المصلحة العامة، بشن حملات ظالمة لتشريد أصحاب الصرايف والصرائف من مساكنهم، ويضطرهم للسكن في أماكن خالية من كل ما يحتاج إليه الكائن البشري[1].

بعد ذلك حذرت "صوت الأحرار" من السير على منوال العهد الملكي بعد قيام ثورة ١٤ تموز، لاسيما أن سكان الصرائف في بغداد أصبحوا جزءاً لا يمكن فصله أو سلخه عن نسيج مدينة بغداد، لأجل ذلك دعت الجريدة المذكورة بضرورة التخطيط العلمي السليم الذي يهدف إلى تحقيق الرفاهية والازدهار لسكان الصرائف. لا مفر لنا من أن نقف أمام ما كتبته "صوت الأحرار" بهذا الشأن:

"ليس من الصحيح أبداً كذلك القول بأن سكان الصرائف والصرائف من العمال والجنود والشرطة والفراشين والشغيلة التي تكسب قوتها بعرق جبينها والتي برهنت الأخطار التي أحدقت بجمهوريتنا الخالدة بأنهم الدرع الحصين الذي يقيها من تلك الأخطار".

واستطردت "صوت الأحرار" مؤكدة:

"وأنهم هم الذين ارتضوا بشظف العيش، وضنك الحياة، يعملون ليل نهار، لتسيير مصانعنا ومعاملنا وحماية جمهوريتنا وأموالنا، وهم المحرك الأساسي لكياننا الاقتصادي، فكيف يسوغ لنا أن نحرم هذا

---

[1] "صوت الأحرار"، العدد ١٧١، ١٠ حزيران ١٩٥٩.

العنصر الفعال المندفع من السكان من أسباب الحياة الكريمة، كيف نترك مشكلة أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسمة؟[1]

ولئن أعلنت "صوت الأحرار" صراحةً إعجابها بجدية حكومة الثورة وعزمها القوي على حلّ ما أسمته الأزمة الاجتماعية الحقيقية، فإنها أبدت رأياً سديداً مؤداه، أن هذه المشكلة لا تعالج مطلقاً بتشييد أعمدة كهرباء، أو نصب عدد من حنفيات الماء العامة وإنما، يجب أن تُحل وفق سياسة واقعية وعلمية ذات اتجاهين غير منفصلين، كما رأت الجريدة المذكورة الأول منهما، يشمل تغيير وتحسين ظروف الحياة المادية والاجتماعية والثقافية والصحية في الريف، كالقضاء على الإقطاع واجتثاث جذوره الاجتماعية، من تقاليد ونعرات عشائرية، وتشجيع التسليف الزراعي، وإنشاء القرى العصرية النموذجية، التي تشمل كل مستلزمات الحياة، مما يشجع المهاجرين من سكان الصرائف في بغداد على العودة إلى ديارهم التي هاجروا منها، بعد انتفاء الأسباب الموجبة لهجرتهم. أما الآخر، فيتضمن العمل السريع لإسكان أصحاب الصرائف في وحدات سكنية عصرية تتوافر فيها الحمامات الشعبية والطرق والكهرباء والماء ومجاري المياه الثقيلة ووسائط النقل والمستوصفات، وطالبت"صوت الأحرار" بعدم ترك سكان الصرائف في بغداد. لأنهم أصبحوا جزءاً لا يتجزء من حياة العاصمة بغداد، ولا يرغبون في العودة إلى أراضيهم، لأجل ذلك دعت الجريدة المذكورة إلى توفير المساكن الشعبية الصحية لهم. تجدر الإشارة إلى أن جريدة "صوت الأحرار" أجرت استبياناً لأصحاب الصرائف لمعرفة من يريد البقاء، أو الرحيل عن بغداد، فتبين لها أن أكثر من نصف سكان الصرائف في بغداد يودون البقاء في بغداد، وعليه دعت "صوت الأحرار" لإنشاء وحدات سكنية مختلفة الحجوم والأنواع تشمل المرافق العامة كافة، لاستيعاب

---

[1] "صوت الأحرار"، العدد نفسه.

ما يقرب من ٢٥,٠٠٠ عائلة اي العمل على بناء ٢٥,٠٠٠ دارٍ في غضون خمس سنوات[١].

عادت "صوت الأحرار" بعد خمسة أيام للموضوع نفسه، فكتبت مقالاً كان عنوانه "الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان الصرائف في بغداد"، كان بمثابة إحصائية للأعمال والمهن التي يقوم بها سكان الصرائف في بغداد. فقسمت أحياء الصرائف إلى درجات معينة، إذ ذكرت الجريدة المذكورة أن منطقة الشاكرية أكثر صلاحية للسكن، من حيث توفر المرافق العامة إلى حدّ ما، أما منطقة "العاصمة" فهي محط الرحال الأول للمهاجرين الجنوبيين. وعلى الرغم من وضاعتها، إلا أن القادمين الجدد يفضلون المكوث فيها، بسبب تجمع العشائر والأفخاذ حولها، بحيث يجد المهاجرون كل ما يحتاجون إليه وهم بين أهلهم وذويهم، ويشعرون بالطمأنينة المادية والنفسية، كونهم لا يدفعون أي إيجار ويسهل عليهم إيجاد العمل. ثم عرجت "صوت الأحرار" على طبيعة المهن والدخول التي يحصل عليها سكان الصرائف في بغداد. في ضوء ذلك وصلت إلى حقيقة مهمة، تدلل خطأ الفكرة القائلة بضرورة إرجاع سكان الصرائف بالقوة والإكراه إلى المناطق الزراعية التي هاجروا منها، لاسيما أن حياة مدينة بغداد أصبحت تعتمد بشكل كبير على سكان الصرائف الذين اندمجوا مع المجتمع البغدادي[٢].

وجهت "صوت الأحرار" في ختام مقالها نداءاً لعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، لإنقاذ سكان الصرائف من واقعهم التعيس، خاصة وأنهم ينظرون إليه نظرة إكبار وإجلال باعتباره نصيرهم ومنقذهم وزعيمهم الأمين، ولأنه حطّم الإقطاع وقضى على القنانة والمشيخة، وأضافت أن سكان الصرائف الذين هم

---

(١) "صوت الأحرار"، العدد نفسه.

(٢) "صوت الأحرار"، العدد ١٧٥، ١٥ حزيران ١٩٥٩.

من العمال والشغيلة والجنود والشرطة والحراس، ما هم إلا أبناء الجمهورية البررة، يريدون أن تزحف الثورة إلى صرائفهم وصرائفهم لتنقذهم من وضعهم المادي الأليم. وضحت الجريدة المذكورة الكيفية التي تتم بواسطتها حلّ مشكلة الصرائف، إذ كتبت ما نصه: **"إن مشكلة الصرايف والاكواخ مشكلة جماعية في كل مظاهرها، فقد وعاها الشعب وتحسس صعابها"**. ومضت تعلل العلاقة بين وجود الصريفة ومجموعة أسباب وظروف. نترك "صوت الأحرار" تشرح ذلك بقولها: **"ولا يمكن القضاء على الصريفة والصريفة إلا بإزالة الوضع المادي التي كانت الصريفة تقوم عليه، ونعني به الاستغلال الاقطاعي والقنانة والمشيخة والأعراف العشائرية وظلم الشيوخ وهبوط الإنتاج الزراعي وانخفاض مستوى المعيشة وتخلف الريف وخلوه من كل المؤسسات الاجتماعية"**. ثم ذكرت "صوت الأحرار" بأن توفرت بنجاح ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق كل عوامل الثورة الاجتماعية مثل الزعامة الشعبية الثورية المتمثلة بشخص عبد الكريم قاسم، التي تسير بالشعب العراقي قدماً إلى الثورة الاجتماعية، وعليه لا تحتاج عملية حل مشكلة أصحاب الصرائف في بغداد برأي جريدة "صوت الأحرار" سوى وضع مخططات علمية لتنقذ السواد الأعظم من الفاقة والمرض والجهل، ولتتيح لهم الفرصة للإسهام الفعال في بناء الجمهورية العراقية[1].

وجهت جريدة "الأخبار" من خلال عددها الصادر في ٣ أيلول ١٩٥٩، نداءً عاجلاً إلى وزارة المعارف، طالبت فيه وعلى وجه السرعة الممكنة إقامة مدرسة جديدة أو اتخاذ مبنى قريب وجعله مدرسة في منطقة صرائف ما وراء السدة الشرقية، وذلك لحمل أولياء أمور الأطفال على إدخالهم المدارس، بدلاً من أن يتركوا في الشوارع، مما قد يؤدي إلى إفساد أخلاقهم وتعريضهم

---

[1] "صوت الأحرار"، العدد نفسه.

ممسوين، بسبب عدم دوامهم في المدارس ودوام البعض الآخر بشكل منقطع في مدارس بعيدة عن محل سكانهم، ولمّا كان أولئك يؤلفون لبنة الجيل الجديد الذي يتطلع إليه المجتمع العراقي، طالبت الجريدة المذكورة تقديم كل المعونات لهم من حيث الملبس والأدوات والكتب المدرسية[1].

كما طالبت جريدة "الأخبار" بمقالها الموسوم "العناية الصحية في الشاكرية" أمانة العاصمة ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، بالالتفات إلى منطقة الشاكرية التي يسكنها الألوف من سكان الصرائف والاهتمام بها، لأن المنطقة المذكورة لا يزورها أي مراقب من مراقبي البلدية ولا أي موظف صحي، مما أدى برأي "الأخبار" إلى تجمع الأوساخ والقاذورات التي تنبعث منها الروائح الكريهة. وعليه فقد رجت "الأخبار" من المسؤولين في وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية بتكثيف زياراتهم إلى منطقة الشاكرية[2].

شكرت "الأخبار" الاستجابة السريعة من لدن أمانة العاصمة، لندائها بزيارة المنطقة والاطلاع على أوضاعها ووعدها بالعمل على تقديم بعض الخدمات فيها. استغلت "الأخبار" هذه المناسبة لتدعو كل الجهات المختصة كخطوة أولى إلى الإكثار من المرافق الصحية والاهتمام بها، وتأسيس مركز اجتماعي في منطقة الشاكرية يضم موظفين من الصحة وأمانة العاصمة، يلجأ إليه سكان الصرائف في هذه المنطقة لغرض الإرشاد والتوجيه والمراقبة[3].

نشرت جريدة "الأخبار" مقالاً تضمن شذرات إنسانية نبيلة كان عنوانه "الإسراع في حلّ مشكلة الصرائف"، استهل كاتب المقال مقاله بهذه المقدمة الرائعة وهي:

---

(1) "الأخبار"، العدد ٥٢٠٥، ١٣ أيلول ١٩٥٩.

(2) "الأخبار"، العدد ٥٢١٩، ١٢ أيلول ١٩٥٩.

(3) "الأخبار"، العدد ٥٢٤٩، ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

"إنني لا أمل الكتابة مطلقاً عن سكان الصرائف، وأعتقد أن كل مواطن يجب أن لا يمل الحديث والكتابة عنهم، إلى أن يسكنوا في بيوت مريحة صحية تليق بالبشر، وإلى أن نرى هؤلاء المواطنين يعيشون غير الحياة التي يعيشونها الآن، ونراهم في غير الوضع الذي نراهم فيه، ولا نرى أبناءهم وهم أبناؤنا جميعاً، حفاة شبه عراة تأكل القذارة في أجسامهم الغضة، ومن ثم في عقولهم التي نريدها قوة وبركة لهذا الوطن".

بعد ذلك، أثنت جريدة "الأخبار" على الجهود الحكومية في حلّ مشكلة أصحاب الصرائف في بغداد، لاسيما إعلانها عن مشروع إسكان شرقي بغداد لأصحاب الصرائف الذي وصفته بأحسن الأوصاف عندما كتبت ما نصه :

"وهذا نبأ يثلج القلب والفؤاد ويملأ النفس أملاً وارتياحاً، فإن تنفيذ مشاريع واسعة النطاق من هذا النوع، من شأنه أن يحل المشكلة التي يجب ان تحل في العهد الجمهوري الزاهر"[1].

تمنَّتْ جريدة "الأخبار" في نهاية مقالها أن تسمع أنباء أكثر وأوسع عن الإجراءات الحكومية لحل مشكلة أصحاب الصرائف في بغداد، وطالبت في الوقت نفسه الجهات المختصة تنظيم حملة واسعة النطاق لكشف الحقائق وتسليط الضوء أكثر على الحياة التي يحياها سكان الصرائف في بغداد، والدعوة مادياً ومعنوياً وعلى الصعيدين الحكومي والشعبي لحلها، ثم ختمت مقالها بهذه الكلمات التي كانت بمثابة تذكير القراء بواجباتهم الوطنية تجاه

---

[1] "الأخبار"، العدد ٥٢٣٠، ٣ تشرين الأول ١٩٥٩.

سكان الصرائف، عندما أكدت: **"إن كل مواطن سيساهم ماديا ومعنويا في توفير الحلول اللازمة لسكان الصرائف، ولن يتاخر أي واحد عن المشاركة في كل مجهود ويحقق هذا الهدف الوطني الكبير، ونحن نريد أن نسابق الريح في هذا المجال، وان نحقق بأسرع وقت قول الزعيم الأوحد إننا سوف لا نبقي صريفة واحدة في بلادنا السائرة إلى الأمام"[1].**

لعل أهم ما كتبته جريدة "الأخبار" عن سكان الصرائف في بغداد، هو ذاك المقال الذي حمل العنوان "مشكلة الصرائف مشكلة اجتماعية تتطلب حلا سريعاً وفق منهج مرسوم". قدّم المقال رؤية واضحة مدروسة عن الأحوال المزرية التي كان يحياها سكان الصرائف في بغداد فقد اعتبرت الجريدة أولاً أن مشكلة الصرائف في بغداد مشكلة ليست عابرة وإنما، هي مشكلة ترتبط ارتباطا وثيقاً بحركة الإصلاح الاجتماعي في العراق، خاصة بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨. بعد ذلك راحت "الأخبار" تعزز كلامها بالأرقام فقالت: إن هناك٩١ ألف مواطن يسكنون ٢٣٠٠ صريفة في منطقة الشاكرية، وحوالي ١٢٠ ألف مثلهم يشغلون ما يقارب ٤٠٠٠ صريفة ما وراء السدة الشرقية، فضلاً عن الألوف غيرهم يسكنون مناطق متفرقة من بغداد. ثم أردفت تقول: نعرف جميعاً كيف يعيش هؤلاء المواطنين وجميعهم من العمال والكسبة والكادحين المحدوديّ الدخول والفقراء الحال، إنهم يقيمون في صرائف مع حيواناتهم وفي وسطٍ قذرٍ موبوءٍ بمختلف أنواع القاذورات والأوساخ[2].

عتبت جريدة "الأخبار" عتاب الأحبة على الجهات الحكومية في تعاملها مع مشكلة أحياء الصرائف في بغداد،عندما أوضحت أنها مشكلة تحتاج إلى حل سريع وإلى جهود واسعة النطاق، وإلى منهاج مدروس يطبّق تطبيقاً عملياً

---

[1] "الأخبار"، العدد نفسه.

[2] "الأخبار"، العدد ٥٢٥٦، ٤ تشرين الثاني ١٩٥٩.

وخلال وقت محدود، وأضافت أنه وعلى الرغم من الجهود الصادقة التي تبذل لعلاج هذه المشكلة الاجتماعية، إلا أنها برأي جريدة "الأخبار" دون المستوى المطلوب، ودون مستوى ثورة ١٤ تموز وطاقاتها الكبرى، كما أثنت الجريدة المذكورة على زيارات عبد الكريم قاسم لمناطق الصرائف المتكررة، وأشادت بقسمه بأن لا تبقى في العراق صريفة واحدة[١].

كما اقترحت "الأخبار" أن يكون حل مشكلة الصرائف على شكل حملة وطنية كبرى، كحملة مكافحة الجدري، وان تحشد في سبيل إنجاحها كل الجهود والإمكانات الحكومية والشعبية، على أن يسبق ذلك وضع منهاج مفصل يوضح كيفية إسكان كل سكان الصرائف في بيوت صحية لائقة خلال مدة زمنية معينة[٢]. المهم بالنسبة لجريدة "الأخبار" أن تتكاتف الجهود الوطنية من أجل تخليص ربع مليون مواطن عراقي تركهم العهد الملكي في حياة لا تليق بالإنسان[٣].

لاحظت جريدة "الأخبار" في ختام مقالها أن قضية إسكان الصرائف لا تعتبر قضية سكن فقط وإنما، هي قضية تتعلق بالصحة والأمن والنظافة والاستقرار الاجتماعي في العراق، وعليه فإن الواجب الوطني يحتم معالجتها معالجة سريعة وفعالة، وتسخير كل الجهود والقوى والأجهزة والمنظمات للمضي في تنفيذ منهاج معالجتها[٤].

دعت جريدة "التقدم" من جانبها في مقال رئيس في عددها الصادر في ١٤ أيلول ١٩٥٩ كان عنوانه "قضية سكان الصرائف ومتى توفر حلولها" إلى حل

---

[١] "الأخبار"، العدد نفسه.

[٢] "الأخبار"، العدد نفسه.

[٣] "الأخبار"، العدد نفسه.

[٤] "الأخبار"، العدد نفسه.

مشكلة سكان الصرائف، وفي بغداد التي وصفتها بالمشكلة الاجتماعية الخطيرة والتي تتطلب الحلول بصورة سريعة. وفي الوقت نفسه ناشدت "التقدم" المسؤولين بالدولة أن يهتموا بالموضوع كاهتمام عبد الكريم قاسم به. كما أهابت بأصحاب الأراضي التي شيدت عليها الصرائف بعدم ترحيلهم إلى أن يتم تأمين مأوىً مناسب لهم[1].

حاولت جريدة "الفجر الجديد" أن تبين في مقالها المعنون "أصحاب الصرائف والمكتسبات التي حصلوا عليها بعد ثورة ١٤ تموز" المكاسب التي حصل عليها أصحاب الصرائف في ظل ثورة ١٤تموز، بعد أن كانوا يعانون الحرمان والبؤس والاضطهاد الاجتماعي طيلة العهد الملكي. فبعد أن كانوا يشربون الماء من السواقي المنحدرة من البساتين والحاوية على شتى أنواع الجراثيم. أصبح الماء الصالح للشرب أمام كل صريفة وفي كل شارع من شوارع أحياء الصرائف[2].

خصصت "الفجر الجديد" مقالها الافتتاحي لعددها الصادر يوم ١٧ نيسان١٩٦١ لموضوع الإسكان في العراق. احتل موضوع الصرائف جانباً مهماً من ذلك المقال إذ شرحت فيه رؤيتها بكيفية تحويل الصرائف إلى مساكن صالحة. لا مفر إلا أن نتركها تبين ذلك: **"إن معالجة هذه القضية لا تتم إلا بإحياء مشروع القرية العصرية"**، بعد ذلك تشير إلى حقيقة غابت عن الكثيرين هي أن الهجرة من الريف لا تنقطع، إذ قالت: **" لان الهجرة من الريف لا يمكن أن تنقطع في يوم من الأيام، وإذا استحال انقطاعها فإن الصرائف باقية بل، هي في مزيد. وقد ياتي أكثر من الذين يسكنون الدور الجديدة ونفوسهم تطفح بالأمل في الحصول على دار، كما حصل إخوانهم، وهكذا يستمر وضع الصرائف التي تضم**

[1] "التقدم" (جريدة)، بغداد، العدد ١٥٢، ٤ أيلول ١٩٥٩.

[2] "الفجر الجديد" (جريدة)، بغداد، العدد ١٤٦، ٥ تموز ١٩٦٠.

ضروب البؤس والشقاء ومرارة الحياة"[1]. واسترسلت جريدة "الفجر الجديد" لتلاحظ جوانب مهمة من موضوع سكان الصرائف بقولها: **"صحيح إن ظلم الإقطاع المندثر قد اضطر هؤلاء المساكين إلى تلمس العيش في كل مكان، وجعلهم يفرون من الإرهاق الشديد، ولكن التقليد في المدة الأخيرة أخذ يلعب دورا كبيرا في زيادة الموجات وإقامة الصرائف والصرائف، فنشأت مشكلة اجتماعية لا تنحصر آثارها في الإسكان فقط بل، تشمل الكثير من نواحي الحياة العامة وتستلزم معالجتها أقصى الجهد وأوسع الدراسات العلمية"**[2].

عدت الجريدة المذكورة في ختام مقالها أن معالجة إسكان أصحاب الصرائف في بغداد أمر ميسور، لاسيما في ظل وزارة إسكان، يفرض فيها التوجيه الصائب نحو الأهم والإحاطة الشاملة بجميع مشاكل الإسكان وبواعث أزماتها وطرق معالجتها[3].

طالبت جريدة "العهد الجديد" برفع الأجور التي يتقاضاها سكان الصرائف الذين كانوا يعملون في شركة الدخان الأهلية لتمكن أصحابها للارتقاء إلى الحياة السليمة، وأعتبرت ٤٠٠ فلس التي يتقاضاها العامل كأجر يومي قليلة جداً. ورجت الجريدة المذكورة، عدم الاستغناء عن أولئك العمال الذين يبدون مهارة وسرعة فائقة في العمل[4].

أشادت أكثر من جريدة بقرار إنشاء قرى خاصة لمربي الجاموس الذين كانوا يعيشون بين سكان الصرائف في بغداد، لأن ذلك القرار يساعد على

---

(١) "الفجر الجديد"، العدد ٣٧٧، ٧ نيسان ١٩٦١.

(٢) "الفجر الجديد"، العدد نفسه.

(٣) "الفجر الجديد"، العدد نفسه.

(٤) "العهد الجديد"، العدد ١٠٩، ٢١ نيسان ١٩٦١.

ضمان استمرار تجهيز مصلحة الألبان العامة بأكثر من ١٠ آلاف لتر حليب يومياً[١].

أما جريدة "المستقبل" فأنها بعد أن وصفت علاقة سكان الصرائف بعبد الكريم قاسم بأنها علاقة حب وتناغم روحي، ناشئة من شعور أبناء الصرائف بأن هناك من يرعاهم. أكدت أن حل مشكلة الصرائف في بغداد لا يتم برأيها وهو قريب جداً من الصواب إلا عن طريقين متوازيين، الأول إسكان أولئك الموجودين في ضواحي بغداد، والآخر توفير وإيجاد التسهيلات المغرية للفلاحين للانصراف إلى الأعمال الزراعية وعدم التفكير بالهجرة إلى بغداد. من الأهمية أن نترك جريدة"المستقبل" توضح لنا رؤيتها:

"الحكومة الوطنية التي ترغب رغبة أكيدة صادقة في حل مشكلة الفلاحين، وإيقاف هجرة الريف والقضاء على الصرائف الممتدة على مساحات شاسعة من المدن الكبرى، مدعوة، قبل أن تعمد إلى بناء الدور الصغيرة لسكان الصرائف إلى إيجاد حل لمشكلة الهجرة باعتبارها الهدف الرئيس للثورة، والحل العلمي الجذري لمشكلة القضاء على الصرائف".

مضت الجريدة المذكورة في شرح كيفية تحقيق ما ذهبت إليه عندما قالت:

"وذلك لا يتم إلا إذا وجد تجاوب وتعاون بين الإدارات وبين الفلاحين، وشعر الفلاحون بالفروق الجذرية الكبرى بين حالتهم المعاشية والاجتماعية عنها قبل الثورة، ووفرت وسائل الإنتاج الزراعي من حبوب

---

(١) "العهد الجديد"، العدد ١١١، ٢٤ نيسان ١٩٦١؛ "الوطن"، العدد ٢٣٧، ٤ آب ١٩٦١.

والات وأرض ومياه وسلف، ليشعر الفلاحون بصيانة حقوقهم، وهذا بطبيعته يتطلب وجود أجهزة حكومية مستوعبة ومتفهمة لأهداف ثورة تموز ولسياسة الحكومة الوطنية العليا"[1].

وفي الوقت نفسه، حذرت"المستقبل" من عدم الاهتمام بإيقاف الهجرة من الريف إلى بغداد. لأن ذلك سيؤدي إلى مضاعفة أعداد الصرائف في بغداد. لقد لامست "المستقبل" كبد الحقيقة عندما قالت: **"إن الانصراف إلى بناء الدور أو ترحيل سكان الصرائف ومضايقتهم نتيجة الحاجة الماسة إلى الأراضي القريبة التي يسكنوها لا تحل مشكلة الصرائف مطلقاً، إذ إن بقاء وضع الفلاحين على ما هو عليه اليوم يزيد من الهجرة، ويؤدي إلى حقيقة لا يمكن نكرانها، تلك هي بناء دار تقابلها هجرة عشرات من الفلاحين الذين سيبنون عشرات الصرائف بدل الصريفة التي هدمت، وسكن صاحبها داراً حكومية أو أهلية"**[2].

نشرت مجلة "الأسواق التجارية" في ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ مقالاً بعنوان "مشكلة السكن في العراق وطرق معالجتها" تطرقت من بين ما تطرقت إليه إلى مشكلة السكن في بغداد، فأرجعتها إلى الهجرة التي استمرت طيلة العهد الملكي، مما أدى إلى تراكم أحياء المهاجرين في صرائف على أطراف بغداد، كما أبدت المجلة المذكورة وجهة نظرها بخصوص توزيع الأراضي السكنية على أصحاب الصرائف، فقالت: إن مجرد توزيع قطع الأراضي السكنية عليهم دون إن يرافق ذلك بعض التسهيلات الإنشائية لا يفي بالغرض المطلوب، ولا يساعد على حل الأزمة بصورة كاملة[3].

---

[1] "المستقبل" (جريدة)، بغداد، العدد ٦٦، ٢٩ كانون الثاني ١٩٦١.

[2] "المستقبل" العدد ٩٩، ٨ آذار ١٩٦١.

[3] "الأسواق التجارية" (مجلة)، أسبوعية، بغداد، العدد ٤٦١، ٣٠ كانون الأول ١٩٦١، ص٣٦.

كان لجريدة "المواطن" وجهة نظر مختلفة تماما عما كان ينشر في بقية الصحف، ففيها جوانب تستحق الوقوف أمامها، فلم تبد ارتياحاً كاملاً من إقدام الجهات المسؤولة على توزيع قطع الأراضي السكنية على سكان الصرائف في بغداد، لأن ذلك الأمر برأيها سيزيد سيل الهجرة من الريف إلى بغداد، ففي مقالها الذي حمل العنوان "الهجرة من الريف أسبابها وعلاجها" ذكرت فيه من بين ما ذكرت:

"لقد دابت الجهات المسؤولة في الأيام الأخيرة على منح أصحاب الصرائف في المدن قطعاً من الأراضي بحجة إنقاذهم من حياة الصرائف التعيسة. فالفلاح الذي يهجر أرضه يأتي إلى المدن طلباً للرزق، ويجد في المدن من مقومات الحياة ما لا يجده في الريف، هذا الفلاح يشجع إخوانه الفلاحين الآخرين على الهجرة وحينذاك يكون عرض الأيدي العاملة في المدن أكثر من الطلب عليها فتنخفض الأجور وتكثر البطالة"[1].

كما بحثت "المواطن" الموضوع من زاوية أخرى، وهي، أن تشجيع سكان الصرائف على البقاء في بغداد من خلال توزيع الأراضي عليهم، يؤدي إلى إضعاف الكفاءات الفنية وإلى سوء أحوال عمال المدن الذين اعتادوا حياة معيشية هي أعلى من مستوى الفلاحين النازحين إلى المدن. واصفةً إقدام المسؤولين على توزيع الأراضي السكنية على الفلاحين القاطنين في الصرائف لا يمكن أن يقضي على مشكلة السكن لهؤلاء الفلاحين، مادام هناك مئات الألوف من الفلاحين يعيشون في الريف في غرفة مظلمة أو مساكن حقيرة لا

---

(1) "المواطن" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٨، ٨ حزيران ١٩٦٢.

تتوفر فيها وسائل الصحة، و مادامت المغريات في المدن تشجعهم على الهجرة إليها. ختمت الجريدة المذكورة مقالها بدعوة مهمة لا تتجرأ عليها إلا "المواطن" وهي على المسؤولين الحكوميين المسارعة في حل مشاكل الفلاحين حلاً جذرياً، يبعث الطمأنينة في نفوسهم، ويجعلهم متمسكين بقراهم التي هجروها[1].

لاحظت جريدة "المواطن" في مقالٍ نشرته في عددها الصادر في ١٥ حزيران ١٩٦٢ حاجة الجهات الحكومية إلى الاهتمام بمدينة الثورة وتلبية مطالب سكانها سريعاً[2]. كما عرضت جريدة "المواطن" شكوى لبعض من سكان صرائف السكك الحديدية في الشالجية بعدم توفير مياه الشرب نهائياً في أحيائهم، رغم العرائض العديدة التي وجهوها إلى المسؤولين، ثم دعت "المواطن" الجهات المختصة الاستجابة السريعة لشكواهم، لِما لخلاف ذلك آثار وخيمة على حياة هؤلاء المساكين[3].

انفردت جريدة"المواطن"بدعوتها لوزارة المالية بمنح ممن وزعت عليهم القطع السكنية سلفاً مالية ليتمكنوا من بناء دورٍ كريمة لهم. مذكرة الكل، بأن أوضاع وظروف أولئك الناس لا تمكنهم من إتمام البناء. بعد أن لاحظت أن قسماً منهم لم يكمل ما بدأ به، والقسم الآخر اكتفى ببناء جدران تختفي خلفها صرائفهم، ومنهم من تعذر عليه البناء تماماً، وأضافت أن الذين تمكنوا من البناء استدانوا كثيراً وهم يأملون إسعافهم بسلف أو منح تغنيهم عن الديون وتخفف عنهم الضائقة الاقتصادية التي يعانونها. نرى من المناسب هنا أن نترك الجريدة توضح ذلك الأمر أكثر :"نأمل النظر إلى طلب هؤلاء بعين العطف،

---

(1) "المواطن"، العدد نفسه.

(2) "المواطن"، العدد ٦٤ ، ١٥ حزيران ١٩٦٢.

(3) "المواطن" ، العدد نفسه.

ومنحهم مبالغ معينة تمكنهم من البناء، ولا تجعلهم يستدينون بفوائد عالية، أو يبنون بكل ما يملكون، ثم يبقون في فقر مدقع يحط من مستوياتهم المعاشية، ونرجو تزويد مساكنهم بالماء والكهرباء على حساب الدولة، لأنهم في حالة اقتصادية تعيسة جعلتهم عاجزين عن إيصال الكهرباء والماء إلى بيوتهم"[١].

وجهت جريدة "المواطن" دعوة سامية أخرى تمثلت بالعمل على محو الأمية المتفشية بين صفوف سكان الصرائف، ونشر العلم بين أحيائها التي تألفت من صرائف بالية تعشعش فيها الأمراض، ولا يدخلها من نور المعرفة شيء يذكر، وأضافت تقول: إن مكافحة الأمية بين صفوف سكان الصرائف ما هو إلا رداً لبعض الحقوق تجاههم، وفيها تحقيق لجزء من الأهداف الاجتماعية في أوساطهم، وإذا ما تحقق ذلك فإنه يحفزهم للسير بخطى سريعة نحو السعادة الملتزمة بمبادئ الإنسانية الفاضلة[٢]. وفي عدد آخر وضعت "المواطن" النقاط على الحروف بأن دعت وزير المعارف للاهتمام بموضوع مكافحة الأمية بين أبناء الصرائف ووضع خطة علمية لاجتثاثها من جذورها من مجتمع سكان الصرائف[٣].

لم تكن جريدة "التقدم" بعيدة عن سكان الصرائف في بغداد حتى بعد انتقالهم إلى مدينة الثورة ، إذ أولت موضوع توفير وسائل الحياة العصرية لهم اهتمامها الكبير. فقد طالبت الجريدة المذكورة مديرية مصلحة إسالة الماء في بغداد بتوفير المياه لقطع الأراضي الموزعة في مدينة الثورة. بعد أن لاحظت "التقدم" أن أغلب سكان هذه المدينة يواجهون هذه المشكلة المعقدة جداً مما يضطرهم إلى شراء كميات من الماء بمواردهم القليلة أصلا، كما ذكرت

---

(١) "المواطن" ، العدد ٧٣ ، ٢٦ حزيران ١٩٦٢.

(٢) "المواطن" ، العدد ٩٠ ، ٨ تموز ١٩٦٢.

(٣) "المواطن" ، العدد ١٠٣ ، ٢ آب ١٩٦٢.

"التقدم" مديرية مصلحة إسالة الماء في بغداد بتوجيهات الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء بإعطاء الأولوية لمدينة الثورة على جميع مناطق السكن في بغداد فيما يتعلق بتجهيز الماء الصافي[1].

خصصت جريدة "التقدم" في عددها الصادر في ٨ أيلول ١٩٦٢ صفحة كاملة لعرض ما تم إنجازه في مدينة الثورة التي خصصت لإسكان أصحاب الصرائف في بغداد، كما قامت بنشر صور توضح مشروع إسكان شرقي بغداد ونماذج من المباني العامة لهذا مشروع[2].

نشرت جريدة "التقدم" عدة مقالات تناولت أوضاع مدينة الثورة كان أولها بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٦٢ حمل العنوان "مدينة الثورة وسكانها"، أثنت فيه بشكل كبير على الحكومة وعطفها على سكان الصرائف في بغداد وتوزيعها الأراضي عليهم، وبالمقابل طالبت الجهات المختصة بذل المزيد من الاهتمام بهم كونهم أناس يعوزهم المال كثيراً، فقد قالت في هذا الصدد ما نصه: **"أحسنت الحكومة صنعاً بتوزيع قطع الأراضي على أصحاب الصرائف، وعلى الفقراء في مدينة الثورة حتى أصبحت هذه المنطقة مدينة عامرة حافلة بكل المقومات، وهناك أفواج أخرى من الفقراء في طريق إسكانهم في المدينة"**. لم يقف اهتمام "التقدم" بالموضوع عند هذا الحد وإنما ، طالبت بتقديم المساعدات المالية لسكان الصرائف ليتمكنوا من بناء مساكنهم في مدينة الثورة عندما قالت: **"ولكن الأمر الذي يستوجب الاهتمام هو أن هؤلاء الفقراء بحاجة إلى مساعدتهم بشيء يسير من المال تساعدهم على تشييد مساكنهم"**[3].

---

[1] "التقدم"، العدد ١٠٠٦، ٤ أيلول ١٩٦٢.

[2] "التقدم"، العدد ١٠٢٧، ٢٨ أيلول ١٩٦٢.

[3] "التقدم"، العدد ١٠٣٢ ، ٤ تشرين الأول ١٩٦٢.

تناول مقال آخر لجريدة "التقدم" النواقص في مدينة الثورة وعدم اكتمال المرافق العامة لها. فقد وصفت خطوة الحكومة بنقل الألوف من أولئك الفقراء إلى مدينة الثورة التي أصبحت حياً عصرياً منسقاً بأنها خطوة حميدة يجب أن تقابل بالشكر والثناء. لكنها بيّنت في الوقت نفسه أن هذه المدينة أنقسم سكانها إلى فريقين. فريق ينعم بالنور والماء والشوارع المبلطة. وفريق آخر محروم من كل ذلك ولا يزالون ينتظرون. وعليه وضعت جريدة "التقدم" مطاليب سكان مدينة الثورة أمام أنظار المسؤولين، راجية الحكومة أن تسرع بتوفير هذه العناصر الحيوية لحياتهم، لاسيما وأن الأمر برأي الجريدة المذكورة لا يتعلق بالسكان الحاليين وحدهم بل، أنهم ينتظرون أن تأتي جموع أخرى لتسكن المدينة ، مما يعني أنهم سيواجهون المشكلة ذاتها، كما دعت "التقدم" إلى الإسراع بتوزيع الفضاءات الفارغة في مدينة الثورة على المستحقين من سكان الصرائف بهدف زيادة الحياة وازدهار المدينة وتحقيق الأهداف التي من أجلها أقيمت مدينة الثورة وسدت فراغاً كبيراً في حياة سكان العاصمة، بغداد[١].

كان اهتمام جريدة "التقدم" بمدينة الثورة اهتماماً كبيراً يدل على مدى قرب الجريدة المذكورة من موضوع إسكان الصرائف. فلم يكن اعتباطاً أن ترجو "التقدم" مديرية شرطة بغداد إدخال نظام الحراسة الليلية إلى مدينة الثورة لقطع دابر اللصوص، لأن ذلك الأمر يؤدي برأيها وهو عين الصواب إلى اطمئنان سكان المدينة المذكورة وتشجيع الآخرين على السكن في مناطقها المتفرقة[٢].

---

(١) "التقدم"، العدد ١٠٣٣ ، ٥ تشرين الأول ١٩٦٢.

(٢) "التقدم"، العدد ١٠٩٢ ، ١٨ تشرين الأول ١٩٦٢.

وفي هذا الوقت (كانون الأول ١٩٦٢) نشرت جريدة "التقدم" استرحام سكان الصرائف في جانب الكرخ من بغداد الموجه إلى عبد الكريم قاسم، والذي طالبوا فيه الإسراع بترحيلهم إلى مدينة الشعلة ومساعدتهم على بناء الدور فيها، وإنقاذهم من عيشة الصرائف والصرائف، لأنهم برأي الجريدة يعيشون فيها عيشة البهائم[١].

يمكننا أن نقول، إن أغلب الصحف والمجلات العراقية الصادرة آنذاك قد اهتمت بموضوع أحياء الصرائف وإسكانهم، من هذا الجانب أو ذلك. فقد سلط العديد منها الضوء على بعض جوانب المأساة التي كان يعيشها سكان تلك الأحياء، في حين انشغل البعض الآخر في مناقشة إيجاد الحلول اللازمة لحل مشكلة الصرائف، فضلاً عن أن قسماً منها تابع خطوات حكومة الثورة في القضاء على تلك الأحياء، فأشاد بها متمنياً لها النجاح، حاثاً الجميع على شد إزرها في مهمتها هذه. علينا بعد ذلك كله، أن نقف أمام موقف الأحزاب السياسية العراقية من موضوع الصرائف، الذي سيكون مبحثنا القادم بعون الله وتوفيقه.

موقف الأحزاب السياسية من سكان الصرائف في بغداد:

كان أحد أبرز وأهم مبادئ وأهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، التي حددت في أكثر من اجتماع للجنة العليا للضباط الأحرار، هي إطلاق الحريات السياسية العامة من خلال السماح للأحزاب بالعمل بحرية تامة[٢]. لم تعترف حكومة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق في بادئ الأمر بالأحزاب السياسية، بحجة أنها حكومة مؤقتة. في الوقت نفسه لم تنكر على الأحزاب السياسية حقها في العمل السياسي العلني، وبما أن ثورة تموز ألغت القانون الأساسي (الدستور

---

[١] "التقدم"، العدد ١٠٩٥، ٢١ كانون الأول ١٩٦٢.

[٢] حسن العلوي، المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١.

فإن الأحزاب السياسية سعت لدى زعماء الثورة إلى استعادة حقها الشرعي في العمل السياسي على أساس أن ذلك القانون أصبح لاغياً، وعليه فإن قرار حلها أصبح لاغياً بطبيعة الحال[1].

سمح عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء للأحزاب التي رخص لها العمل في العهد الملكي، أن تعود إلى سالف عهدها وتمارس دورها السياسي، لاسيما أن قاسماً أعلن أنه فوق المنافسات السياسية، غير أن الأمر اختلف تماماً بعد حركة الشواف[2]، إذ وجه عبد الكريم قاسم نداء إلى جميع الأحزاب السياسية يناشدهم فيه التوقف عن الصراع السياسي لحين تشكيل حكومة ثابتة، واصفاً ذلك بالمرحلة الانتقالية[3]، ولأجل ذلك أقدم "الحزب الوطني الديمقراطي" في ١٩ أيار ١٩٥٩ واستجابةً لنداء قاسم على حل نفسهِ بنفسهِ، وعلى إيقاف نشاطه السياسي في أثناء المرحلة الانتقالية[4].

أعلن عبد الكريم قاسم بمناسبة الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز، أن العراق يعيش في فترة انتقالية ستنتهي قريباً جداً، كما بين أنه سوف لا يحلّ يوم

---

[1] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٨٨؛ علي محمد كريم المشهداني، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٨"دراسة تاريخية تحليلية" أطروحة دكتوراه غير منشورة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤، ص٥٥.

[2] حركة الشواف: حركة عسكرية كانت تهدف إلى الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم، اتفق على القيام بها مجموعة من الضباط القوميين أبرزهم عبد الوهاب الشواف وناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري وعبد العزيز العقلي، غير أن الشواف تسرع في تنفيذها في الثامن آذار ١٩٥٩ في الموصل دون التنسيق مع رفاقه مما أدى إلى إضعاف الحركة وبالتالي فشلها. وللمزيد من التفصيل ينظر: صلاح خلف مشاي الغريري دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤، ص٩٥.

[3] "مبادئ ثورة ١٤ تموز في الخطب الزعيم لسنة١٩٥٩"، ج١، ص٩٠.

[4] "الأهالي" العدد ١٥٤، ٢٠ ايار ١٩٥٩ ؛ عادل التقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي، ص٦٢.

الجيش ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ إلا ويحتفل الجميع بإجازة الأحزاب السياسية في العراق، موضحاً أن سبب اختيار هذا التاريخ ليؤكد تضامن الجيش والشعب في سبيل الوطن، وأكد أن هذا اليوم سوف يكون برأيه مشهوداً يحتفل فيه الشعب العراقي بقيام الأحزاب[١].

برّ عبد الكريم قاسم بوعده في تنظيم الحرية السياسية للشعب، عندما أصدر في الأول من كانون الثاني ١٩٦٠ قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠، واعتبر يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ موعداً لإنهاء فترة الانتقال والبدء بتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات الجديدة، وبذلك فإن المرحلة الانتقالية التي بلغت سنة ونصف قد انتهت بصدور هذا القانون.[٢]

حلّ هذا القانون محل قانون الجمعيات القديم رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥، فقد عرف الجمعية بأنها، جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عده أشخاص، كما عرفت المادة الثلاثون من ذلك القانون، الحزب بأنه، جمعية ذات هدف سياسي، واشترط في عضو الحزب أن يكون عراقي الجنسية. بيّن القانون المذكور بموجب المادة الحادية والثلاثين الأشخاص الذين يحضر عليهم الانتماء للأحزاب وهم أفراد القوات المسلحة ومن يعمل بإمرتها، والقضاة، وموظفو الخدمة الخارجية، وكل طلاب الدراستين الابتدائية والثانوية وما يعادلهما، ورؤساء الوحدات الإدارية. في حين بينّت المادة الثالثة والثلاثين كيفية حصول الأحزاب السياسية على إجازتها عندما أوجبت على مؤسسي

[١] نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات، ج ٤، ص٥.

[٢] جعفر عبد الدائم المنصور، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٢ دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص١٣٩.

الحزب أن يقدموا إلى وزير الداخلية بياناً موقعا من خمسين شخصاً تتوفر فيهم شروط العضوية يتضمن تأييدهم للحزب المؤسس[1].

منح قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠، الأحزاب حق إصدار جريدة أو منشورات خاصة به شريطة أن يشار بصراحة إلى العلاقة بينهما وبين الحزب، وأنيط بوزير الداخلية مهمة الإشراف على الأحزاب، كما منح حق الإدلاء باقتراحات معينة وإصدار التنبيهات. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ اختلف اختلافاً كبيراً عن سلفه مرسوم الجمعيات الذي أصدره نوري السعيد عام ١٩٥٤ الذي لم يذكر فيه حتى اسم "الحزب السياسي"، في حين أفسح القانون الجديد المجال الواسع للمجتمع العراقي المتعدد القوميات والطوائف للتعبير عن ذاتها، عن طريق أحزاب سياسية تعمل لأهدافها بصورة قانونية وانتظام. المهم في القانون المذكور موضوع البحث أنه منح وزير الداخلية كافة الصلاحيات لحبس الإجازة عن طالبها إن ارتأى الرفض[2].

أما عن الأسباب الموجبة لصدور قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ فقد جاء فيها أن قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ كان مبنياً على أساس منح السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية ومجلس الوزراء) سلطات مطلقة في إجازة الأحزاب ورقابتها وحلها، فضلاً عن حرمانه لفئات عدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب من دون سبب مقنع، إلى غير ذلك من

---

(١) "الوقائع العراقية"، العدد ٢٨٣، ١٩٦٠/١/٢؛ إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٢) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر في العهد الجمهوري الأول، ترجمة مصطفى نعمان أحمد مصر مرتضى، بغداد، بلا، ص٢٩؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص٣٤٦-٣٤٧.

الأحكام المنافية لمبادئ التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية[1].

مهما يكن من أمر، فإن قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ يمثل خطوة جيدة في إطاره القانوني المجرد في تاريخ التشريع السياسي العراقي، إذا ما قارناه بما صدر في العهد الملكي. والمهم في الأمر أن الأحزاب السياسية كانت تنتظر حسن تطبيق القانون الجديد أكثر من اهتمامها بوجود تلك النواقص، كما يؤكد أفضل من تصدى لدراسة تلك الفترة التاريخية[2].

يمكن القول، إن الاتجاهات الجديدة والناشئة بعد قيام النظام الجمهوري كونت قواعد جديدة للأحزاب السياسية، تسير عليها في تقرير سياساتها، حيث لم ينحصر عملها بالجانب السياسي فقط بل، شمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والمطالبة بحقوق بعض الفئات من الشعب العراقي، لاسيما الفقيرة والكادحة منها[3].

على أيّة حال، تقدمت في بادئ الأمر أربعة أحزاب بطلباتها إلى وزارة الداخلية للموافقة على إجازة لممارسة نشاطها بعد صدور قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ بمدة قليلة أي بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ وهي "الحزب الوطني الديمقراطي"، و"الحزب الديمقراطي الكردستاني"، وحزبان شيوعيان، الأول كان برئاسة زكي خيري سعيد[4].

---

[1] نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات، ج ٤ ، ص٥.

[2] عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص٢٦٣ ؛ عادل تقي عبد محمد البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي ، ص١٠٧.

[3] أفراح شبل عبد الحسن تطور الحركة النسوية في العراق ١٩٥٨ -١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦، ص١٠٥.

[4] زكي خيري سعيد: ولد في بغداد سنة ١٩١١، لم يكمل الدراسة الإعدادية بسبب نشاطه السياسي بدأت صلته بالتجمعات الشيوعية منذ سنة ١٩٢٨. أصبح عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي من

أما الآخر كان برئاسة داود الصائغ [1]، كما قدم إبراهيم عبد الله الشهاب وجماعته في مطلع شباط ١٩٦٠ طلباً بإجازة حزب سياسي باسم "الحزب الإسلامي العراقي" الذي كان واجهة للإخوان المسلمين في العراق، وفي التاريخ نفسه قدم الأعضاء المؤسسون لحزب التحرير طلباً بإجازة حزبهم، وقدم عبد الفتاح إبراهيم وجماعته في ١٢ شباط طلباً لإجازة حزب سياسي باسم"الحزب الجمهوري". مما يجدر ذكره هنا أن أحد التقارير الأمنية الذي كتب في ٣ كانون الثاني ١٩٦٠ نصح الحكومة بأن لا تسمح بتأليف أحزاب تعمل من أجل مصالح أجنبية، أو إملاء أفكار حزبية مستوردة من الخارج، مثل "حزب البعث العربي الاشتراكي"، أو أي حزب من الأحزاب السياسية المتطرفة. وعليه لم تحاول الأحزاب المحسوبة على القوى القومية العربية مثل "حزب الاستقلال" و"حزب البعث العربي الاشتراكي" تقديم طلب الإجازة إلى وزارة الداخلية، بحجة إن حكم عبد الكريم قاسم دكتاتوري عسكري لا يؤمن بالحياة الديمقراطية[2].

بانتهاء المدة القانونية التي عينتها المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠، ولعدم اعتراض وزير الداخلية على الأنظمة الداخلية لثلاثة

١٩٣٥، ثم عضو المكتب السياسي(١٩٥٨-١٩٧٨) أسقطت عنه الجنسية العراقية سنة ١٩٥٥، فصل من الحزب الشيوعي سنة ١٩٨٤. للمزيد من التفصيل ينظر: جرجيس فتح الله المحامي ، المصدر السابق، ص٧٦٩-٧٧٠.

[1] داود الصائغ ولد في الموصل سنه ١٩٠٧ من عائلة كلدانية معروفة من الصاغة ورجال الدين. تخرج في دار المعلمين سنة ١٩٢٨، وارتبط بالحزب الشيوعي العراقي سنه ١٩٤١، أصبح عضو اللجنة المركزية للحزب(١٩٤١-١٩٤٣) انشق عن الحزب سنة ١٩٤٤، وشكل "رابطة الشيوعيين العراقيين"، ثم أصبح عضو اللجنة المركزيه للحزب الشوعي العراقي مرة أخرى سنة ١٩٥٧. طرد من الحزب في السنة نفسها. وللمزيد من التفاصيل ينظر:حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثاني، ص١٩٦؛ عبد الفتاح علي البوتاني المصدر السابق، ص٢٦٣.

[2] عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٢٦٤.

أحزاب فقد اعتبر"الحزب الوطني الديمقراطي"، و"الحزب الديمقراطي الكردستاني"، و"الحزب الشيوعي (جماعة داوود الصائغ)" أحزابا مجازة للعمل الحزبي العلني، أما الأحزاب الأخرى التي تقدمت بطلباتها، فقد تم رفض تلك الطلبات، لذلك أثرت العمل الحزبي السري، باستثناء "الحزب الإسلامي العراقي" الذي أستأنف حكم الرفض لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز، وقد جاء قرار المحكمة في صالح الحزب المذكور، وبذلك بدأ نشاطه بشكل علني[1].

لم يكن متوقعاً للحزب الوطني الديمقراطي الذي كان قادته يتسمون بالتناقض، أن يعمل بانسجام حقيقي أو أن يستمر بالوجود طويلاً، لذلك كان لابدّ من الانشقاق في صفوف "الحزب الوطني الديمقراطي"، وهذا ما حصل فعلاً عندما قدم محمد حديد أحد أبرز قادة الحزب المذكور طلباً إلى وزارة الداخلية في ٢٩ حزيران ١٩٦٠ لتأسيس حزبٍ سياسيٍ باسم "الحزب الوطني التقدمي" وكان أغلب الأعضاء المؤسسين هم من أعضاء "الحزب الوطني الديمقراطي"، وفي ٣٠ تموز ١٩٦٠ وافقت وزارة الداخلية على إجازة "الحزب الوطني التقدمي" [2]. وهكذا أكتمل عقد الأحزاب السياسية العلنية في العهد الجمهوري الأول.

وعلى أيةّ حال، فإن الذي يهمنا هو موقف تلك الأحزاب من سكان الصرائف في بغداد. فقد أكد منهاج "الحزب الوطني الديمقراطي" العام السعي إلى إقامة نظام ديمقراطي يحترم كيان الفرد، ويحقق العدالة الاجتماعية، ويحرر المجتمع من الفقر والجهل والمرض والخوف، ويكون المواطنون فيه

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق، ص ٢٤٤- ٢٤٨.

[2] عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق، ص٥٦ ؛ محمد كاظم علي، المصدر السابق ، ص١٦٢.

حرار متساوين في الحقوق. كما أكد الحزب على الاهتمام الكافي بالشؤون البلدية[1]. أما الإسكان فقد خصص "الحزب الوطني الديمقراطي" له فقرة خاصة في منهاجه العام بيّن من خلالها سعيه الحثيث لتنفيذ مشاريع الإسكان التي من شأنها توفير السكن الصحي اللائق والمحقق لأساليب الحياة العصرية[2].

رأى "الحزب الوطني الديمقراطي" أن الجهل المطبق الذي يعيشه سكان الصرائف في بغداد يؤدي إلى تأخر المجتمع العراقي ككل، كون أولئك السكان يشكلون نسبة لا يستهان بها من مجموع سكان العاصمة بغداد ، لأجل ذلك وجه الحزب المذكور رسالة إلى وزير المعارف من خلال مقالٍ افتتاحي نشرته جريدته الرسمية "الأهالي" كان عنوانه "منطقة الصرائف بحاجة إلى مدارس ابتدائية" جاء فيه أن سكان منطقة الصرائف خلف السدة بحاجة إلى مدارس ابتدائية، إذ لا يوجد في هذه المنطقة مدارس، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان أطفال المنطقة من تلقي العلم، ويجعلهم عرضة للجهل والتأخر، إننا نرجوا العمل على فتح مدارس ابتدائية في هذه المنطقة ضماناً لتعليم أبناء هذه المنطقة الفقيرة[3].

تطرق "الحزب الوطني الديمقراطي" في مقال افتتاحي نشرته جريدته "الأهالي" في ٢٧ حزيران ١٩٦٠ حمل العنوان "ازدياد الهجرة من الريف إلى المدن ظاهرة خطرة يجب معالجة أسبابها"، أشار فيه إلى الأسباب التي تدفع الفلاحين إلى الهجرة إلى بغداد وتكدسهم في أحياء بالية، مكونة من الصرائف المنتشرة على أطراف العاصمة بغداد، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية

---

[1] عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي ، ص١١١ - ١١٢.

[2] "الأهالي"، العدد ١٠، ٣٠ كانون الثاني، ١٩٦٠.

[3] "الأهالي" ، العدد٤٤٣ ، ١حزيران ، ١٩٦٠.

وصحية واجتماعية معقدة. كما بين الحزب في المقال المذكور النتائج التي تترتب على الهجرة غير الاعتيادية على بلد زراعي كالعراق، في المقدمة منها. حرمان الزراعة من العناصر النشيطة والأيدي العاملة، مما أدى إلى قلة انخفاض الإنتاج الزراعي وانخفاض الثروة الحيوانية. لم يكتفِ "الحزب الوطني الديمقراطي" بذلك بل، احتجَّ على عمل سكان الصرائف في بغداد واشتغالهم في أعمال لا تمتّ إلى واقعهم بصلة، فقد رأى الحزب المذكور أن ذلك الأمر سيؤدي إلى مزاحمة عمال المدن، وذلك يقود برأي الحزب في نهاية الأمر إلى انخفاض أجور العمل وازدياد البطالة، بسبب استعداد عمال الصرائف العمل بأي أجر مهما كان ضئيلاً، بسبب حاجتهم الماسة للمال، كما لاحظ الحزب في مقاله، أن تشغيل سكان الصرائف نسائهم وأبنائهم وبناتهم الصغار، سيضيق فرص العمل. خلص "الحزب الوطني الديمقراطي" إلى رأي مؤداه أن انتشار الصرائف في بغداد، يسبب مشاكل كبيرة تنشأ عن التوسع السريع للمدينة، أهمها تفاقم أزمة السكن، والسكن غير الصحي، وتفشي الأمراض، ناهيك عن انخفاض مستوى المعيشة[1].

وقف "الحزب الوطني الديمقراطي" بالضد من الرأي القائل بإدماج سكان الصرائف مع بقية فئات المجتمع البغدادي، بحجة أن مسألة تطوير المهاجرين وإدخالهم في المحيط الجديد تعد من المشاكل الاجتماعية الكبيرة، وإلى أن يتم تطويرهم ودمجهم برأي "الحزب الوطني الديمقراطي" سيخلقون للمجتمع البغدادي إشكاليات اجتماعية خطيرة ، لاسيما في ظل استمرار الهجرة إلى بغداد وازديادها، كما بيّن الحزب أنه كلما طبق قانون الإصلاح الزراعي

[1] "الأهالي" ، العدد ٤٦٠ ، ٢٧ حزيران ، ١٩٦٠.

صورة صحيحة، كلما قلت الهجرة من الريف إلى بغداد، مما يؤدي في النهاية إلى انحسار أحياء الصرائف ومن ثم اختفائها في بغداد[1].

غرّد "الحزب الوطني الديمقراطي" خارج السرب وابتعد كثيراً عن الواقع، عندما أبدى وجهة نظره حول توجه حكومة الثورة لإسكان أصحاب الصرائف في بغداد، والمضي في عملية دمجهم في المجتمع البغدادي، منتقداً ما أسماه الحزب المذكور الإسراف المفرط على مشاريع الإسكان في العراق. وذلك عندما نشرت جريدته مقالاً افتتاحياً كان عنوانه "نظرة في سياسة الحكومة الإسكانية" قالت فيه: "**إن مشاريع إسكان أصحاب الصرائف أمر سيؤدي عند تنفيذه إلى إبقاء سكانها في بغداد، وعدم رجوعهم إلى مزارعهم وإلى الأرض التي سوف تملك لهم وفق قانون الإصلاح الزراعي، وتشجيع الآخرين إلى الهجرة إلى بغداد، مما سيؤدي إلى استمرار هذه المشكلة وتفاقمها بدل حلها الحل الصحيح الجذري**"[2].

كما طالب "الحزب الوطني الديمقراطي" في المقال نفسه الحكومة بتقليص المبالغ المخصصة للإسكان التي وصفها بأنها عالية جداً، لاسيما تلك التي تصرف لإسكان أصحاب الصرائف، وتوجيه الفائض من تلك الأموال إلى مشاريع إعمارية صناعية وزراعية مثمرة تسرع في تطور ومتانة الاقتصاد العراقي[3].

نشرت جريدة "الأهالي" في عددها الصادر في ١٦ أيلول ١٩٦٠ مقالاً افتتاحياً شخص فيه "الحزب الوطني الديمقراطي" ما تحتاجه الصحة في أحياء الصرائف في بغداد، فقد ذكر أن مشكلة الصحة تتطلب جهوداً حكومية كبيرة، لاسيما أن هناك نتائج طيبة تترتب على تحسين الأمور الصحية في أحياء

---

[1] "الأهالي"، العدد نفسه.

[2] "الأهالي"، العدد١٧، ٦ أيلول ،١٩٦٠.

[3] "الأهالي"، العدد نفسه.

الصرائف، مثل خلق جيل موفور الصحة صحيح الجسم وقوي البنية، لأجل ذلك وجه الحزب دعوة إلى الحكومة لتوفير الخدمات الصحية الأساسية لسكان الصرائف عندما قال: **"من واجب حكومتنا الوطنية، المبادرة إلى توسيع الخدمات بالنسبة إلى هؤلاء الناس، والذين يمثلون الاكثرية الساحقة بالنسبة للشعب، إنهم الفلاحون العمال المستخدمون الكسبة وأطفالهم وعوائلهم، إن رفع مستواهم الصحي يقوم على اساس درس ما يحتاجون إليه من وسائل الوقاية، لذا نتقدم باقتراحات علنّا قد توصلنا إلى أفندة الموظفين المسؤولين"**[1].

جرى تحول معين في موقف" الحزب الوطني الديمقراطي" في خريف ١٩٦١ من موضوع إسكان أصحاب الصرائف، عندما اخذ يطالب لا بترحيلهم إلى الأماكن التي خصصت لهم فقط وإنما، إلى إنشاء مساكن لهم. وذلك عندما نشرت جريدة "الأهالي" مقالاً حمل العنوان "هجرة الفلاحين وترحيل سكنة الصرائف" جاء فيه:

> **"علمنا أن قرار قد صدر بترحيل هؤلاء من غير تهيئة أماكن مناسبة وكافية لهم يسكنون فيها، وأن منظر ترحيلهم قد أثار في النفوس الشفقة، كنا نود قبل أن يرحلوا من مواطن سكنهم أن تقام لهم مساكن كافية تقيهم من حر وبرد، كنا نأمل أن تتجه أنظار المسؤولين إلى إنقاذهم من الحياة الأليمة التي يقاسونها. إن ضحايا الإقطاع هؤلاء أحق من سواهم بأن تقام لهم مجموعات سكنية مناسبة، نظراً للتضحيات العظيمة التي بذلوها في مقارعة الإقطاع والاستعمار"**.

(1) "الأهالي"، العدد ١٧، ٦ ايلول ١٩٦٠.

ومضت "الأهالي" واصفة أولئك الناس بأنهم سند الجمهورية عند الملمات، إذ كتبت:

"إن هؤلاء الفلاحين قد كانوا وما زالوا سند الجمهورية عند الملمات والشدائد، وهم ضحية التعسف في شتى العصور السابقة، وان البؤس المحدق بهم قد تركهم فريسة للأمراض، وحدا بهم إن يعملوا رجالاً ونساء وأطفالاً في أعمال مختلفة، سداً للرمق وتمسكاً بالحياة، غير أنهم رغم كل هذا يعيشون في فاقة شديدة، لأن مورد أيّة أسرة منهم مهما زاد عدد أجرائها لا يكفي حاضراً ولا يطمّن مستقبلاً".

لم تكتفِ جريدة "الحزب الوطني الديمقراطي" بذلك وإنما، راحت تنتقد سياسة الحكومة التي اكتفت بتوزيع الأراضي السكنية عليهم دون بناء مساكن صحية لهم عندما قالت:

"إن الحكومة قد أولتهم بعض رعايتها وخصصت لهم قطعة من الأرض، غير أن أغلبهم عاجزون عن بناء مساكن لهم فيها، وكم كان جديراً بالجهات المسؤولة لو أخذت بأيديهم وقامت ببناء مساكن صحية ومناسبة لهم، تكون وجهاً مشرقاً لإنجازات الحكومة، إننا لنأمل من الحكومة أن لا تقدم على ترحيل هؤلاء المواطنين الطيبين ما لم تنشئ مساكن لهم، أما ترحيلهم بالإكراه فانه عمل نود أن يتجنبه المسؤولون"[1].

---

[1] "الأهالي"، العدد ٦٩٨، ١٥ ايلول ١٩٦١.

بعد ذلك كله، أفصح "الحزب الوطني الديمقراطي" عن خطته لحل مشكلة أصحاب الصرائف في بغداد التي وصفها بأنها من المشاكل الرئيسة التي تجابهها البلاد منذ سنوات طويلة. إذ رأى أن الحل لا يكمن إلا في إطار خطة إصلاحية شاملة تتناول إقامة الصناعات والأعمال الإنتاجية التي توفر العمل للأيدي العاطلة، وتتناول توزيع الأراضي الزراعية توزيعاً شاملاً على الفلاحين ودعم صغار الفلاحين بمعونات ومساعدات مادية وعينية. وان تحقيق ذلك برأي الحزب المذكور سيؤدي إلى ضمان حياة مرفهة للعمال والفلاحين والكسبة، إذ يستطيع كل واحد منهم أن ينال نصيبه من الرزق ومن التعليم وبذلك يخلق مجتمع مرفه تزول عن سطحه معالم الحياة المؤلمة التي يمثلها المهاجرون من سكان الصرائف في أطراف العاصمة بغداد[1].

دافع "الحزب الوطني الديمقراطي" عن أجور العمال بصورة عامة ومنهم عمال أحياء الصرائف، عندما ذكر أن العامل يتعرض إلى المساومة في تحديد الأجور من قبل أصحاب العمل، وأن لحاجة العامل الآنية في العيش أثراً بليغاً على طاقته في المساومة، لأجل ذلك طالب الحزب بضرورة تحديد الأجور بجميع أشكالها وصورها، لكي تضمن للعامل مستوى من العيش يكون لائقاً ومحترماً، الأمر الذي يؤدي برأي الحزب إلى تحريره من العوز والقلق المادي ثم تصون كرامته الإنسانية في المعيشة[2].

أما "الحزب الشيوعي العراقي جماعة داوود الصائغ" فقد نشرت جريدته الناطقة باسمه "المبدأ" منهاجه العام في ١٠ شباط ١٩٦٠. وأهم ما جاء فيه فيما يخص أصحاب الصرائف، هو تأييده المطلق للقضاء تماماً على أحياء الصرائف والاكواخ في سائر عموم العراق، وإقامة القرى والمدن الحديثة بدلاً

---

(1) "الأهالي"، العدد نفسه.

(2) "الأهالي"، العدد ٧٢٩، ١١تشرين الأول ١٩٦٠.

عنها، وتوفير المياه الصالحة للشرب لهم وتزويدها بالكهرباء. فضلاً عن مكافحة الأمية بين سكانها مكافحة مستمرة وجدية[١].

عرض الحزب نفسه، على الرأي العام مظلمة بعض عمال الصرائف المفصولين عندما أثارت قضيتهم جريدة "المبدأ" من خلال مقال نشرته كان عنوانه "عمال السكك المفصولون لازالوا يراجعون ولكن". طالب الحزب فيه وزارة الموصلات بضرورة إعادتهم إلى عملهم مذكراً إياها بأمر حكومة الثورة القاضي بإعادة جميع المفصولين إلى العمل دون قيد أو شرط وبدون تمييز، وعدم فصل العمال عن أعمالهم. كما شرح الحزب المذكور معاناة العمال المفصولين عندما ذكر، أن ألوان البؤس والحرمان قد بدت واضحة على وجوه أطفال ونساء عوائل المفصولين[٢].

طالب "الحزب الشيوعي العراقي جماعة داوود الصائغ" برفع الحد الأدنى لأجور العمال، ولاسيما أولئك المهاجرين الريفيين الذين استقروا في أطراف بغداد، إذ ذكر أن ثورة ١٤تموز في العراق رفعت الحد الأدنى للعمال إلى ٣٠٠ فلس، غير أن الظروف القاسية التي ألمت بالعمال بشكل عام أجبرت الآلاف منهم إلى الاشتغال بأجر يومي قدره ٢٥٠ فلساً ، مؤكداً أن هذا الواقع المؤلم يشير إلى أن أجور العمال لم تعد تكفي لسد تكاليف المعيشة الباهظة. لم يكتفِ الحزب المذكور بهذا القدر بل، نبه إلى مشكلة البطالة المنتشرة بين عمال الصرائف التي وصفها بأنها مأساة اجتماعية حقيقية لا ينبغي أن يصرف عنها النظر أبداً، كونها برأي الحزب المذكور تشبه الموت البطيء[٣].

---

[١] "المبدأ"، العدد٦٦ ، ١٠ شباط ١٩٦٠.

[٢] "المبدأ"، العدد١٣، ٩ شباط ١٩٦٠.

[٣] "المبدأ"، العدد نفسه.

أجرت جريدة "المبدأ" مقالة خاصة مع عامل بناء يسكن صرائف "العاصمة" خلف السدة الشرقية، يبلغ من العمر ستين عاماً تبلغ أجرته اليومية ٤٠٠ فلس، وله عائلة مكونة من خمسة أشخاص، خلصت "المبدأ" بعد ملاحظة البطالة الموسمية التي يتعرض لها عمال البناء، إلى حقيقة مهمة وهي أن أجورهم يمكن وضعها تحت لافتة "عيش ولا تموت". بعد ذلك انصرفت جريدة "الحزب الشيوعي العراقي جماعة داوود الصائغ" تشرح حالة عمال الصرائف من المهاجرين إلى بغداد. وما يعانونه من اضطهاد أصحاب العمل، والتقتير في العيش. من المفيد أن نترك "المبدأ" توضح لنا ذلك الأمر أكثر إذ ذكرت: "**إن هذا الإنسان وألوف مثله ممن يصنعون الحياة ولا يحضون بطعمها، فالطعام واللباس والأحذية والمسكن المريح بالطبع هو ما يحتاجه الإنسان قبل كل شيء، هذا الإنسان الكادح البسيط، إنه إذا كان يعيش عيشة قاسية فإنه لا يفكر بالمرض ولا يفكر بالراحة وكل ما يلزم للحياة، وجميع ثروات الأرض وخيراتها قد صنعت بعمل أمثاله، وهم قبل غيرهم لا يتمتعون حتى بما هو ضروري للغاية**"[1].

رأى "الحزب الشيوعي العراقي جماعة داوود الصائغ" أن سبب تردي أوضاع عمال الصرائف في بغداد، هو استغلال الأغنياء لهم لأنهم أي العمال يتهافتون على العمل بأي أجر كان، وإلا فسوف يموتون من الجوع[2].

أما موقف "الحزب الوطني التقدمي" تجاه سكان الصرائف في بغداد، فإنه تجسد في ما كانت تنشره جريدة "البيان" لسان حاله[3]. لا بدّ أن نذكر هنا، أن منهاج "الحزب الوطني التقدمي" قال: أنه يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية في

---

[1] "المبدأ"، العدد ٣٠، ٢٣ آب ١٩٦٢.

[2] "المبدأ"، العدد نفسه.

[3] عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق، ص٧٤؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص٣٨١.

المجتمع العراقي، بحيث تتكافأ الفرص لجميع المواطنين، وأنه يعمل على توفير العمل كحق طبيعي، وأن لكل مواطن حد أدنى من الدخل يمكنه من العيش في مستوى كريم، والاهتمام بمشاريع الإسكان من أجل توفير المساكن الصحية للمواطنين بشكل ينسجم مع مستلزمات الحياة الاجتماعية الحديثة[١].

ظهر أول موقف لـ"الحزب الوطني التقدمي" عندما طالب مصلحة نقل الركاب بتوفير الباصات اليومية لنقل العمال في مناطق أحياء الصرائف المنتشرة في أطراف العاصمة بغداد وضواحيها، معتبراً ذلك من الضروريات الملحة، مذكراً الكل بأن موضوع النقل في تلك المناطق هو من المشاكل التي يعاني منها سكان تلك الأحياء في حياتهم اليومية[٢].

طالبت جريدة "البيان" في مقالها الافتتاحي لعددها الصادر في ٢٣آب ١٩٦٠ والذي كان عنوانه"إلى أي مَدى يمكن أن ترتفع الأجور"بزيادة الأجور اليومية للعمال، لاسيما أولئك الذين يسكنون الصرائف، والذين يضطرون إلى القبول بأية أجور تعرض عليهم، ويقيمون في مساكن حقيرة مزدحمة، وهم لا يكادون يحصلون على ما يسد رمقهم إلا بشقّ الأنفس[٣].

كما طالب "الحزب الوطني التقدمي" بتوفير السكن المريح واللائق بالإنسان لعمال الصرائف، الذين لم يتلقون من حكومات العهد الملكي أيّ رعاية أو اهتمام وإنما، على العكس كانوا عرضة للاستغلال الفظيع ، ولاقوا على أيديها الأمرّين، مما أدى إلى ضياع حقوقهم بين الجشعين من أرباب الأعمال، وبين السلطات الحكومية. بعد ذلك ذكَر "الحزب الوطني التقدمي"

---

(١) "البيان"، العدد ٥٠ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٠ ؛ عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق، ص٦٧.

(٢) "البيان"، العدد٨١ ، ١٩ آب ١٩٦٠.

(٣) "البيان"، العدد٩٣ ، ٢٣ آب ١٩٦٠.

الكل بمرور سنتين على نجاح الثورة وعمال الصرائف يتطلعون إلى الحكومة آملين أن ترفه عنهم، وترعى شؤونهم، وفي المقدمة منها، توفير السكن لهم وإيجاد الأعمال للعاطلين، وتوفير بعض الخدمات الصحية والاجتماعية لهم، بعد ذلك استدركت"البيان" لتقول: أن سكان الصرائف يثقون ثقة كبيرة بحكومة الثورة وقدرتها على تخليصهم من واقعهم المرير، لاسيما أنهم يلتفون بثبات حول حكومتهم التي حررتهم من عبودية النظام الملكي. فصلت"البيان" ذلك إذ قالت: **إن العراق كان من البلدان المتخلفة اقتصادياً، ودخل العمال فيه ضئيل لا يسدّ إلا الضروريات القصوى للحاجات الاستهلاكية الملحة، ومعظمهم يسكن في صرائف بالية لا تصلح لسكن البشر في القرن العشرين**"[1].

ولأجل علاج ذلك، التمس"الحزب الوطني التقدمي" بحماسة من الجهات المختصة أن تبادر فوراً إلى تشييد الدور العصرية وتوزيعها على عمال الصرائف وتقسيط أثمانها عليهم، لأن ذلك برأي الحزب من شأنه أن يخفف عن كاهل الطبقات الفقيرة التي تعيش في أحياء تعيسة ويحدّ من أزمة السكن المستعصية. من المفيد أن ننقل ذلك نصاً: "**ليس هناك من هو أحق من العمال برعاية الحكومة الوطنية ، كما ليس هناك من هم أحق منهم في الحصول على دور السكن، لضعف المورد الذي يدخلهم وقلته، إننا ندعوا مخلصين الجهات المختصة إلى دراسة أحوال العمال المعاشية، والعمل للترفيه عنهم، وتوفير الجوّ الصالح لهم، من أجل زيادة الإنتاج، وتطوير الصناعة الوطنية**"[2].

على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية اضطرت للعمل السري في ظل حكومة ١٤ تموز، غير أن ذلك لم يمنع من أن يكون لها مواقف تجاه سكان

---

(1) "البيان"، العدد نفسه.

(2) "البيان"، العدد نفسه.

الصرائف في بغداد، كان "الحزب الشيوعي العراقي جماعة اتحاد الشعب" من بين تلك الأحزاب، فقد نشر في جريدة "اتحاد الشعب" في عددها الصادر في ٨ نيسان ١٩٦٠ مقالاً افتتاحياً كان عنوانه "عمال الطابوق مهددون بالبطالة" دافع فيه الحزب المذكور عن الأجور اليومية لعمال الصرائف الذين يعملون في معامل الطابوق القريبة من صرائفهم، والذين وصفهم بالفلاحين الذين هربوا من اضطهاد وظلم الإقطاع، والذين كانوا مضطرين للعمل بأتعس الشروط، لكي يوفروا لعوائلهم لقمة العيش. كما حذّر "الحزب الشيوعي العراقي جماعة اتحاد الشعب" من محاولة قسم كبير من أصحاب معامل الطابوق الضغط على العمال وإرغامهم على العمل بشروط ما قبل ثورة ١٤ تموز في العراق المجحفة، مبيناً أن من بين وسائل الضغط التي يعمد إليها أصحاب معامل الطابوق هو تعطيلهم للمكائن، الأمر الذي يعرّض عمال الصرائف إلى البطالة[1].

أصدر "الحزب الشيوعي العراقي جماعة اتحاد الشعب" في أواسط أيلول ١٩٦١ بياناً انتقد فيه سياسة حكومة ثورة ١٤ تموز الاقتصادية والاجتماعية، حمل العنوان "ناضلوا من أجل سياسة اقتصادية سليمة"، شنَّ فيه هجوماً كبيراً على حكومة عبد الكريم قاسم، لأنها تسببت في تفاقم الصعوبات أمام المهاجرين إلى أطراف المدن. وكان للحزب المذكور رأي فيما يتعلق بإجراءات تلك الحكومة تجاه سكان الصرائف في بغداد. من المهم أن ننقل بعض من فقرات ذلك البيان المهم بالنسبة لموضوع بحثنا ، إذ قال:

"بدلاً من التفكير الجدي بوضع حدّ للأسباب الفعلية للهجرة القسرية وللحياة المزرية التي يحياها

---

[1] "اتحاد الشعب" (جريدة)، بغداد ، العدد ٦٣ ، ٨ نيسان ١٩٦٠.

المهاجرون، تواصل الحكومة سياسة التساهل مع الإقطاعيين وتمالئ حقدهم اللئيم ضد الفلاحين".

استمر البيان منتقداً بعنف سياسة الحكومة، عندما قال:

"ومقابل سياسة التبذير والسخاء على مظاهر الفخفخة والبهرجة، نجدها تبدي منتهى البخل إزاء معسكرات المهاجرين في المدن ومئات الألوف من سكانها".

ثم زعم البيان أن الحكومة لا تخصص شيئاً لهم من ميزانية الدولة، وهي تعالج القضايا المتعلقة بهم بإجراءات عسكرية. لا بأس أن نذكر ذلك نصاً:

"فهي لا تخصص لهم شيئاً من ميزانية الدولة ومن مخصصات الأعمال والمشاريع العامة بل، تعالج قضايا سكناهم بإجراءات عسكرية بتخريب الآلاف من صرائفهم في أطراف بغداد"[1].

لم يقف الحزب المذكور عند هذا الحد من الانتقاد، وكيل التهم للحكومة فقط وإنما، اتهم الحكومة بأنها تسعى إلى تهميش سكان الصرائف في بغداد والعمل للحيلولة دون انصهارهم في المجتمع البغدادي فقد جاء في البيان موضوع البحث ما نصه: **"وكل ذلك لأنها تخجل من مناظر الصرائف وبؤس سكانها من أن تشوه مناظر العاصمة، وتخشى من احتكاكهم بالمدينة وبالحركة داخلها ومن تعمق الوعي بين جماهيرهم"[2].**

ومضى "الحزب الشيوعي العراقي جماعة اتحاد الشعب" في هجومه على سياسة حكومة ثورة ١٤ تموز تجاه سكان الصرائف، واصفاً إياها بصفات

---

[1] نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات، ج٥، ص٢٠١.

[2] المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

الفوضوية والاستعلائية. إذ قال : "**إن إنفاق عشرات الملايين من الدنانير على شؤون البناء والإسكان لذوي الدخول العالية وكبار الموظفين، وما يقابلها من تخطيط وتوزيع بضعة آلاف من الأمتار لسكان الصرائف ليعكس إلى درجة كبيرة الطابع الطبقي لمجمل الوضع الاقتصادي للدولة**"[1].

أما "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة" [2] التي تعد من أهم القوى الساندة "للحزب الشيوعي العراقي جماعة اتحاد الشعب" والتي انتقلت إلى النشاط العلني في اليوم الأول للثورة. والتي اتسع نشاطها بعد أن دعا "الحزب الشيوعي" في إحدى نشراته الداخلية الشيوعيين إلى حثّ أمهاتهم وأخواتهم للانتماء إلى الرابطة المذكورة لتقويتها وتوسيعها[3] ، فقد كان لها مواقف عدة من سكان الصرائف في بغداد، إذ تبنّت "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة" مشروعاً كبيراً لمكافحة الأمية في مناطق الصرائف في بغداد خاصة، وأنها جندت كوادرها النسوية لهذا الغرض، فقد استحدثت الرابطة المذكورة طريقة أسمتها طريقة الجيوب في مكافحة الأمية في أحياء الصرائف، وهي استعمال إحدى الصرائف للسكان لتدريسهم فيها، أو بناء صريفة لكل عدد معين من الصرائف تقوم هذه الصريفة مقام المدرسة وتستعمل لغرض مكافحة الأمية[4].

ومما يستحق الذكر هنا أن جهود "رابطة المرأة العراقية" قد أسفرت عن افتتاح مستوصف صحي في منطقة "العاصمة" الذي افتتحه أمين العاصمة في

---

[1] المصدر نفسه ، ص ٢٠٣.

[2] قام عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء بزيارة الرابطه في اول مؤتمر لها بعد الثورة في العام ١٩٥٩، وأقدم على تغير اسم الرابطة إلى (رابطة المرأة العراقية) . للمزيد من التفصيل ينظر: أفراح شبل عبد الحسن، المصدر السابق، ص١٨٥.

[3] عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص١٨٥.

[4] "الثورة" ، العدد ١١٠، ١٤ اذار١٩٥٩ ؛ مقابلة مع سافرة جميل حافظ في منزلها بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.

الاحتفال بذكرى يوم المرأة العالمي. لقد قدم المستوصف على الرغم من صغره ومحدودية إمكانياته خدمات جليلة لأبناء الصرائف في تلك المنطقة[1].

إما "حزب البعث العربي الاشتراكي" فإنه لم يلتفت إلى موضوع سكان الصرائف ولا إلى مشاكلهم ومعاناتهم الصارخة والماثلة أمام الكل إلا في الأشهر الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم. ويا ليته لم يلتفت، لأنه غلّب فيها أحكامه المسبقة على عبد الكريم قاسم. وعداءه السياسي الكبير له، على الكثير من الحقائق التي لا تتجاوزها عين الباصرين. أياً كان الأمر، فإنه أصدر بياناً خاصاً في نشرة "حساب الجماهير"[2] في أوائل آب ١٩٦٢، حمل العنوان "حكومة قاسم تهاجم أصحاب الاكواخ والصرائف" ، كان عبارة عن هجوم مستمر على الزعيم عبد الكريم قاسم، مدعياً أن الأخير أمر رجال الأمن والشرطة والانضباط العسكري بتهديم الاكواخ والصرائف فوق رؤوس وحاجات أصحابها من دون أن تجد لهم مأوى. استهل الحزب المذكور بيانه موضوع البحث بهذه الكلمات الموجهة لسكان الصرائف قائلاً لهم : يا أبناء الشعب العظيم، يا أصحاب الصرائف البواسل، لقد أخذت السلطات بهدم الصرائف واقتلاع الصرائف بصورة وحشية، وجنونية مما أدى إلى تشريد الآلاف من أصحاب تلك البيوت الفقيرة وتعريضهم للبطالة والمرض والتسول، وفي هذه الأيام أيضاً تستمر تلك الحملات عليكم لتهدم البيوت وتقتلع الصرائف بحجة ترحيلكم إلى قرية الثورة.

---

[1] "الأهالي" العدد ٣٧٩، ١٧ اذار ١٩٦٠.

[2] "حساب الجماهير" نشرة إخبارية يصدرها حزب البعث العربي الاشتراكي – القطر العراقي بإشراف عبد الستار الدوري، كانت تهدف إلى كشف أسرار أجهزة السلطة من خلال تجميع المعلومات التي تثير اهتمام الشعب. وللمزيد من التفصيل ينظر: عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق ، ص٣٤٣.

بعد ذلك حاول "حزب البعث العربي الاشتراكي" ثني أصحاب الصرائف عن الانتقال إلى مدينة الثورة بتخويفهم مما اسماه من رجال الأمن والاستخبارات الذين سينشرون في تلك المدينة. لا مناص من أن ننقل الكلمات نفسها التي وردت في ذلك البيان:

"إن حكومة قاسم الخائنة التي تريد تشريدكم وتجويعكم، تكذب كذباً كبيراً حينما تدعي أنها تريد إسكانكم في قرية الثورة، لإن كل الناس تعرف ما هذه القرية!! قرية الثورة خصصت أقسام واسعة منها لرجال الأمن ورجال الاستخبارات العسكرية وجواسيس عبد الكريم قاسم"[1].

وزاد "حزب البعث" في لغة التخويف هذه عندما زعم أن قطع الأراضي في الثورة لم تسجل لكم في سجلات الطابو مما يسهل الأمر أمام الحكومة إذا ما أرادت ترحيلكم مرة أخرى. نحتاج أن نثبتّ ذلك نصاً: **"قرية الثورة لم تسجل أراضيها بالطابو بل، بقيت ملكاً للحكومة مما ولد قلقاً عند سكانها، أفاد منه رجال الأمن في الدعوة على أن الحكومة سوف ترحّل أي شخص أو عائلة تتعرض للحكم بالنقد من هذه القرية"**[2].

كانت محاولات ترهيب أبناء الصرائف من الانتقال إلى مدينة الثورة سياسة، حرص عليها "حزب البعث العربي الاشتراكي" كل الحرص، متجاهلاً كل الاعتبارات الوطنية والاجتماعية، المهم عنده في تلك الفترة معاداة عبد الكريم قاسم على طول الخط وعلى مدار الزمن. فقد زعم الحزب المذكور أن كثيراً من المنتقلين إلى مدينة الثورة لم يتمكنوا حتى الآن من بناء غرفة واحدة على الأرض، لذا فإنهم أصبحوا ضحية للتشرد والبطالة والهجرة. لبيان تلك المزاعم نسجلها هنا نصاً، لعلها توضح طبيعة ذلك الحزب ومواقفه أكثر:

---

(١) نضال البعث، ج٧، القطر العراقي ١٩٥٨ – ١٩٦٣، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦، ص ٢٣٠.

(٢) نوري عبد الحميد العاني (وآخر) تاريخ الوزارات، ج٥، ص٣٢٣.

"وانتم أيضاً يا أصحاب وسكنة الصرائف الشجعان، سوف تفعل معكم حكومة قاسم الخائنة ما فعلته مع إخوانكم الذين شردتهم قبل عدة شهور، إنها سوف ترتكب جريمة جديدة بحقكم وبحق الآلاف من عوائلكم الفقيرة الكادحة بحجة نقلكم إلى مدينة أخرى، مع العلم أن مثل هذه المدينة ليس لها وجود الآن. أن عملية ترحيلكم من صرائفكم وتشريد عوائلكم نساء وأطفالاً وشيوخاً جاءت في الوقت نفسه الذي يقتل فيه شبابكم من الجنود وضباط الصف والشرطة ويموتون في حوادث الشمال التي صنعها وغذاها ودبرها الخائن عبد الكريم قاسم والشيوعيون العملاء"[1].

والغريب حقاً أن "حزب البعث" دعا سكان الصرائف إلى توحيد مواقفهم مع كوادره من أجل إسقاط عبد الكريم قاسم الذي أنقذهم من بؤس الصرائف وعذابها الكبير. أخيراً نترك مكيافللي وغوبلز يتكلمان من خلال بيان "حزب البعث العربي الاشتراكي": **"وأخيراً، لنناضل مع سكنة الصرائف لوضع حدّ للأساليب الإرهابية في ترحيل الأهالي، لنناضل من أجل إسقاط حكم قاسم الإرهابي، وإقامة حكم شعبي تقدمي ديمقراطي"**[2].

كان ذلك موقف الأحزاب السياسية العراقية العلنية منها والسرية من موضوع سكان الصرائف في بغداد بعد تفجير ثورة ١٤ تموز. وقد اتسمت تلك المواقف بالتباين الواضح، الذي يرجع أساساً، إلى اختلاف بنية تلك الأحزاب الفكرية والطبقية، ومواقفها العامة من حكومة عبد الكريم قاسم.

---

[1] نضال البعث، ص٢٣١.

[2] المصدر نفسه.



الخاتمة

بعد هذا كله، مكنني علمي الضئيل وعقلي المحدود القليل من تثبيت مجموعة من الاستنتاجات توصلت إليها بعد دراستي للموضوع . إن سكان الصرائف في بغداد لم يهاجروا إليها بإرادتهم وإنما، اضطرهم إلى ذلك ظلم الإقطاعيين وجورهم ، الذين مكنهم المحتلون البريطانيون والحكومات العراقية المتعاقبة بسياستها وقوانينها المتعسفة من الاستحواذ على الأرض، إلى ترك أرض الآباء والأجداد، وكذلك التخلي عن جانب كبير من إبائهم وسجاياهم، والقبول بالعيش والسكن الذي لا يليق بالإنسان أصلاً . وكانوا عندما التجأوا إلى بغداد، كمن يقفز من المقلاة إلى النار.

لقد عاش سكان الصرائف في بغداد عيشة قاسية مغموسة بالفقر والحرمان بأفظع صورها . ومما زاد من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية سوءاً أن مجتمع بغداد رفضهم، الأمر الذي جعلهم في عزلة شبه تامة، ولم يقدم لهم يد العون إلا ما قلَّ وندر، بالرغم من إن صراخهم كان يهزُّ كلَّ من له ذرة ضمير . والشيء الأكثر لفتاً للأنظار حقاً، أن الحكومات العراقية المتعاقبة، التي لم تكن مصابة بقصر النظر، وكان تحليها بالمسؤولية عالٍ، كما أنها كانت برئاسة وفي أحيانا كثيرة، من عركته الحياة وألمّ إلماماً كبيراً بشؤون العراق، أهملت سكان الصرائف إهمالا واضحاً إذا لم نقل أنها تعامت عن معاناتهم، وتجاهلت مشاكلهم تماماً فكانت تتركهم عزّلاً أمام طغيان فيضانات نهر دجلة المتكررة، وإذا تفضلت عليهم فإنها تبيع عليهم بعينها الحولاء الوعود المفضوحة .

تسمح لي المعلومات المتوفرة لديَّ، أن أقول، إن سبب هذا الإهمال المتواصل للحكومات العراقية، لسكان الصرائف إنما، يعود إلى عدة عوامل، أهمها،الطبقية، والى رغبة تلك الحكومات بعدم إثارة غضب حلفائها الإقطاعيين . فضلاً عن أن هذا الإهمال تفوح منه شمة طائفية . فلم يكن صدفة أن يبديا رئيسا الوزراء صالح جبر ومحمد فاضل الجمالي بعض الاهتمام بسكان الصرائف، وأن يقوما بدراسة واقع ومشاكل أحياء الصرائف، وأن يضعا الحلول لها بتقارير رسمية . غير أن تلك التقارير لم تقرأ، وظلت حبيسة الأدراج، بالرغم من أن أنين سكان الصرائف كان مستمراً، وأن مناشدة بعض الصحف والأحزاب الوطنية كانت قوية ومتواصلة . ولقد جعل إهمال الحكومات، تلك المناشدات، كمن يصرخ في وادٍ .

كما يجوز لنا أن نسجل هنا، أن إهمال الحكومات العراقية لسكان الصرائف وظلمها لهم كان ماثلاً أمام قادة تنظيم "الضباط الأحرار" خاصة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، وهم يحثون الخطى لتفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. لذلك أطلق عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، الذي جعل الدولة يتسع صدرها للجميع دون النظر للعرق أو الدين أو المذهب، والمتعطش للعدالة، إذ كان ذا قلب وفكر نظيفين، ومحباً لكل العراقيين والمشغوف بحب الفقراء خاصة، فعمل كل ما في وسعه من أجلهم، ولم يبعده السلطان ولا الجدران عنهم، الرصاصة الأولى في معركة القضاء على أحياء الصرائف في بغداد، منذ الأيام الأولى لثورة ١٤ تموز، فأمر أولاً بتوفير عنصر الحياة الأهم الماء الصالح للشرب . بعد ذلك راحت اللجان عالية المستوى تتشكل لدراسة رفع الظلم والحيف عن أولئك السكان، وأظهر عبد الكريم قاسم اهتماماً استثنائياً في

موضوع اقتلاع الصرائف من بغداد، وخصص جانباً كبيراً من وقته لذلك، لدرجة أن قال بعضهم، إن قلب عبد الكريم قاسم كان في أحياء الصرائف، وكأن أمه ولدته لهم، فظهرت نتيجة لذلك الاهتمام مدينة الثورة، مدينة تنتمي لعصرها.

لقد استطاع عبد الكريم قاسم بذلك أن يفتح أبواباً كانت موصدة أمام فئة كبيرة من البغداديين ليصبحوا جزءاً من بغداد، وأن يسمح للآمال أن ترى النور، والأحلام أن تتحقق، فكان ذلك البداية لتغيير اجتماعي واقتصادي وفكري أيضاً في حياة أولئك الناس. وكان من نتائج ذلك التغيير الكبير كاتب هذه الرسالة والمشرف، وعشرات الالوف من الأطباء والمهندسين والأساتذة والكتّاب والشعراء والفنانين المبرزين، المنتشرين في مختلف زوايا المعمورة. إن اقتلاع عبد الكريم قاسم للأكواخ من بغداد هي بحق مدرسة في الوطنية، وحب الناس كل الناس، ومصداقاً للقول، إن بعضهم ولدوا ليبقوا أحياءً، كما إنها توضح لكل ذي لُب كيف توضع السياسات، وتبنى الأوطان. ولم يكن غريباً أن تكون كل شعرة ببدن أصحاب الصرائف وأبنائهم تشكر عبد الكريم قاسم، وأن يبني كلٌ واحدٍ منهم تمثالاً له في قلبه.



الملاحق

ملحق(١)

أكواخ الشاكرية

صرائف واكواخ الشاكرية عام

ملحق(٢)

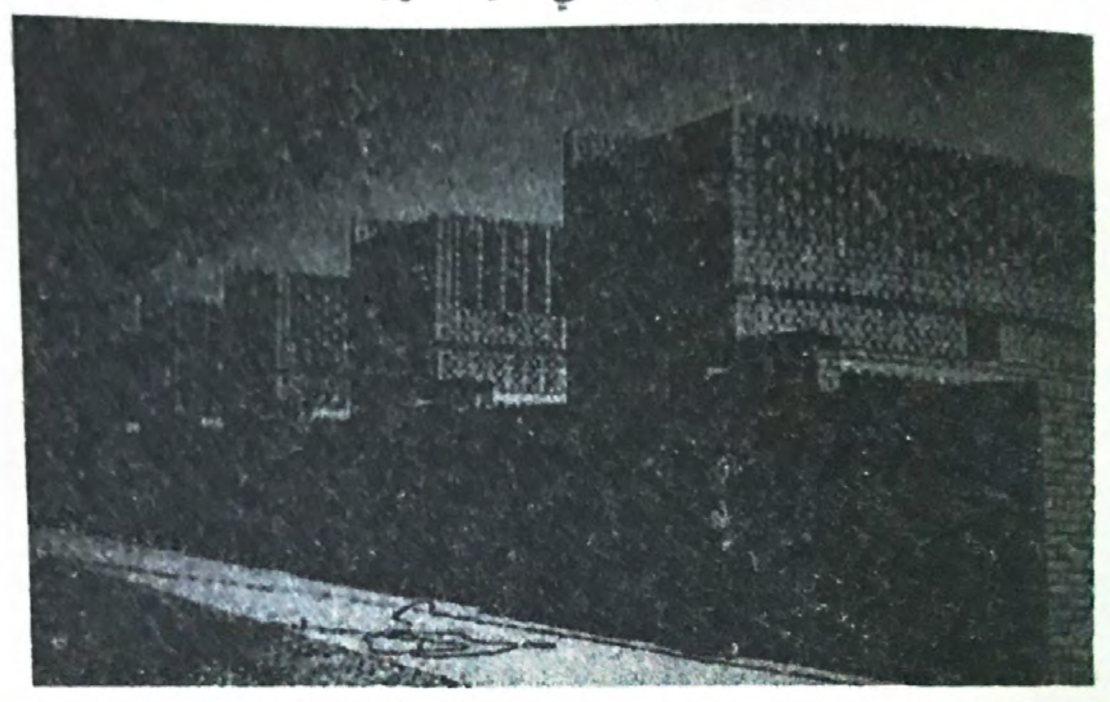
أحصائية مهن اصحاب الصرائف في منطقتي الاعظمية والكرادة سنة ١٩٥٧

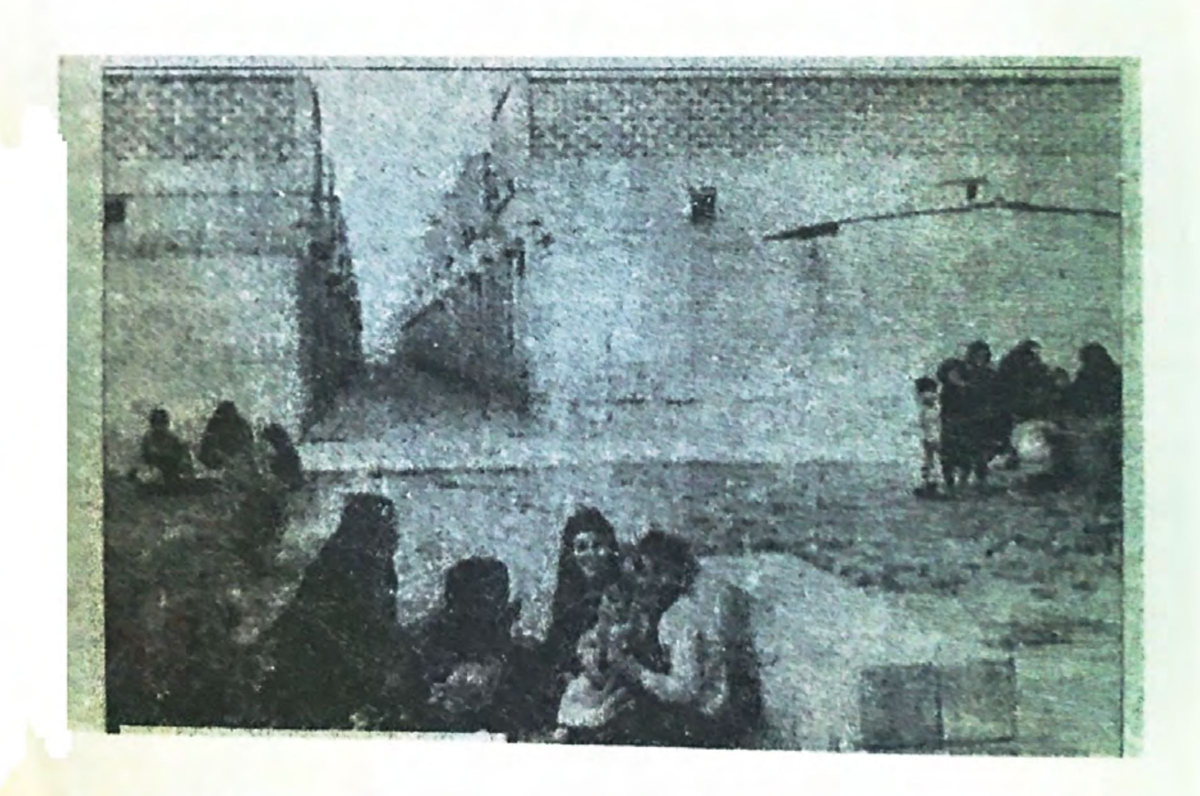
ت	المهنة	العدد
١.	عامل بناء	١٨٦٢٢
٢.	بياع متجول	٣٦٢٢
٣.	شرطي	١٤٥٥
٤.	جندي	١٣٦٦
٥.	فراش	٨٣٢
٦.	حارس	٥٦٧
٧.	كناس	٤١٦
٨.	صاحب جاموس	٤١١
٩.	فلاح حدائق	٣٢٧
١٠.	عاجز	٩٢١
١١.	آخرون	١١٥٨[١]

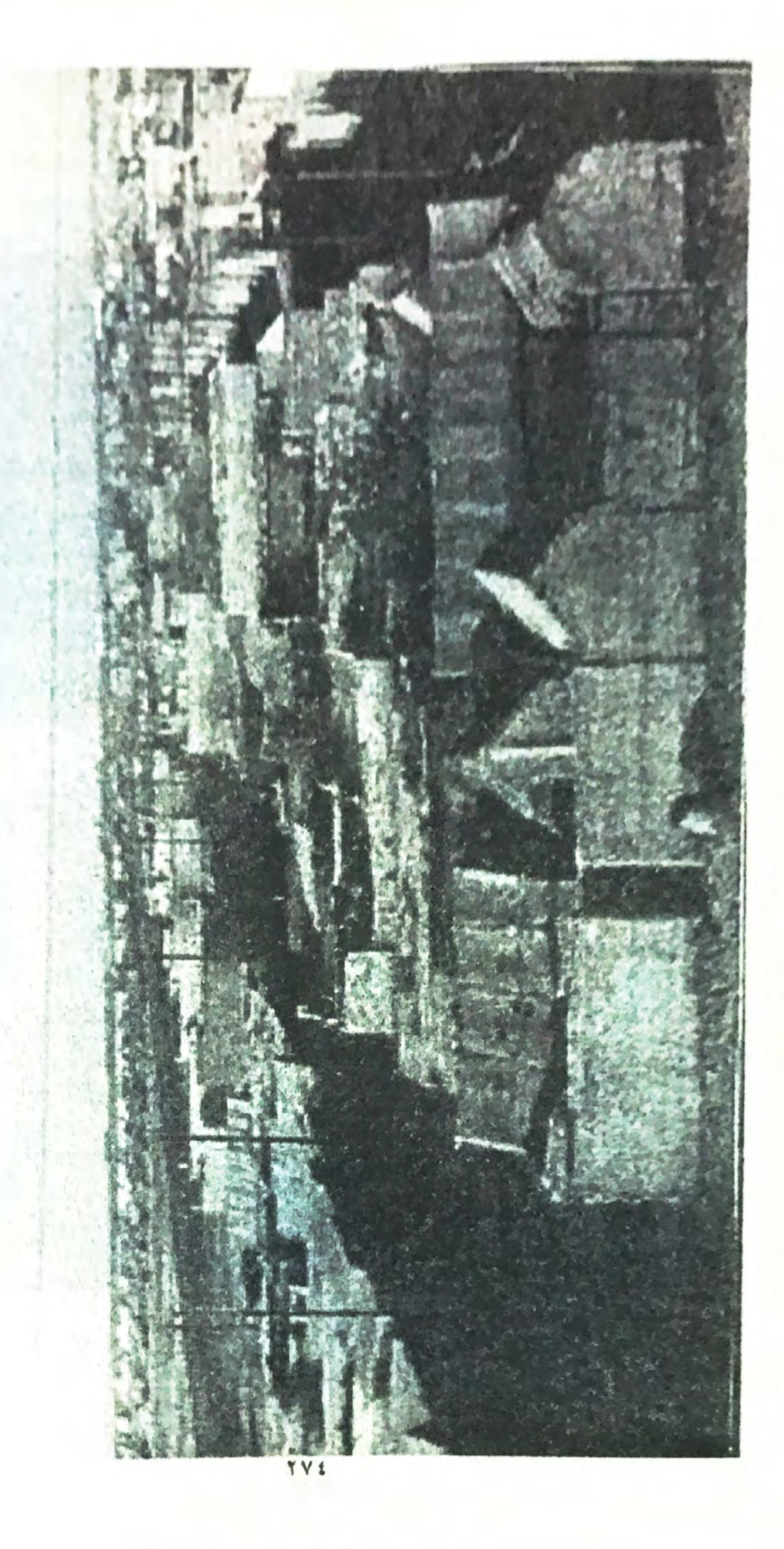
[١] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن...، ص٦٤.

ملحق (٣)

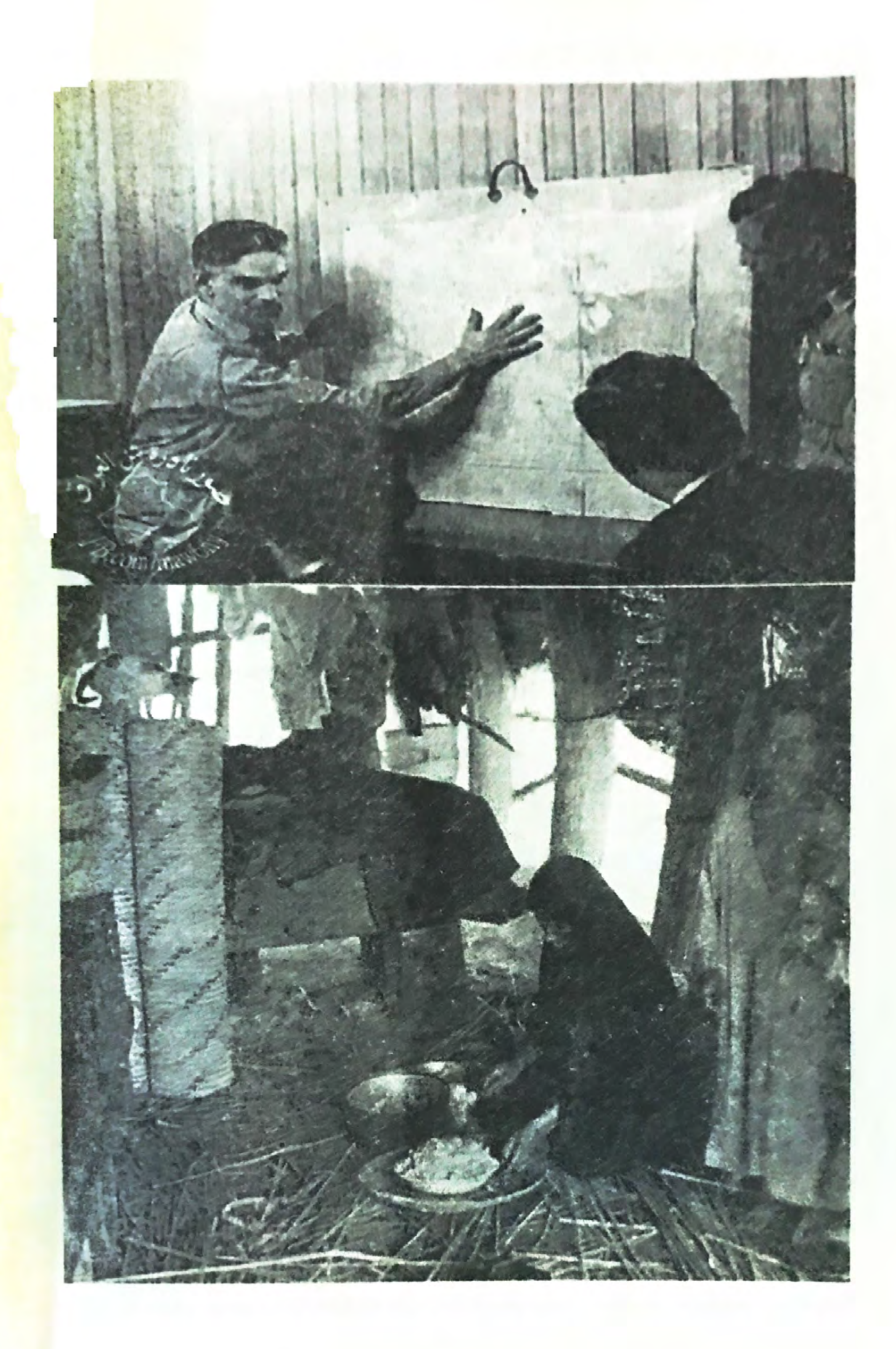
الدور الحكومية في مدينة الثورة



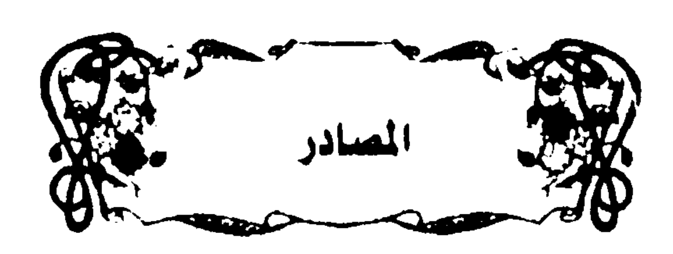












المصادر

اولاً : الوثائق غير المنشورة :-

١- الوثائق العراقية :

- ملفات الحكم المحلي الجمهوري :

١- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: حكم محلي جمهوري، تسلسل الملف ٤٦/ ٤٢٠٥٢ ، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف.

- ملفات مجلس الوزراء :

١- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: مجلس الوزراء والسيادة، تسلسل الملف ١٨٥ / ٤١١، عنوان الملف منهج الجلسات.

- ملفات وزارة الداخلية :

١- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٩١٨٩/ ٣٢٠٥٠، عنوان الملف إسكان الفلاحين.

٢- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٨٧٢٧/ ٣٢٠٥٠، عنوان الملف نقل سكان الصرائف في بغداد.

٣- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٨١٣٨ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملف إضرابات العمال ١٩٣٧ – ١٩٣٨.

٤- دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية – الديوان، تسلسل الملف ٤ / ٤٢٠٥٠ ، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف.

٥- دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ١٤ / ٤٢٠٥٠ ، عنوان الملف ترحيل وإسكان الصرائف.

٦- دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية - الديوان، تسلسل الملف ١٩٩ / ٤٢٠٥٠ ، عنوان الملف إيجار الأراضي طلبات الأهلين.

٧- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٦٧٥ / ٤٢٠٥٠، عنوان الملف الصرائف .

- ملفات وزارة الأقتصاد والمواصلات :

١- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: ملفات وزارة الاقتصاد والمواصلات، تسلسل الملف ٢٨٩ / ٣٢١٣١، عنوان الملف محابرات عامة حول العمال.

- **ملفات مجلس السيادة :**

١- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة – الديوان، رقم الملف ٦٢/ ٤١١، عنوان الملف عبد الكريم قاسم .

٢- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: مجلس السيادة، تسلسل الملف ٤٤٥ / ٤١١ ، عنوان الملف قرارات مجلس الوزراء.

- **ملفات مديرية الأوقاف :**

١- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: مديرية الأوقاف، تسلسل الملف ٣٢١٦/٢١١، عنوان الملف تأليف لجنة للنظر في أمر الأكواخ.

- **ملفات وزارة العدل :**

١- دار الكتب والوثائق،الوحدة الوثائقية: وزارة العدل، تسلسل الملف ٣٢١٠١/٣١٣٦، عنوان الملف الأكواخ والصرائف في العاصمة ١٩٣٢.

- **ملفات وزارة المالية :**

١- الجمهورية العراقية: وزارة المالية، هيئة التقاعد الوطنية، إضبارة عبد الكريم قاسم، الموضوع مرسوم جمهوري، بلا رقم، بلا عدد ، ١٤ تموز ١٩٥٨.

- **ملفات وزارة الزراعة والأصلاح الزراعي :**

١- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تسلسل الملف ٩٨ / ٤٢٠٧٠٨، عنوان الملف معاملات تخصيص الأراضي للإسكان أصحاب الصرائف.

- **محاضر جلسات مجلس الأعمار :-**

١-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة العاشرة، ٩ آذار ١٩٥٧.

٢-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الحادية عشر، ١٦ آذار ١٩٥٧.

٣-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الرابعة عشر، ١٥ أيار ١٩٥٨.

٤-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الحادية والعشرين، ٢٥ أيار ١٩٥٨.

٥-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة السادسة، ٣١ أيار ١٩٥٨.

٦-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الحادية عشر، ٥ نيسان ١٩٥٨.

٧-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الثالثة عشر ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨.
٨-"محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الثانية والثلاثين، ٢٧ حزيران ١٩٥٩.

- **محاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي :**

١-"محاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي" ، الجلسة الخامسة عشر ، ١٩ نيسان ١٩٦٠.
٢-"محاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي" ، الجلسة العشرون ، ١٧ أيار ١٩٦٠.
٣-"محاضر جلسات مجلس التخطيط الاقتصادي" ، الجلسة التاسعة والعشرون ، ٢ آب ١٩٦٠.

٢- الوثائق البريطانية :

١- دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية : وزارة الخارجية، تقارير السفارة البريطانية في بغداد، عنوان الملف شؤون العراق، رقم الملف ٧٣٣، رقم البرقية ٢٦٤، ١٩٥٨.

ثانيا : الوثائق المنشورة :-

١- الوثائق العراقية :-

أ – محاضر جلسات مجلس النواب :-

١-"محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، بغداد، ١٩٤٠.
٢-"محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٨.
٣-"محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، بغداد، ١٩٥٠.
٤-"محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، بغداد، ١٩٥٣.
٥- "محاضرات جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، بغداد، ١٩٥٤.
٦-"محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، بغداد، ١٩٥٧.

٧- "محاضرات جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، تقرير لجنة الشؤون المالية، بغداد، ١٩٥٨.
٨- "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٨، بغداد، ١٩٥٨.

ب - محاضر جلسات مجلس الأعيان :-

١- "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع العادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، بغداد، ١٩٤١.
٢- "محاضرات جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع العادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، بغداد.
٣- "محاضرات جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع فوق العادة لسنة ١٩٤٥، بغداد، ١٩٤٥.
٤- "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، بغداد، ١٩٥٥.
٥- "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، بغداد، ١٩٥٦.
٦- "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، بغداد، ١٩٥٧.
٧- "محاضر جلسات مجلس الأعيان"، تقرير عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨، بغداد، ١٩٥٨.

- المطبوعات الحكومية :-

١- "أمانة العاصمة في عهد الثورة المجيدة"، بغداد ، ١٩٦٠.
٢- "البيان التاريخي الهام عن مفاوضات النفط"، ١٩٦١.
٣- " ثورة ١٤ تموز في عامها الثالث" ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦١.
٤- الجمهورية العراقية، مجلس الوزراء، العنوان تنازل عن دار لبناء مدرسة، الرقم ٢١٤٧، ٢١ أيار ١٩٦٠.
٥- الجمهورية العراقية، وزارة الارشاد، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، اهداف الثورة، مطبعة الحكومة،بغداد، ١٩٥٩.

٦- الجمهورية العراقية : وزارة الإرشاد، مشاريع لواء بغداد في الخطة الاقتصادية المؤقتة، بغداد، ١٩٦٢.

٧- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.

٨- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، تقرير عن دراسة ميزانية الأسرة في مدينة بغداد وضواحيها، بغداد، ١٩٥٤.

٩- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٦.

١٠- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٧.

١١- دراسة في مشكلة السكن في العراق وكيفية علاجها بين عام ١٩٧٠، ١٩٩٠، أصدار: وزارة الأشغال، مديرية الإسكان العامة، بغداد، ١٩٩٠.

١٢- "دليل الإسكان في العراق"، شركة الجمهورية، بغداد،١٩٦٥، إصدار : مديرية الإسكان العامة.

١٣- "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٨"، مطبعة الجيش، بلا.

١٤- "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم لسنة".١٩٥٩

١٥- "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٥٩" الجزء الثاني ، مطبعة الحكومة، ١٩٦٠.

١٦- "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦٠" مطبعة الحكومة، ١٩٦٠.

١٧- "مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم لسنة ١٩٦١.

١٨- محمود درويش وآخرون، "دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠" ، دار التمدن ، بغداد ، ١٩٦١.

١٩- مشاريع الإدارة المحلية للواء بغداد ومقرراتها سنة ١٩٥٦-١٩٥٧، إصدار: وزارة المعارف، ١٩٥٧.

٢- الوثائق الاجنبية :-

١-"تقدم العراق الاقتصادي"، تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والأعمار، واشنطن، ١٩٥٢.

ثالثا : المذكرات الشخصية :-

١- إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، منشورات المجد، لندن، ١٩٨٦.

٢- جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز أسرارها أحداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، المعرفة للنشر، بغداد ، ١٩٩٠.

٣- طالب مشتاق، أوراق أيامي ١٩٠٠-١٩٥٨ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨.

٤- عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٢.

٥- كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

٦- محسن الرفيعي، أنا والزعيم مذكرات العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، اعداد : ستار جبار الجابري، شركة العدالة، بغداد ، ٢٠١٠ .

٧- محمد حديد ، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٦.

رابعا : المقابلات الشخصية :-

١- مقابلة مع أطهيلو داغر زبون الساعدي من مواليد ١٩٢٩ ببغداد بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠١٢.

٢- مقابلة مع بهنام شمعون ميخائيل بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠١٢ من مواليد ١٩٣٩، عضو لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي .

٣- مقابلة مع جاسم تعيب شذر ببغداد بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٢.

٤- مقابلة مع السيدة سافر جميل حافظ في بغداد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥- مقابلة مع الأستاذ الدكتور صادق حسن السوداني بتاريخ ٢٠ آيار ٢٠١٣ .

٦- مقابلة مع الدكتور عبد الحسن زلزلة في بغداد بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٣.

٧- مقابلة مع الشيخ عبد الله قاسم ديوان المحمداوي بتاريخ ٤ آب ٢٠١٣ .

٨- مقابلة مع عبود كاظم رسن السوداني من مواليد ١٩٣٩ بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٣.

٩- مقابلة مع الشاعر عريان السيد خلف في بغداد بتاريخ ٤ أيار ٢٠١٣.
١٠- مقابلة مع الاستاذ الدكتور محمد حسين آل ياسين بتاريخ ٢٠ أيار٢٠١٣.
١١- مقابلة مع مهدي حسين عليوي العتابي ببغداد بتاريخ ١٠ شباط ٢٠١٣.
١٢- مقابلة مع المهندس موفق الطائي ببغداد بتاريخ ٢٦نيسان ٢٠١٣.
١٣- مقابلة مع المهندس مؤيد محمد صالح بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٣.
١٤- مقابلة مع الأستاذ نجيب محي الدين بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٢.
١٥- مقابلة مع السيدة نجية حسين الساعدي ببغداد في تاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٢.
١٦- مقابلة مع نصير الجادرجي في مكتبه بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٢.
١٧- مقابلة مع الأستاذ المتمرس الدكتور هاشم صالح التكريتي بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٣.
١٨- مقابلة مع المهندس هشام المدفعي من مواليد ١٩٢٨ ببغداد بتاريخ ١٠كانون الثاني ٢٠١٣.

خامسا: الرسائل والأطاريح الجامعية :-

١. أسراء عبد المنعم كاظم، تاريخ أمانة العاصمة (بغداد) ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)-جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٢. أفراح شبل عبد الحسن، تطور الحركة النسوية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.
٣. ايمان عايش محيسن البياتي، الأوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة (١٩٣٢-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
٤. باسم فاضل لطيف الدوري ، تغيرات الملكية الزراعية في الانظمة الاقتصادية مع التركيز على العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد ، ١٩٨٨.
٥. جعفر عبد الدائم المنصور، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٢-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة البصرة، ٢٠٠٧ .

٦. حسين علي عبد الله ، محي الدين عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.

٧. حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية التربية(ابن رشد)-جامعة بغداد،٢٠٠٧.

٨. زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي ١٩٤٦ - ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - جامعة القادسية ، ٢٠٠٦.

٩. سيف عدنان أرحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ٢٠١٠.

١٠. رشا هشام جميل العاني، الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)- جامعة بغداد، ١٩٩٩.

١١. صلاح خلف مشاي الغريري ، دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤.

١٢. صلاح داود سلمان الزبيدي، الاتجاهات المكانية لنمو مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)-جامعة بغداد، ١٩٩٨.

١٣. طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١-١٩٦٨ "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥.

١٤. عباس فرحان ظاهر علي آل شبر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

١٥. عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٧٦.

١٦. عبد الله شاني عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٣ .

١٧. علي محمد كريم المشهداني ، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٨ (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤.

١٨. علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥.

١٩. غصون مزهر حسن المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢٠. فاروق محمد أمين صالح، سكان العراق دراسة ديمغرافية-اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٢١. كامل جاسم حمودي المراياتي، النمو الحضري وأثره في البناء الايكولوجي لمدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب -جامعة بغداد، ١٩٩٢.

٢٢. ماريا حسن مغتاظ، التجنيد في العراق ١٨٦٩-١٩٣٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية -الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

٢٣. موفق خلف غانم مهبش العلياوي، نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية ١٩٢٤-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٢٤. نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع، العلاقات التركية - الأميركية خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠، "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، ٢٠٠٤ .

٢٥. نهلة نعيم عبد العالي، سيدات العائلة المالكة ودورهن الاجتماعي والسياسي في تاريخ العراق المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢٦. وائل علي أحمد النحاس، تاريخ الصحافة الموصلية ١٩٢٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الموصل، ١٩٨٨.

٢٧. وهيب حسن نشمي العبودي، أمانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.

٢٨. يحيى خير الله عودة، الاكتظاظ المنزلي والمشكلات الأسرية دراسة سوسيو-انثروبولوجية في مدينة الصدر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠١٠.

سادسا : الكتب الوثائقية :-

١. عادل تقي عبد البلداوي، الانتخابات في العراق انتخابات حزيران عامي ١٩٤٨ و١٩٥٤ أنموذجاً دراسة وثائقية جديدة، مراجعة : كمال مظهر أحمد، دار الحوراء، بغداد، ٢٠١٢.

٢. ــــــــــــــ نبض الشارع العراقي في عهد عبد الكريم قاسم (وثائق أمنية جديدة) تقديم كمال مظهر أحمد، دار المحرر، بغداد، ٢٠٠٤.

٣. محمد حمدي الجعفري، انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وانقلاب الوصي في العراق دراسة تاريخية تحليلية وثائقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤. محمد مظفر الأدهمي، الملك فيصل الأول دراسة وثائقية في حياته السياسية وظروف مماته الغامضة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١.

٥. مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، المكتبة العالمية ، بغداد، ١٩٩٠.

٦. وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٩.

سابعا : الكتب العربية والمعربة :-

١. أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، العمارة الكحلاء في العقد الثالث من القرن العشرين، بلا، ٢٠٠٩.
٢. احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٦٥.
٣. أحمد فهمي ، تقرير حول العراق ، المطبعة الحضرية ، بغداد ، ١٩٢٦.
٤. أديث واني، أيف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، الجزء الأول ، الدار العالمية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩.
٥. أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢.
٦. باقر أمين الورد، حوادث بغداد في أثني عشر قرناً، دار الرشيد للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.
٧. بكر دلير، أزمة المساكن وطرق معالجتها، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦.
٨. بكر مصطفى سالم، الصرائف في بغداد متى ظهرت وكيف أختفت، تقديم: رفعت عبد الرزاق، مطبعة الشطري، بغداد، ٢٠٠٥.
٩. جرجيس فتح الله المحامي، العراق في عهد قاسم آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨، الجزء الثاني ، دار نبز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩.
١٠. جعفر الخياط، القرية العراقية، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٠.
١١. جعفر الحسيني ، ثورة في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، مكتبة دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠٠٨.
١٢. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦.
١٣. جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، بغداد ، ١٩٩٨.
١٤. حافظ شكر التكمجي، الخلفيات الاقتصادية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١٠.
١٥. حامد الحمداني ، ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاساتها واغتيالها، فيثون ميديا، السويد ، ٢٠٠٦.

١٦. حسن العلوي، عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، دار الكتاب الإسلامي، قم ، ٢٠٠٥.
١٧. حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة، بيروت ، ١٩٥٨.
١٨. حنا بطاطو، العراق.الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية الكتاب الأول، الكتاب الثاني، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مكتبة الغدير، قم، ٢٠٠٥.
١٩. خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الجزء الأول ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧.
٢٠. ـــــــــــــــ ، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، الجزء السادس، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٩٠.
٢١. خليل إبراهيم الخالد (وآخر)، تأريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠.
٢٢. رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراق ودوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩.
٢٣. رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ .
٢٤. رياض إبراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧-١٩٦٥، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦.
٢٥. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، الجزء الأول ، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨.
٢٦. سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، دار الخنساء، ٢٠٠٩.
٢٧. شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم، البداية والنهاية ، الدار الأهلية، عمان، ٢٠٠٢.
٢٨. صادق مهدي السعيد، الضمان الاجتماعي دراسة مقارنة وتطبيقية في العراق، مطبعة الاعتماد، بغداد، ١٩٥٧.
٢٩. صالح فليح حسن الهيتي، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦.

٣٠. صبري فارس الهيتي (وآخر)، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٦.
٣١. صلاح الدين الناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الأراضي في العراق، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥.
٣٢. ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٣.
٣٣. طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨)، حياته ودوره السياسي، الجزء الثاني، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠.
٣٤. طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي، بغداد، ١٩٥٨.
٣٥. عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعية للاحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، مراجعة: كمال مظهر احمد، بغداد، ٢٠٠٣.
٣٦. ____________ ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، شركة الحسام للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٠.
٣٧. ____________،الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، مراجعة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الميناء، بغداد، ٢٠٠٠.
٣٨. عاكف يوسف العاني، الثورة العراقية والحكم الجمهوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٥٨.
٣٩. عباس بغدادي، بغداد في العشرينات، تقديم: عبد الرحمن منيف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨.
٤٠. عبدالامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦.
٤١. عبد الخالق حسين، ثورة وزعيم دراسة في ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم، الطبعة الثانية ، دار ميزوبتاميا، بغداد ، ٢٠١١.
٤٢. عبد الرزاق الحسني، الإسرار الخفية لحركة سنة ١٩٤١ التحريرية،الطبعة الرابعة، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٦.
٤٣. ____________ ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.

٤٤. ـــــــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.

٤٥. ـــــــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية،الجزء السادس،الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.

٤٦. ـــــــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية،الجزء السابع، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.

٤٧. ـــــــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.

٤٨. ـــــــــــــ تاريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.

٤٩. ـــــــــــــ ، العراق قديماً وحديثاً، الطبعة الثانية، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٦.

٥٠. ـــــــــــــ ، موجز تاريخ البلدان العراقية، الطبعة الثانية ، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٣.

٥١. عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢ - ١٩٥٨،بغداد،٢٠٠٥.

٥٢. عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، الجزء الأول ، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٣.

٥٣. ـــــــــــــ نظرات في إصلاح الريف، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٠.

٥٤. ـــــــــــــ الهجرة من الريف إلى المدن في العراق، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٨.

٥٥. عبد الرزاق الظاهر، الإقطاع والديوان في العراق، مطبعة السعادة، مصر، بلا.

٥٦. عبد الرضا الحميري، نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٢.

٥٧. عبد الستار البعاج، ماضي العراق وحاضره، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٥٩.

٥٨. عبد العباس عبد الجاسم، عبد الكريم قاسم حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة، دار الكتاب العربي، بغداد، بلا.

٥٩. عبد الكريم الأزري،مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، لندن، ١٩٩١.
٦٠. عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣ دراسة في التاريخ الاقتصادي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٢.
٦١. ــــــــــــ ، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، تقديم كمال مظهر احمد، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد، ٢٠٠٩.
٦٢. عبد الله صخي، خلف السدة، دار المدى، ٢٠٠٨.
٦٣. عبد علي سلمان عبد الله، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.
٦٤. عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق، ١٤تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، دار سبيريز، دهوك، ٢٠٠٧.
٦٥. عبد الهادي عبد الخماسي، الأمير عبدالاله ١٩٣٩- ١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،٢٠٠١.
٦٦. عزيز الحاج، ثورتنا العراق وقضية الوحدة ، منشورات دار الفكر الجديدة، بيروت بلا.
٦٧. عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الأول ، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق، ٢٠٠٢.
٦٨. ــــــــــــ ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي،الجزء الثاني ، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق، ٢٠٠٣.
٦٩. عزيز الشيخ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام الوطنية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن، مطبعة الزهراء، بغداد، بلا.
٧٠. عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية ١٩١٤- ١٩٦٣ ، دار الحصاد ، دمشق ، ٢٠٠٠.
٧١. علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، دار الحوراء، بغداد ، ٢٠٠٥.
٧٢. علاء الدين جاسم البياتي، الايكولوجيا والبناء الاجتماعي،مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣.

٧٣. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، الطبعة الثانية ، دار دجلة والفرات، بيروت، ٢٠١٠.

٧٤. غانم زاهدي، صفحات من تأريخ الحركة النسائية العراقية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، بلا.

٧٥. فاضل حسين" دراسات في تاريخ العراق السياسي والاجتماعي" محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير في قسم التاريخ –كلية الآداب– جامعة بغداد ، ١٩٨٠ –١٩٨١.

٧٦. ــــــــــــــ ، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦.

٧٧. ــــــــــــــ ، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٤.

٧٨. فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، الطبعة الثالثة ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦.

٧٩. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ،مصر مرتضى ، بغداد ، بلا .

٨٠. قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مطبعة وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٨.

٨١. كاثلين . أم . لانكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة، محمد عزيز وعدنان القصير، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٣.

٨٢. كاركتاكوس، ١٤ تموز العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العالمي، بيروت، بلا.

٨٣. كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب السادس ، دار آراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠١٣ .

٨٤. الحاج كاظم عبد شنجار البيضاني، مدينة الثورة/الصدر حالياً دراسات تاريخية معاصرة ١٩٣٢-٢٠٠٨ (النشأة والتكوين)، مكتبة المجلة، بغداد، ٢٠٠٨.

٨٥. كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.

٨٦. كريم مراد عاتي، محمد نجيب الربيعي رئيس جمهورية العراق في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، بلا ، بلا ، ٢٠١١.
٨٧. لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١.
٨٨. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، الطبعة الثانية، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.
٨٩. ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ٢٠٠٣.
٩٠. متي عقراوي، العراق الحديث ١٩٣٦، ترجمة مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦.
٩١. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٩٩٦.
٩٢. محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الأندلس، بغداد ، ١٩٨١.
٩٣. محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨.
٩٤. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣.
٩٥. محمود الحمدان، الشبيبي الكبير الشيخ محمد جواد الشبيبي حياته وأدبه، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٢.
٩٦. محمد صالح بحر العلوم، ديوان بحر العلوم، الجزء الأول ، ١٩٢١-١٩٤٣، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٨.
٩٧. ـــــــــــــ ، ديوان بحر العلوم، الجزء الثاني ، ١٩٤٣-١٩٥١، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٩.
٩٨. محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايدولوجي ١٩٥٨ - ١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩.
٩٩. محمد عبد الكريم الصفار، عبد الكريم قاسم البطل الثائر، مطبعة الوفاء، بغداد ، ١٩٦١.
١٠٠. محمد يوسف إبراهيم القريشي،المس بل وأثرها في السياسة العراقية، بلا، ٢٠٠٠ .

١٠١.معروف الرصافي، ديوان الرصافي، الجزء الثالث، شرح وتعليقات : مصطفى علي، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٦.
١٠٢.منصور الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٩.
١٠٣.مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، الجزء الأول، لندن ، ١٩٨٧.
١٠٤.نازك الملائكة، ديوان نازك الملائكة، المجلد الثاني، دار العودة، بيروت، ١٩٨٦.
١٠٥.نزيهة جودت الدليمي ، المرأة العراقية ، الطبعة الثانية ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٢.
١٠٦.نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، بلا، ١٩٨٦.
١٠٧.نضال البعث ، الجزء السابع ، القطر العراقي ١٩٥٨- ١٩٦٣،الطبعة الثالثة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٦.
١٠٨.نوري صبيح، استعادة الزعيم حوارات وأراء عراقية عن الزعيم عبد الكريم قاسم وثورة ١٤ تموز مع الباحث عقيل الناصري، دار الحصاد، دمشق، ٢٠١١.
١٠٩.نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ -١٩٦٨ ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيت الحكمة ، ٢٠٠٥.
١١٠.____________ تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، الجزء الرابع ، الطبعة الثانية، بيت الحكمة ، ٢٠٠٥.
١١١.____________ ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨، الجزء الخامس ، الطبعة الثانية ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٥.
١١٢.هادي حسن علوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٩٠.
١١٣.هاشم جواد، أحوال العمل والعمال في العراق، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، ١٩٤٢.
١١٤.هاشم جواد (وآخرون)، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠، مطبعة وزارة التخطيط ، بغداد، ١٩٧٠.
١١٥.هاشم الدباغ، الاعظمية والاعظميون دراسة تاريخية تراثية اجتماعية، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤.
١١٦.ويلفرد ثيسكير، المعدان عرب الأهوار، ترجمة حسن ناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥.

١١٧.يونس بحري أسرار ٢ مايس ١٩٤١ والحرب العراقية الانكليزية، تقديم علي الخاقاني، مطبعة الحرية، بغداد، ١٩٦٨.

ثامنا : الصحف والمجلات :-

ا- الصحف :

١-"اتحاد الشعب" (جريدة) ، بغداد .
٢-"الأخبار" (جريدة)، بغداد.
٣-"الاستقلال" (جريدة)، بغداد.
٤-"الأهالي" (جريدة)، بغداد.
٥-"الأيام" (جريدة)، بغداد.
٦-"البلاد" (جريدة)، بغداد.
٧-"البيان" (جريدة)، بغداد.
٨-"التقدم" (جريدة)، بغداد.
٩-"الثورة "(جريدة)، بغداد.
١٠-"الجمهورية"(جريدة)، بغداد.
١١-"الحاصد" (جريدة) ، بغداد.
١٢-"الحوادث" (جريدة)، بغداد.
١٣-"الرأي العام" (جريدة)، بغداد.
١٤-"الزمان" (جريدة)، بغداد.
١٥-"السياسة"(جريدة) ، بغداد.
١٦-"الصباح" (جريدة)، بغداد.
١٧-"صدى الأهالي" (جريدة) ، بغداد.
١٨-"صوت الاحرار" (جريده)، بغداد.
١٩-"صوت الأهالي" (جريدة)، بغداد.
٢٠-"العالم العربي" (جريدة)، بغداد.
٢١-"العهد الجديد" (جريدة)، بغداد.
٢٢-"الفجر الجديد"(جريدة)، بغداد.
٢٣-"الكرخ" (جريدة)، بغداد.

٢٤-"لواء الاستقلال" (جريدة)، بغداد.

٢٥-"المبدأ" (جريدة)، بغداد.

٢٦-"المدى" (جريدة)، بغداد.

٢٧-"المستقبل"(جريدة)، بغداد.

٢٨-"المراقب العراقي"(جريدة)، بغداد.

٢٩-"المشرق"(جريدة) ، بغداد.

٣٠-"المنارة" (جريدة)، البصرة .

٣١-"المواطن" (جريدة) ، بغداد .

٣٢-"النداء" (جريدة)، بغداد.

٣٣-"الوطن" (جريدة)، بغداد.

٣٤-"الوقائع العراقية".

٣٥-"اليقظة" (جريدة)، بغداد.

ب - المجلات :-

١-"الأسواق التجارية"(مجلة) ، أسبوعية ، بغداد .

٢-"أوراق من ذاكرة العراق" (مجلة) ، شهرية ، بغداد.

٣-"البعث العربي" (مجلة) ، بغداد.

٤-"تحرير المرأة" (مجلة) ، بغداد.

٥-"عالم الغد" (مجلة) ، شهرية ، بغداد.

٦-"المثقف" (مجلة) ، شهرية ، بغداد.

٧-"المجلة" (مجلة) ، شهرية ، بغداد.

٨-"المواطن" (مجلة) ، بغداد.

تاسعا : البحوث والدراسات المنشورة :-

١- إبراهيم خليل أحمد، الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية، كتاب حضارة العراق، الجزء الثالث عشر ، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥ .

٢- جمال بابان، أصول أسماء بعض محلات بغداد ومواقعها،"أفاق عربية" (مجلة)، شهرية، بغداد، العدد ١٠، حزيران ١٩٧٩.

٣- زهير العطية، فن العمارة، "حضارة العراق"، الجزء الثالث عشر، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥.
٤- سعاد مهدي، التطور الحضري لمدينة بغداد ١٩٠٠-١٩٦٠، "آفاق عربية" (مجلة)، بغداد، العدد ٨، آب ١٩٨٨.
٥- صبري فارس الهيتي، تخطيط مدينة بغداد، "المورد" (مجلة)، فصلية، بغداد، العدد ١، ١٩٧٩.
٦- عبد الرزاق الزبير، الاصلاح الزراعي ومشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق، "الثقافة الجديدة "(مجلة)، شهرية، العدد الخامس، آب ١٩٦٩.
٧- غريب جابر، التصميم الأساسي لمدينة بغداد لعام ١٩٥٦، "المهندس" (مجلة)، فصلية، بغداد، العدد ٣، مطبعة الرابطة، ١٩٥٧.
٨- فؤاد جميل، هجرة الريف إلى المدينة معضلة اجتماعية-اقتصادية كبرى في العراق، "الأبحاث" (مجلة)، شهرية، الجزء الأول، بغداد، السنة العاشرة، آذار ١٩٥٧.
٩- مكي محمد عزيز، بعض خصائص واتجاهات الهجرة من الأرياف إلى المدن في العراق، مجلة كلية الآداب، العدد السادس عشر، مطبعة المعارف، بغداد، بلا.
١٠- نوري عبد الحميد العاني، مؤسسات المجتمع المدني في العراق ١٩٠٠-١٩٥٨، مجلة الحكمة، بغداد، العدد ٣٦، آيار ٢٠٠٤.

عاشرا : الموسوعات :-

١- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بلا.

الحادي عشر : مواقع شبكة الأنترنت :-

1-www.alrefiey.net .

عبد الكريم قاسم
وسكان الصرائف
في بغداد
دراسة تاريخية

الكتاب في الأصل رسالة ماجستير بعنوان ((الموقف الرسمي والشعبي من سكان الاكواخ ١٩٣٢ - ١٩٦٣ بغداد انموذجاً)) ((دراسة تاريخية)) تمت مناقشتها في كلية التربية - الجامعة المستنصرية بإشراف الاستاذ الدكتور عبد اللّه شاتي عبهول، وحصلت على درجة ((الامتياز)).

تألفت لجنة المناقشة من الاساتذة الافاضل:

1- أ.د. عادل تقي البلداوي رئيساً.

2- أ.د. نذير جبار الهنداوي عضواً.

3- أ.م.د. شيماء طالب المكصوصي عضواً.

4- أ.د. عبداللّه شاتي عبهول عضواً ومشرفاً.



العراق - بغداد - شارع المتنبي
07902632131 - 07703670874
thaeresami@yahoo.com

